

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد ٩١

مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون

الدكتور علي ليلة
الدكتور محمد محي الدين
الدكتور عبدالناصر اليافعي
الدكتور سليمان العقيل

الدكتور باقر النجار
الدكتورة عفاف أحمد الحيمي
الدكتور حسين الحارثي
الدكتور ياس السلطاني

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص.ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org
العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

العدد (٩١) شوال ١٤٣٥هـ — الموافق أغسطس ٢٠١٤م

المحتويات

٩	تقديم المدير العام.....
	الدراسة الأولى: معالم الواقع الاجتماعي وتحولاته وقضاياها
١٣	ومشكلاته في دول مجلس التعاون..... إعداد: الدكتور باقر النجار
	الدراسة الثانية: محددات دراسة وبحث الظواهر والمشكلات
	الاجتماعية بدول مجلس التعاون نحو سياسة
٣٧	اجتماعية للمواجهة..... إعداد: الدكتور علي ليلة
	الدراسة الثالثة : العنف الأسري وعلاقته بالإرهاب لدى الشباب..
٩١	إعداد: الدكتورة عفاف أحمد الحيمي
	الدراسة الرابعة: نحو منظور مختلف لفهم الطلاق وآثاره في
١٦٥	مجتمعات الخليج العربية..... إعداد: الدكتور محمد محي الدين

المحتويات

- الدراسة الخامسة: مشكلات الطلاق والمخدرات والتسول في دول
٢١٥ مجلس التعاون.....
إعداد: الدكتور حسين الحارثي
- الدراسة السادسة: المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات
الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في
٢٩٥ المجتمع القطري.....
إعداد: الدكتور عبدالناصر اليافعي
- الدراسة السابعة: الأطفال وجرائم الانترنت .. واقع وتحديات...
٣٣٥ إعداد: الدكتور ياس السلطاني
- الدراسة الثامنة : "كيفية تشكل مشكلات الشباب".....
٣٧١ إعداد: الدكتور سليمان العقيل

* * *

تقديم المدير العام

تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظم المكتب التنفيذي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين ندوة خليجية حول مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون خلال يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ٥-٦ مايو ٢٠١٤م في مدينة المنامة بمملكة البحرين.

وعقدت الندوة تحت رعاية سعادة الدكتورة فاطمة محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين وبمشاركة وفود تمثل جميع دول مجلس التعاون الخليجي وممثلين عن المنظمات المحلية والخليجية والعربية ذات العلاقة بالإضافة إلى الخبراء والباحثين المتخصصين في موضوع الندوة.

استهدفت الندوة من خلال جلساتها العلمية وأبحاثها وأوراق عملها إلى تدارس موضوع الظواهر والمشكلات الاجتماعية وكيفية رصدها ومواجهتها في دول مجلس التعاون، وذلك من خلال التعرف على معالم الواقع الاجتماعي وتحولاته وقضايا ومشكلاته في دول مجلس التعاون والوقوف على أهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية فيها.

عالجت الندوة من خلال أوراق وابحث عملها أهم المشكلات المتعلقة بالعنف الأسري والجريمة والتسول والإدمان على المخدرات والمسكرات والجريمة ومشكلات الطلاق والتفكك الأسري بالإضافة إلى وضع أطر

ومحددات لرصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون
استناداً لمعطيات الواقع وتحولاته.

وفي هذا العدد الذي خصصه المكتب التنفيذي ضمن سلسلة دراساته
الاجتماعية فقد تم اختيار مجموعة من أهم الأبحاث والدراسات التي
عرضت في الندوة التي أسهم في تأليفها نخبة ممتازة ومشهود لها علمياً
في مجال البحث الاجتماعي والتي شكلت جهداً مشكوراً يستحق الجميع
عليه خالص التقدير والشكر.

وإذ يضع المكتب التنفيذي هذا الإصدار بين يدي القارئ الكريم، ليأمل
أن يتواصل الاهتمام بدراسة وبحث ومناقشة الظواهر والمشكلات
الاجتماعية لأجل العمل على حلها وتجنب المشكلات التي تقف عقبة في
طريق نهضة مجتمعاتنا العربية وتقدم شعوبها بدول مجلس التعاون
نحو تحقيق العدالة والحرية والأمن للجميع والله من وراء القصد.

سائلين المولي العلي القدير أن يحقق لأوطاننا كل أسباب
التقدم والنجاح والرفعة،

الله ولي التوفيق،،،

مدير عام المكتب التنفيذي
عقيل أحمد الجاسم

المنامة : شوال ١٤٣٥ هـ
الموافق : أغسطس ٢٠١٤ م

الدراسة الأولى

• الدكتور باقر النجار



أستاذ علم الاجتماع وممثل قسم العلوم الاجتماعية في جامعة البحرين، كان عميداً لـ (كلية الآداب - بجامعة البحرين) للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

ومن أبرز مؤلفاته خمسة كتب في مجال علم الاجتماع ، وهي :
"العمل الاجتماعي التطوعي في الخليج العربي"، ١٩٨٨، و"إنتاجية العمل في القطاع الصناعي في البحرين"، ١٩٩٣، و"سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي"، و"المرأة وتحولات الحداثة العسيرة"، ٢٠٠٠، و"الحركات الدينية في الخليج العربي"، ٢٠٠٧.

معالم الواقع الاجتماعي
وتحولاته
وقضايا ومشكلاته في
دول مجلس التعاون

الدكتور باقر النجار
أستاذ علم الاجتماع

معالم الواقع الاجتماعي وتحولاته وقضايا ومشكلاته في دول مجلس التعاون

الدكتور باقر النجار
أستاذ علم الاجتماع

مقدمة:

رغم أن جل الدراسات التي تناولت قضايا التحول في الخليج العربي قد عزت ذلك للنفط وأحيانا إلى النفط وحده،^(١) إلا أن السنوات القليلة الماضية، بل أن العقد ونيف العقد الماضيين، وبفعل هذا التطور غير العادي والهائل في تكنولوجيا الاتصال، بل الاكتساح والاستخدام الواسع في السنين الأخيرة، لما سمي بتقنيات التواصل الاجتماعي والفضاء السيبراني الجديد، قد دفع ويدفع نحو تغيرات هائلة وعميقة باتت تجتاح المنطقة بعضها بتنا نلاحظ ونتابع تحولاته وبعضها الآخر قادم لا ريب فيه. وهي تغيرات لا يمكن التكيف معها من منظور أليات الأمن الثقافي أو الأمن الاجتماعي أو حتى الأمن السياسي... وغيرها، وإنما من حيث أن هذه التحولات تمثل تحدي ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي، وهو تحد لا يمكن مواجهته إلا عن طريق الأخذ ببعض كبير من أسبابه والذي قد تكون أول خطواته تبني تلك الخطوات التكيفية التي تفرض علينا كذلك قدر من التغيير المؤسساتي كما هو قدر من التغيير في الرؤى والآليات بها نعالج مشكلاتنا وندير بها مؤسساتنا، نتجاوز من خلالها الأخفاقات والتلكؤات.

وإذا ما أعتقد البعض أن هذه التحولات هي جزء من موجة جديدة، تأتي وتغادر دون رجعة، فأنا بالمقابل نعتقد أنها جزءا من مرحلة عامة شاملة لم تصيب المنطقة لأنها مستهدفة بذلك، وإنما لكوننا جزءا من نظام كوني محكم حدد موقعنا فيه ظرف منتجنا الاقتصادي وحاجتنا الأمنية. بل إننا بفعل ذلك قد أصبحنا في خضم المرحلة الجديدة من التحولات التي باتت تجتاح العالم بفعل ما اسماه البعض بالثورة أو الموجة الرقمية أو الديجيتال، وهي مرحلة تأتي في موجات من التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، تفرضها علينا تقنيات المرحلة وآلياتها في التغيير وإعادة الإدماج. وهي مرحلة قد أحدثت دون شك تغيرات متسارعة في بنائنا الاجتماعي وفي هياكلنا الاقتصادية وبدرجة أدنى في سياقاتنا السياسية، وأصبحنا بفعل ذلك ضمن سياقات سياسية واجتماعية وثقافية جديدة تحدث فينا قدر من التوتر وقدر من الرفض وقدر آخر من التمرد وقدر أدنى من القبول بما نعتقد أنه متسق معنا ومع مصالحنا الاستراتيجية في البقاء. أي أن استجابتنا لمثير المرحلة لم يعد واحدا كما أنه يفتقر لقدر من التوحد والتماسك وتفتقد بعض ردود أفعاله لقدر مهم من الرشادة، ونحن بذلك نعبر في كل استجاباتنا هذه عن افتقارنا لقدر من التكيف. وهوتكيف قد يتطلب منا القبول بإمكانية إحداث تغيرات في هياكلنا وفي آليات عملنا وفي الرؤى التي ننسج من خلالها شبكة علاقات القوة القائمة في مجتمعاتنا. أي بتعبير آخر أنها مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا بقدر من التكيف ولربما القبول كذلك بتغيرات أخرى قادمة كحتمية تاريخية باتت تخضع لها كل المجتمعات البشرية. أن أحداث التغيير بتكلفة أقل يتطلب منا أولا الاستعداد له وثانيا التكيف معه، وبالتالي التقليل من بعض مصاحباته السلبية على الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية.^(٧)

وبالمقابل فإن المجتمعات الجديدة، أي مجتمعات الشبكة، هي مجتمعات ذات حيوية عالية. وهي مجتمعات تتسم بقدر كبير من الإنفتاح وبالحساسية الشديدة لكل جديد تكنولوجي دون أن يمثل ذلك مصدر تهديد لتوازنها. إن واحدة من أهم خصائص هذه المجتمعات يعود لحقيقة تفوق قدراتها التكيفية التغييرية على قوى الممانعة والتكؤ. وهي نتيجة لذلك فإن تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي يكون أعلى درجة من المجتمعات التي لا تقع في هذه الفئة أوفي هذا الصنف. ^(٣) وتدفع هذه الخاصية والقدرة على قبول التغيير، على أن تكون هذه المجتمعات ذات قابلية أكبر على إعادة تنظيم علاقات القوة فيها بالطريقة التي تحافظ فيها على قدر مهم من التوازن القائم بين أنساق المجتمع المختلفة. وبالتالي تفادي أي هزات قد تدخلها في حالات الفوضى الدائمة أوالمؤقتة.

- ١ -

أن منطقة الخليج العربي وبفعل المرحلة التي دخلت فيها، بل بفعل الحالة التي باتت هي عليها: من الناحية الاقتصادية والديمغرافية، وبفعل تمفصلها في النظام الاقتصادي والأمني العالمي، فإن تحولات باتت تتشكل في عمق المجتمع وعلى أطرافه. وهي تحولات ستقود إلى تغيرات في نمط وشبكة علاقاتنا الاجتماعية وفي سياقاتنا الثقافية وفي هياكلنا الحاكمة لأنماط السلوك ومكونات القوة وفي علاقاتنا بأنفسنا وبالآخرين. وهي تغيرات تواجه قدر من الممانعة القوية من قوى مؤسساتية وأخرى اجتماعية: تأخذ أحيانا لبوسا دينيا وآخر أثنيا أوثالثا قبليا، وذلك لسبب أن هذا التغيير لا يغير فحسب حصصها القائمة من

القوة وإنما بات يهدد الأسس المؤسسية والمعارية التي في ضوئها تتشكل هذه الحصص. وهو صراع يخلق حالة من الفوضى في جانب مقابل آخر مستتر وقائم في المجتمع من جانب آخر، كما انه يبعث في البعض رغبة عارمة في التعبير عن هويته الصغيرة بل تلك المتناهية في الصغر، وهي في جلها تعبير عن صراعتنا المعلنة أو المستترة على القوة وحصصها في المجتمع.

وبشكل عام فإنه عندما تكون الممانعة والرفض أقوى في علاقات القوة من الخضوع، فإن هذا يعني، خضوع علاقات القوة ذاتها لقدر من التغيير والتحول. من هنا نجد أن شروط العلاقة تتغير: يبدأ الأقوى في فقدان جزءا من قوته طوعا أو قسرا، وهذا تبعا يقود أما إلى تغيرات بنيوية أو إلى تغيرا مؤسسية.⁽⁴⁾ ومما يجب الإشارة إليه أن التغيرات في مجتمع الشبكة تتم بعيدا عن علاقات الانتاج التكنولوجية والاجتماعية. أنها تلك العلاقات التي تؤثر وبشكل كبير على السياقات الثقافية الحاكمة للمجتمع والتي بدورها تقود إلى قدر من التغير في بناء القوة القائم في المجتمع. أي أنه تغير تفرضه طبيعة عمليات الاستهلاك والتموضع الاقتصادي والأمني العالمي.

من الناحية الأخرى فقد جاء على المنطقة خلال العقود الثلاثة أو الأكثر الماضية ثلاث حروب كان لها تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قد نكون تجاوزنا بعضها منها، إلا أن بعضها الآخر لم يبارحنا بعد. بل أن جزءا من هذه المصاحبات قد أصبح متمفصلا في سلوكنا وفي رؤانا الجديدة التي تشكلت أوتلك التي هي في طور التشكل. وإذا ما كان حجم الأثر لم يكن واسعا علينا في الحرب العراقية- إيرانية، إلا أن

الاحتلال العراقي للكويت ومن بعدها حرب تحرير الكويت ١٩٩١ قد دشن دخولنا الرسمي في عصر العولمة، وهي نتيجة لذلك قد حملت إلينا بعض من تبعاتها الثقافية والاجتماعية. بل أن تبعاتها باتت واضحة على نمط الشخصية الكويتية وعلى هيكل النظام وعلى الصراعات التي باتت تدور في النظام وفي داخل المجتمع وفي الجنوح غير العادي نحو العنف كتعبير عن صعوبات في التكيف مع الحالة الجديدة التي بات عليها المجتمع.

ورغم مرور أكثر من عشر سنين على إسقاط نظام صدام حسين إلا إننا بتنا نشعر بأثر هذا السقوط بين جنبات مجتمعاتنا. وهي حرب قد جاءت بفصيل وأسقطت آخر تشكلت الدولة العراقية الحديثة في ظل سيادته، وهوتحول أفزع البعض وأخافه من تبعاته وقد يكون قد أنهض وعي البعض بحقوقه. إلا أنها قد حملت إلينا ببعض من إفرازات صراع القوة في العراق وأن حروبها الأهلية أحدثت استقطابا حادا في داخل مجتمعاتنا، زاد منه، وجود البعض منا، متبنيا لأطروحات ومقولات هي نتاج حربهم الأهلية. أنها حرب قد ايقضت عند البعض وعي ما قبل الدولة زاد من جموحه، الحرب الأهلية السورية، وهي حرب وإن بدأت كثورة مطالبة بالإصلاح والتغيير، إلا أنها قد انتهت هي الآخر لتكون حرب على القوة لا ثورة قصد منها الإصلاح والبناء الجديد للدولة. وقد أعادة هذه الحروب الأهلية أحياء مقولة السفساطين التي وجدت طريقها ليس لمجتمعاتنا فحسب وإنما لجل المجتمعات العربية التي عصفت بها موجة الثورات العربية وعرت معها هشاشة وضعف تكوين الدولة فيها..

من الناحية الأخرى فقد مكنت الزيادة السريعة في أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ والتي تجاوزت فيها أسعار النفط حاجز ١٠٠ دولار بأن تدخل المنطقة في مجموعة من المشاريع الإنشائية لبناء أو لإعادة بناء البنية التحتية وأن تدخل المنطقة في أنماط جديدة من الاستثمار العقاري والمتجه في جله نحو الخارج. وهو استثمار قد فرض على الداخلين فيه من الدول قدر من التنازل أو التخلي عن قوانينها وأنظمتها الخاصة بالإقامة والتملك. بل أن دخول جل دول المنطقة في اتفاقيات التجارة الحرة قد دفع نحو مزيد من الرفع للحواجز الجمركية والاجتماعية والثقافية وأحدثت قدرا أكبر من الانكشاف السياسية. وهي اتفاقيات تفرض ترتيبات متعلقة بحقوق العمال المهاجرين قد يكون من بينها حقوق نقابية تفتقرها جل دول المنطقة، كما تعطي هذه العمالة بعضا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد يكون على رأسها تلك الدعوات الداعية لألغاء نظام الكفالة، وهو النظام الذي في ضوءه ترتبط جل عمالة الرتب الدنيا من العمالة المهاجرة بأرباب العمل.

وأخيرا فقد جاءت ما سمي بهبة الاحتجاجات أو ثورات العربية لتضيف قدر آخر من اللا توازن، ولن أقول الفوضى، على ما هوائى من اللا توازن. وهي حالة هزت في بعضها من تماسك التابوهات السياسية والاجتماعية المحافظة على الوضع القائم، لتدفع نحو تغييرات وأنماط من السلوك والممارسة بدت عند البعض نافية للمنظومة الأخلاقية التي قامت عليها هذه المجتمعات. واعتقد أن ما يحدث هنا هو جزء من سلسلة تغييرات اجتماعية وثقافية وسياسية قد جاءت على الكثير من بلدان العالم الثالث: في البلدان الآسيوية الشرقية ككوريا الجنوبية واندونيسيا والفلبين، مروراً بتحويلات أمريكا اللاتينية في البرازيل وشيلي... وفي جنوب

أفريقيا وأوروبا الشرقية في التسعينيات القرن الماضي. وهي تغيرات يتطلبها شرط التكيف مع النظام العالمي. فالدخول في هذا النظام والتمتع بمنتجاته التكنولوجية والثقافية والمعرفية تتطلب من الداخلين فيه قدرا من التغيير تنهي به تفردا وخصوصيتها. وهي خصوصية قد بات الواقع المتغير لا يعكسها كثيرا رغم حديثنا عنها أوتشبتنا بها.

- ٢ -

سأبدأ بالأسرة، فهي، أي الأسرة من ضرورات الحياة الاجتماعية، وهو نظام يشبع حاجات مختلفة لأفراده بعضها اجتماعي والآخر نفسي واقتصادي. وهونظام قد خضع كما الأنظمة الأخرى لمجموعة من التغيرات: في أطرها الخارجية كما هي في وظائفها وطبيعتها أدوارها. فانتهى شكل الأسرة التقليدية في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية وإن حافظ البعض منها على أدواره السياسية وثرواته الاقتصادية ضمن أطر مؤسساتية جديدة ذات ارتباط بتحالفات جديدة لا تخرج عن مكون القوة القائم. أي أن سلطة الأسرة وإن ضعفت إلا أنها لازالت تمارس نفوذها وسلطانها على أفرادها وتحديدا في أوساط الاسر الكبير ذات الجاه والنفوذ والثروة.^(٥)

ومن أهم التغيرات التي جاءت على الأسرة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية هو تقلص حجمها إذ بات متوسط عدد أفراد الأسرة مابين ٤-٦ أفراد، كما أنها جنحت نحو قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي والسكني عن الأسر المرجعية. وأن متطلبات التعليم والعمل قد رفعت من سن الزواج ليقع أغلبه في الفئات من ٢٠-٢٤ سنة. حيث

مثلت هذه الفئة ما نسبته ٦,٣٨% من أجمالي عقود الزواج في عام ٢٠١٢ بل أن ٢,٥٥% من عقود الزواج قد تمت للفئة العمرية ٢٢-٢٩ في البحرين. وفي قطر فإن نسبة الفئة الأول (٢٠-٢٤) تنخفض بعض الشيء لتمثل ما نسبته ٦,٣٤% إلا أنها ترتفع في الفئة العشرينية عن مثيلتها في البحرين لتصل إلى ٩,٦٦%. (أنظر الجدول رقم ١)

وعلى النقيض من الزواج تبرز مشكلة الطلاق وهي تعبير عن فشل الداخلين الجدد في الحياة الأسرية بالتكيف مع متطلباتها الاجتماعية والاقتصادية. إذ ترتفع في عموم المنطقة معدلات الطلاق لتصل إلى ما نسبته ٤٠% عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٣٢% عام ٢٠٠٣. وتمثل معدلات الطلاق الأعلى في حالي قطر والكويت بنسب تصل إلى ٧,٣٩% و ٦,٣٨% على التوالي. تليهما كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين بنسب تقدر بحوالي ٥,٢٣% و ٢٥% على التوالي. في مقابل ذلك نجد أن التقارير الصحفية تتحدث عن ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية من ٢٧ ألف حالة عام ٢٠١٠ إلى ٣٠ ألف حالة عام ٢٠١٢. وهي زيادة قد فرضتها تعقيدات الحياة الجديدة وفشل الداخلين الجدد من الأفراد في التأقلم معها وفي فهم متطلباتها الاجتماعية والمؤسسية. (أنظر الجدول رقم ١).

وأرتبط بتأخر سن الزواج بروز ظاهرة أخرى هي العنوسة الاختيارية في أوساط الأنثى كما الذكور. وهي ظاهرة قد لا تعبر في بعض من مجتمعات المنطقة عن عدم القدرة على الحصول على الشريك المناسب، بل أنها تعكس في بعض حالاتها عن القيم الجديدة المتبناة من قبل قطاع بدا متزايد من الشباب. كما أنها قد تعبر عن حقيقة أن البعض

بات بإمكانه إشباع جزءا من حاجاته الاجتماعية والنفسية والجنسية خارج إطار مؤسسة الأسرة. في أشكال من العلاقات الجديدة التي باتت تتشكل في بعض من مجتمعاتنا.

ويمكن القول هنا أن زيادة استخدام وسائل الاتصال الجديدة بالإضافة لانتشار المجمعات التجارية الكبيرة التي لا يمكن فيها فصل النساء عن الرجال قد أسقط الكثير من الموانع الاجتماعية المفروضة على علاقة الأنث بالذكور في مجتمعات المنطقة.

فلم تعد العلاقة بين الجنسين علاقة تتم في الخفاء أو أنها علاقة قائمة على الخوف و" والتوازي عن الأنظار بل أصبحت بفعل التغيرات التي جاءت على المنطقة وضرورات التعليم والعمل والسفر وشيوع وسائل الاتصال المختلفة علاقة علنية قائمة على الاحترام المتبادل.

- ٣ -

لم يكن العنف سمة من السمات الشائعة عن مجتمعات الخليج العربي. وهي سمة لا يمكن نسبها أو حصر أسبابها في العمالة الأجنبية العزباء ذات الرتب الوظيفية والاجتماعية المتدنية. بل أنها ظاهرة قد أصبحت عامة، لا يمكن قصرها على النزاعات الشخصية المؤدية للموت، بل أنها ظاهرة بدت في بعض جوانبها عامة تكتسي بها أنماط حياتنا الجديدة. فالحوادث المرور المؤدية للموت، نتيجة للسياسة المتهورة، هي شكل من أشكال العنف، كما أن لغة التخاطب اليومية التي نسمعها بين الأفراد هي الآخر شكلا من أشكال العنف، كما أن انتشار ظاهرة

التنمر والمشغبة في المدارس والشوارع والحدائق والمجمعات التجارية هي الآخر شكل من أشكال النزوع نحو العنف.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة في الكويت، أن هناك حالة من حالات الخلل الاجتماعي قد أصابت المجتمع الكويتي وخصوصا في السنوات التي أعقبت التحرير، مثل زيادة معدلات الجرائم القتل وهتك العرض والاعتداء على الشرف وخصوصا بين الشباب. إذ يقدر أن معدل الجريمة قد ارتفع عن معدلاتها قبل الغزو بحوالي ٦% كما ارتفعت ظاهرة السرقة بحوالي ١٠%، كما بدت تبرز وبشكل كبير ظاهرة سرقة المنازل والسيارات، وتزايدت معدلات الاحتيال المالية وتزوير العقود والصكوك....^(٦)

ورغم أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى تراجع حجم الجريمة في المجتمع الكويتي في السنوات الخمس الأخيرة، إذ تراجع حجم الجريمة ١٢٠١٢ من ١٤٣٠٣ عام ٢٠٠٨ إلى ١٢١٩٦ عام ٢٠١٢. إلا أن الجدول رقم ٢ يشير أن هذا الانخفاض لم يمنع ارتفاعها في مجال تعاطي المخدرات والتجار به وفي الجنايات العامة. (أنظر الجدول رقم ٢).

وهي كلها جرائم قد لا تعبر فقط عن نزعة متزايدة عند البعض بالخروج عن الضوابط التقليدية والمحدثة الضابطة للسلوك، وإنما لحقيقة أن عمليات التحول قد أحدثت ضعفا في المؤسسات التقليدية الضابطة لسلوك الأفراد، ونزوعا عند البعض على الخروج عن الضوابط الأخرى الحديثة الحاكمة للسلوك. ومن الناحية الأخرى فأن فضائنا الاجتماعية والثقافية المفتوحة قد أصبحت مجالا خصبا للترويج للعنف أو الدعوة إليه.

فبعض هذا العنف بدا مقبولا ومبررا عند البعض نتيجة لارتباطه بالنزعات الأهلية في دول الجوار: في العراق وسوريا. فانتشار صور قطع الرؤس والجلد من قبل أفراد في "الأمارات الإسلامية" التي باتت منتشرة في العراق وسوريا، على اليوتيوب قد جعلت من القتل والعنف مبررا دينيا ومقبول اجتماعيا. أن الخطورة التي لم نعي بعد حجم خطورتها، وبفعل عملية الاستقطاب المذهبي الذي باتت عليه مجتمعاتنا، فأن قدرا من التبرير الشعبي للكثير من الأعمال الإرهابية كالعلاقات الانتحارية وقطع الرؤس التي تقوم بها بعض الجماعات السلفية الجهادية في الكثير من البلاد العربية بما فيها سوريا والعراق ومصر... مبررا شعبيا ومشرعنا دينيا.

- ٤ -

أصبح الفضاء السيبرني الافتراضي وغير القابل للضبط الكامل بالنسبة لفئة الشباب، والفئات العمرية الأخرى، مدخلا للتعبير عن الذات والمطالب. بل بات هذا وبفعل طبيعته الخاصة الخارجة عن الضبط، رغم ترسانة بعض الدول القانونية، أحد أهم مجالات التعبير وأحد المداخل الضغطية، بل أنه قد أصبح مجالا لأحداث التغيير في السياق الاجتماعي والسياسي القائم. وتعتبر منطقة الخليج أحد أكثر الأقاليم العربية استخداما للإنترنت. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن ٧١ % من سكان المنطقة ممن هم في سن ١٥ سنة فما فوق أكثر استخداما للإنترنت. بل أن هذه النسبة ترتفع في قطر لتصل إلى ٨٦,٢ % وفي مملكة البحرين ٧٧ % وفي دولة الكويت ٧٤ % وفي دولة الإمارات

العربية المتحدة لتصل لحوالي ٧٢% تليها سلطنة عمان بنسبة ٦٩%
والمملكة العربية السعودية بنسبة ٤٩%.^(٧)

من الناحية الأخرى فإن الكثير من الدراسات تشير على الانتشار الواسع في الاستخدام المتعدد للهواتف المتحركة.. بل أصبحت الأجيال الجديدة من الهواتف الذكية وسيلة مهمة لانجاز الكثير من المعاملات الشخصية والمؤسسية، كما أنها قد أصبحت وسيلة للتواصل والتعبير عن الذات والاضطلاع على الأخبار أوتداولها كما أنها وسيلة لخلق صداقات جديدة والتخطيط لأنشطة اجتماعية واقتصادية ووسيلة لبث الأخبار وشرائط الفيديو(اليوتيوب) أوتداولها، بل أصبحت وسيلة لتداول المحضور من الصور والأخبار والفيديوهات التي لا يمكن تداولها من خلال الاعلام الرسمي.

وهي آلية تخترق الفرد من الداخل ولا يمكن ضبطها أو السيطرة على ما يرد إليها بآليات الدولة التقليدية القائمة على المنع أو الحجب، بل لم يعد الاباء قادرين على ضبط أو معرفة ما يشاهده الابناء وما يتداولونه، وهي بذلك باتت وبفعل امتلاكها للأفراد وليست ملكية الأفراد لها أحد مصادر التشكيل الجديد في المنطقة. وهي بفعل سهولة اقتنائها واستخدامها ورخص أثمانها، فأنها تمثل الأداة الأكثر استخداما بين الأفراد بعيدا عن انتماءاتهم الطبقية والأثنية. ففعلها وتأثيرها لا يختلف من فرد لآخر أو من جماعة لأخرى.

ويمكن القول هنا أنه إذا ما استطاع النفط أن يحدث تغيرات مهمة في المنطقة على مدار العقود الستة التي تلت اكتشافه، فإن أدوات

الاتصال الاجتماعي باتت قادرة على اختراق الأفراد من الداخل فهي في ذلك تحدث تغيرات في الفرد على طريق أحداث تغيرات أكبر واشمل في المجتمع. لقد أصبحت تقنيات الاتصال الجديدة قادرة على أحداث خلخلة في الانساق القيمية والثقافية الحاكمة للسلوك بعيدا عن أساسات المجتمع المادية وهي بذلك قادرة على التأثير في إتجاهات الأفراد ورؤاهم الاجتماعية والسياسية. بل أنها وبفعل إنتشارها باتت أداة مهمة في نشر الاخبار والمعلومات والاشاعة والتحريض ولربما التحريض المضاد. أي بمعنى آخر أن طبيعة التغيرات التي تحدث والتي يمكن أن تحدث في المرحلة المعلوماتية تؤكد حقيقة أن التحولات الثقافية باتت تحدث بعيدا عن أساسات الوجود المادي.^(٨) أي أن الوعي الاجتماعي لم يعد كثيرا إنعكاسا لما يسمى بالوجود الاجتماعي..

وبشكل عام فأن وعينا الثقافي بات مشكلا من قبل شبكة من العلاقات والتقنيات التي باتتت مخترقة لكل الجماعات والطبقات بعيدا عن أصولها الأثنية أومواقعها الطبقية أوأصولها القبلية. وهي في هذا تحدث ذات الأثر أونقيضه، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أوالجماعة. أي بتعبير آخر فأن وعينا الاجتماعي بات يتشكل بعيدا عن وجودنا الاجتماعي، كما باتت سياقاتنا الثقافية تتشكل بفعل متغيرات وظروف زمانية مستقلة عن ظرفها المكاني.

لقد ساهمت الوفرة الاقتصادية والطبيعة الاستهلاكية لمجتمعاتنا، بالإضافة لارتفاع معدلات الدخل وسهولة اقتناء وسائط الاتصال المختلفة لأن تكون منطقة الخليج الأعلى من حيث معدلات استخدامات الفرد لوسائط الاتصال الحديثة في المنطقة العربية. لقد مثل الوسيط السيبرني

أداة مهمة، لن أقول في سقوط التابوهات العربية الثلاث، بل أنها أداة قد ساهمت في أحداث خلخلة مهمة فيها. لقد أتاح هذا الوسيط الجديد للأفراد بالتعبير عن مواقفهم وهمومهم السياسية، لم يكن بالإمكان التعبير عنها في الوسائط الإعلامية التقليدية: كالصحافة والأذاعة والتلفزيون. بل أنه فضاء يسمعك أحيانا نقدا لاذعا لم تعتد على سماعه لأشخاص أو ممارسات. بل أن هذا الفضاء قد أصبح أداة ضغطية مهمة على الفاعلين السياسيين التقليديين. كما أن هذا الفضاء قد استطاع أن يكسر حاجز المنع في علاقة الذكور بالاناث في بعض من مجتمعات المنطقة. بل قد أصبحت المجمعات التجارية الكبيرة (المول) مكانا للتعارف والالتقاء. كما أن ما كان ممنوعا قوله أو البوح به كمواقف واتجاهات أو خواطر في السياسة والدين في العلن قد أصبح ذلك ممكنا في الفضاء السيبرني الجديد. وبدأت ظاهرة إدانة أشخاص في قضايا المس بالذات الإلهية أو المس بالشخصيات الدينية والإسلامية- التاريخية وبقضايا سياسية أو دينية كثيرة في المنطقة وتحديدًا بين فئة الشباب..

وعلى الصعيد الآخر فإن الفضاء السيبرني الرسمي وتحديدًا فيما يتعلق بالمحطات التلفزيونية الفضائية بالإضافة لوسائط التواصل الاجتماعي كالوتس آب والتويتر قد وظفت في عمليات الشحن الديني والطائفي والشحن المضاد، وهوشن كان من نتيجته هذا الانخراط الكبير للشباب الخليجي في الصراعات الأهلية الدائرة في العراق وسوريا. ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن حجم انخراط شباب الخليج في الصراعات الأهلية في هذه الدول إلا أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن حجم انخراط شباب الخليج قد بات بالمئات وأن حجم الضحايا في أوساطه قد بات مقلقا الأمر الذي دفع على الأقل دولتين من دول

المنطقة: المملكة العربية السعودية والبحرين، لأن تجرم هذا الانخراط وتعاقب عليه. وهوانخراط قد ساهمت فيه دعوات قد خرجت من مؤسسات دينية ذات صبغة رسمية ومن دعاة في فضائيات ومؤسسات تعمل من داخل مجتمعاتنا بسكوت ولربما أحيانا بمباركة رسمية لم تدرك حجم تداعياته على نسيجنا الاجتماعي الذي بات مُستقطبا ومتأثرا بشكل خطير بالصراعات الأهلية ذات البعد الطائفي في العراق وسوريا. وهوانخراط قد جاءت تداعياته الاجتماعية متمثلة في حالة الاستقطاب المذهبي القائم في المنطقة كما أنه يحمل في طياته تبعات سياسية واجتماعية غير منظورة على صعيد الدولة كما هو المجتمع. وهي تبعات سبق وأن حصدها بعضا من دولنا في مرحلة سابقة وفي صراعات أخذت هذا البعد "الجهادي" فيها. فعودة ما سمي حينها بالأفغان العرب قد عانت منه مصر والمغرب والجزائر واليمن والمملكة العربية السعودية. بل أن المجتمع الجزائري الذي عانى كثيرا من حربه الأهلية في تسعينيات القرن الماضي لم يستطع بعد الخروج من حالة الانقسام الداخلي والوهن المؤسسي والضعف الاقتصادي الناتج في بعضه عن هذا الصراع. أنها صراعات سياسية وإن أعطيت أبعادا دينية أو مذهبية وهي حروب تأتي مصاحباتها على الدول المنخرطة أما في شكل: أولا. تنامي التيارات الدينية المتشددة والدافعة نحو مزيد من التضيق في الحياة العامة وفي المعاملات اليومية. وثانيا: أنها تحدث استقطابات تأخذ بعدا طائفيا حادا في المجتمع مصحوبا بعنف مميت كما في الحالتين العراقية والباكستانية. وثالثا ينتج عن كل ذلك عنفا منظما ينال من قوة الدولة ويُعسكرها كما في الحالتين الباكستانية والجزائرية. ويضعف من حيادية الدولة ويجعلها طرفا في الصراعات الاثنية القائمة في المجتمع كما ويُضعف من قدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

وحتى أدوارها ووظيفتها الأمنية والتي قد تصبح نتيجة لذلك منفلته من ضوابطها القانونية والأخلاقية.

أن التوظيف غير الرشيد للدين ليس من قبل الجماعات الاسلامية فحسب وإنما قد يأتي ذلك احيانا من أشخاص قد يأتون من داخل السياق الرسمي، يؤثر على هيكل الدولة و قدرتها على إدارة المجتمع.. كما أنه قد يحدث خلاا أما في علاقة الدولة بالمجتمع أوفي علاقة المجتمع بالمجتمع.

ومرة أخرى فأن الشبكات الاجتماعية الجديدة قد باتت وفق تفسير كاستلز تمثل المورفولوجيا الاجتماعية الجديدة في مجتمعاتنا. فرغم استمرار الأشكال القديمة من التنظيمات والشبكات الاجتماعية ومقاومة بعضها لقوى التغيير، إلا أن الجديد هوأن التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة، بل الأجيال الجديدة منها باتت توفر قاعدة مادية كبيرة مؤثرة بل مكتسحة لأبنيتنا الاجتماعية. ففوة تدفق المعلومات بل العجز في كبح جماح تدفقها وانتشارها قد اصبح سابقا كما يقول كاستلز على تدفق القوة. فالمرحلة التي بتنا فيها، أوما يسمى بالعصر السيبرني، قد أحدث تحولات مهمة في علاقات النوع الاجتماعي، كما أنه قد ساهم في تأسيس جديد للهوية وفق أسس ومكونات جديدة. كما أنها حالة قد أغرزت حركات من التمرد الاجتماعي تأخذ أحيانا أشكال وأنماط من السلوك صارخا بل احيانا مستفرا لمنظومة المجتمع الاخلاقية التقليدية.. فنزوع البعض مثلا نحوالتعري في الأماكن العامة في بعض المجتمعات الغربية أوعبر اليوتيوب لم يعد شكلا من أشكال التمرد والأعتراض، بل أنه بات يمثل بالنسبة للبعض طريقة صارخة لأعلان الانقلاب على ما هوسائد من

منظومات قيمية وأخلاقية باتت تمثل عند البعض منظومات متعارضة بل نافية للعصر المعلوماتي.^(٩)

وهي حالة قد أدخلت بعضا من مجتمعاتنا في حالة من التحولات السياسية المربكة، وأنها قد أدخلت الدولة في قدر من الازمة في علاقتها بمجتمعها كما هوفي قدرة هياكلها التقليدية القائمة على التكيف مع العصر المعلوماتي وتحولاته، أوفي قدرتها على أبتداع الحلول لأزماتها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية متجاوزة في ذلك لأشكال سياساتها التقليدية السابقة.

- ٥ -

لقد أحدثت السنوات العشرين أوالخمس والعشرين تحولات مهمة على صعيد مجتمعات المنطقة وهي تحولات قيمية مهمة على صعيد الجيل الجديد من حيث تطلعاته وفي علاقته بنفسه والآخرين. وهي تحولات لم تصب فحسب مواطني هذه الدول وإنما هي قد أصابت كذلك الجيل الثاني من العمالة المهاجرة: العربية منها والأجنبية. وهي تحولات أصابت مركب الهوية الذي باتت تشكله متغيرات جديدة مشتركة. أي أن السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الجديدة في دول المستقبل باتت تشكل عناصر هوياتية مشتركة في اوساط الأجيال الجديدة من مواطني هذه الدول كما هوالجيل الثاني ولربما الثالث من المهاجرين العرب والأجانب. بل أن الأجيال الجديدة من المهاجرين العرب والأجانب باتوا أكثر التصاقا بمجتمعات المستقبل منها بمجتمعات

المنشأ. أي أن السياقات الجديدة الاقتصادية والتقنية الجديدة مثلت عناصر مهمة في التشكيل الهوياتي للأفراد في المنطقة.^(١٠)

- ٦ -

وفي الختام فإن المنطقة هي خاضعة لتحولات اجتماعية وأخرى ثقافية كبيرة. ستختفي منها أنماط من السلوك والمشكلات وتبرز أخرى. كما أن جماعاته المؤثرة هي الآخر مهينة للضعف ولربما الخروج من دائرة التأثير وبروز أخرى. إن التحدي الذي يفرضه علينا هذا التحول يتطلب منا أن نخطو خطوات مهمة لدخول مجتمعاتنا العصر الجديد ليس من حيث اتساع التمتع بأستهلاك منتجاته وإنما من حيث الاخذ بمعايير وأنماط مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن هذه التحديات لا يمكن حلها بالذهاب نحو أشكال من الصراعات التي تأخذ بعدا أثنيا أو قبليا كما لا يمكن حلها بأفتعال الصراع مع الخارج أولومه لبعض أخفاقات الداخل. أن حل معضلاتنا لا تتم إلا من خلال الأخذ بأسباب العصر في البناء المؤسسي لتحقيق أسباب النهوض الاقتصاد والسياسي والاجتماعي.

المصادر:

- ١- أنظر، محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٥.
- محمد غانم الرميحي. الخليج ليس نفطا. بيروت، دار الجديد، ١٩٩٥.
- ٢- أنظر، باقر النجار الفضاء السيبرني وتحولات القيم: مقارنة عربية.. مجلة المستقبل العربي. ديسمبر ٢٠١٠.
- 3- Manuel Castells, The Rise of Network society, Oxford, Blackwells, 1996, P.477.
- 4- Manuel Castells, Communication Power, Oxford, Oxford University Press, 2011, P.11.
- ٥- أنظر، باقر النجار، المرأة وتحولات الحداثة العسيرة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.
- 6- www.kna.kw/clt/run.
- 7- www.internetworldstats.com/stata5.htm
- 8- Manuel castells, 1996, OP cit. P.475
- 9- Ibid. P.469
- ١٠- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران العدد ٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص ١١٨-١١٩.

جدول رقم ١
الزواج والطلاق في أوساط المواطنين في الخليج

سلطنة عمان		الإمارات العربية المتحدة		الكويت *		قطر		البحرين		السنوات
طلاق	زواج	طلاق	زواج	طلاق	زواج	طلاق	زواج	طلاق	زواج	
—	—	٢١٩١	٧٤٠٠	٣٠٤١	٩٣٥٥	٥٨١	١٧٧٣	١٥٦٠	٩٣١٧	٢٠٠٣
٣٤١٩	٢٩٣٥١	٢٣٥١	٧١٤١	٤٥٣٥**	١١٧٣٥	٧٥٤	١٨٩٨	٢٨١٤	١١٩٥٦	٢٠١٢

المصدر: www.gcc.sg.org/statistic/

* أرقام الكويت لعام ٢٠١١

** أرقام الإمارات لعام ٢٠٠٥

جدول رقم ٢
القضايا الواردة للنياية العامة الكويتية

السنة	المخدرات	الجنايات	جناح تجارة	جناح الأحداث	جناح صحافة	جناح شيكات	المجموع
٢٠٠٠	٢٦٥	٧٤٣٨	٣٢٣٨	١٤٠٩	٥٩٩	١٣٥٤	١٤٣٠٣
٢٠١٢	٤٧١	٨٠٣٣	١٢٧٢	٩٣٠	٣٥٥	١١٣٥	١٢١٩٦

المصدر: وزارة العدل- الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢ - الكويت - ٢٠١٣.

الدراسة الثانية

• الدكتور علي ليله



محددات دراسة وبحث
الظواهر

والمشكلات الاجتماعية
بدول مجلس التعاون
نحو سياسة إجتماعية
للمواجهة

- مصري الجنسية.
- حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع من جامعة القاهرة.
- يعمل حاليا في منصب أستاذ علم اجتماع في جامعة عين شمس.
- أهم مؤلفاته: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، تنمية وتحديث المجتمع الإسلامي، ثورة ميدان التحرير تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية.

الدكتور علي ليله
أستاذ علم الاجتماع

محددات دراسة وبحث الظواهر والمشكلات الاجتماعية بدول مجلس التعاون نحو سياسة إجتماعية للمواجهة

الدكتور علي ليلة

مقدمة:

لا شك أنا نعيش فى زمن تحولت فيه حركة المجتمعات من حالة السرعة إلى حالة التسارع، حيث تنطلق المجتمعات بسرعة من الحاضر إلى المستقبل، مخلفة الماضى الذى أصبح بعيدا يستعصى فى أحيان كثيرة على الاستدعاء، وفى إطار إندفاع المجتمع إلى الأمام قد يضعف التأزر بين عناصر البناء الاجتماعى من ناحية، وبين البيئات الوطنية والإقليمية والعالمية من ناحية ثانية، الأمر الذى يؤدى إلى ظهور مجموعة من الظواهر الاجتماعية الغربية على روح المجتمع، إضافة إلى بروز عديد من المشكلات، التى قد يؤدى إستمرار وجودها إلى إنهاك المجتمع وإضعافه، بحيث تتأسس لديه القابلية الأكثر لإنتاج المشكلات. وهى الأحوال التى تفرض المتابعة الدقيقة لحالة المجتمع، حتى يظل على تماسك أثناء تفاعلات التحول من الأوضاع التقليدية إلى الأوضاع الحديثة. حيث أن العجز عن المتابعة قد تؤدى إلى تمزق النسيج الاجتماعى أثناء فترة التحول، كمقدمة لتفكيك عناصر المجتمع، وتبعثرها وربما تآكل وجود المجتمع.

ذلك يعنى ضرورة الوعى بأن تنمية المجتمع وتحديثه، من الطبيعى أن ينتج كثير من المشكلات التى قد تعرض المعاناه حتى التهميش الاجتماعى لكثير من الفئات الاجتماعية، الأمر الذى يعنى أهمية تطوير السياسات الاجتماعية التى تتضمن الخطط والبرامج الاجتماعية لمواجهة المشكلات التى تجعل الحياة صعبة بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية. لأن مواجهة هذه المشكلات الاجتماعية، سوف يعيد الحياة الاجتماعية لهذه الفئات إلى طبيعتها الأساسية، بحيث تكون قادرة على الاندماج فى المجتمع، والتدفق فى مجراه الرئيسى، ومن ثم يشكلون قيمة مضافة لطاقة المجتمع تدفعه متسارعا على طريق التنمية والتحديث، محتفظا أثناء هذه الحركة المتساعة بأكبر قدر من التماسك الاجتماعى.

غير أنه لى يتحقق كل ذلك، فإنه من الضرورى توفر الارادة الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، وإملاكها الوعى والتصميم الجاد بضرورة مواجهة المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية التى يواجهها المجتمع. وحتى يتحقق التحول والتحديث بأقل قدر من الهدر والمعاناة وحتى يمكن حل المشكلات فى حالة من اليسر، فإنه من الضرورى تحقيق الإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وتطوير وعيهم بالمخاطر التى قد تنتج عن هذه المشكلات، والحفاظ على هويتهم، فى عالم الهويات اصبحت فيه مهددة بالإختراق والتآكل من كل إتجاه، ونعرض فيما يلى لمفهوم المشكلات الاجتماعية وخصائصها، والمداخل التى طورها السسيولوجى لتناولها، اولتطوير السياسات الاجتماعية لمواجهتها، بهدف تحقيق إستقرار المجتمع.

أولاً: تعريف المشكلة الاجتماعية:

تظهر المشكلات الاجتماعية عادة حينما تتعقد المتغيرات التي تشكل أحد المواقف الاجتماعية، بحيث لا تتدفق العلاقات الاجتماعية من هذه المتغيرات في الاتجاهات المحددة لها من قبل بناء المجتمع، أو إحتياجات الأفراد، بحيث تتعطل الوحدات أو النظم الاجتماعية التي تحتوى هذه المتغيرات عن أداء وظائفها، سواء على مستوى المجتمع أو الوحدة أوحى على مستوى الفرد، حيث نجد أن المشكلة تعوق الأداء الوظيفي لكل مستوى من هذه المستويات (١). بالإضافة إلى ذلك، فإن المشكلات الاجتماعية، يتصل ظهورها بحالة البناء الاجتماعى، فإذا كان البناء الاجتماعى يمتلك حالة من الصحة الاجتماعية، التي ندركها من خلال مؤشرات أوضاعه الواقعية، فإن ذلك يعنى أن هذا البناء تغيب عنه المشكلات البنائية الحادة، وتظل فى حدود مشكلات تتصل بإشباع إحتياجات بعض الافراد، أو بنوعية الحياة والأداء بالنسبة لأى من الوحدات الاجتماعية. وفى هذا الاطار فإننا نستطيع القول بأن هناك أنماط أو مستويات من المشكلات التي يمكن حلها عند مستويات معينة، أو على الأقل تجيد آثارها السلبية (٢).

وفى محاولة تحديد المشكلة الاجتماعية، فإننا نجد أنه قد طرحت تعريفات عديدة للمشكلة الاجتماعية. حيث يذهب أحد التعريفات إلى التأكيد على أن "المشكلات الاجتماعية تتصل عادة بالمسائل أوالموضوعات ذات الطبيعة الجمعية، التي تشمل عدد من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الاطار العام المتفق عليه، والذي يتسق مع المستوى المألوف للجماعة. وفى العادة تكون

المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم أو الوحدات الاجتماعية الأساسية، كما فى حالة البطالة وتشرذم الأحداث" (٣). كما تعرف المشكلة الاجتماعية باعتبارها كل موقف إجتماعى يتطلب تغيير إلى الأفضل، وفى هذه الحالة فإن المشكلة الاجتماعية هى ظاهرة إجتماعية لها تأثيراتها السلبية على الفرد والمجتمع. وأنها موقف يؤثر فى عدد كبير من الأفراد، الذين يعتقدون بأن هذا الموقف يعد مصدراً لعدد من الصعوبات والمساوئ. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن المشكلة الاجتماعية لها وجودها الموضوعى الذى يمكن التعرف على أسبابه من ناحية، كما أنها تدرك أو تفسر تفسيراً ذاتياً من ناحية أخرى. وهوما يعنى أن المشكلة لها جوانبها الموضوعية من جهة، وتأثيراتها الذاتية من جهة أخرى (٤).

ويلتقى ميريل Merril مع جيمس ديفيز الذى يعرف المشكلة الاجتماعية باعتبارها الظرف الحقيقى أو المتخيل، والذى يعتبره مجموعة كبيرة من الناس تهديداً للحياة الاجتماعية، ولا يمكن حلة بالأساليب ووفق المعايير الاجتماعية السائدة، بل من خلال فعل إجتماعى. ولذلك يكون هناك فى العادة صراع وإختلاف حول المعايير الجديدة، التى ينبغى إستخدامها" (٥) ويبرز هذا هذا التعرف عنصر الصراع القيمى فى المشكلات الاجتماعية.

وارتباطاً بذلك نجد أن روبرت ميرتون Robert Merton يعرف المشكلات الاجتماعية باعتبارها تعبر عن تفاوت أو تناقض يدركه الأفراد بين ما هو واقعى، وما يرى الناس أنه ينبغى أن يكون، أو بين ما هو قائم من أحوال وبين القيم والمعايير الاجتماعية، والتى ينظر إليها الأفراد

باعتبارها مرجعية للمتصحيح" (٦). وإستمرار لذلك يرى ميرتون أن هناك إختلاف بين الظواهر والمشكلات الاجتماعية، فالظاهرة الاجتماعية تكون فى ألب الأحيان ذات وظيفة ميسرة EU-Functionale بالنسبة للمجتمع أوالوحدات الاجتماعية الأخرى أوبالنسبة للأفراد، وذلك حينما تكون وظيفتها ذات آثار أونتائج إيجابية بالنسبة لأى من هذه المستويات السابقة أولها جميعا. بينما المشكلة الاجتماعية ذات وظائف معوقة DgsFunctional بالنسبة لبناء المجتمع، وأيا من أنساقه ونظمة، أوبالنسبة لأفراد المجتمع (٧). وقبل ذلك أشار إميل دوركيم إلى الظواهر الاجتماعية التى تتحول إلى مشكلات إجتماعية حينما تكون لها آثارها المرجعية، الباثولوجية Pathological بالنسبة للمجتمع. وهوما يعنى أنه قد تظهر فى المجتمع بعض الظواهر ذات الطبيعة المرضية، والتى تتحول إلى مشكلات ذات آثار ضارة بالنسبة للمجتمع وتشكل خطورة بالنسبة له، كالفقر والبطالة وتعاطى المخدرات والعنف الناتج عن تفاعلات سلبية فى مختلف مجالات المجتمع (٨).

كما يعرف بيتر ولسلى المشكلة الاجتماعية "باعتبارها جزء من السلوك الاجتماعى الذى ينتج عنه تعاسة أو شقاء عام أو خاص، ويتطلب بالتالى إجراء إجتماعيا لمواجهته"، بينما يعرف المفكر الراديكالى جوند فرانك G. Frank المشكلة الاجتماعية باعتبارها صعوبة، أوتصرف سئ لعدد كبير من الناس يرغبون فى إزالته أوإصلاحه، غير أن ذلك يتطلب الوسيلة الكفيلة بهذا الحل أوالإصلاح (٩). كما يعرفها راب Rabb وسيلزنيك Selznick باعتبارها إضطراب فى العلاقات الإنسانية يهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً أوي فوق الاستجابة للأحتياجات الرئيسية لكثير من الأفراد (١٠).

وتشير قراءة مجموعة التعريفات السابقة إلى أن المشكلات الاجتماعية تتميز ببعض الحقائق الرئيسية التي نعرض لأبرزها. حيث تتصل المشكلة الاجتماعية بالظاهرة الاجتماعية، في كونها تنتشر في مساحة معينة في المجتمع، حتى أنها قد تقتصر أثارها على بعض الفئات الاجتماعية، وقد تتسع لتشمل المجتمع في جملته. وفي هذا النطاق فإننا نجد أن للمشكلة الاجتماعية أثارها السلبية بالنسبة للمجتمع أولاً من وحداته فهي قد تصبح ذات آثار سلبية بالنسبة للأفراد إذا أعجزتهم أو أعاققتهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية، ومن ثم أثرت على نوعية حياتهم، أو أنها قد تؤثر على إحدى وحدات المجتمع سلباً، كالتأثير على الأسرة، ومن ثم تعمل على تفكيكها، أو أن هذه المشكلة قد تؤثر على بناء المجتمع بحيث قد تؤدي إلى نشر التناقض، ومظاهر السلوك السلبى إذا إتسع نطاق تأثيرها على بناء المجتمع (١١).

وتتمثل الخاصية الثانية للمشكلة الاجتماعية - من واقع التعريفات السابقة في أن المشكلة الاجتماعية في أكثر مراحلها تطور وإنتشاراً إنما تتميز بآثارها السلبية على قطاعات من البشر في المجتمع - حسب درجة خطورتها - ومن ثم تعوقهم عن المشاركة الفعالة في التفاعل الاجتماعى الحادث فى المجتمع، وهوما يعنى أنها تعمل على تهيمشهم اجتماعياً (١٢) مثال على ذلك فإن تعاطى بعض الشباب للمخدرات، يعتبر مشكلة اجتماعية تعمل بإتجاه عزلهم عن حركة المجتمع، وقد يتم إستيعادهم إذا كان تعاطى المخدرات بسبب نوعاً من الوصم الاجتماعى. كذلك مشكلة البطالة، إذا إنتشرت فى المجتمع، فإنها تحرم شريحة من أفراد المجتمع من الاسهام الاقتصادى فى رأس مال المجتمع، وفى مقابل هذا المنع من الاسهام، فإن الأفراد الذين يعانون من البطالة يعانون من عدم إشباع

حاجاتهم الأساسية، الأمر الذى يعنى إقصاؤهم عن إشباع إحتياجاتهم الأساسية، الأمر الذى قد يدفعهم إلى الخصومة مع المجتمع، ومن ثم التمرد عليه والاعتداء على ثوابته (١٣).

وتشير الخاصية الثالثة بأن وجود المشكلة الاجتماعية، مرتبط بحالة البناء الاجتماعى. فإذا كان بناء المجتمع يعانى من إحدى الحالات المرضية، لأن تعانى منظومات القيمية من حالة الأنومى الأخلاقية سواء بالمعنى الذى أشار إليه دوركيم وأوروبت ميرتون، وأنه يعانى من حالة من التفكك والانهيال الاجتماعى، الذى قد يتحدد بإنهيار نظمة الأساسية، أوظهور بعض المشكلات فى إطار هذه النظم، كأن يعانى البناء الأسرى من التفكك والانهيال، أوعانى النظام الاقتصادى من إنتشار الفساد على ساحته، بينما يكون عدم الاستقرار من نصيب النظام السياسى. كما قد تظهر فى النظام الدينى بعد الظواهر الدينية ذات الطبيعة المنحرفة، كالتطرف الدينى والعنف الدينى. بحيث تشير هذه الظواهر أوالمشكلات فى جملتها إلى بناء اجتماعى يفتقد الصحة الاجتماعية. على خلاف ذلك فإن البناء الاجتماعى المتماسك والمستقر، من شأنه أن لا يولد الظروف التى تتخلق فى إطاره مشكلات ذات طبيعة سلبية (١٤). وإذا نحن أدركنا أن المجتمع هو عبارة عن كائن عضوى، فإنه المجتمعات تمر بمراحل النضج والقوة، ثم من أجل الشيخوخة والهرم، وفى المرحلة الأخيرة فإننا نجد أن المجتمع يعانى من كثير من الظواهر أوالمشكلات ذات الآثار السلبية.

وتذهب الخاصية الرابعة على أن المشكلة الاجتماعية لها أبعادها الموضوعية والذاتية. ونقصد بالأبعاد الموضوعية، المتغيرات والظروف

التي لعبت دورها في تشكل المشكلة التي لها آثارها السلبية على مختلف المستويات. في هذه الحالة فإنه إستناداً إلى مؤشرات محددة، ثمة إتفاق على أن هناك وجود المشكلة إجتماعية، وهذا هو الجانب الموضوعي في بناء المشكلة، وفي الغالب نجد أن الجانب الموضوعي للمشكلة يرتبط ببناء المشكلة، وأسباب المشكلة كامنة في هذا البناء، بينما نجد أن البعد الذاتي للمشكلة له علاقة بالأفراد الذين يدركون المشكلة، ويعانون من آثارها السلبية، ومن ثم فإدراكهم للمشكلة له طبيعته الذاتية إلى حد كبير. وفي ذلك يؤكد عالم الاجتماع س. رايت ميلز، أن المشكلات العامة الموجودة في بناء المجتمع، تنتشر لتصبح مشكلة خاصة على مستوى الأفراد (١٥) تأكيداً لذلك أن مشكلة البطالة أوتعاطى المخدرات، أو العنف الأسرى، هي من نوع المشكلات التي يعاني منها أى مجتمع من المجتمعات ولها تأثيرها على بناء المجتمع، وأسبابها الموضوعية تكمن في بناء المجتمع. غير أننا نجد أن هذه المشكلة تدرك ويحسن بها ذاتياً من قبل الأفراد ومن ثم فتأثيرها عليهم يختلف من فرد إلى آخر. وإرتباطاً بذلك يرى روبرت ميرتون أن المشكلة قد تكمن في بناء المجتمع، بينما قد يكون لها تأثيرها السلبي على الأفراد، فالتناقض بين القيم.

وتؤكد الخاصية الخامسة على أن المشكلة الاجتماعية تعد تهديد للمجتمع ألبعض الوحدات الاجتماعية، أوللاًفراد، أولها مجتمعة. فهي تعد تهديد للمجتمع، لأننا أحد مكوناته، خرج على الدور المحدد معيارياً له. فنقص عدد السكان على سبيل المثال يشكل مشكلة إجتماعية لبعض مجتمعات الخليج، ومن ثم فوجود هذه المشكلة يشكل معوقاً أمام تحديث مجتمعات إعتياداً على سواعد أبنائها، بل ويفتح الأبواب واسعة أمام تدفق

العمالة الوافدة التي تؤثر سلباً على البناء الثقافي والأخلاقي للمجتمع، وكذلك على سياقة الاجتماعي. كما أن ذات المشكلة قد تكون معوقة وظيفياً للأسرة، حيث نجد أن الأسرة الخليجية للطبقة الوسطى تعتمد على العمالة المنزلية في تربية الأبناء، ومن ثم تدخل عناصر غريبة في نسيج الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى نشر كثير من السلوكيات السلبية على ساحة الأسرة إستناداً إلى تغلغل هذه العمالة في النسيج الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية للأسرة، ثم هي كامنّة وراء كثير من الانحرافات الأسرية (١٦). يضاف إلى ذلك أن لها تأثيرها على أفراد المجتمع، فهي تنتشر بينهم اتجاهات سلبية نحو العمل، بخاصة العمل الخاص والحر، وهي تؤثر على لغتهم وعاداتهم وثقافتهم وميولهم الأخلاقية.

وتذهب الخاصية السادسة إلى أن المشكلة الاجتماعية قد تعبر عن تناقض بنائي، وحينما يستفحل وجودها وتأثيرها فهي تعبر عن حالة من "الأنومي" أو اللامعيارية التي تنتشر في المجتمع. وهي الحالة التي أشار إليها روبرت ميرتون وغميل دوركيم، وعالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز. فالمشكلة الاجتماعية قد تتسبب في فرض الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة لبعض الأفراد الذين يصبحون في هذه الحالة مهمشين بسبب عدم إشباع حاجاتهم فقد يصبح الحرمان من المشاركة السياسية الفعالة مصدراً للتمهيش الاجتماعي في المجال السياسي. وقد تكون البطالة سبباً في عدم وجود الدخل الذي يشبع بواسطته الفرد حاجاته الأساسية فيعاني من التهميش الاجتماعي (١٧). وقد تكون المشكلة الاجتماعية معبرة عن تناقض اجتماعي يعاني منه المجتمع، كما يذهب روبرت ميرتون، حيث التناقض بين القيم الثقافية على الصعيد الواقعي، وبين القواعد والمعايير الاجتماعية المنظمة للتفاعل على

الصعيد الواقعي، الأمر الذي قد يدفع الأفراد الذين يدركون هذه التناقضات أيعانون منها إلى أنماط من الأحتجاجات الاجتماعية المتنوعة، بسبب التهميش الاجتماعي الذي أصاب بعض الفئات الاجتماعية من جراء هذا التناقض البنائي. وأن المشكلة الاجتماعية قد تكون معبرة عن حالة "الأنومي" أو اللامعيارية الأخلاقية، حيث يعاني المجتمع من إفتقاد المعايير والمعاني التي تضبط التفاعل الاجتماعي وتوجهه، بحيث تصبح سلوكيات البشر عارية من أى توجيه أخلاقي، الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار كثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية المنحرفة، كالإعتداء على المال العام، والتحرش والتخريب الذي أصاب بعض المجتمعات العربية، نتيجة لحالة الوهن الخلاقى التى سيطرت على المجتمع (١٨).

يضاف إلى ذلك تشير الخاصية السابعة إلى أن المشكلة الاجتماعية قد تقع نتيجة أو إنعكاساً لصيغة التوقعات المتبادلة، ومن ثم تنشر الفوضى فى التفاعل الاجتماعي، ومن ثم تسبب المعاناة لأفراد المجتمع. وذلك إستناداً إلى أن التفاعل الاجتماعي بين البشر فى المجتمع يستند إلى الاشتراك فى التوجهات الثقافية، حيث الاتفاق على أن هناك مجموعة من القيم هى التى توجه تفاعلات الأفراد، ومن ثم فإننا نجد أن كل فاعل وهويأتى فعله محكوم بتوقعات الآخر عن مسار الفعل أو السلوك. وذلك يرجع إلى إتفاهم حول المرجعية القيمية والمعيارية لأفعالهم. فإذا غابت هذه المرجعية المعيارية، بسبب تخلفها عن متطلبات التفاعل الاجتماعي، أضعفت بسبب عملية التحول الاجتماعي التى يمر بها المجتمع الذى ينتقل من أوضاعا التقليدية إلى أوضاع حديثة فإننا نجد أن حالة من الفوضى تحكم حالة التوقعات المتبادلة بين الفاعلية الأمر الذى يجعل كل

فاعل به يتوقع طبيعة إستجابة الآخر لفعله، وهو الأمر الذى يؤدى إلى حالة من الفوضى الاجتماعية، حيث تتدفق أفعال البشر فى مختلف المجالات الاجتماعية بصورة عشوائية، من حيث مساراتها أوغاياتها ونتائجها، ومن ثم يؤدى ذلك إلى مشكلات إجتماعية عديدة، لأن أفعال البشر غابت عنها ضوابط التقنين المعيارى والأخلاقى (١٩).

وتؤكد الخاصية الثامنة على أن المشكلة الاجتماعية تعد معوقة لبناء المجتمع، وذلك بإعتبار أن المشكلة تتعلق عادة بأحد النظم المشكلة لبناء المجتمع. فإذا افترضنا أن كل نظام من نظم المجتمع اووحداته له إسهامه الوظيفى فى بناء المجتمع، ومن ثم يؤدى هذا الاستمرار إلى إستمرار المجتمع فى الوجود الملائم Well-being. فإن وجود مشكلة فى أحد نظم المجتمع، وجانية وقطاعاته، قد تعوق تحديثه أو تقدمة وحتى بقاؤه فإذا إتسعت المشكلة لتشمل بعض النظم الاجتماعية، فإن ذلك من شأنه أن يدفع المجتمع إلى الانهيار. مثال على ذلك أننا إذا تأملنا بعض المجتمعات التى تعاني من الزيادة السكانية من شأنها أن تلتهم الموارد التى كانت معدة لتحديث المجتمع، يضاف إلى ذلك، أن عدم إستفادة المجتمع من قدراته السكانية، يجعل السكان عبئا عليه ويشكلون مشكلة له. ليس ذلك فقط، بل أنه إذا أدت الزيادة السكانية، دون أن يحصل السكان على فرص العمل الملائمة والدخل الملائم، فإن ذلك من شأن أن ينتشر عديد من الظواهر والسلوكيات السلبية، ويتسبب فى ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية، كتعاطى المخدرات، والبطالة، وإرتفاع معدلات الجريمة والانحراف (٢٠).

وإستناداً إلى ذلك تبرز الخاصية التاسعة، حيث تعبر المشكلة الاجتماعية عن حالة باثولوجية او مرضية. وذلك يرجع إلى أن المشكلة، أية مشكلة، تمر بثلاث مستويات متتابعة أو متنامية. فإذا وجدت المشكلة فى حدود معينة، فإن ذلك يصبح من معتادات الأحوال فى المجتمع، بل ويكون لها دور إيجابى - برغم كونها مشكلة - فى تغيير وتحديث المجتمع. فمثلاً من الضرورى وجود قدر من الجريمة، حتى يتحول العقاب عليها إلى دعم للنظام العقابى فى المجتمع. أو أن يتعاطى بعض الشباب للمخدرات، حتى تصبح اجهزة الضبط على يقظة كاملة من إنتشار المخدرات، ومن المهم أن تقع بعض وقائع الفساد، حتى يؤدى العقاب إليها إلى دعم البناء الرقابى للمجتمع. فى هذه الحالة تصبح المشكلة ظاهرة مرضية، ولكن فى الحدود المعتادة التى يتحملها بناء المجتمع. فهى أشبه ما تكون بحوث بعض الخلايا فى بناء الكائن الحى، فى مقابل تخلق أو تشكل خلايا جديدة. فى نطاق هذا المستوى لا تصبح المشكلة ذات طبيعة مرضية، فهى تكون مفيدة للمجتمع، أشبه ما تكون، بالمضاد الحيوى، الذى يعمل على دعم بناء الكائن الحى (٢١).

غير ان هناك مستوى آخر مرضى قد تنتقل إليه المشكلة الاجتماعية، إذا تراخى بناء الضبط فى مواجهة المستوى الأول، حيث تخرج المشكلة الاجتماعية عن معدلاتها المألوفة. مثال على ذلك أنه إذا كانت نسبة البطالة بين الشباب فى مجتمع معين بنسبة معتادة لفترة طويلة من السنوات تصل إلى عدة عقود، فى حدود ٣% مثلاً، فإن المشكلة تكون فى هذه الحالة فى مستواها أو معدلها المعتادة، فإذا إرتفعت البطالة فى فترة معينة من تاريخ المجتمع لتصل إلى ٩%، ثم ١١% ثم ١٣% فإننا نكون فى هذه الحالة أمام مشكلة دخلت المرحلة المرضية، لكونها قد

أصبحت تصيب قطاعاً كبيراً من السكان. وفي هذه الحالة تتطلب المشكلة تطوير مجموعة من السياسات لمواجهتها، وإعادة تقليص وجودها للوصول بها إلى معدلاتها المعتادة. فإذا تركت فإنها تنتقل إلى المستوى الثالث، فتبدأ في نشر هذه الحالة الباثولوجية على صعيد المجتمع فتشوه مساحات جديدة في بناية. مثال على ذلك أنه بعد أن كان إنتشار تعاطي المخدرات بين الشباب بمعدل منخفض يصل إلى ٢% أو ٣%، فإنه يقفز ليصبح ٣٠% أو أربعين في المائة، في هذه الحالة تنتشر المخدرات في مساحات أوسع بين الشباب، وقد تستمر في إنتشارها لتشمل فئات جديدة كالصغار أو الأناث من الشباب (٢٢). هذا إلى جانب الإنتشار المرضي للمشكلة على صعيد المجتمع قد يؤدي إلى ظهور مشكلات أخرى، كالجريمة تحت تأثير المخدرات أو بسببها، أو أنتشار جرائم الاغتصاب، وتفكك الأسر، وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية. وفي هذه الحالة نكون المشكلة قد وصلت إلى أقصى حالاتها مرضية حتى أنها أصابت المجتمع ذاته.

فإذا بلغت المشكلة هذا المرض، فإننا نكون بإزاء الخاصية العاشرة، وفي إطارها نجد أن وجود المشكلة يعمل بإتجاه تفكيك المجتمع. وذلك يرجع إلى أن بناء المجتمع - كمسلمة أساسية - يتشكل من مجموعة من الوحدات التي تتساند بنائياً وتتسوق وظيفياً. فوحدات المجتمع تشكل مع بعضها البعض مجموعة من الحلقات المتداخلة في إتجاهات متعددة، وهي في مجموعها تشكل بناء المجتمع. فإذا تآكلت حلقة من هذه الحلقات أو أصابها الضعف، فإن هذا الوهن ينتقل إلى بقية أجزاء المجتمع. تأكيداً لذلك أن مشكلة تعاطي الشباب قد تؤدي إلى إضعاف التزامهم القيمي والخلقي، ومن ثم يبدأون في إرتكاب جرائم، الأمر الذي يعنى عجز

البناء الاخلاقي عن ضبط سلوكياتهم، يضاف إلى ذلك فإنهم يؤثر على طبيعة الأسرة التي ينتمون إليها، وقد يختلف أعضاء الأسرة حول الأسلوب الأمثل للتعامل معهم، أوهم يصبحون عبئاً يثقل كاهل الأسرة، فيؤدي أحياناً إلى تفككها وإنهيارها (٢٣). يضاف إلى ذلك فإن زيادة أعداد من يعانون من مشكلة تعاطي المخدرات من شأنه أن يؤدي إلى عدم الالتزام بمتطلبات العمل، ومن ثم يؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إجمالى الدخل القومى، فتعجز الدولة عن تحويل خدماتها الصحية والتعليمية والمتعلقة بتأسيس فرص جديدة للعمل. الأمر الذى يعنى حدوث خلل، وتفكك فى بناء المجتمع من جوانب عديدة إلى حد كبير، ومن ثم تكون بإزال حالة قد تؤدي إلى إنهيار المجتمع.

ثانياً: المصادر الأساسية للمشكلات الاجتماعية:

لا شك أن هناك مصادر عديدة، تتدفق منها مختلف المشكلات لتؤثر فى بناء المجتمع. ونحن إذا تأملنا الأمر، فسوف نجد أن هناك تعدداً فى مصادر المشكلات التى قد تؤثر فى بناء المجتمع أوأحد جوانبه، فإننا نجد أن بناء المجتمع ذاته فى مرحلة معينة، قد يصاب بالضعف فتتولد له قابليته التأثير بهذه المصادر، التى تتدفق فيها المشكلات فتنتشر على ساحته. وحتى يمكن أن نحدد المصادر التى تتدفق منها الأسباب المولدة للمشكلات التى على ساحة المجتمع، فإننا نستعين بالتصور النموذجى لبناء المجتمع كما طوره التراث السوسيولوجى. حيث تتصور أن بناء المجتمع يتأثر بالمتغيرات والعوامل التى تصدر عن مستويات عديدة تكمن فى ذاته وفى البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به والتى تحتويه.

فى هذا الإطار فإن التراث السوسىولوجى يرى ان مصادر المشكلات الاجتماعية قد تنطلق من أربع مستويات من حيث درجة الشمول وهى المستوى العالمى، والمستوى الاقليمى، والمستوى القومى والمستوى المحلى. يضاف إلى ذلك ثلاث مستويات نوعية على الصعيد القومى، وهى المستويات المشكلة لبناء المجتمع، أى نسق الثقافة والقيم والنسق الاجتماعى، ونسق الشخصية. وهو الأمر الذى يعنى أن المشكلات تتدفق عادة من سبعة مصادر، تنتشر منها على ساحة المجتمع(٢٤).

فإذا نظرنا إلى المستويات الأربع، التى تشكل مصادر تتسع أو تضيق من حيث شمولها. حيث نجد أن النظام العالمى يكون فى الغالب مصدراً لكثير من المشكلات التى تنتشر على ساحة مجتمعاتنا وهوتاثير أشارت إليه قديما النظريات الانتشارية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وتعمل العولمة فى الفترة الحالية، بإتجاه دعم فاعلية النظام العالمى وغلبته على النظام القومى بفعل قوى العولمة وآلياتها، وباعتبار أن عالمنا أصبح يشكل قرية صغيرة، ذات مكان واحد وزمان واحد، وآليات فاعلية، بحيث يساعد كل ذلك إلى إنتشار المشكلات من مكان آخر. إستناداً إلى ذلك فسوف نناقش مصادر تشكل المشكلات الاجتماعية على مستويين، المستوى الأول يتمثل فى المستوى الذى يعكس دوائر العالمية - المحلية، بينما يدور المستوى الثانى، فى إطار المستويات الداخلية للمجتمع القومى، حيث قد تتشكل المشكلات الاجتماعية إنطلاقاً من الإنساق الثلاثة المشكلة لبناء المجتمع القومى (٢٥). وفى الحالتين فإننا نجد أن المجتمع القومى يشكل الساحة التى ندرس فى غطارها المشكلات الاجتماعية.

فإذا تناولنا المشكلات الصادرة عن المستوى الأول، فسوف نجد أن هذه المشكلات تصدر عن ثلاثة مصادر أساسية، هي المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وجميعها تفرض المشكلات على ساحة المستوى القومى. وفيما يتعلق بالمستوى العالمى، فإننا نجد أن هناك كثير من المشكلات التى تصدر عن هذا المستوى، خاصة أننا فى عالم محكوم بقوى وعمليات العولمة، من ذلك مثلاً أن قوى العولمة تمتلك الامكانيات القوية للإعلام وتكنولوجيا المعلومات التى تتدفق عبرها مضامين ومعانى تعمل على تفكيك المضامين والمعانى الثقافية فى مجتمعاتنا. بحيث تسعى إلى أن تحل هذه المضامين محل المعانى والمضامين القومية، ومن ثم يؤسس تناقض بين المعانى والمضامين الغازية والمضامين والمعانى القومية فإذا نجح هذا الاختراق فإن هذه المضامين والمعانى الغربية تفرض إتباع سلوكيات جديدة، وغريبة على مجتمعاتنا (٢٦). وعلى الأقل فإن هذا الغزو الثقافي يؤدي إلى تفكيك بنية الثقافة القومية، ونشر الضعف والوهن فى بنائها، بحيث تصبح عاجزة عن ضبط التفاعلات الحادثة على ساحة المجتمع، ونتيجة لذلك ينطلق الممارسات ذات الطابع الانحرافى والغريزى، لتنتشر الفوضى فى مجتمعنا، تأكيد لذلك إننا ندرك طبيعة العلاقة بين إنتشار القيم والمعانى الغربية فى مجتمعاتنا، وبين إنتشار سلوكيات تحولت إلى مشكلات مثل تعاطى المخدرات، والاعتصاب، والتحرش. إضافة إلى مشكلة الثقافة الاستهلاكية التى أصبحت تنتشر وتترسخ فى مجتمعاتنا، بخاصة مجتمعات الخليج، لإمتلاكها الامكانيات القادرة على تجسيد هذه الثقافة. فإذا تمكنت المعانى والقيم الغربية، فإنها بطبيعة الحال تفرض التآكل على بنية لغتنا، وقد يتحول التآكل إلى الازاحة الكاملة للغة، وعلينا أن ننظر إلى عالمنا العربى المحيط بنا، لندرك ظاهرتين الأولى العدد العائل من الجامعات

الأجنبية الموجود على ساحتنا، وهى ظاهرة لا قطر عالمى لها، والظاهرة الثانية التبجيل التى تعامل بع اللغات الأجنبية ولوعلى حساب إحترام لغتنا العربية، التى أصبحت تعانى من الإغتراب عن لغة الشارع (٢٧).

من المشكلات التى قد تتسبب عن الاختراق الثقافى والاجتماعى من قبل قوى العولمة لمجتمعاتنا، نشر مجموعة من القيم - الأفكار والسلوكيات التى تعمل بإتجاه تفكيك بعض الوحدات المحورية فى بنية مجتمعاتنا. مثال على ذلك أن الغرب من خلال الاعلام وتكنولوجيا المعلومات صدر إلينا كثيراً من الشعارات المتعلقة بالأسرة، كالتأكيد على حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وهى شعارات حق أبه باطل، لعبت دوراً أساسياً فى شق عصا الأسرة وتفكيك وحدتها ونشر الفوضى الاجتماعية والأخلاقية على ساحتها. تأكيداً لذلك أنها أشاعت الفردية فى الحياة الأسرية، فتحول العقد المقدس لتأسيس الأسرة إلى عقد مدتى لتأسيس أى حدة إقتصادية (٢٨). ومن مظاهر التفكيك الذى أصاب الأسرة أننا نجد أن الثقافة الأسرية، خاصة فى أسر الطبقة الوسطى الحضرية، تتواجد على ساحتها ثقافتين، الأولى التى تعتقد المرأة فى قيمها، وهى القيم المتضمنة فى منظومة حقوق الإنسان المخترقة لفضائنا الثقافى، والثانية منظومة القيم التقليدية التى ما زالت تقنن أدوار الرجل، المر الذى أفقد الثقافة الأسرية تجانسها، بحيث بدأ الخلاف والصراع بوجود بكثافة على ساحتها، وهى السلوكيات السلبية التى قد تتزايد حتى تفرض إنهيار الأسرة وتفككها (٢٩). لذلك تلاحظ إرتفاع معدلات الطلاق فى مختلف المجتمعات العربية، بل وعزوف الشباب عن الزواج، وإنهيار قيمة الأسرة. إضافة إلى مشكلات إنحرافية عديدة بدأت تقع على ساحة

الأسرة العربية، كالخيانات الزوجية والتحاثل المنحرف عبر شبكة الانترنت. ومن شأن إنهيار بناء الأسرة إلى جانب بعض الظواهر الانحرافية الأخرى أن يلعب دوره فى إضعاف تماسك وهذا إستقرار المجتمع.

إلى جانب ذلك لعب البعد العالمى فى نشر ثقافات عديدة منحرفة داخل مجتمعاتنا، بسبب الفراغ الثقافى الذى حدث فى مجتمعاتنا بفعل آليات العولمة. وإذا كانت آليات الاختراق الثقافى للعولمة قد اضعفت البنية الثقافية لمجتمعاتنا، فإنها أسست نوعا من الفراغ الثقافى فى مجتمعاتنا، أوحالة من الأنومى الثقافية، التى إمتلأت بعدد من الثقافات والسلوكيات المنحرفة على سبيل إنتشار ثقافة الاستهلاك بين أسر الطبقة الوسطى، بخاصة شباب هذه الطبقة، حيث أصبحت محلات "كنتاكى" و"مكدونالدز" و"فرايتشكن" هى المصدر الساسى لإطعام الأسرة والشباب. إلى جانب أن فى ذلك سلب لأحد وظائف الأسر، فإنه أصبح مدخلا لنشر ثقافة الاستهلاك، التى أصبحت لها مظاهرها ومؤشراتها العديدة فى الشارع العربى. وفى نطاق ثقافة الاستهلاك نمت وتطورت ثقافة الجنس وتعاطى المخدرات، وإنتشار سلوكيات ثقافية تتناقض مع طبيعة هويتنا العربية. يضاف إلى ذلك نشر ثقافة الاحتجاج الاجتماعى غير المبرر، طاعة للقيم والثقافات الغربية (٣٠). وهى الثقافات التى بدأت تؤثر على تماسك وإستقرار مجتمعاتنا.

يضاف إلى ذلك فإن السياق الاقليمى قد يصبح مصدر لكثير من المشكلات، وذلك من خلال غنتقال التفاعلات المرتبطة بمجتمع معين إلى مجتمعات أخرى، ربما يسبب عدم تهيؤ المجتمعات القومية لهذه النمط

من التفاعل. ونحن إذا نظرنا إلى المشكلات التى خلفتها ثورات الربيع العربى لوجدنا أن هذه الثورات كانت مطلوبة فى بعض هذه المجتمعات، بينما نجدها قد هاجرت إلى مجتمعات أخرى لم تكن فى حاجة إليها، ومن ثم نشرت حالات من عدم الاستقرار فى إطارها. ذلك بالإضافة إلى المشكلات التى قد تصدرها دولة إقليمية إلى الدول الإقليمية المحيطة بها (٣١). ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً، العمالة الوافدة التى تأتى إلى مجتمعات الخليج، وتسبب كثير من المشكلات الثقافية والخلقية، كذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بل والمشكلات الحالية والمحتملة. حيث نجد أن الآثار السلبية لهذه العمالة صدرت عن الدول المحاورة للدولة العربية أو الخليجية من ذات الإقليمية، ونحن إذا نظرنا فى الفترة الأخيرة، فسوف أجد أن المصدر الإقليمى هو المصدر الفاعل فى غالبية المجتمع، مثال على ذلك تنظيم القاعدة الذى يطيح بإستقرار كثير من المجتمعات العربية، والذى قد يحصل على تحويلة من مجتمعات إقليمية أخرى.

إلى جانب ذلك قد تعتبر السياقات المحلية مصدراً لكثير من المشكلات التى تلعب دورها على الصعيد القومى، وتتنوع المشكلات التى تقع على الساحات المحلية وتؤثر فى المجتمع القومى. من هذه المشكلات التنمية غير المتوازنة التى تقودها بعض المجتمعات والتى تتميز فيها أجهزة التنمية والتحديث للسياقات الحضرية على حساب السياقات البدوية - الريفية، الأمر الذى يدفع بموجات الهجرة من السياقات الأخيرة إلى السياقات الحضرية، فتؤدى إلى تأسيس مشكلة عدم التوازن السكانى فى المجتمع، حيث تصبح السياقات الحضرية مكتظة بالسكان الزائدين عن حاجتها وطاقتها، الأمر الذى يتسبب فى نشر

العشوائيات في المدن من ناحية، وفي إنهاك المرافق الأساسية وتأكيد عدم كفايتها من ناحية ثانية، وإتجه نسبة عالية من الزيادة السكانية الزائدة عن الحاجة إلى مجالات وسلوكيات إنحرافية عديدة تؤثر على طبيعة التفاعل في السياقات الحضرية، وتتقل كاهلها بعديد من مظاهر الانحراف، بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه الأوضاع تدفع الحكومة على الصعيد القومى بإتجاه الاستجابة لمطالب سكان السياقات الحضرية، الأمر الذى يؤدى إلى توجيه كثير من موارد المجتمع إليها، على حساب إهمال السياقات المحلية التى تزداد فقراً، وتعانى من نقص الخدمات بدرجة أكثر، ومن ثم تدفع بموجات المهاجرين إلى السياقات الحضرية ليزداد الأمر سوءاً، ويحدث ما يمكن أن يسمى بعدم التوازن أو الانقسام البنائى (٣٢). وهى ظاهرة تؤدى إلى مزيد من تفكيك المجتمع، وتشكل أرضاً خصبة لصراعات وإنحرافات عديدة تؤثر فى النهاية فى حالة التماسك والاستقرار الاجتماعى.

كما قد تصبح المحليات مصدر كثير من المشكلات على الصعيد القومى وذلك فى المجتمعات التى تتشكل من الجماعات الإثنية العديدة، خاصة أنه من النادر أن نجد مجتمعاً عالمياً يمتلك حالة من التجانس، وكذلك مجتمعاتنا الخليجية. وإذا كانت الدولة القومية حتى منتصف القرن العشرين تعمل على فرض التجانس الثقافى والاجتماعى داخل المجتمعات، بواسطة الاعلام تارة، أولنشر نوعية الحياة المتجانسة تارة أخرى (٣٣)، فإنه مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، إتجهت الثقافة العالمية فى ظل إعلانات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات إتجهت بعض الدول القومية على الصعيد العالمى منح الجماعات الإثنية "العرقية، الدينية، الثقافية واللغوية" الحق فى تعبيره عن نفسها. ولما كانت

الفواصل بين الجماعات هي أضعف المناطق فإننا نجد أن منطقة الفواصل بين الجماعات شكلت المساحة التي يمكن التدخل من خلالها لإثارة المشكلات على الصعيد القومي، بحيث وجدنا أن القوى العالمية بدأت في التدخل لإثارة كثير من المشكلات والصراعات بين الجماعات في مجتمعات الجنوب، خاصة في عالمنا العربي، بما في ذلك مجتمعات الخليج، بحيث شهد العالم العربي في العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة، عديداً من الحركات الانفصالية، أوالتي تطورت لديها قابلية الانفصال عن الدول القومية، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تفكيك المجتمع القومي، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وهز استقرار المجتمع، بحيث أصبحت هذه الميول الانفصالية أو الاستقلال، مدخلاً لتهديد مجتمعاتنا من قبل المجتمعات الغربية (٣٤).

بالإضافة إلى ذلك تظهر كثير من المشكلات على صعيد المجتمع القومي، وهو المستوى الثاني لتحليل المشكلات الاجتماعية. في هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع القومي ينقسم تحليلياً إلى ثلاثة إنساق فرعية يتشكل منها بناء المجتمع، وهي نسق الثقافة والقيم، والنسق الاجتماعي ونسق الشخصية حيث نجد أن هناك كثير من المشكلات تظهر على ساحة كل نسق من هذه الأنساق الاجتماعية. تأكيداً لذلك أننا نجد أن الحالة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها الوجود الاجتماعي، أن نسق الثقافة يتكون من منظومات القيم ذات الطبيعة الرمزية، غير أنها تتحول إلى تقاليد وأعراف ومعايير تضبط العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي الحادث في مختلف مجالات المجتمع. وفي ذات الوقت فإن الثقافة، بقيمتها ومعاييرها وأعرافها في شخصية سكان المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (٣٥).

إرتباطا بذلك فإننا نجد أن هناك كثير من المشكلات التي تظهر على ساحة هذه المستويات الثلاثة. على المستوى الول، حيث نسق الثقافة والقيم، فإننا نجد أن يشهد ظهور عديد من المشكلات، أبرزها ظاهرة أوشكل التطرف الدينى، أو الصراع المذهبى، أو الفتن والصراعات الدينية وجميعها ظواهر سلبية أو مشكلات تبتعد عن القيم الدينية الوسيطة، السمحة والمعتدلة لمجتمعاتنا. وهى المشكلات التي ترجع إلى الاختراق الأجنبى الذى يسعى إلى تأليب جماعات المجتمع المختلفة دينيا أو مذهبيا على بعضها البعض، إلى جانب أن أسبابها قد تكمن فى النظام التعليمى الذى لم ينشئ التلاميذ على صحيح الدين، أو أن أسباب هذه المشكلات قد ترجع إلى بعض القادة الدينيين المتشددين، والمتبعدين عن صحيح الدين. بحيث نجد أن كثير من مجتمعاتنا أصبحت تشهد ظاهرة الاسلام السياسى التي أفسدت الدين وأفسدت السياسة كذلك (٣٦)، وأعتقد أن مشكلة العنف الدينى التي تحيط بنا من كل إتجاه شاهد على ذلك. كما قد يرجع ذلك إلى تصدى غير المتخصصين للقضايا الدينية، الذين يصدر عن الفتاوى المتنوعة والمتفاوتة، والتي تفكك الدين من داخله، فإذا تأكد لنا - حسبما يذهب التراث النظرى - أن الدين يشكل قاعدة الثقافة فإن وقوع بعض الظواهر الدينية ذات الطبيعة السلبية، من شأنه أن يؤثر على بقية الثقافة.

ويعتبر النسق الاجتماعى، هو المستوى الثانى الذى يمكن أن تقع على ساحته كثير من المشكلات بسبب ضعف منظومات القيم الثقافية الضابطة للتفاعل الاجتماعى. على هذه الساحة فواعة كثير من المشكلات التي ترتبط بالتفكك الأسرى، وأبرزها إنهيار الأسرة بالطلاق، إضافة إلى العنف الأسرى، الذى يمارسه أعضاء الأسرة تجاه بعضهم البعض بحيث نجد أن الأسرة وهى الوحدة المحورية فى بناء المجتمع

تواجه الإنهيار المعنوى اوالمادى، الأمر الذى يعجزها عن أداء وظائفها. كذلك قد يشهد السياق الاجتماعى مشكلة إنتشار تعاطى المخدرات بين الشباب، بحيث نجد أنها بلغت معدلات كبيرة بين الشباب، وهى الظاهرة التى ترتبط بإنتشار تعاطى المخدرات فى عالمنا المعاصر، وأوقد ترتبط ببطالة الشباب، أوبسبب التأثير السلبى لتكنولوجيا الاعلام والمعلومات، الأمر الذى يجعل من الشباب حالة مشكلة فى المجتمع يمارس لكثير من السلوكيات السلبية كالتحرش والاعتصاب (٣٧). ذلك باضافة إلى عديد من المشكلات الأخرى كالبطالة على سبيل المثال. وفى هذا الإطار فإنه كلما كان السياق الاجتماعى يفتقد حالة الصحة الاجتماعية، كلما أصبح سياقاً منتجاً للمشاكل إلى حد كبير.

ويشكل نسق الشخصية المستوى الثالث لبناء المجتمع، والذى قد تظهر على ساحته كثير من المشكلات، أبرزها التهميش الاجتماعى لكثير من الفئات الاجتماعية. تأكيداً لذلك، أننا قد نجد أن الثقافة التقليدية قد تضع المرأة فى مكانة أقل، ومن ثم تفرض عليها حالة من التهميش الاجتماعى الذى قد يعنى الاقصاء أو الاستبعاد الاقتصادى والسياسى (٣٨). لذلك قد تقع حالة من التهميش الاجتماعى لنسبة عالية من السكان فى المجتمع بسبب الفقر، وهو الأمر الذى يعنى ممارسة من التهميش الاقتصادى، أو استبعاد بعض الفئات من العملية السياسية، وهوما يعد نوع من التهميش السياسى وفى كل الأحوال، فإن ذلك يعنى إستبعاد نسبة أوفئة من المواطنين من المشاركة فى التفاعل الاجتماعى، وهوما يعنى أن كلما كثرت الفئات التى تتسحب من العملية الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعى، كلما شكل ذلك قيماً منقصة من المجتمع، وهى الحالة التى حاول روبرت ميرتون، فى مؤلفة النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى،

حينما عرض للفئات الاجتماعية من البشر التي يتم تهميشها، أوهى التي تهمش ذاتها إحتجاجاً على التناقض داخل بناء المجتمع، فنجدته يتحدث على "المجذدمن، والطقوسيون، والمنسحبون، والمتمردون" وجميعها فئات قررت الخروج من المجرى الرئيسى للمجتمع والبقاء على ضفافه وهى فى إنسحابها من التفاعل الاجتماعى السوى تشكل قيما منتقصة من الفاعلية التى كان يمكن للبشر أن يمنحونها للمجتمع (٣٩).

ثالثاً: تحولات المشكلة الاجتماعية:

تعد المشكلة الاجتماعية كائناً عضوية، لها مراحلها المتتابعة فى التطور أو النمو، وهى فى كل مرحلة تتميز بطبيعة وخصائص محددة. وهى فى كل مرحلة قابلة للتدخل من قبل جهاز الدولة أو الحكومة، غير أن هذا التدخل قد يقدم لها حلولاً تقف بها عند مستوى معين، حتى ينتهى وجود المشكلة، أو أن هذا التدخل قد يدفعها إلى مرحلة أكثر تعقيداً غذا لم يتعامل مع جوهر المشكلة. إستناداً إلى ذلك، فإننا نعتقد أن المشكلة تقطع خمسة مراحل أساسية، وفى كل مرحلة فهى تحتاج إلى التعامل معها بآليات تنهى وجودها أو على الأقل تحيد تأثيرها ليستأنف المجتمع مسيرته المعتادة. إرتباطاً بذلك فإننا نعتقد أن المشكلة الاجتماعية تبدأ من كونها ظاهرة إجتماعية سوية يشارك فى تفاعلها البشر أعضاء المجتمع، ثم تبدأ هذه الظاهرة تنحرف عن مسارها الصحيح، لتحدث بعض الانحرافات الفردية غير الملحوظة على ساحتها، ثم تتفق لتتحول إلى مشكلة إجتماعية، ثم تتحرك مرحلة أكثر تعقيداً حينما تفرض تكلفة على بناء المجتمع، أو تنتقص من قيمة الأساسية وهوما يعنى أنها قد تحولت إلى المرحلة البنائية، فإذا إستمرت الأوضاع على ما هى عليه، فإنها تنتج

كثير من الآثار السلبية، التي تنتج بدورها مشكلات أخرى، ومن ثم تكون المشكلة قد دخلت مرحلة الخطورة الاجتماعية على بناء المجتمع، فإذا إستمرت فى إنتاج آثارها السلبية، فإنها قد تؤدى بالمجتمع إلى الإنهيار، ويفرض قيما بالتفصيل لهذه المراحل (٤٠).

١-الظاهرة الاجتماعية قاعدة للمشكلة الاجتماعية: فى تعريف

المجتمع فإننا قد نرى أنه يتشكل من الظواهر والنظم الاجتماعية، ويختلف النظام الاجتماعى عن الظاهرة الاجتماعية فى أن له تاريخ، وأنه ظاهرة إجتماعية تبلورت بإعتبار الزمن والتاريخ. والظاهرة الاجتماعية فى هذا الإطار تتشكل من مجموعة الأفكار والسلوكيات المتعلقة بموضوع معين، فالزواج ظاهرة إجتماعية تتشكل من المعانى والقيم والأفكار التى تشكل مرجعية لسلوكيات البشر الذين يحاولون تشكيل أسر، فإذا شرعوا فى ذلك فإن سلوكياتهم تكون فى العادة موجهة بهذه الأفكار والقيم والمعانى (٤١). حيث نعرف على عناصر الظاهرة الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى يخضع الإنسان لمؤسساتها "كالأسرة والمدرسة والاعلام". وفى العادة فإننا نجد أن هذه المعانى والأفكار والقيم المتعلقة بالزواج وتشكيل أسرة، قد يوجد بها بعض التناقض، فإذا كانت بعض القيم التى تؤكد على المساواة والتراحم والمودة داخل الأسرة، فإن هناك بعض المعانى أذ القيم التى تؤكد على ضرورة قيادة الرجل للأسرة، لكونه راعيها، ومن ثم تلغى هذه القناعة فكرة أوقيمة المساواة، فإذا وقع جدل، شد وجذب داخل بحيث نجد أن هذه الثقافة المتناقضة بشأن الأسرة يعتمد على أحد طرفيها على طبيعة السياق الاجتماعى الذى يعيش

فى إطاره الفرد، وكذلك على القيم والمعانى التى أستوعبها بدرجة أكثر. فإذا كان السياق الاجتماعى تقليدى فى ثقافة وإذا كان الفرد قد عاش فى أسرة تؤكد على عدم المساواة بين الاناث والذكور فإنه من الطبيعى أن يشب الإنسان مستوعبا لمعانى عدم المساواة، ويكون أميل لممارستها حين الزواج، كما يكون أميل إلى وضع المرأة فى مكانة أدنى، إضافة إلى تدنى قيمة الأسرة لدية (٤٢).

٢- التحول إلى المشكلة الاجتماعية فى مستواها الفردى: تبدأ المشكلة على المستوى الفردى حينما يبدأ الفرد فى المعاناة من بعض السلوكيات الاجتماعية. بسبب التفاعل داخل الأسرة يحدث على غير ما توقع، ومن ثم يقع التفاعل الأسرى بما يتناقض مع مرجعيته الأخلاقية التى تشكلت له من خلال مستواها الفردى إذا توفرت ثلاثة شروط. الشرط الأول، غياب الاتفاق حول مجموعة من القيم الأساسية المنظمة للتفاعل الاجتماعى، إما بسبب تباين بيانات التنشئة الاجتماعية بين الزوج والزوجة لأن كل منهما يوجه سلوكياته بمرجعيات متباينة، بينما يذهب الشرط الثانى إلى أن التفاعل الحادث فى السياق الاجتماعى تحكمة حالة الأنومى الثقافية أو الأخلاقية الضعيفة أو غير المتفق عليه، بحيث تقدم القيم والمعايير الثقافية تبريرات للسلوكيات المتناقضة، الأمر الذى يجعل أطراف المشكلة ينظرون إلى أنهم يمتلكون الشرعية التى تبرر سلوكياتهم داخل نطاق التفاعل الاجتماعى. بينما يقع الشرط الثالث (٤٣)، إتصالا بالشرط الثانى والثالث، ويدور حول صيغة تكامل التوقعات المتبادلة، حيث لا يستجيب أطراف العلاقة

الاجتماعية، لإحتياجات أوحقوق الطرف الآخر من العلاقة الاجتماعية المتبادلة، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى إنهيار الحياة الأسرية مثلاً، إذا كان تبادل القيم بين أطراف العلاقة غير متوازن. ومن ثم يرفض أحد أطراف العلاقة وجود العلاقة، لأن تبادل القيم عبرها له طبيعته السلبية.

٣- تحول المشكلة إلى مستواها الاجتماعي: ونقصد بالمستوى الاجتماعي أن المشكلة تخطت النطاق الفردى، إلى مستوى اجتماعى، الذى يعنى مشاركة أكثر ممن فرد فى التفاعل المتعلق بالمشكلة. ولنضرب مثال على ذلك بمشكلة البطالة. حيث يسعى الفرد إلى الحصول على سنوات التدريب أو التأهيل الاجتماعى للقيام بوظيفة معينة. غير أن عجز النظام الاقتصادى عن توليد فرص العمل بالمعدلات الملائمة، الأمر الذى يؤدى إلى ندرة فرص العمل، حيث يحصل الأكثر كفاءة وتأهيلاً على الفرض المحدودة. بينما يصاب الآخرون الذين من حقهم أن يحصلوا على فرصة عمل بالأحباط، والأحساس بما يمكن أن يسمى بالفشل الدافعى، أى الفشل فى الحصول على فرصة العمل. فإذا تصورنا أن هناك عدداً كبيراً على صعيد المجتمع لم يحصلوا على فرصة العمل هذه، فإنه تكون فى المجتمع جماعة كبيرة نسبياً تعاني من الفشل الدافعى Motivational Failure بسبب عدم الحصول على فرصة العمل (٤٤). فإذا تصورنا أن السياقات الفقيرة، ذات الاقتصاديات الضعيفة غير القادرة على إنتاج فرصة العمل، فإننا نتوقع أن ترتفع نسبة البطالة فى هذه السياقات، ومن ثم نسبة التهميش الاجتماعى. وفى هذه الحالة فإننا نجد أن هناك أكثر من

فرد، بل ومجموعات كبيرة على صعيد المجتمع تشارك في المشكلة الاجتماعية، وربما لأسباب مختلفة أو متباينة، غير أن التنمية واحدة إلى حد كبير، حيث مفردات المشكلة منتشرة على ساحة المجتمع، ولها أحصاؤها وتقديرها الاجتماعي. في هذه الحالة فنحن أمام جمع من القوائع الفردية، البطالة أو الزواج أو الطلاق، أصبحت منتشرة على خريطة المجتمع، وثم أصبح لها وجودها الاجتماعي (٤٥).

٤- تحول المشكلة إلى المستوى البنائي: يوجد خلاف بين ما هوبنائي وما هواجتماعي، فما هوبنائي له وجوده الكلي الذي يحتوى على عناصر كثيرة تشكل في مجموعها هذا البناء. أما ما هواجتماعي، فيشكل مخرجات لهذا البناء أو وصف التفاعل الاجتماعي الحادث في نطاق هذا البناء. ويتوفر الطابع البنائي للمشكلة الاجتماعية، ومن ثم تتحول إلى مشكلة بنائية، إذا توفرت لها ثلاثة شروط أساسية. ويتمثل الشرط الأول في الاتساع الأفقي للمشكلة الاجتماعية. بمعنى أنها غذا كانت منتشرة في البداية بين عدد محدود من السكان، فإن هذا الفشل الدافعي في الحصول على الإشباع ينتشر في المجتمع، بحيث نجد أن المجتمع يعمل بصورة مستمرة على تهميش أعداد كبيرة من أعضائه، بحيث يحتاج حل المشكلة حينئذ إلى تغييرات جذرية تشمل عدد كبيراً من البشر سكان المجتمع، وتحتاج بطبيعة الحال إلى تغييرات جذرية في بناء المجتمع، أعنى تعديلات بنائية تجعل بناء المجتمع قادر على التعامل مع المشكلة. ويشير الشرط الثالث إلى استمرار ودوام المشكلة بحيث أن هذا الاستمرار أو الدوام يؤدي إنتاج المشكلة

لمشكلات جديدة تزيد من تعقيد الموقف وصعوبة الأوضاع (٤٦). بحيث نجد أن التفاعل الاجتماعي في المجتمع بدأ يأخذ الطابع المنحرف، بل ويتجه إلى إنتاج الانحراف، وفي هذه الحالة فإننا نكون أمام موقف يتطلب تغييرات جذرية في كل اتجاه، في مواجهة البشر الذين يعانون من المشكلة، وايضا من الترتيبات النظامية لبناء المجتمع، بحيث يتاح لنا التصدي للمصادر الأساسية المولدة للمشكلة، وفي ذات الوقت حصارها (٤٧). مثال على ذلك أن استمرار مشكلة مثل مشكلة البطالة لفترة طويلة من الزمن يؤدي إلى تراكم أعداد العاطلين في المجتمع، وذلك من شأنه أن يصبح مؤشراً لضعف الفاعلية الاقتصادية على مستوى المجتمع إضافة إلى أن تعطل الشباب في ظل حالة من الفقر العام من شأنه يدفع باتجاه سلوكيات إنحرافية عديدة إما لتصرف التوترات كالتحرش الجنسي وتعاطي المخدرات. أو الانضمام إلى عصابات إجرامية كالخطف، وسرقة السيارات (٤٨). وأحيانا ينتاب العاطلين في المجتمع روح انتقامية من المجتمع كرد فعل للظروف المتردية التي يعيشون في إطارها.

٥- **مرحلة الخطورة الاجتماعية:** وهي المرحلة الخامسة من تطور المشكلات الاجتماعية، وفي هذه المرحلة يستمر إنتاج المشكلة لعدد من النتائج والآثار السلبية، التي تتراكم ويتسع نطاقها حتى تبدأ التكوينات الأساسية للمجتمع في التحلل، بحيث نصيب الحالة الباثولوجية، غالب مكونات المجتمع. وفي هذه الحالة نحن نكون بإزاء مجتمع تتزايد لديه قابلية الانهيار أكثر من قابلية الإصلاح (٤٩). تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا المجتمع في هذه الحالة فسوف

نجده يعاني مثلاً من إنتشار ثقافة الفساد، ويكون لذلك بطبيعة علاقة بفساد النخبة، التي تصبح آلية لنشر ثقافة الفساد وسلوكياته وليس الإصلاح. وينتقل الفساد بطبيعة الحال من النخبة إلى الطبقة الوسطى، التي تعتبر المرجعية الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع ولكل الطبقات الأخرى. ومن ثم ماذا ضعفت هذه الطبقة وتأكلت فإنه من الواضح أن الطبقات الأخرى سوف تكون أكثر تأثراً. وإرتباطاً بذلك يضعف الانتماء، ويتآكل الميل للإرتقاء بأوضاع المجتمع، وفي هذه الحالة نكون "أمة فى خطر"، وفي هذه المرحلة يكون المجتمع فى قمة أزمتة، وإما أن تعمل آليات إسترجاع العافية والصحة الاجتماعية، وإما إستمرار التفاعلات السلبية حتى الانهيار. فى هذه المرحلة فإن المجتمع بكا أجهزته ونظمة يقف عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية لأبنائه، ويصبح المجتمع بذلك أمام موقف وجودى إما الإنهيار والتحلل والتفكك الاجتماعى، وإما إستدعاء إمكانيات الخبرة والصحة من جديد (٥٠). وفيما يتعلق بهذه الحالة تختلف المجتمعات التي لديها مخزون وتجربة حضارية متراكمة، وبين المجتمعات ذات القشرة الحضارية الهشة، وفي العالم مجتمعات تعيش فى ظل هذه الحالة كالصومال ويوغسلافيا السابقة، والعراق والسودان، وغير ذلك من المجتمعات التي تتبلور لديهما القابلية للإنهيار.

٦-مرحلة "الانهيار كمدخل لتحديد بنىوى جديد: وهى المرحلة التالية لتحول المشكلة إلى حالة من الخطورة الاجتماعية التي تهدد المجتمع، حيث يؤدي تواجد المشكلة وإستمرارها فى إنتاج آثارها السلبية دون مواجهة أوغصلاح، فإنها تؤدي فى النهاية إلى تفكيك

بنفس الأسلوب الذى تشكل به، وأن بطريقة عكسية، وإذا كان التاريخ الاجتماعى قد شهد بأن الدولة والنظام السياسى يشكلان آخر مرحلة من مراحل نضج المجتمع وتطوره. فإننا نجد أن الدولة تعجز عن الوفاء بإحتياجات الأفراد والجماعات والمجتمع، ومن ثم يصبح إختفاء الدولة هوالمقدمة لإنهيار المجتمع، ويعود المجتمع إلى حالة ما قبل الدولة، حيث يتشكل المجتمع من مجموعة من الجماعات الإثنية التى قد تدخل فى صراع مع بعضها البعض، لتنتهى وجود المجتمع (٥١). وهذه الحال كما أشرت فى دولة كالصومال، والسودان، واليمن، وسوريا وليبيا، بحيث نكتب هذه الصراعات شهادة وفاة المجتمع القائم. بيد أن المجتمعات كما يؤكد التراث الاجتماعى لا تموت، ولكن من قلب القضايا المفككة والمتناثرة، يللم المجتمع ذاته من جديد، ويبدأ روحاً جديدة ودورة حياة جديدة، وهو الأمر الذى يجعل الكائن الاجتماعى يختلف عن الكائن العضوى البيولوجى، فالمجتمعات لا تموت، ولكنها تبدأ دورة حديثة من التطور (٥٢).

رابعاً: مداخل دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية:

بغض النظر عن طابعها الإيجابى أوالسلبى تعد الظاهرة أوالمشكلة الاجتماعية أحد مكونات البناء القائم، بغض النظر عن طابعها المؤقت أوالدائم. لذلك نجد أن المداخل النظرية الأساسية تعرضت للمشكلات والظواهر الاجتماعية بإعتبارها تتشكل كما تتشكل مكونات البناء الاجتماعى الأخرى. ونحن إذا تأملنا المداخل النظرية، فسوف نجد أنفسنا فى مواجهة "ثلاثة مداخل أساسية، المدخل البنائى، والمدخل الطبقي

والمدخل الجزئى. حيث يقدم كل من هذه المداخل تبريراً لمنطق ظهور الظاهرة أو المشكلة، وكذلك السياسات الاجتماعية التى يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات. ونعرض فيما يلى للأبعاد الأساسية لكل مدخل من المداخل.

١- المدخل البنائى: وهو مدخل كلى وشامل Macro بطبيعتها: يرى

هذا المدخل أن المتغيرات المسؤولة عن ظهور المشكلة كامنة فى البناء الاجتماعى. ومن ثم تحل المشكلة كامن فى مواجهة أسبابها فى البناء الاجتماعى. ونحن إذ تأملنا المدخل البنائى، فسوف نجد أنه خضع لتحولات فكرية وتاريخية متتابعة، غير أن النظرة إلى طبيعة المشكلات الاجتماعية ونتائجها واحدة. وبعد النموذج الذى قدمه إميل دوركيم النموذج الأول لفهم البناء الاجتماعى، وكذلك طبيعة المشكلات وآثارها أونتائجها على بناء المجتمع، إرتباطاً بذلك يرى إميل دوركيم أن الإسهام فى إستمرار البناء الاجتماعى يشكل المرجعية المفسرة لكل مكوناته البنائية، وذلك بإعتبار أن كل عناصر بناء المجتمع لها إسهامها فى إستمرار وجوده، وبذلك فإننا نجد أن كل النظم والظواهر الاجتماعية تسهم فى إستمرار وجود بناء المجتمع أوحى فى إنهياره. إرتباطاً بذلك فإن وجود المشكلات الاجتماعية يشير إلى أن بناء المجتمع لا يعمل بالصورة، ومن ثم فهو يعانى من حالة من الباثولوجيا الاجتماعية، وبذلك يشير ظهور المشكلة الاجتماعية إلى وجود خلل بنائى (٥٣)، فإذا تزايدت مساحة المشكلات الاجتماعية، فإن ذلك يشير إلى حالة من الأنومى التى يعانى منها بناء المجتمع، فإذا إزدادت كثافة البناء الاجتماعى فإن ذلك يشير إلى ذات معدل إحتتمالية

إنهياره أو إلى ضرورة إجراء تغييرات في هذا البناء حتى لا يصبح بناءً منتجاً للمشكلات، وهوماً يعنى أن الحالة البنائية هي مرجعية الحكم على إيجابية أو سلبية الظواهر ومشكلات.

ويرى إميل دوركيم أن وجود المشكلات لا يشكل دائماً مؤشراً سلبياً على الحالة المرضية أو المعتلة للمجتمع، ولكن حالة وكثافة هذه المشكلات هي التي يمكن إعتبارها مؤشراً في هذا الصدد. تأكيداً لذلك أنه إذا كان المجتمع تقع فيه سنوياً عدد من حالات الطلاق بصورة مضطربة وثابتة ومطردة على عدد من السنوات، فإن مشكلة الطلاق في هذه الحالة تكون في معدلات المقبولة، ويكون النظام الأسرى متمتعاً بالصحة والعافية الاجتماعية. فإذا ارتفعت نسبة الطلاق لتصبح ١٥% من عدد الزيجات التي تعقد سنوياً، فمعنى ذلك أن مشكلة الطلاق تعدت وتجاوزت معدلاتها المقبولة والمعتلة إلى معدلات تشير على الانهيار الذي أصاب النظام الأسرى أو العائلي (٥٤). وبنفس القدر فإنه إذا كانت نسبة تعاطي المخدرات في المجتمع ١% من سكان المجتمع فوق سن الخمسين، وهم يدخنون مخدر الحشيش مثلاً، فإن هذه النسبة برغم لكونها مرضية ومشكلة تصبح معقولة من حيث نسبة الانتشار المحدودة هذه تصبح مقبولة في ظل الوجود البنائي للمجتمع. أما إذا ارتفعت النسبة لتصبح عديدة ومتنوعة وتشبع كل الأزواق والأعمار، فإننا نكون أمام مستوى مرضى وسلبى لمشكلة اجتماعية، وأن المجتمع يحتاج إلى مواجهة ومعالجة هذه المشكلة وإلا دفعت به إلى الانهيار. وفي هذا النطاق يعتبر إميل دوركيم

أن وجود المشكلة الاجتماعية فى مستوى معين، جرس إنذار إلى أن هناك خلل قائم فى البناء الاجتماعى (٥٥).

وقد تطور المدخل البنائى بدرجة أكثر على يد عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارىونز. حيث يرى هو الآخر بأن البناء الاجتماعى هو المرجعية المفسرة لكل المشكلات، وأن كان لم يربطها ببناء المجتمع ككل، ولكنه كان أكثر دقة، حينما رأى أن كل المشكلات تبدأ عادة من أى من أنساق البناء الاجتماعى. فحينما تضعف الثقافة وتكون عاجزة عن ضبط التفاعل الاجتماعى، فإن السلوك الاجتماعى للبشر يكون عشوائيا، ومعه تسقط صيغة التوقعات المتبادل، وتسقط الثقة عن التفاعل الاجتماعى. وحينما تضعف الثقافة فإنها قد تصبح قابلة للأختراق بواسطة ثقافات غريبة ومنحرفة، تبدد الهوية، وننشر الانحراف على ساحة المجتمع. وعلينا أن ندرك أن الفترة التى تشهد إنتشاراً لعدد من المشكلات الاجتماعية، بخاصة تلك التى تشير إنحراف أخلاقى، هى ذات الفترة التى تشهد ضعف الثقافة، وإنتشار كثير من المشكلات فى السياق الاجتماعى للمجتمع، كالتحرش، والاعتصاب، وتعاطى المخدرات والغنف غير المبرر، والجرائم التى تشير إلى ضعف منظومة الضبط فى المجتمع (٥٦).

كما يعد النسق الاجتماعى، وهو جزء أوقطاع من بناء المجتمع، ساحة لظهور كثير من المشكلات الاجتماعية. يتضح ذلك حينما يصبح البشر عاجزين عن القيام بأدوار إجتماعية محددة لصالح

إستمرار بناء المجتمع إما لأن البشر أكثر من هذه الأدوار، وهو الأمر الذى يعنى إنتشار البطالة فى المجتمع، ومن ثم هناك قطاع كبير من السكان عبيء على المجتمع. الأمر الذى يؤثر على معدلات نموه وتحديثه. أو أن تأهيل البشر فى المجتمع متخلف عن إحتياجات المجتمع، وسوق العمل على سبيل المثال، الأمر الذى يؤدى إلى إنتشار البطالة. وهوما يجعله المجتمع يعانى من مشكلة البطالة بسبب نقص الوظائف وأفرص العمل، أوتخلف تأهيل البشر فى المجتمع(٥٧).

وقد يصبح نسق الشخصية، كأحد أنساق البناء الاجتماعى مصدراً وساحة لعدد من المشكلات الاجتماعية. وهو يصبح ساحة لتخلق المشكلات الاجتماعية من خلال بعدين أساسيين، البعد الأول أن التنشئة الاجتماعية لم تتحقق بالنسبة لكثير من البشر بصورة كاملة وملئمة، ومن ثم فهم لم يكونوا متطبعين Uuinstitutionalised بالصورة الكاملة، الأمر الذى يؤسس لديهم إستهانته بالقيم والمعايير كضوابط إجتماعية. ونتيجة لذلك، فهم قد يسوعبوا قيما ومعايير مختلفة عن ما يقره المجتمع، ومن ثم يكتسب هوية جديدة غير هوية مجتمعه، ومن ثم يصبح مغتربا عن مجتمعه، ضعيف الانتماء له والارتباط به. إضافة إلى أن إستوائه يصبح سهلاً لارتكاب كثير من الجرائم والانحرافات، ومن ثم يشكل مشكلة بالنسبة لمجتمعه. وفى هذه الحالة، فإن ضعف إنتمائه وإجرامه ناتج لحالة بنائية تتمثل فى ضعف القيم والمعانى البنائية ووهنها (٥٨).

أن البعد الثانى المسئول عن إنتشار المشكلات الاجتماعية على ساحة نسق الشخصية، فيتمثل فى حالة الفشل الدافعى التى يعانى منها بعض أفراد المجتمع، وهى الحالة التى يعجزون فى إطارها عن إشباع حاجاتهم الأساسية فى ظل البناء الاجتماعى القائم، قد يأخذ الفشل الدافعى صورة عدم الحصول على فرصة عمل، تصبح مدخلاً للحصول على داخل، وتشكيل أسرة، وقيادة نوعية حياة ملائمة. أوقد يكون الحرمان نتيجة لعدم الحصول على آية فرص من الممكن أن تشكل إشباعاً للحاجات الأساسية الإنسان. فإذا لم تشبع الحاجات وعانى الإنسان من حالة الفشل الدافعى، فإن ذلك يكون مقدمة لتجمع جمع الذين يعانون من الفشل الدافعى، ليتجهوا إلى تطوير ثقافة أوثقافات فرعية، ويخرجون من المجتمع إلى هامشة، ويقودون سلوكيات منحرفة، إبتداء من الانحراف الأخلاقى الذى ينتكر لقيم المجتمع ومعاييره، ويكتف سلوكيات الانتقام منه، وحتى القيام بإنحراف إجتماعى، حيث يتجمع المهمشون وبطورون ثقافة فرعية للتغيير الثورى، الذى يستهدف العودة ببناء المجتمع التى تماسكة وسلامة وإستقراره (٥٩).

وإسمراراً للإتجاه البنائى يرى عالم الاجتماع روبرت ميرتون، أن أميل المشكلات الانحرافية التى تقع على ساحة المجتمع تكمن فى البناء الثقافى والقيمى الذى تتناقض قيمة ومضامينه ومعانية مع القيم والمعايير والقواعد السائدة فى المجتمع. فإذا أكدت قيم المجتمع على مبدأ المساواة فى الفرص، ثم لاختنا أن الحصول على الفرص فى واقع المجتمع تقع وفق آليات المحسوبية والرشوة، فإن ذلك يعنى وجود تناقض بنائى أصلة فى نسق الثقافة والقيم، هذا التناقض البنائى يصبح مدخلاً لإنتشار عديد من

السلوكيات المنحرفة التي تشكل مشكلات إجتماعية. إذ يظهر كرد فعل لهذا التناقض فئة من البشر "المجددون أو الانتهازيون" الذين يؤمنون بالقيم والمعاني الثقافية، كضرورة الحراك حتى الوصول إلى أعلى المجتمع، والحصول على أفضل الفرص، ولكن بوسائل غير تلك التي يقرها المجتمع(٦٠). بالإضافة إلى ذلك تظهر مشكلة الطقوسيون الذين يدركون أن القيم والمعاني المعلنة بإعتبارها تنظم التفاعل الاجتماعي ليست موضع إحترام وإتباع من قبل أفراد المجتمع، ومن ثم نجدهم يسقطون التزامهم بها، وهو الأمر الذي يشكل مشكلة لعدم التزام شريحة من أفراد مجتمع بقيمة ومعانية، ومن ثم فهم يسحبون إعترافهم بهذه القيم، ومن ثم ينتقصون من قيمة هذا المعاني بالنسبة الشريحة في المجتمع، غير أنهم يظلوا متمسكين شكليا بقواعد لأداء الأدوار حتى لا يقعوا تحت طائلة العقاب، وهم أيضا فئة تركت المجرى الرئيسى للمجتمع وهمشت نفسها على ضفافة. ثم يظهر المنسحبون الذين يرفضون الالتزام بقيم المجتمع ومعانية، كما يرفضون الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للتفاعل الاجتماعي، وهم بذلك يشكلون مشكلة إجتماعية لأنهم أصبحوا قيمة منتقصة من قدرات المجتمع. وأخيراً يظهر المتمردون الذين يمثلون قوة الاحتجاج على المجتمع القائم، يسعون إلى التمرد والهجوم عليه بهدف تغييره، وتأسيس بناء إجتماعى يتم الالتزام بقيمة ومعانية شريطة أن تكون فاعلة وقادرة على تنظيم التفاعل الاجتماعي (٦١).

٢- المدخل الطبقي لدراسة المشكلات الاجتماعية: ويقترَب هذا المدخل كثير من المدخل البنائي، لكونه قد ربط المشكلات الاجتماعية من حيث طبيعتها ومنطق ظهورها بالجانب الطبقي لهذا البناء. في هذا الإطار لدينا ثلاثة رواد أسسوا هذا المدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، وأن كان متباينين أيديولوجيا. ويعتبر كارل ماركس أبرز من درس بعمق البناء الطبقي للمجتمع. حيث رأى أن المجتمع الرأسمالي يعاني من ثلاث مشكلات محورية تؤدي دائماً إلى إنهيائه، وهي المشكلات التي تتسبب فيها الطبقة البرجوازية بالأساس. وتتمثل المشكلة الأولى في تقسيم العمل الطبقي، وهو التقييم الذي يجعل ملكية رأس المال من نصيب الطبقة البرجوازية في مقابل أن الطبقة العاملة تفتقد ملكيته، وهو الأمر الذي يجعله عرضة للاستقلال من خلال فائض القيمة، وهو الاستقلال المفروض على هذه الطبقة من خلال آلية فائض القيمة (٦٢)، غير أن هذا الاستغلال للطبقة العاملة يظل مستمراً وأكثر توحشاً، حينما تضاف إلى آلية فائض القيمة آلية تجنب تناقص معدلات الربح التي تؤدي إلى مشكلة ثانية تفرض على الطبقة العاملة وتسبب لها عملية الإفقار، حيث الوجود على حافة التهديد بعدم إشباع الحاجات الأساسية، بمعنى معاناتها من حالة التهميش الاقتصادي بالمعنى السوسيولوجي الحديث. يضاف إلى ذلك أن الإغتراب يعني فرض إختزال الشخصية الإنسانية وهوما يعمل على تشوية شخصية الطبقة العاملة، بحيث تؤدي معاناة الطبقة لهذه المشكلات إلى تهميشها ومعاناتها، الأمر الذي يدفعها في النهاية إلى الثورة والاحاطة بالنظام الرأسمالي، الذي دفعته مشكلاته باتجاه الإنهيار (٦٣).

ويعتبر حديث التنظير الغريب عن أهمية الطبقة الوسطى بالنسبة لبناء المجتمع أحد مداخل التنظير المتعلق بالمشكلات الاجتماعية. حيث يرى التنظير الغربى أن الطبقة الوسطى هى أساس إستقرار المجتمع وتماسكة" أوهى رمانة الميزان". وذلك يرجع إلى أن الطبقة الوسطى تشكل المرجعية الأخلاقية للمجتمع. وهوما يعنى أنه غذا كانت الطبقة الوسطى تعاني من بعض المشكلات، فإن هذه المشكلات من شأنها أن تنتشر على ساحة المجتمع حتى تؤدي إلى إنهياره فى النهاية. تأكيد لذلك أنه أصيبت الطبقة الوسطى ببعض الوهن الأخلاقى كإنتشار الفساد على ساحتها، فإن ثقافة الفساد وسلوكياته سوف تأتي على المجتمع تعامله. وأنه إذا كانت الطبقة يعاني أبناءها من البطالة، فمعنى ذلك أن مشكلة البطالة أصبحت من المعضلات التى يواجهها المجتمع. ولذلك فإذا واجهت الطبقة الانهيار، فإن ذلك - حسب المنطق الماركسى - سوف يكون مقدمة بصراع الطبقات فى المجتمع. ولذلك نجد أن غالبية المجتمعات تسعى دائماً إلى تضخيم حجم الطبقة الوسطى من ناحية، ثم حفاظاً على الاستقرار الاجتماعى.

بالإضافة إلى ذلك فإننا فى هذا المقام من الضرورى أن نتذكر التحليل الطبقي الذى قدمه عالم الاجرام "إدوين ساذرلند". الذى أكد أن أجرام الطبقة الوسطى، هو الأكثر تكلفة للمجتمع، حينما تحدث عن جرائم أصحاب الياقات البيضاء، التى تكلف المجتمع، والتي تشير غذا تكثف حجم جرائم هذه الطبقة إلى الحالة المرضية التى بلغتها هذه الطبقة، ومن ثم الحالة المرضية التى يعاني منها

المجتمع عموماً. لذلك فإصلاح أحوال وأوضاع المجتمع من الضروري من خلال إصلاح أوضاع وأحوال الطبقة الوسطى.

٣- المدخل الجزئى للدراسة: وهى المدخل الذى يركز على التفاعلات والعلاقات التى بين البشر فى حياتهم اليومية، وتعتبر التفاعلية الرمزية هى التيار الذى يجسد مقولات هذا المدخل. الذى يهتم بالسلوكيات الفردية المحملة بالرمزية التى تشير إلى معانى محددة، وتنشأ المشكلات الاجتماعية وفق هذا المدخل من خلال التفاعل الاجتماعى الحادث بين البشر. وهو التفاعل الذى يتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية التى تعرض لها أفراد المجتمع، وهى التى تحدد لهم سلوكياتهم، المنطلقة من ضمائرهم التى تشكلت، كما تحدد لهم مصالحهم التى ينبغى أن يسعوا إلى تحقيقها، يضاف إلى ذلك فإنهم يدرّبوا على التعبير عن مصالحهم. فى هذا الإطار لا تتحدث التفاعلية الرمزية عن المشكلات الكبيرة، ولكن عن مشكلات موقفية بحثه، سببها دائماً تباين المرجعيات المختلفة للأفراد كما أن سببها يكن فى تباين المصالح، وتأويل الرمزية التى تصدر عن الطرف المقابل فى التفاعل (٦٤).

بيج انه لطول تاريخ التفاعل، فإنه قد نشأت مسألتين، الأولى الاتفاق حول بعض المعانى أو الرموز التى تشكل نطاقات إتفاقات داخل الجماعة، مثال على إدانة الفعل الا أخلاقى كالسرقة" أو "الخيانة"، والتى تصبح مدخلا لوصم مرتكبها، حتى ينظم أفراد الجماعة أو المجتمع التفاعل مع مرتكب هذه السلوكيات. أما المسألة الثانية فتتمثل فى التأكيد على صيغة التفاعل النمطية من

خلال التأكيد على التفاعل إستناداً إلى صيغة التوقعات المتبادلة التى تتضمن التفاعل وفق رموز ومعانى يتفق عليها أفراد التفاعل الاجتماعى داخل نطاق الجماعة الصغيرة. على هذا النحو ترى التفاعلية الرمزية أن المشكلات التى تظهر فى البناء الاجتماعى هى من نوع المشكلات اليومية التى لا يهتز لها البناء الاجتماعى، لهم إلا إذا حدثت حالة من فوضى التفاعل التى تقيد إلى الأذهان "المشكلة الهربزية" حيث السعى الفردى وراء المصالح، الذى قد يضبط بواسطة القواعد القهرية للدولة المسيطرة على المجتمع (٦٥).

خامساً: نحو سياسة إجتماعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية:

من المهم فى هذه المرحلة القيام بدراسة شاملة لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى للتعرف على المشكلات التى تعاني منها عموماً، أو المشكلات الأكثر خصوصية بدولة خليجية معينة. وأن نتعرف على هذه المشكلات من وجهة نظر كافة فئات المجتمع، كالجماهير بتنوعاتها وقادة الرأى، وأهل الاختصاص والبيروقراطية الحكومية. إضافة إلى محاولة التعرف من وجهة نظر هذه الفئات، إضافة إلى أصحاب الخبرة والاختصاص على أنسب الأساليب التى يمكن بواسطتها حل هذه المشكلات وبأقل تكلفة إجتماعية وثقافية بحيث تصبح هذه الدراسة هى الأساس لصياغة السياسات والبرامج الاجتماعية التى يمكن إتباعها لمواجهة مختلف المشكلات، بحيث توضع الخطط الزمنية لحل هذه المشكلات، بحيث يشكل حل كل مشكلة من المشكلات قيمة مضافة تساعد فى تناول المشكلات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضرورى أن

تعمل السياسات الاجتماعية من أجل التخطيط لمواجهة المشكلات الاجتماعية. ومن المهم أن يشمل هذا التخطيط مستويين أساسيين. المستوى الأول يتمثل العمل بإتجاه حراسة المجتمع، وتوفير ما يلزم لاستقراره وتماسك، خاصة أن الدولة الخليجية تمتلك الامكانيات لتحقيق ذلك. بينما يدور المستوى الثانى حول ضرورة المواجهة الفورية للمشكلات غذا ظهرت على أى من ساحات بناء المجتمع، الثقافة والنسق الاجتماعى والشخصية. وفيما يتعلق بالمستوى الأول والذى يتمثل فى حراسة المجتمع والحفاظ عليه، فإننا نعتقد أن تخطط السياسة الاجتماعية للحفاظ على الإنساق الساسية للمجتمع، حتى لا تشكل مصادر لانتاج المشكلات، إضافة إلى المصدر الخارجى بطبيعة الحال (٦٦)، وهو الأمر الذى يعنى أن السياسة الاجتماعية لها عدة أبعاد أساسية.

ويتمثل البعد الأول فى الاختراق الخارجى الضاغط على بناء المجتمع، بخاصة من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات. ونحن غذا تأملنا الأمر فسوف نجد أنه قد أصبح من الصعب - إلا فى حدود ضئيلة - وفق تدفق المضامين التى لا نريدها من خلال أجهزة الاعلام وتكنولوجيا المعلومات، لأن فى ذلك إستحالة. ولكننا يمكن تحييد تأثير هذه المضامين بحيث لا تكون قادرة على إختراق فضاءنا الثقافى والاجتماعى. وذلك عن طريق مسألتين، تفكيك المضامين التى تغزوفضاءنا الثقافى والاجتماعى من خلال النقد تارة، أو إنتقاء العناصر الأفضل لدعم بنيتنا الثقافية. فى مقابل ذلك فإنه من الضرورى القيام بحركة تجديدية، مستندة إلى تأويل جديد لكل قيم التراث، بما فى ذلك إعادة قراءة المضامين والمعانى الدينية، حتى يتخلى بصورة عصرية، وقادرة على توجيه سلوكياتنا تجاه كل ما هو عصرى، كما أن علينا أن

نبحث فى التراث لكى تبرز المعانى التى تساعد على إشباع حاجاتنا وتطوير واقعيما بما يتطلب مع روح العصر، علينا ان نتحرك باتجاه تفعيل القيم الثقافية بما يدعم الهوية من ناحية، وبما يجعلها قادرة على التفاعل مع الهويات الأخرى على الصعيد العالمى (٦٧).

إلى جانب ذلك فإنه من الضرورى تحديد المشكلات الاجتماعية التى أصبحت تنقل كاهل المجتمع فى دول مجلس التعاون الخليجى، وأن تضع أولويات لتخليص المجتمع من هذه المشكلات. حيث يمكن أن يتحقق ذلك شريطة أن تتوفر الإرادة الاجتماعية بالمعنى الشامل. مثال على ذلك أن العمالة الوافدة أصبحت تشكل مشكلة حقيقية لدول الخليج، والخوف أن يتم تدويل مثل هذه القضايا على مرجعية شعارات حقوق الإنسان والاقليات، فى مواجهة مثل هذه المشكلة من الضرورى تطوير السياسات التى تحدد أى المهن التى تبدأ فى إحلال العمالة الوطنية ومن الممكن تأكيد العلاقة بين الجامعات ومراكز التدريب من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى. وفى هذا الصدد من الممكن أن يلعب ثلاثى الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً فى هذه المواجهة. مثال آخر حول إرتفاع معدلات الطلاق فى المجتمعات العربية عموماً، بما فى ذلك مجتمعات الخليج، وغذا كان معدلات الطلاق ترتفع بسبب ثنائية الثقافة التقليدية الحداثى المقابلة لثلاثية الزواج - الزوجة. فإنه من الضرورى العمل من خلال التنشئة الاجتماعية والدينية التى تقوم بها المؤسسات المختلفة إضافة على الاعلام، باتجاه ثقافة متجانسة للأسرة، حتى تصبح هناك منظومة واحدة للقيم التى تشكل مرجعية للتفاعل الأسرى.

إلى جانب ذلك فإنه من الضروري العمل على مواجهة ظواهر التهميش الاجتماعى، بحيث ينبغى تطوير السياسات الاجتماعية التى تضمن تمكين مختلف فئات المجتمع لدفعهم فى المجرى الرئيسى للمجتمع، تأكيد لذلك فإنه من الضروري إلغاء التهميش الاقتصادى من خلال حل مشكلة البطالة عن طريق إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة تارة، أو من خلال صيغة بناء المشروعات الصغيرة الحرة تارة ثانية، وتوفير دراسات الجدوى التى تتعلق بذلك، إضافة إلى محاربة جيوب الفقر عن طريق إجراءات الحماية والتأمين الاجتماعى، بحيث تعمل على إدماج الفقراء والعطلين فى المجرى الرئيسى للمجتمع. يضاف إلى ذلك فإنه بالإمكان العمل باتجاه إدماج الشباب فى المجرى الرئيسى للمجتمع كذلك، من خلال حل مشكلة البطالة أى تتركز بين الشباب بصفة خاصة. يضاف إلى ذلك إستيعاب الشباب فى المؤسسات التعليمية، المتصلة بقوة بسوق العمل، حتى تضى الطابع الانتاجى على حياة الشباب إضافة إلى أنه من الضرورى أن يلعب الاعلام دوراً اساسياً فى توعية الشباب فى مواجهة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كتعاطى المخدرات، والارتباط بثقافة الاستهلاك، أو الاتصال بسلبيات تكنولوجيا الاعلام والمعلومات. ذلك يتحقق إذا توفرت الارادة الاجتماعية الجادة التى تدفع باتجاه الاهتمام بهذه الفئات الاجتماعية، والحفاظ عليها من الوقوع أسيرة التهميش الاجتماعى والتدفق باتجاه المجرى الرئيسى للمجتمع.

إلى جانب ذلك من الضرورى الاهتمام بالفئات الاجتماعية فى الأوضاع الخطرة للمساهمة فى حل مشكلاتها. تأكيداً لذلك من الضرورى أن نهتم بمشكلات الطفولة، حيث أنه غذا كانت بدايات الحياة

الإنسانية صحيحة، من الطبيعي أن نستمر بقية المراحل سليمة. لذلك فإنه من الضروري توفير إحتياجات الطفولة، حتى لا تشب الطفولة محملة بالمشكلات، إذ ينبغي أن نحرص على موالسوى إجتماعيا وصحيا، من الضروري الاهتمام أيضا بكبار السن، والاستجابة لحاجاتهم والعمل على إستمرار إندماج أسريا وإجتماعيا، حتى لا يصبح وجودهم مشكلة إجتماعية بالنسبة لهم وللمجتمع، وفي هذا الإطار من الممكن إعادة تأهيلهم مهنيا وإجتماعيا، حتى يتولد لديهم يقين بأنهم ما زالوا ذوى أهمية بالنسبة للمجتمع. يضاف إلى ذلك من الضروري الاهتمام بفئة المرأة المعنفة وتهيئة الظروف الأسرية والقرابية والاجتماعية، التى يمكن أن تحميها من العنف. إلى جانب ذلك من الضروري الاهتمام بالمرأة المعيلة، حت تتمكن من تنشئة مؤهلين بقابلية الاندماج فى المجتمع ذلك بالإضافة إلى العمل على إعادة تأهيل الإحتياجات الخاصة، والاستجابة لإشباع أحتياجاتهم، حتى يصبحوا نافعين بالنسبة للمجتمع ويشعروا بهذا النفع. إذ يؤدى تطوير السياسات الأجتماعية التى تحافظ على مختلف الفئات الاجتماعية إلى تأكيد إستقرار المجتمع وترسيخ تماسكة الاجتماعى.

المراجع

١. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥، ص ١٤٠.
٢. نفس المرجع، ص ١٤٤.
3. Dicken, Peter,، Global Shift, Transforming The World Economg, New York, Gulford Press, 1998, P, 37.
٤. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ١٤٥.
٥. نفس المرجع، ص ١٤٧.
6. Merton, Robert. K, Social Theory and Social Structure, Heineman, Lodon, 1968, P. 63.
7. Ibid, p 68.
8. Durkhein, Emile, Division of Lobor in Society the Free Pressl, 953, p. 120.
٩. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ١٧٣.

10. Scot,J, Stralification and Power, Cambridge, Polity Press, 1996, p, 82.
11. Robert K. Merton, Op, cit, p, 113.
12. Ibid, p. 117.
13. Ibid, p, 86.
١٤. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٥٦٨.
15. Mills, C. Wright, the Sociological Imagination Grove Press, New York 1961, P. 43.
١٦. على ليلة، الأمن القومي العربى فى زمن العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة "الكتاب الثانى" مكتبة الأنجلوالمصرية، ٢٠١١، ص ١٣٤.
17. J. Scol, Op,cit, p. 91.
18. Ibid, p. 103.
19. Emile Durkheim, Op, cit, 96.
20. Ibid, P. 122.

21. Ibid, p. 73.

٢٢. على ليلة "محرر ومشرف" ، تعاطى المخدرات فى المناطق العشوائية، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤، ص ٣٧.

٢٣. نفس المرجع، ص ٨٥.

٢٤. على ليلة، الأمن القومى العربى فى زمن العولمة، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلوالمصرية، ٢٠١١، ص ١٣٢.

25. Peter Dicken, Op,cit, p 53.

٢٦. على ليلة، المن العربى فى زمن العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية الكتاب الأول، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، ص ٦٣.

٢٧. نفس المرجع، ص ٧٦.

٢٨. نفس المرجع، ص ٨٣.

٢٩. على ليلة، لماذا قامت الثورة، بحث فى أحوال الدولة والمجتمع، "فى" الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم

محمود عبد الفضيل، منشورات المركز العربى للأتجاه ودراسة
السياسات، ٢٠١٢ ص ص ٢٣ - ٦٢.

30. Donald, James, Imaging the Modern City, London,
Athlone, 1999, 111.

31. Ibid, p. 113.

٣٢. على ليلة، الأمن القومى فى زمن العولمة، الأبعاد الثقافية
والاجتماعية، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثانى، مرجع
سابق، ص ٥٣.

٣٣. نفس المرجع، ص ٥٧.

34. Parsons, Talcott, The Social Sgstem, New York
Gelonsce, 1951, p. 53.

٣٥. ليلة، الأمن القومى العربى فى زمن العولمة، الأبعاد الثقافية
والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق ص
١٣٢.

٣٦. على ليلة، الشباب العربى وإرادة التغيير، المكتبة المصرية،
٢٠٠٦، ص ٣٢.

٣٧. نفس المرجع، ص ٣٧.

38. Robert K. Merton Op, cit, p, 81.

٣٩. أنتوني جدرن مرجع سابق، ص ١٣٨.

٤٠. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الأنساق الكلاسيكية، الكتاب الثالث، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٤، ص ١٣٩.

٤١. أنتوني جدرن، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٤٢. نفس المرجع، ص ١٨٠.

43. Tolcott Parsons, Op, cit, P. 532.

٤٤. على ليلة، الأمن القومى العربى فى زمن العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية الكتاب الثانى، إضعاف المجتمع وتفكيك الدولة، مرجع سابق، ١٣٧.

45. Robert K. Merton, Op, cit, p. 73.

46. Robert, K, Marton: Op, cit, p. 82.

٤٧. على ليلة، الشباب العربى، مرجع سابق، ص ٤٧.

48. Emile Durkheim, Op, cit, p. 213.

49. Ibid, p. 216.

٥٠. على ليلة، الأمن القومي في زمن العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ٩٦.

٥١. نفس المرجع، ص ١٠١.

52. Emile Durkheim. Op, cit, P. 316.

53. Ibid, p, 137.

54. Ibid, p, 139.

55. Ibid, p. 143.

56. Gouldner, Alvin, Reciprocity and Antonomy in Functional Theory "In" Demcrath.N . S "ed" System Chang and Conflict, London, 1988, Pp 112-132.

57. Emile Durkheim, Op, cit, p, 81.

58. Talcott Parsons, Op, Cit, P, 532.
59. Ibid, P, 533.
60. Robert K. Merton, Op, cit, p. 61.
61. Ibid, p, 66.
62. Thusarlond, Edwin, Principle of Crimonology, New York. Harper, 1968, p. 32.
٦٣. على ليلة: النظرية الاجتماعية الحديثة، مرجع سابق، ص ٨٣.
64. Kuhn, M. H. Major Trend, in Symbolic Interaction Theory in the Past 25 Years, Sociological Quarterly. Vol. S, Pp, 61-84.
65. Ibid, p, 72.

٦٦. انتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

٦٧. نفس المرجع، ص ٣١١.

* * *

الدراسة الثالثة

• الدكتورة عفاف الحيمي



- يمنية الجنسية
- حاصلة على الدكتوراه
- بامتياز من جامعة صنعاء.
- تعلم حاليا في منصب
- أستاذ علم الاجتماع
- المشارك في جامعة
- صنعاء.
- أهم الابحاث التي شاركت
- فيها: التقرير الوطني
- الخاص بالطفولة في اليمن
- ٢٠١٢ م، بحث حول
- مؤشرات فاعلية منظمات
- المجتمع المدني العربي،
- المرأة في ظل الواقع
- الاجتماعي الثقافي للقبيلة
- اليمنية، دور منظمات
- المجتمع المدني في تعزيز
- الانتماء للوطن لدى
- الشباب.

العنف الأسري وعلاقته

بالارهاب لدى الشباب

الدكتورة عفاف أحمد الحيمي

أستاذة علم الاجتماع

العنف الأسري وعلاقته بالارهاب لدى الشباب "دراسة اجتماعية"

إعداد: الدكتورة عفاف أحمد الحيمي

مقدمة:

يمثل العنف الأسري ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار في المجتمعات جميعها، وهونتاج لواقع اجتماعي يطرأ على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بوجه عام، خاصة مؤسسة الأسرة التي تعتبر المدرسة الأولى للطفل^(١)، والناقلة الأمانة للثقافة المجتمعية.

كما تسهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة في نشر الثقافة التي يريدها المجتمع ويكتسب من خلالها الأنماط السلوكية التي توافق عليها الجماعة، حيث يعتمد المجتمع عليها في بناء شخصية الفرد منذ الميلاد حتى الممات، وهي عملية مستمرة لا يمكن إنكار دورها في بناء وتكوين الإنسان في العصر الحالي، الذي تعصف به الكثير من التحديات، ويواجه في مجتمعة تغيرات سريعة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، وفي خضم كل ذلك تسعى الأسرة كوسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية، إلى الاهتمام بالطفل ورعايته من أجل إيجاد إنسان صالح في الحياة، إلا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة تسهم إلى حد ما في إشاعة العنف بكل أشكاله - المادي والمعنوي - في كافة المجتمعات وبدرجات متفاوتة.

١ عبد المحسن بن عمار المطيري، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ١.

كما أن الأوضاع الأسرية المختلفة، من تفكك أسري وصراع بين أعضائها وعنف - اسري- متعدد الأشكال وقمع سياسي وواقع اقتصادي متدني، كلها مجتمعة قادت إلى بروز الكثير من القضايا التي ساهمت وتسهم في انتشار السلوك الإنحرافي بين الشباب بكل أشكاله واتجاهاته ودوافعه، من أهمها ظاهرة الإرهاب وانتماء الشباب إلى الجماعات المتطرفة والتعصب المقيت.

مشكلة الدراسة:

يُشكل الإرهاب مشكلة خطيرة في المجتمعات العربية في وقتنا الراهن وخاصة لدى الشباب الذي يعتبر أمل الأمة في بناء المجتمعات، ونظراً لما للإرهاب من أثر سيء على حياتنا اليومية، سنحاول هنا أن نسعى لمعرفة أسبابه ودراسة مظاهره حتى نتمكن من مواجهته ومحاولة الوصول إلى حلول لذلك، محاولين من خلال هذه الدراسة التعرف على علاقة العنف الأسري بالإرهاب لدى الشباب في مجتمعاتنا على تنوع واختلاف ظروفها ومناخاتها المعيشية.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تلمس الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى العنف الأسري وانتماء الشباب إلى الجماعات المتطرفة (الإرهابية) كما نأمل أن تكون مساهمة متواضعة ضمن الجهود التي تبذل لتشخيص جذور هذه المشكلة ووضع تصورات وحلول لها في مجتمعنا الذي تعصف به هذه الظاهرة على نحو غير مسبوق.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هو العنف الأسري المقصود به في الدراسة؟
٢. ما هي الأسباب التي تقود إلى العنف والإرهاب؟
٣. ما تأثير العنف الأسري على الشباب؟
٤. ما هي العلاقة بين العنف الأسري والإرهاب؟
٥. لماذا ينتمي الشباب إلى الجماعات المتطرفة؟
٦. ما هي المعالجات لهذه الظاهرة من قبل المبحوثين؟

أهداف الدراسة:

١. السعي إلى معرفة العلاقة بين العنف الأسري والإرهاب لدى الشباب.
٢. التعرف على أهم العوامل التي تقود إلى انتماء الشباب للجماعات المتطرفة.
٣. اقتراح بعض الحلول لهذه الظاهرة.

عينة الدراسة:

تحاول الدراسة استطلاع آراء الشباب في هذه القضية المطروحة والعينة مقصودة لأغراض البحث، وشملت على ٥٠ شابا وشابة، وقد استهدفت الشباب بدرجة أساسية وذلك لمعرفة توجهاتهم في هذه القضية كونهم الفئة المستهدفة في المجتمع، كما وضحتها الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة

الإجمالي		النوع				خصائص العينة	
		إناث		ذكور			
%	عدد	%	عدد	%	عدد		
٣٠%	١٥	١٦%	٤	٤٤%	١١	٢٢-١٩	السن
٤٢%	٢١	٦٠%	١٥	٢٤%	٦	٢٦-٢٣	
٢٠%	١٠	١٦%	٤	٢٤%	٦	٣٠-٢٧	
٨%	٤	٨%	٢	٨%	٢	٣٥-٣١	
٢%	١	—	—	٤%	١	أساسي	المستوى التعليمي
١٢%	٦	—	—	٢٤%	٦	ثانوي	
٦%	٣	—	—	١٢%	٣	دبلوم	
٧٤%	٣٧	٩٢%	٢٣	٥٦%	١٤	جامعي	
٦%	٣	٨%	٢	٤%	١	دراسات عليا	
٧٨%	٣٩	٦٨%	١٧	٨٨%	٢٢	عازب	الحالة الاجتماعية
٢٠%	١٠	٢٨%	٧	١٢%	٣	متزوج	
٢%	١	٤%	١	—	—	مطلق	
—	—	—	—	—	—	أرمل	
١٠٠%	٥٠	١٠٠%	٢٥	١٠٠%	٢٥	الإجمالي	

أشار الجدول السابق رقم (١) إلى خصائص العينة المدروسة بشكل عام حيث اشتملت على ٥٠% من الذكور و ٥٠% من الإناث وذلك حتى يتسنى لنا الاطلاع على أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ويوضح الجدول كذلك الفئات العمرية المدروسة والمتمثلة في فئة الشباب حيث يظهر لنا تركيز الفئات العمرية ما بين سن (١٩-٣٥) سنة، وقد بلغت أعلى نسبة للشباب المبحوث في الفئة العمرية من (٢٣-٢٦) سنة وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٤٢% منها (٢٤% ذكور و ٦٠% إناث)، بينما جاءت الفئة

العمرية من (١٩-٢٢) في المرتبة الثانية، وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٣٠% منها (٤٤% ذكور و١٥% إناث). كما يبين الجدول أيضاً المستوى التعليمي للعينة المدروسة حيث نجد أن أعلى النسب جاءت لدى الشباب الجامعي وذلك بنسبة بلغت ٧٤% منها (٥٦% ذكور و٩٢% إناث) ثم جاءت بعد ذلك نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي وذلك بنسبة إجمالية بلغت ١٢%. ويظهر الجدول أيضاً الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة ونجد أن غالبية العينة كانوا من العزاب وذلك بنسبة ٧٨% منها (٨٨% ذكور و٦٨% إناث)، أما المتزوجين منهم فقد بلغت نسبتهم ٢٠% منها (١٢% ذكور و٢٨% إناث). ومن الملاحظ هنا (وكما سبق الإشارة إليه) أن الدراسة قد عُنيت بدرجة أساسية بدراسة الشباب وكان من الطبيعي أن تظهر نسبة غير المتزوجين هنا كبيرة وذلك لأن معظم هؤلاء الشباب من الجنسين ما يزال في مقتبل العمر وفي سنوات الدراسة الجامعية على مختلف مستوياتها، كما يبدو جلياً أن المجتمع يسعى إلى تعليم الأبناء إلى مراحل أعلى - في التعليم - الأمر الذي يؤخر سن الزواج خاصة في الحضر (مجال الدراسة مدينة صنعاء).

مفاهيم الدراسة:

• العنف الأسري:

العنف لغوياً هو المغالاة في الشدة وهو ضد الرفق.^(٢) ويقصد به الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل والكلمة في المجال التصادمي، كما أن العنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة لئلا أولن نحن كقيمة تستحق الحياة والاحترام.^(٣)

^٢ عفاف احمد الحيمي، التنشئة والعنف، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ص ١.

^٣ عبد المحسن بن عمار المطيري، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، مرجع سابق، ص ٥.

ويقصد بالعنف الأسري أيضاً، الإساءة الأسرية، أو الإساءة الزوجية ويمكن تعريف الأخير بشكل من أشكال التصرفات المسيئة الصادرة من قبل أحد أو كلا الشريكين في العلاقة الزوجية أو الأسرية. ويعرف العنف الأسري بعدد من الأشكال منها الاعتداء الجسدي (كالضرب، والركل، والعض، والصفع. والرمي بالأشياء وغيرها). أو التهديد النفسي كالاعتداء الجنسي أو الاعتداء العاطفي، والسيطرة أو الاستبداد أو التخويف، أو الملاحقة والمطاردة. أو الاعتداء السلبي الخفي كالإهمال، أو الحرمان الاقتصادي، وقد يصاحب العنف الأسري حالات مرضية كإدمان الكحول والأمراض العقلية، وتختلف معايير تعريف العنف الأسري باختلاف الزمان والمكان. ولا يقتصر العنف الأسري على الإساءات الجسدية الظاهرة بل يتعداها ليشمل أموراً أخرى كالتعريض للخطر والإكراه على الإجرام أو الاختطاف أو الحبس غير القانوني أو التسلل أو الملاحقة والمضايقة^(٤).

ويعرف العنف الأسري أيضاً بأنه الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة، على النحو الذي يلحق ضرراً مادياً أو معنوياً أو كليهما بأحد الأبناء في الأسرة، ويعني بالتحديد الضرب بأنواعه، والشتم والاحتقار والطرْد والحرق والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد ويرى آخرون أن العنف الأسري يعني الهجوم أو الإساءة إلى شخص ما سواء كانت مادية أو معنوية. كما يتمثل العنف المعنوي في الإساءة اللفظية والازدراء والسخرية والاستهزاء واللعن من قبل الوالدين للأطفال والمراهقين وهذا النوع من العنف كفيل بأن يحدد الملامح الأساسية في شخصيات الأبناء ويؤثر لدى الكثير منهم في رفع الروح العدوانية لديهم.

^٤ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة/ ar.wikipedia.org/wiki/٢٠١٤/٤/١م

أما العنف المادي أو البدني فيشمل جميع الأفعال الموجهة نحو الطفل بقصد إلحاق الأذى والضرر الجسدي به، كالضرب الذي يسبب الجروح والإصابات المختلفة في الرأس والوجه والكدمات والتمزق العضلي، والكسور والحروق والتسمم المقصود^(٥).

كما نقصد بالعنف الأسري تعرض الشاب أو الشابة في طفولتهم إلى واقع اقتصادي اجتماعي متدني من خلال التفكك الأسري والصراع والتعرض للإهمال والضرب والشجار بين الأبوين وسماع كلمات نابية تخدش الحياء، وواقع اقتصادي أسري لا يلبي له احتياجاته، ذلك الأمر يعرضه للانحراف بأشكاله المختلفة الأمر الذي يجعله، فريسة لأي جماعات متطرفة تقوده إلى ذلك الواقع.

ونقصد به أيضاً كافة الأعمال التي تتمثل في استخدام القوة أو القهر أو الإكراه بوجه عام وترجمتها فيما بعد إلى أعمال تحتوي على الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب^(٦). بالإضافة إلى الخلل التربوي التي تمارسه الأسرة دون قصد منها وتعتبر تعبئة سالبة نحو الآخر أي كان جنسه أو مكانته في المجتمع، مثال على ذلك الأفضلية في المكانة الاجتماعية، أو النظرة الدونية لفئات أخرى في المجتمع، الأمر الذي يقود إلى أشكال مختلفة من العنف غير المبرر في واقع الحياة الاجتماعية. أي أن العنف الذي نقصده هنا هو استخدام القوة المادية أو المعنوية لتحقيق مآرب ينشدها المعنف.

^٥ منتدى الحوارات وقضايا المجتمع stop55.com/١/٤/٢٠١٤

^٦ طاهر عيسى الرفاعي وأمين أحمد علي الشيباني ، علاقة البطالة بالعنف والتطرف وانعكاس ذلك على المرأة في الجمهورية اليمنية ، بحث مقدم الى ندوة البطالة ،جامعة عدن ، الادارة العامة للبحث العلمي ، ٢٠٠١م، ص٣.

أي انه بشكل مختصر يتمثل في ما يلي:

١. العنف الموجه من أحد أركان الأسرة نحو أضعفهم سواء كانت امرأة أو طفل.
٢. الخلل التربوي المتمثل في التعصب والشعور بالأفضلية على الآخرين ويغذى به أفراد الأسرة منذ الصغر.

• الإرهاب:

في اللغة العربية اشتقت من الرهبة والتخويف. وكلمة "Terror" في الإنجليزية تعني الخوف وقد اشتق منها مصطلح Terrorism ليتطور في معناه السياسي رغم الالتباس في تعريفه ومع ذلك لا يزال الاختلاف قائماً بين الأكاديميون والسياسيون على معناه الدقيق، وسنستعرض هنا عدة تعريفات للإرهاب أهمها:

- عرفه البعض بأنه أي عمل عدواني يستخدم العنف والقوة ضد المدنيين ويهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق إرهاب المدنيين بشتى الوسائل العنيفة. ويتخذ الإرهاب أماكن متعددة منها استهداف الطائرات المدنية وما تتعرض له من اختطاف، وحوادث التفجيرات والاعتداءات في المدن المكتظة بالسكان. ويُطلق على من يقوم بهذا الفعل الذي يبعث الخوف والرهبة في قلوب الأمنيين والمدنيين بالإرهابي أو الإرهابية^(٧).

^٧ أحمد إسماعيل الديب، إدارة كفر صقر التعليمية، قسم التربية البيئية والسكان
WW.GPOACCESS.GOV/USCODE/BROWSE.Html

• كذلك عرفه قاموس أكسفورد ،بأنه استخدام القوة والتخويف لإكراه الناس من اجل تحقيق أهداف سياسية^(٨).

• أما علم الاجتماع فإنه يرى أن الإرهاب هو مجموعة من الأعمال والأساليب المتكررة التي تولد الخوف والقلق ويقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل دولة أو بإشراف الدولة نفسها وتكون أهداف العملية سياسية عادة وتختلف عن الاغتيالات بكونها ليست موجهة إلى شخص معين ويتم اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات إلى أكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلهم^(٩).

ويعرفه الاتحاد الأوروبي: أنه - الإرهاب - عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو مجاميع وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية^(١٠).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى كلمة إرهاب في الإسلام تمثل نوع من إعداد القوة والسلاح لإثارة الرعب في نفوس الأعداء المتربصين المحتملين وتخويفهم لمنعهم من الاعتداء على المسلمين، إي انه نوع من العمليات الاحترازية العسكرية حيث ورد في الآية الكريمة:

^٨ احسان محمد الحسن ، علم اجتماع العنف والارهاب ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ٢٠٠٨ ، ص ٢٥ .

^٩ أحمد إسماعيل الديب، ادارة كفر صقر التعليمية ، مرجع سابق.

^{١٠} أحمد إسماعيل الديب، ادارة كفر صقر التعليمية، مرجع سابق.

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ سورة الأنفال- الآية ٦٠.

كما هو واضح من هذه الآية فإن المقصود من الإرهاب هنا هو استهداف العدو في الحرب وليس المدنيين أو المستأمنين.

ونحن بدورنا نرى - الإرهاب- أنه كل عمل يقود إلى عنف أو تدمير وتخويف للأفراد في المجتمع من أجل هدف غير واضح ومُلتبس في أذهان من يقوم بهذا العمل ويعتبر عملاً إجرامياً لا تقره الشرائع ولا يجيزه أي قانون.

• الشباب:

كما هو معروف لا يوجد تحديد دقيق لسن الشباب، لذا نحن نسعى إلى تحديده من خلال ثلاثة محاور هي:

١. التحديد الزمني من (١٥ - ٢٥) والبعض إلى (٣٠) سنة.
٢. التحديد بمقياس اجتماعي يقوم على مدى اهتمام المجتمع بالشباب.
٣. التحديد السلوكي الذي يقوم على أساس أن هذه المرحلة تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية ذات الطابع المميز.

وبناءً على ما سبق لابد أن يؤخذ التحديد الزمني والأوضاع الاجتماعية للشباب التي تميزهم عن غيرهم من فئات المجتمع بعين الاعتبار، وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع.

وهو ما يجعلنا نذهب إلى تعريف مفهوم الشباب بأنه: الفترة العمرية من ١٥ - ٣٠ سنة وهي فترة يتم فيها النمو الجسدي والعقلي والوجداني للفرد حيث يصبح خلالها مؤهلاً وقادراً على أداء المهام المناطة به^(١١) بنشاط وحيوية تتسق مع تكوينه الذهني والجسدي ومع تطلعاته المستقبلية.

^{١١} عفاف احمد الحيمي: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الانتماء للوطن لدى الشباب، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الثالث ٢٠٠٨ م ص ٢٤٢

السياق الاجتماعي والاقتصادي للعنف الأسري والإرهاب

مقدمة:

تهدف الأسرة في تربيتها لأبنائها إلى غرس السلوك الاجتماعي المقبول اجتماعياً وتعلمهم القيم التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع، حيث تعتبر الأسرة هي الموجه الأول للإنسان بشكل عام، والذي تسعى المجتمعات جميعها إلى الحفاظ على الأسرة واحترام عاداتها وقيمها، حتى لا تصاب بالوهن والضعف أو الخلل في نظامها لأن ذلك يؤدي إلى تفكك الأسرة ويمنعها من القيام بوظائفها التربوية الاجتماعية كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في بروز أنماط من السلوك غير السوي بين أفرادها وشيوع مظاهر العنف الذي يقع بدرجة أساسية على المرأة والطفل داخل الأسرة^(١٢). ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك خلل في التنشئة العربية تختلف في الدرجة والحدة من قطر عربي إلى آخر يتمثل في المضامين التعصبية التي تغذى ضد الآخر (المرأة والطفل، والفئات الدنيا) في المجتمع والذين لا يتفقون معنا في الدين أو المذهب أو القومية أو حتى في العادات والتقاليد، وبهذه التربية نخلق بيئات مهيأة للعنف والقسوة ضد بعضنا البعض ومن هذه المظاهر والنعوت ما نتوارده في تعاملاتنا اليومية داخل أسرنا مثل السني والشيعي، الطفل، المرأة، الشيخ العجوز، والمرأة العجوز... الخ. ولنا في ثقافتنا أمثلة كثيرة (أتمنى أن نتخلص منها)، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انحراف الشباب في اتجاهات مختلفة، فنجد المنحرف والمجرم

^{١٢} سهير عاطف، ظاهرة التطرف بن الشباب في المجتمع اليمني، الأسباب والمعالجات، مركز سبيل للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٩ م ص ٢٤

والمتعصب، ومنهم من ينتمي إلى الجماعات المتطرفة، أو ما تسمى بالجماعات الإرهابية، تحت مبررات كثيرة.

وهو ما نطمح هنا لعرضه وتوضيحه وتحقيق قدر من الفائدة المرجوة منه.

وسائط المجتمع لنقل ثقافته:

تعتبر التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة من أهم مقومات التربية بشكل عام، والوسط الأول بل القناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثقافة، وهي التي تصل الأجيال - جيل اثر جيل- حيث يترتب على مولد طفل في الأسرة تعديلات على حياة جميع الأشخاص المسؤولين عن تربيته، ويصبحون بذلك مشغولين به طوال حياتهم، وتعتبر التنشئة عملية مستمرة، يترتب عليها توطين وتشكيل التفاعلات الاجتماعية بمعناها الواسع في وعي الناس، وتتم التنشئة الاجتماعية الأولية في مرحلتي الرضاعة والطفولة وفيها يصل التعلم الثقافي أقصى درجات الكثافة أي أن الأطفال يتعلمون فيها اللغة وأنماط السلوك الأساسية التي تشكل الأساس لمراحل التعلم والتعليم اللاحقة، وتكون الأسرة هي الفاعل المؤثر والأبرز والأكثر أهمية في هذه الفترة، أما التنشئة الثانوية فتحدث في فترة لاحقة من الطفولة وتستمر حتى الممات، وتتداخل معها مؤسسات اجتماعية عديدة أخرى فاعلة، تتولى بعض الأدوار والمسؤوليات فيها كالمدرسة وجماعات الأقران، والمؤسسات المختلفة ووسائل الاتصال والإعلام إلى أن تنتهي بمواقع العمل، وفي هذه السياقات كلها، تسهم المؤسسات الاجتماعية في تعليم الفرد منظومة القيم والمعايير والمعتقدات التي تشكل الأنماط والعناصر الأساسية في

الثقافة^(١٣)، وبذلك تكمن خطورة وأهمية التربية باعتبارها "عملية تفاعل اجتماعي تنتقل بواسطته عناصر الثقافة إلى الكائن البيولوجي السيكلوجي، وعن طريقها يتحول إلى كائن بشري إنساني، وخاصة ما يتم في الإطار الأخلاقي، حيث يمكن القول بأن التربية هي عملية خُلقية في ذاتها، لذا تعتبر- التربية -هي الضابط الأخلاقي للسلوك الاجتماعي"^(١٤).

لذلك تلعب وسائطها دوراً كبيراً في إشاعة التسامح واللاتسامح أو التعصب والعنف أثناء التربية الأخلاقية في المجتمع، حيث لا يولد الطفل بمعتقدات وأفكار مسبقة عن المجتمع وما فيه من تقسيمات طائفية، عرقية، جهوية، مناطقية، وتقاطعاتها المختلفة، وإنما يتم نقلها بواسطة وسائل التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة، والأصدقاء، وأماكن العبادة ووسائل الإعلام المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الترفيه المختلفة والمقبولة في المجتمع.

بالإضافة لما سبق تنقل التربية ثقافة المجتمع إلى أفراده، وقد تحمل هذه الثقافة مضامين تمييزية عنصرية أثناء التربية من خلال وسائلها المختلفة ضد الآخر، أياً كان جنسه أولونه أو معتقداته أو ثقافته أو منطقتة، وقد تحمل مضامين إيديولوجية صريحة أو ضمنية تعمل على تكريس التعصب ضد الآخر فكثير من الأيديولوجيات العنصرية تستند إلى ادعاءات (علمية) (إنهم بيولوجيا أفضل من الآخر) أو ادعاءات تاريخية (التشكيك في الدور السياسي لجماعة معينة أو تحملهم المسؤولية في ما

^{١٣} انتوني غدنز، علم الاجتماع، ت/ فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م، ص ٨٧-٨٩.
^{١٤} علي محمد شلتوت، علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م، مطبعة الشاعر، ص ٣٠٤.

يتعرض له المجتمع من نكبات)^(١٥). أوقد تحمل مضامين تسامحيه تجعل المجتمع يعيش في سلام حيث تعتبر المواطنة المتساوية والأمن الاجتماعي والسلام من أهم ما تسعى إليه المجتمعات المتحضرة والحريصة على تحقيق الأمان لأبنائها.

وينتقل التعصب عبر المعلمين والأصدقاء والأسرة ووسائل أخرى في المجتمع تم ذكرها سابقاً فمثلاً عندما يجتمع الأفراد ويتبادلون بعض الآراء عن القبيلة أو الطائفة أو العرق أو عندما يتطرقون للمرأة وواقعها، ويسمعها الأطفال تتحول بدورها إلى مواقف لديهم من خلال اللغة، والرموز المستخدمة فيها - اللغة - فإذا أخطأ الرجل، نعت بأنه "مره" من باب الانتقاص وكذلك حين نجد أن من يُصرف من ماله دون أن يحسب ذلك، ينعى "خادم، في المجتمع اليمني"، وإذا كان الفعل الصادر عن أحدهم لا يعجبنا، نطلق على صاحب الفعل بأنه "قليل أصل" "إذا غرتك الأصول دلتك الأفاعيل" وهكذا نجد أن تربيته تحمل مضامين تعصبية في المجتمع^(١٦)، رغم أحاديثنا الكثيرة عن المواطنة المتساوية بين الناس بمختلف أجناسهم ومعتقداتهم وألوانهم ولكن على الضد مما يقال ويمارس في مؤسسة الأسرة العربية، حيث تلقن أبناءها ثقافتها الخاصة والعامة، فلوعرجنا قليلاً إلى التربية الأسرية في المجتمع اليمني مثلاً لوجدنا أنها تنقل إلى أفرادها ثقافة التمييز بين المرأة والرجل وتكرس مضامين وقناعات تنتقص الآخر ونسمعها في الأسرة اليمنية، منذ الصغر

^{١٥} على سعد وطفة وعبد الرحمن الاحمد، عالم الفكر، المجلد ٣٠، ٣ يناير - مارس، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب - الكويت، ٢٠٠٢ م ص ٨٧

^{١٦} وكذلك يوجد في الأقطار العربية نفس المضامين التعصبية ولكن تختلف ألفاظها ومعانيها من قطر إلى آخر. عفاف احمد الحيمي، العلاقة بين الصحة والتعليم في الأسرة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء كلية الآداب قسم علم الاجتماع، ١٩٩٤ م ص ٥٥

لدى اغلب أبناء المجتمع اليمني، منها على سبيل المثال وليس الحصر: "خادم، زيدي، لغلي، مرة، مزين، قليل أصل، شافعي، سيد، شيخ، يهودي، ومؤخراً "دحباشي" جنوبي شمالي.

حيث تغذي التربية العربية قيم التعصب العرقي والطائفي والمذهبي والديني، وتغرس جذورها في أجواء الأسرة والمجتمع، وهي قيم تسلطية تتنافى مع مقومات الوجود الإنساني، كما أن مفاهيمنا التربوية مشبعة بمفاهيم الحرب والدمار والعداوة والبغضاء والعنف والكرهية والظلم^(١٧) تجعل من الأطفال جلادين في المستقبل^(١٨).

ذلك الواقع يقود إلى خلل في التربية ويشيع بين الناس اللاتسامح، ويردد الناس مثل تلك الألفاظ والعبارات دون أن يعرفوا خطورتها على حياتهم الاجتماعية وعلى العيش المشترك في المجتمع الواحد، وينعكس ذلك على الفرد والمجتمع، وتنشأ ثقافة العنف والتعصب واللاتسامح والإيذاء دون شعور بالذنب، وتتحول إلى قوالب جامدة في أذهانهم تلازمهم في مسيرة حياتهم وتصبح هي المعيار لقياس الآخرين في ضوء انتماءاتهم المختلفة، والذي تبدو تجلياته المفجعة في العمليات الإرهابية العديدة التي حدثت في المجتمع اليمني^(١٩).

وتتخصر وسائل التنشئة الاجتماعية في التالي:

^{١٧} المرجع السابق ص ٨٩

^{١٨} علي أسعد وطفة، عبد الرحمن الأحمد، مرجع سابق ص ٨٩

^{١٩} باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، دار الساقى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٨٤

أولاً- الأسرة:

تمثل الأسرة ظاهرة اجتماعية حاضرة ومتجذرة في كل المجتمعات الإنسانية وهي بذلك تتجسد في نظام اجتماعي رئيسي لا يشكل أساس وجود المجتمع فحسب، بل يجمع الباحثون على أنها المصدر الأقوى للعادات والتقاليد والمعتقدات، والإطار الأول الذي يتلقى فيه الأفراد دروس الحياة الاجتماعية ابتداءً من تعلم اللغة وانتهاءً بتمثل وممارسة قيم المجتمع المختلفة، حيث تكتمل فيها رؤاهم ومواقفهم ممن حولهم ويتم فيها تطوير وصقل ملكاتهم وقدراتهم الذهنية وذلك عن طريق إيجاد علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية يتشكل فيها السلوك الاجتماعي للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية المستمرة^(٢٠).

وينظر للأسرة في الإسلام نظرة مقدسة حيث يحرص على استمرارها لتأدية وظائفها المختلفة تجاه أفرادها والمجتمع باعتبارها نواة المجتمع وأساس تكوينه، فإذا صلحت صلح المجتمع والسبيل إلى تكوينها في نظر الإسلام لا يكون إلا بالزواج الذي يحقق للإنسان الإشباع النفسي والبيولوجي حيث قال تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [سورة الروم-الآية ٢١]، كما قال تعالى عز من قائل (وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً) [سورة النحل-الآية ٧٢]، وذلك دليل قاطع على ما نعني بالأسرة المكونة من الأم والأب والبنين والأحفاد فيما بعد، وجعل رابطة المحبة والمودة هي التي تربط بين الزوجين وهوما

يدعوإليه علم النفس الحديث مؤكداً أن المحبة والمودة تجعل من الحياة الزوجية حياة سعيدة ومستمرة العطاء لينشأ الأطفال في كنفها سليمي العقل والجسد، فإذا انعدمت المحبة والمودة بين الزوجين ساءت علاقتهما وتفاقت المشاكل بينهما الأمر الذي ينعكس سلباً على الأبناء وهوما يحذرنا منه الدين الإسلامي الحنيف، وكافة الأديان السماوية ونرى في الحديث النبوي ما يؤكد على أن المسؤولية والاهتمام بالأسرة يقع على المرأة والرجل حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) والرعاية لا تقتصر فقط على تربيتهم، بل العناية بهم في شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لينموالفرد على النحوالذي تكتمل فيه شخصيته بما يلبي تطلعاته ودوره في المجتمع^(٢١).

وينظر للأسرة على إنها من أهم المؤسسات الاجتماعية، أن لم تكن المؤسسة الأولى في حياة الفرد في سني حياته الأولى وأقوي المؤسسات تأثيراً في سلوك الفرد ولها وظائف قصوى في المجتمع الإنساني فهي تقوم بوظائف أساسية في حياة الفرد والجماعة ولا سيما:

١. الوظيفة البيولوجية:

في هذه الوظيفة يتحقق الارتباط العضوي بين المرأة والرجل بولادة الأولاد الذين يأتون نتيجة العلاقة الزوجية المشروعة بين الطرفين.

^{٢١} انظر نبيل السمالوطي ، الدين والبناء العائلي ، دار الشروق جده ١٩٨١ م ص ١٩٥-١٠٣

٢. الوظيفة الثقافية:

هي الكيان الوسيط بين المجتمع وأفراد الأسرة حيث تنقل إليهم ثقافة ومفاهيم الحياة والقيم الاجتماعية السائدة بما في ذلك عادات وتقاليد المجتمع التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات.

٣. الوظيفة الاقتصادية:

وظيفة الأسرة الاقتصادية تقتضيها الحاجة وتفرض أنماطها الظروف المحيطة بها بالمتاح الممكن وتشغل معظم أوقات رب الأسرة وذلك لتأمين المتطلبات الحياتية لكافة أفرادها.

٤. الوظيفة الاجتماعية النفسية:

تحقق الأسرة الراحة النفسية لكل فرد فيها، حيث يجد الزوج والزوجة السكنية والطمأنينة ويخفف كل واحد منهم على الآخر متاعب الحياة حتى تستطيع السير قدماً ليتحقق الهدف السامي من وجودها^(٢٢).

وفي مقابل تلك الوظائف الموجهة للطفل من أجل تنشئة هادفة - إلى بناء الإنسان اجتماعياً - نجد بالمقابل أن ثمة أنماط سلبية للتنشئة الاجتماعية الأسرية ممثلة بالتالي:

^{٢٢} حامد زهران ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٩٧٧ م ص ٢١٣ - ٢٢٣

١- تنشئة الأبناء على الخوف والرعب من خلال إخافة الأطفال من الليل أو الجن أو الغول أو ما شابهه من خرافات مرعبة لها مدلولها وانعكاساتها على الطفل تجعله متصفا بالخوف والجبن والتخاذل، قد يؤثر عليه مستقبلاً ويلحق بشخصيته ضرراً كبيراً وضعفاً يصعب معالجته فيما بعد.

٢- التنشئة المنحرفة وهي التي يسود فيها الغش والكذب والخداع والانتهازية حيث ينشأ الطفل متعوداً على هذه السلوكيات والممارسات مما يجعله يخلط بين الصواب والخطأ وكثيراً ما يتجه إلى المخدرات للتعويض أو الهروب أو النسيان أو استظهار الرجولة المزعومة.

٣- التنشئة المشتملة على التناقضات بين أفراد الأسرة في القول والعمل أو تناقض أوامر الأب عن إلام أو اختلاف ما يتلقاه الطفل من تنشئة أسرته لا تتوافق مع ما يسود عند البعض في المجتمع الواحد مثل تنشئة الأسرة لأفرادها على قيم ومثل وفضائل سامية بينما يجد الفرد خارجها غير ذلك.

٤- التنشئة المبنية على الثقافة الهدامة مثل إعطاء النشء قيماً لا تتوافق مع واقع المجتمع وخير نموذج لذلك أفلام العنف والمغامرات الخيالية التي تؤثر على فهم الطفل بأن تلك المظاهر العنيفة هي بطولات بتمثلها الطفل فيما بعد^(٢٣).

٢٣ عبد المحسن بن عمار المطيري، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، مرجع سابق صفحته ٤٠-٤١.

ثانياً - المدرسة:

هي البيئة أو الهيئة التعليمية والتربوية التي تحدها أسوار ولها مكان الصدارة في اهتمامات الدولة كأداة ضرورية للتربية والتعليم والتثقيف وتدعيم النظام القائم واستقراره وهي أداة لتصحيح ما اكتسبه الطفل من معارف وقيم واتجاهات، وفي المدرسة تتكون شخصية الفرد^(٢٤). وتنمي مداركه ومعارفه وطرائق تفكيره.

ومن نافلة القول التأكيد هنا على ضرورة تضمين مناهج التعليم برامج تعزز التضامن والتفاهم والتسامح بين الأفراد، ذلك أن المدرسة العربية لا تزيد عن كونها أداة لإعادة إنتاج الواقع بكل سلبياته واختناقاته التعصبية^(٢٥). لذا يجب أن تكون البرامج التعليمية شاملة وعالمية ولا تتحدد بالموقع الجغرافي الذي نعيش فيه، وينبغي ألا تكون توجهاتها أحادية، مع تنقية مدخلاتها من كل الإشارات العنصرية.

ويجب أن يحتوي التعليم على مضامين مقاومة للعوامل المؤدية إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم، وأن يكرس النظرة التسامحية بين الناس بغض النظر عن اختلافهم في أجناسهم وأعراقهم وألوانهم ومعتقداتهم ولغاتهم، بحيث لا تمثل عائقاً يمنع التقارب والتعايش السلمي بين الناس، فالله قد خلق الناس مختلفين، قال تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) [سورة هود- الآية ١١٨، ١١٩].

٢٤ عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠٠٤، دار الشروق، ص ٨٤.

٢٥ علي سعد وطفه، وعبد الرحمن الأحمد، التعصب، ماهية وانتشارها في الوطن العربي، عالم الفكر / ٣٠ يناير - مارس ٢٠٠٢ م ص ٩٠.

وبناءً على ذلك يتطلب منا تعليم النشء أن اختلاف الناس في أجناسهم ومعتقداتهم وألوانهم لا ينبغي أن يكون منطلقاً للنزاع والشقاق والعنف، بل واقعاً يدعو للتعارف والتآلف بين الناس من أجل تحقيق المنافع والمصالح والنهوض بالمجتمع^(٢٦)، يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) [سورة الحجرات- الآية ١٣]. كما أن المبدأ الفلسفي يدعو إلى أن الائتلاف يأتي من أجمل اختلاف، ويعد الإسلام أول دين يدعو إلى حوار الأديان بين جميع الحضارات حيث يقول تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) [سورة آل عمران- الآية ٦٤].

ثالثاً - دور العبادة:

تتصدر دور العبادة لدينا بالمسجد الذي يجب أن يكون منبراً للتسامح والتقارب والتعاطف بين الناس من خلال جلسات الذكر وخطبتي الجمعة وغيرها من الجلسات الدينية، كما يجب الابتعاد عن التعصب والمذهبية والحذر هنا من بث روح الفرقة بين الناس، وإن يترفق الدعاة بالآخرين كما أمرنا الله بقول تعالى لنبيه موسى وهارون عليهما السلام (اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ) [سورة طه- الآية ٤٣-٤٤] وقال تعالى (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ

٢٦- محمود حمدي زقزوق، الإسلام وقضايا الحوار، مكتبة الأسرة، تنفيذ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٢٩، ٢٨٠.

أَحْسَنُ) [سورة العنكبوت-الآية ٤٦] وقال تعالى أيضاً في ذلك (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [سورة النحل-الآية ١٢٥] ويجب عليهم في المقام الأول نشر مفاهيم الإسلام حول أصول التعامل الإنساني^(٢٧).

رابعاً - جماعة الرفاق:

للرفاق أهمية كبرى في حياة الأفراد، كون المراهق في حاجة إلى تكوين صداقات بمن هم في سنه وذلك لاعتقاده أن الكبار لا يفهمونه، وتضم هذه الجماعة أفراداً متجانسين من حيث العمر والمزاج وطرائق التفكير والاهتمامات وفيها يكتسب المراهق خبرات ومهارات اجتماعية مختلفة نتيجة الاختلاط والتفاعل فيما بينهم لذلك يبدو واضحاً^(٢٨) في مجتمعنا العربي أن كثيراً من العادات والتقاليد تؤخذ من الواقع الاجتماعي خاصة الأطفال يتلقفونها من أقرانهم، مثل تعلمهم أن اسم الأم وأخت وفيما بعد الزوجة عورة فيبدأ الطفل يستحي من ذكر اسم أمه وأخته لكي لا يتم معايرته بهن.

ويتعلم الطفل من الرفاق رفض الآخر "المرأة" مثلاً، المعزز من الأسرة. وبالتالي تشيع ثقافة التعصب بينهم تجاه - الآخر - على سبيل المثال وليس الحصر أخواتهم في البيت وزميلاتهم في المدرسة ومواقع العمل.

خامساً - الإعلام:

يعتبر الإعلام وسيلة من وسائل التعليم الاجتماعي باعتبار أن كل وسيلة فيه لها دور في التثقيف والتعليم والتنشئة، فالإعلام بكل مكوناته العديدة يؤثر في كل فرد من أفراد المجتمع، بل ويقوم في الغالب بصياغة وتشكيل رؤانا وقناعاتنا ونظرتنا لكل ما حولنا.

والملاحظ أن الإعلام العربي يكرس صوراً نمطية، تقود إلى رفض الآخر، من خلال بث صور تعمق كثير من الرؤى والاتجاهات والمواقف السلبية تجاه الآخر سواء في الصحف أو الإذاعة والتلفزيون، بالإضافة إلى تخصيص قنوات فضائية إعلامية بعينها لبث صور وأخبار تشيع الكراهية والتفرقة والعنف في المجتمع.

والمتمحصر لجميع وسائل التنشئة الاجتماعية والثقافية السائدة سيجد أن هناك قوالب جامدة لبناء معرفي يُقدم المعلومات عن الفئات الاجتماعية المختلفة بصورة استاتيكية فتصل إلى كثير من الناس دون فحصها وعرضها على العقل وهذه ظاهرة إنسانية سلبية، لأنها تعمل لصالح النقل والتقليد وتعمل ضد مصلحة العقل^(٢٩) وبالتالي فإن التنشئة العربية تقوم على علاقات راسية في كل أنحاء المجتمع ابتداءً من البيت وانتهاءً بمنظمات المجتمع المدني، وتتصف بأنها علاقة قهرية تسلطية وسلطوية لا تقوم على علاقات أفقية، حيث نرى في هذه العلاقات قهراً اجتماعياً لكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة، ويبدأ القهر من أعلى السلم الاجتماعي تنازلياً حتى قاعدته وهكذا، وبالتالي لا نجد مساحة

٢٩ أنشرف عبدالوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتعبير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص ١٤٣.

واسعة في المجتمع للتسامح، حيث يبدأ بالتمييز ضد المرأة وينتهي بتمييز الفئات الاجتماعية بعضها على بعض إلى جانب إشاعة المذهبية والمناطقية المقيتة الأمر الذي يتطلب منا السعي الجاد والحثيث لأن نتخلص من هذه الأمراض أونقل قدر الإمكان من تأثيراتها، وفي دراسة على المجتمع المصري، تنطبق في كثير من جوانبها على بقية أقطار البلدان العربية حيث أشارت إلى أن التنشئة لا تتسق مع متطلبات التنمية حيث تعتمد التربية العنف وفرض الرأي إلى جانب قيم الخضوع واللامبالاة^(٣٠) واللاتسامح والخوف من الآخرين الأمر الذي يترتب عليه نمواً فكرياً مشوهاً للأطفال الذين يكبرون حاملين معهم كل تشوهاتهم الثقافية.

إن الفشل في تربية وتعليم الأبناء قيم التسامح يقودنا تلقائياً إلى التعصب ونبذ الآخر ومن ثم الاقتتال والعنف الممارس في أسرنا ومجتمعاتنا، (وكما نعرف انه يستفاد من تلك الأمراض الاجتماعية الكامنة في هذا الواقع من قبل أعداء الحياة في إذكاء روح التفرقة في المجتمع).

ويجب أن تسعى التربية بكل وسائلها إلى بث روح المحبة للآخر أياً كان نوعه، وأن نقبل بالحوار والتسامح وأن نناقش كل ما يأتي إلينا وأن نهيب أنفسنا قولاً وعملاً لممارسة مبدأ التسامح في كل مجالات الحياة، خاصة مع الآخر مهما اختلفنا معه، فلا بد أن نقبل التعايش معه كوننا لسنا وحيدين في هذا العالم فنحن نعيش ضمن الآخر نتأثر به ونؤثر عليه.

٣٠ المرجع السابق، ص ٢٦٦

الأسرة والعنف:

إن تركيزنا على الأسرة يأتي من اعتبارها أهم مكونات المجتمع ذلك كونها الخلية الأولى فيه وهي المكان الآمن لتربية الأبناء ورعايتهم والاهتمام بهم لأن أي خلل فيها ينعكس بالضرورة على أبنائها، وأن العنف الموجه نحو الزوجة أو الأولاد يعد من أبرز أشكال العنف انتشاراً في العالم، ويشكل خطورة على حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، فهو يصيب الأسرة بالخلل مما يعيقها عن أداء مهامها ووظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية من جانب، وتساعد تلك الوضعية المختلفة في إعادة إنتاج أنماط سلوكية غير سوية بين الأفراد في الأسرة الواحدة من جانب آخر^(٣١). وتلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية دوراً كبيراً في ارتفاع مستوى العنف الأسري، نتيجة للفقر والبطالة التي يعاني منها المجتمع خاصة تلك التي تعيش واقعا اقتصادياً متدنياً ومع ذلك لا يعني أن الأسر الغنية لا تعرف العنف الأسري ولا يوجد فيها، ولكن الدراسات المختلفة أثبتت أن العنف يزيد في الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الميسورة^{٣٢} جراء ضيق العيش وانعدام معظم المتطلبات الضرورية للحياة الكريمة.

وتحدد طبيعة الواقع الاجتماعي - في جوانبه العديدة - الأسباب المؤدية إلى العنف الأسري منها الفهم الخاطئ للدين تجاه كثير من القضايا، ويدعم ذلك انتشار الأمية والفقر بين أفراد المجتمع، كما تحمل الثقافة العامة بعداً اجتماعياً بعيداً عن الإسلام وتؤكد التنشئة الاجتماعية

^{٣١} المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥

^{٣٢} معن عبد الباري قاسم، العنف الأسري في اليمن ، العنف ضد المرأة، رؤية سيكولوجية، المكتبة الوطنية، عدن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م ص ٣٠ - ٣١

ابتداءً بالأسرة وانتهاءً بالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني مروراً بالأصدقاء والمدرسة وبالتالي فالمرأة مثلاً تضل في هذه الثقافة مهددة ومعنفه ولنا في الأمثال الشعبية المتداولة والمقبولة في المجتمع ما يؤكد على ذلك منها:

- ❖ ضرب الحبيب مثل أكل الزبيب^(٣٣).
- ❖ من صدق النسوان أصبح من عديدهن*.
- ❖ ولد عاصي ولا عشر طائعات.
- ❖ لما قالوا لي ذا غلام، انشد ظهري واستقام، ولما قالوا لي ذي بنية انطبقت الدار عليا.
- ❖ غبني على من عوله بنات وأرضه على سايله.
- ❖ البنات جالبات المصائب ومنكسات العمائم.
- ❖ ظل راجل ولا ظل حائط.
- ❖ زوج بنت الثمان وعلي الضمان.
- ❖ الزواج ستر للبنات.
- ❖ المكلف* تكلف.
- ❖ البنت كسيعة^٥ لما تخلق ولما تطلق ولما تطلب الميراث.
- ❖ خس خبية الصوف والصبية^(٣٤).

^{٣٣} المرجع السابق ص ٣٤ - ٣٥

* أي مثلهن

* أي المرأة باللهجة اليمنية ، وهي من وجهه نظر المجتمع أنها مكلفة على أهلها.

^٥ خزي وعار .

^{٣٤} عفاف احمد الحيمي، دور الأمثال الشعبية في تكريس الواقع الاجتماعي المتدني للمرأة، ندوة لبيت الموروث الشعبي ٢٠٠٨م

ص ٣

ومن خلال الواقع المعاش نجد أن جميع أشكال العنف الأسري تتم من خلال فرض السيطرة على الضحية والحفاظ عليها، ويستخدم المعتدي أساليباً كثيرة لا يراز قوته على الشريك في العلاقة الزوجية مما يؤثر سلباً على الأبناء. والعنف الأسري في أشكاله المختلفة فيه هدر وتبخيس بإنسانية الإنسان المعنف، فالعنف بوجه عام هو الوجه الآخر للقهر، وأن العدوانية المدمرة هي قرينة الإرهاب، فالقهر والإرهاب هما الوجه الخفي للعنف في عالمنا الاجتماعي ولا يوازي حدة العنف إلا شدة الإرهاب فكلما تصعد الإرهاب زاد احتمال انفجار العنف الكاسح، فالقهر في الأسرة العربية غالباً ما يخلف وضعية مولدة للعنف بمختلف أوجهه^{٣٥}.

يتزامن مع ذلك واقعاً اجتماعياً اقتصادياً متدنياً يتمثل في التالي:

١. غالباً ما يعاني أفراد هذه الأسر المعنفة من شيوع الأمية بينهم.
٢. سوء مخرجات التعليم بشكل عام.
٣. غياب الرقابة الأسرية على الأبناء نتيجة انشغال الإباء والأمهات عنهم.
٤. انتشار البطالة بين القادرين على العمل ومعانات معظم أبناء المجتمع العربي من واقع اقتصادي متدني لدى الغالبية العظمى من أفرادهم.
٥. إهمال الدولة في الإشراف والمتابعة على الشأن العام خاصة الشباب، الأمر الذي يتطلب فتح المجال للحوار الحر المستدير، وإشاعة المناخ الديمقراطي في التعامل الإنساني في كل القضايا المطروحة.

٣٥ مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثامنة، ٢٠٠١م ص ١٩٥-١٩٦

٦. التشدد الديني البعيد عن روح الإسلام الذي يعكس نفسه على مجالات الحياة الفكرية والاجتماعية وتضييق الخناق على الشباب، بل على الأسرة والمجتمع، حيث يقود ذلك الوضع إلى تسخير الشباب لأهداف هدامة وتأسيس خاطئ لعقولهم وهذا ما يجعلهم ينجرفون نحو متاهات التطرف الفكري الذي نعيشه اليوم^(٣٦).

ولذا يعتبر العنف الأسري من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع والأسرة العربية، فالعنف يؤدي إلى هروب الأبناء إلى الشارع ومن ثم تتلقفه الجماعات المختلفة والمتنوعة الموجودة في الشارع، لذا يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع فهو من جهة يصيب الأسرة بالخلل مما يؤدي إلى إعاقتها في أداء وظائفها المناطة بها ومن جهة ثانية تعيد تلك الأوضاع إنتاج السلوك غير السوي بين الأفراد في الأسرة الواحدة^(٣٧).

ويتنوع العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للأسرة (أم-أب-أبناء)، وفي الغالب يقع العنف على الأضعف دائما في الأسرة وهؤلاء هم:

١. المرأة.
٢. الطفل.
٣. المعاق.
٤. المسن.

^{٣٦} احمد مبارك سالم ، الانحراف والتطرف الفكري ، ص.

^{٣٧} عبد المحسن، مرجع سابق ص ١ .

لذلك يلاحظ ان الأبناء وخاصة الأطفال منهم في الأسرة الواحدة التي تعيش واقعاً اجتماعياً سيئاً يتفشى العنف فيها سواء تجاه الزوجة أو الأبناء أو نادراً تجاه الزوج، فالأبناء أكثر تضرراً من ذلك العنف^(٣٨). لكونهم يتأثرون سلباً بما يقع عليهم من عنف او من له علاقة حميمية به كالأم والإخوة والأقارب، والخطر يأتي منهم لشعورهم بالظلم والحقْد على المجتمع وينمى ذلك بداخله الانتقام من الآخرين حيث يتوقع من هؤلاء:

- الهروب إلى الطريق العام.
- الانجراف وراء الانحراف.
- العمل في المتاجر، والقيام بالأعمال غير الأخلاقية وتوزيع المخدرات لكي يعيل نفسه^(٣٩).
- الانجراف وراء الجماعات المتطرفة.

الأمر الذي يدفعهم إلى أن يكونوا أفراداً منحرفين اجتماعياً نتيجة لحرمانهم من الجوالأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية، حيث نجد من يمارس السرقة وآخر يمارس مالا يقبله المجتمع من أعمال، ومنهم من يلجأ إلى الجماعات المتطرفة التي تبدأ بترغيب الشاب الصغير إلى الانجذاب لهم من خلال تحقيق المطالب التي يسعى إليها المراهق أو الشاب خاصة القضايا المالية والوظيفية وتحقيق كل ما يريده، كما تسعى هذه الجماعات إلى تزويد الشباب وتوظيفهم، وتعالج مرضاهم وتحقق لهم السكن المطلوب، وتحقق لبعضهم الواجهة الاجتماعية التي يهدفون إليها في الحياة الاجتماعية،

^{٣٨} المرجع السابق ص ١ .

^{٣٩} أجلال اسماعيل حلمي، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٩ م ص ١٢٩ .

يقابل ذلك تراخي من مؤسسات المجتمع الأخرى وإهمال واضح لهذه الفئة المهمة في الحياة الاجتماعية، متزامنا ذلك مع تعبئة مستمرة بان الجنة لهم وحدهم وخاصة من يقوم بهذه الأعمال المروعة للمجتمع والحياة بشكل عام.

وبدورنا نرى أن العنف الأسري لا يتوقف عند المظاهر المعروفة في هذه الظاهرة والمتمثلة في العنف تجاه المرأة والطفل من ضرب وشم وإيذاء بدني، بل يصل أحيانا إلى أقصى مدى متمثل في القتل للشريك أولالأبناء أولكليهما معاً، بل يتجاوزه إلى ما يعترى وسائل التنشئة وخاصة الأسرة العربية من مظاهر اجتماعية تعتبر طبيعة لا يرى فيها المجتمع أي غضاضة بل يعتبرها من التقاليد التي يجب أن نحافظ عليها بل نحارب من يتجاوزها في التنشئة والممارسة الحياتية مثل:

- النظرة للآخر في الأسرة العربية (المرأة، الطفل، مكانة الفرد تحددتها أسرته وعشيرته وقبيلته وليس علمه وسلوكه، وانتماءاته العرقية والسلالية).
- انتقاص كينونة من يصنفون اجتماعيا بأنهم اقل مكانة من غيرهم.
- النظرة الدونية لمن هم اقل مكانة من حيث الأصل والعرق والجنس والسلالة وتتحدد مكانة الفرد نتيجة لهذه الانتماءات.

كل ذلك يقود إلى عنف اسريّ تجاه بعضنا البعض خارج مكوناتنا الأسرية وتلعب هذه العناصر دوراً كبيراً في إشاعة العنف في المجتمع وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تغذى وتظهر إلى السطح ويتم الاقتتال على أساس مذهبي أو عرقي، كون بذورها موجودة في الأسرة العربية وتزداد حدتها من مجتمع إلى آخر بنسب متفاوتة.

ذلك كله يجعلنا نخلص أن مجتمعنا يمر بمرحلة في غاية الخطورة، ويتجلى ذلك في الولايات التي تتكبدتها بلداننا والمتمثلة في الكثير من الأعمال التدميرية الإرهابية مثل القتل والشروع به والإيذاء الجسدي الجسيم والاعتصاب وانتهاك الأعراض والاعتداء على الملكية العامة وتدميرها والاختطاف والتهديد وأخفها جرح المشاعر بالألفاظ النابية^(٤٠)، وما حدث ويحدث في المجتمع اليمني من عمليات إرهابية تمثلت بقتل الأبرياء تحت حجة مطالب يدعون أنها مشروعة لهم، كما نعرف أن جنسياتهم مختلفة وأهدافهم غير واضحة في جميع الأقطار العربية، حيث اتضح من القراءات المتعددة حول الإرهاب بأنه ليس متعلق فقط بالفقراء ولكن مرتبط أيضاً بالأغنياء والميسورين وهوما يخيف أكثر، أي انه ليس له علاقة فقط بالفقراء وإنما بكل فئات المجتمع وما الفقر إلا عامل مساعد إضافياً لوجوده، والمرعب أيضاً أن أيمانهم قوي في حصولهم على الجزاء مقابل انتحارهم وموتهم وهوضمان حقهم في الجنة^(٤١)، وهذا يذكرنا بصكوك الغفران في العصور الوسطى الأوروبية التي كانت تمنحها الكنيسة حينذاك. كما أن ظاهرة الإرهاب المرتبطة بالتطرف الديني أخذت مساحة واسعة في المجتمع العربي خاصة في مجتمعنا اليمني وتمثلت في تحطيم الأضرحة والقبور والاشتباكات حول السيطرة على المساجد التي هي بيوت الله، وقتل الأبرياء وانضمام الشباب الصغير السن إلى هذه الجماعات وأيمانهم الشديد بما يقومون به والتضييق على حركة المرأة وعملها وخاصة ممارسة الأنشطة المختلفة في المجال

^(٤٠) طاهر عيسى الرفاعي وأمين أحمد علي الشيباني، علاقة البطالة بالعنف والتطرف، مرجع سابق ص ١.
^(٤١) جان بودران، روح الإرهاب، ترجمة بدر الدين عمر زكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٤-٢٥.

السياسي والثقافي^(٤٢). وإغلاق دور السينما والمسرح وإهمال الحركة الثقافية المختلفة التي بدورها تستنهض طاقات الشباب للعمل والتغيير. واتضح مما ورد أعلاه أن هناك علاقة بين العنف الأسري بأشكاله وألوانه المختلفة والإرهاب بين الشباب، وحتى يتم التأكد من ذلك تم استطلاع رأي مجموعة من الشباب في مثل هذه القضية.

جدول رقم (٢) يوضح رأي المبحوثين في العلاقة بين العنف الأسري والإرهاب

الإجمالي		النوع الاجتماعي				هل توجد علاقة بين العنف الأسري والإرهاب	
		إناث		الذكور			
عدد	%	عدد	%	عدد	%	في حالة الإجابة بـ "نعم" لماذا؟	
٣٩	٧٨	٢٢	٨٨	١٧	٦٨%		
١١	٢٢	٣	١٢	٨	٣٢%		
٥٠	١٠٠%	٢٥	١٠٠%	٢٥	١٠٠%		
١٧	٤٣,٦	٩	٤١%	٨	٤٧%		
٤	١٠,٢%	٣	١٣,٦%	١	٥,٩%		
١١	٢٨,٢%	٧	٣١,٨%	٤	٢٣,٥%		
١	٢,٦%	١	٤,٥%	-	-		
٤	١٠,٢%	٢	٩,١%	٢	١١,٨%		
١	٢,٦%	-	-	١	٥,٩%		
٣٩	١٠٠%	٢٢	١٠٠%	١٧	١٠٠%		
الإجمالي							

^{٤٢} طاهر عيسى، وأمين على الشيباني، مرجع سابق ص ٢.

ظهر أن هناك علاقة بين العنف الأسري والإرهاب وضحه الجدول رقم (٢) حيث أجاب ٣٩ مبحوثاً وبنسبة ٧٨% من جملة المبحوثين (٦٨% ذكور و٨٨% إناث) أن هناك علاقة بين العنف الأسري والإرهاب وأجاب ١١ منهم وبنسبة ٢٢% بأنه لا توجد علاقة بينهم كونها مشكلة مجتمعية أوسع من ذلك ومن هذه الأسباب بحسب ما أفاد به المبحوثين تمثلت في التالي:

١. العنف يؤدي إلى التشرد حيث تحتويهم جماعات مختلفة ومنها الجماعات الإرهابية لدى ١١ منهم وبنسبة ٢٨,٢%، في حين رأى آخرون أن العلاقة في الأسر التي ينتشر فيها العنف الأسري الذي يولد التفكك والتطرف والإرهاب بنسبة ١٠,٢% منها (٩,٥% ذكور و٦,١٣% إناث).

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك علاقة واضحة بين العنف الأسري والإرهاب حيث أن العنف الأسري والتعامل بالقسوة والحدة داخل الأسرة لا يقود إلا إلى الانحراف والعنف، ويفترض أن يكون الأفراد فيها أكثر حبا وعطفا ومودة ومع ذلك، فإن ذلك العنف لا يكون موجهاً إلى الأسرة فقط ولكن الأمر يصبح أكثر اتساعاً ويصيب الآخرين خارج إطار تلك الأسر المعنفة حيث يصبح الفرد فيها غير قادر على استيعاب متطلبات الحياة وضغوطها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الأمر الذي يجعله أكثر عنفاً في تعامله مع المجتمع وخاصة إذا وجد بيئة ملائمة ومهيئة لممارسة هذا العنف المكبوت في داخله، والذي غالباً ما يتأثر بشدة بجماعات الرفاق أو بالجماعات المتطرفة التي تعمل على جذبته وتعبئته بأفكار متطرفة ترى أنها قد تخلصه من معاناته من خلال ما يقدمونه من مزايا وحسنات وثواب عن الجهاد والحياة المثالية التي تكون خالية من

الهموم والضغوط المختلفة والمرتبطة بالجنة والحرور العين والسكينة والراحة النفسية وغيرها من الاحتياجات الأساسية في الحياة والأمنيات التي كان يجد نفسه عاجزاً عن تحقيقها في واقعه الاجتماعي، ويعزز ذلك الواقع الاقتصادي المتدني والحاجة إلى تلبية المتطلبات المختلفة الأمر الذي يقود إلى استغلال هؤلاء لتنفيذ أعمالهم الإجرامية والتخريبية فيدفعون بهم إلى ممارسة تلك الأفعال التدميرية تحت حاجة هؤلاء الشباب في الحصول على بعض المساعدات المادية والمعنوية لهم ولأسرهم. والجدير بالذكر هنا أن الذين لم يجدوا علاقة بين العنف الأسري والإرهاب قد تمثلت أسبابهم في أن العنف الأسري مهما بلغ من الحدة والقسوة لا يمكن أن يتسبب في إيجاد مثل هذه الشخصيات الإرهابية بهذا المستوى من عدم الإنسانية، وهم يرون أيضاً أن المجتمع بضغوطه ومشكلاته المختلفة هو الذي يكون له الأثر الأكبر في جعل بعض أفرادهم يلجئون إلى ممارسة الإرهاب خاصة في ظل الجهل بحقيقة كثير من القضايا خاصة الدينية منها والدعاوي المتطرفة وزيادة الظلم والقهر الواقع عليهم وعلى مجتمعهم.

٢. استغلال وضعهم وحاجتهم باتجاه التعبئة الخاطئة بعدد ٤ إجابات من جملة التكرارات ونسبة ٢٠،١٠%.

٣. العنف في إطار الأسرة يولد تفكك وتطرف وإرهاب بنفس العدد والنسبة السابقة (٢٠،٤٠،١٠%).

وهوماً بدا واضحاً إن هناك علاقة بين العنف الأسري والإرهاب الذي تمثل في استثناء مجموعة من المظاهر من أهمها:

- إهمال التعليم بشكل عام.
- انحراف الشباب.
- إعادة إنتاج الأمية بين الشباب وعدم تجفيف منابعها.
- شيوع الجريمة في المجتمع بأشكال مختلفة.
- تدني الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمثل هذه الأسر.
- التفكك العائلي.
- انتشار البطالة بين الشباب نتيجة لضعف تعليمهم، وواقعهم الاجتماعي الذي يعزز من ذلك.
- غياب الرعاية الأسرية المطلوبة تجاه هؤلاء الشباب.
- الاستخدام المسيء لمفهوم الجهاد من خلال إشاعة الرعب وتقويض الأمن وإضعاف هبة الدولة نتيجة الغلوفي الدين والتطرف^{٤٣}.
- العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة والطفل والمسن.
- إهمال الأسرة والدولة للشباب.
- افتقار المجتمع إلى وسائل الترفيه الجيدة والمناسبة مثل الأندية الرياضية والسينما والمسرح.
- يواجه المجتمع اليمني مشكلة تعاطي القات الذي له آثار سلبية متعددة بالإضافة إلى انتشاره بين الشباب الأمر الذي يقود إلى ظهور مشكلات اجتماعية متنوعة ومختلفة تقود بدورها إلى إعادة إنتاج تلك الأوضاع.

الواقع الاجتماعي للإرهاب:

يعرف المجتمع العربي بأنه مجتمع متماسكاً نسبياً يسوده الترابط الأسري العائلي ومع ذلك ساد في العقود الثلاث الماضية (خاصة فترة

^{٤٣} عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، دولة الكويت، www.4shared.com ص ١

التسعينات من القرن العشرين) الكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية على المجتمع العربي وتزايدت الكثير من المظاهر السلبية التي لم يكن المجتمع يعرفها بهذا الحجم والعنف - كظاهرة الجريمة والانحراف وتوسع ظاهرة التسول وبروز مشكلة أطفال الشوارع في المدن الرئيسية وتزايد مظاهر الفقر والتفكك الأسري وشيوع الأمية في معظم أقطاره، وكذلك ظهور الكثير من المشكلات وتوسع مظاهر العنف بأشكاله المختلفة، الأسرية^(٤٤) والاجتماعية والسياسية ومخرجاته على الفرد والمجتمع وبروز التعصب وتنوع إشكاله مابين، التعصب العرقي والثقافي والديني والطائفي والنوعي وكلها تنطوي على انقياد عاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة^(٤٥)، وقد يأخذ التعصب صورة عقيدة دينية أو سياسية متطرفة تتميز بدرجة عالية من الانغلاق والتصلب وبالتالي، فالمفهوم بعينه متعارضا أساسا مع التعددية السياسية والتسامح التي تدعو إليها الآن كافة المجتمعات^(٤٦)، ويشكل التعصب آفة تدمر الشعوب والأمم، ويقود إلى ظهور ما يسمى بالجماعات الإرهابية المتطرفة التي تتعارض مع الحقيقة الموضوعية للمواقف الإنسانية الصحيحة تجاه الآخر^(٤٧).

وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٨١م إعلان خاص يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو العنصر، ويعني أن أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص بحق الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٤٨)، فهو يتنافى مع ذلك.

^{٤٤} عفاف احمد الحيمي، جنوح الأحداث، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، ٢٠٠٨م ص ١٨

^{٤٥} علي أسعد وطفه، عبد الرحمن الأحمد، التعصب ماهية وانتشاراً في الوطني العربي، عالم الفكر، م/٣٠/يناير - مارس ٢٠٠٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص ٨٣

^{٤٦} المرجع السابق، ص ٨٣

^{٤٧} علي أسعد وطفه، عبد الرحمن الأحمد، التعصب ماهية وانتشاراً في الوطني العربي، مرجع سابق، ص ٨٣
48http://al.wikipedia.org

الأسباب المؤدية للإرهاب:

تم استطلاع رأي خمسين شاباً وشابة وفي أعمار فتيّة، (معظمهم في التعليم الجامعي) لمعرفة آرائهم في سبب هذه المشكلة الاجتماعية التي أصبحت تشغل الرأي العام في كل المجتمعات، خاصة المجتمع العربي حيث وضح الجدول الآتي رقم (٣) الأسباب التي قادت إلى الإرهاب وانتماء الشباب إلى الجماعات المتطرفة منها ما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح رأي المبحوثين في الأسباب المؤدية للإرهاب

الإجمالي		النوع الاجتماعي				الأسباب المؤدية إلى الإرهاب
		إناث		الذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٧٢%	٣٦	٧٢%	١٨	٧٢%	١٨	الفقر
٥٠%	٢٥	٦٠%	١٥	٤٠%	١٠	الظلم والقهر
٦٠%	٣٠	٦٠%	١٥	٦٠%	١٥	الجهل
٥٨%	٢٩	٧٢%	١٨	٤٤%	١١	الانفلات الأمني
٤٤%	٢٢	٤٤%	١١	٤٤%	١١	ضعف مخرجات التعليم
٤٨%	٢٤	٦٠%	١٥	٣٦%	٩	شيوع الأمية
٦٠%	٣٠	٧٢%	١٨	٤٨%	١٢	شيوع التعليم المتطرف
٤٦%	٢٣	٤٤%	١١	٤٨%	١٢	التناقضات المذهبية
٦٦%	٣٣	٨٤%	٢١	٤٨%	١٢	الفهم الخاطئ للدين
٥٦%	٢٨	٦٤%	١٦	٤٨%	١٢	تعميم مفاهيم عدوانية للجهاد
٣٤%	١٧	٤٠%	١٠	٢٨%	٧	الخلط بين العادات والدين
٤٢%	٢١	٥٢%	١٣	٣٢%	٨	التفكك العائلي
٤٤%	٢٢	٦٨%	١٧	٢٠%	٥	العنف الأسري
٢٢%	١١	٢٨%	٧	١٦%	٤	الشجار بين الوالدين
٢٨%	١٤	٤٠%	١٠	١٦%	٤	غياب الديمقراطية في الأسرة
٧٢%	٣٦	٧٦%	١٩	٦٨%	١٧	انتشار البطالة
٤%	٢	٤%	١	٤%	١	أخرى (إهمال الأسرة للأبناء+ غياب دولة القانون)

* انظر الجداول في الملاحق، كما وضحتها الدراسة الميدانية.

يبين الجدول رقم (٣) بأن أهم أسباب الإرهاب وانتماء الشباب إلى الجماعات المتطرفة يرجع إلى الفقر والبطالة التي تعتبر من أهم الأسباب في ذلك، حيث تكررت عند من أجاب بان الفقر والبطالة هي السبب ٣٦ مرة وبنسبة ٧٢% من جملة الإجابات لكل من البطالة والفقر.

وهناك من يرى أن السبب يكمن في الفهم الخاطئ للدين، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٦٦% منها (٤٨% ذكور و ٨٤% إناث). في حين أن من يرى أن السبب تحدد في شيوع التعليم المتطرف حيث بلغت نسبتهم ٦٠% منها (٤٨% ذكور و ٧٢% إناث). ثم تأتي بعد ذلك الأسباب الأخرى كالانفلات الأمني بنسبة ٥٨% وتعميم مفاهيم عدوانية للجهاد بنسبة ٦٦% والظلم والقهر بنسبة ٥٠%.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن الأسباب الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع لممارسة الإرهاب، فظاهرة الفقر والعوز بالإضافة إلى قلة فرص العمل ووجود أوقات فراغ كبيرة يقضيها الشباب دون فائدة قد تدفع بالعديد منهم إلى ملئ فراغهم أما بمشاهدة وسائل الإعلام المختلفة كالإنترنت والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام، خاصة التي تروج وبشدة للأفكار العنيفة في ظل وجود العديد من الأزمات السياسية التي تعصف بالكثير من الدول العربية وغير العربية، تزامن كل ذلك سابقا مع تداعيات الحرب في أفغانستان وعدم تأهيل واستيعاب الشباب العائد منها ودمجهم في الحياة الاجتماعية وممارسة التعصب^(٤٩) الذي نجد جذوره في تربيته العربية تجاه بعضنا البعض، كذلك الفهم الخاطئ للدين والمعتد على توجهات وأهواء وإيديولوجيات متطرفة تغذي الجماعات المتطرفة هذا الفهم عن طريق مدارس خاصة

^{٤٩} عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب ، مرجع سابق ص ١.

بها تعمل على نشر التعليم المتوافق مع أفكارها العدوانية والهدامة في ظل واقع اجتماعي يعاني من انفلات أمني في كثير من الدول العربية يتيح لمثل هذه الأفكار والأعمال التخريبية في التوسع دون القدرة على السيطرة عليها بشكل أوبأخر، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة انتشار هذه الأفكار وتعميمها ونشر المفاهيم العدوانية الخاطئة عن الجهاد ووسائله وطرق التعبير عنه وانتقاله من محاربة العدواني الخارج إلى محاربة أبناء الوطن الواحد وهي في مجملها نتيجة لتراكمات اجتماعية سالبة غذتها وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة في المجتمع، كما رأينا سابقاً وكنتيجة طبيعية للواقع المجتمعي المحتوي على التمايزات الفئوية والمذهبية، والأسرية، والمناطقية والسلالية، يترافق مع ذلك واقع يشيع فيه الفقر والبطالة والتفكك الأسري والعنف، وغياب الحريات والعدالة والمساواة^(٥٠) ومشكلات أخرى متنوعة ومتعددة تزيد من شدة ووطنته -الإرهاب- وآثاره بل وتساعد في توسعه وانتشاره.

كما توجد أسباب نفسية اجتماعية تقود الشباب إلى الإرهاب منها ما يلي:

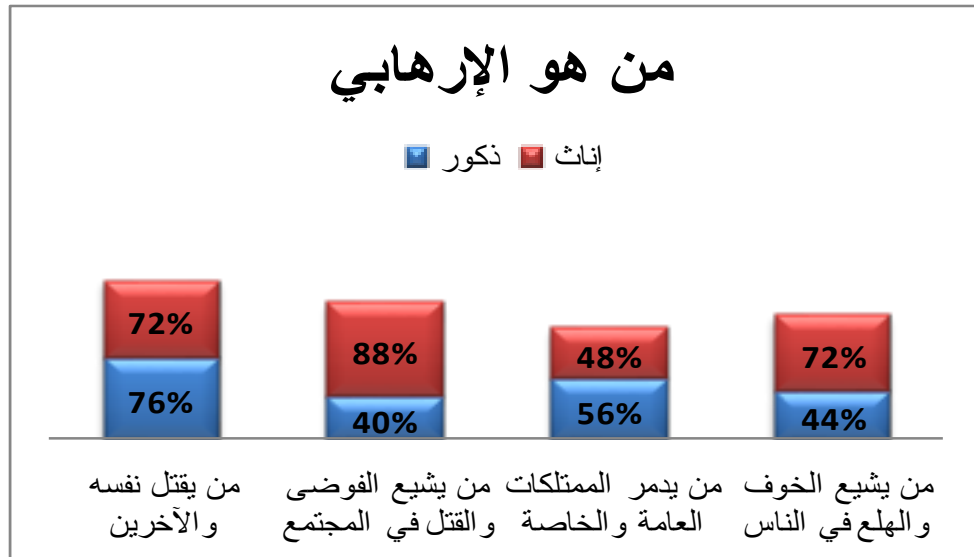
١. حب الظهور والشهرة بالرغم من أنه غير مؤهلاً لذلك يسعى إلى التخريب والقتل والتدمير.
٢. شعور الشخص أو الفرد بالإحباط في نيل حقوقه من أجل حياة كريمة.
٣. الأوضاع النفسية المعاشة في محيط الفرد ينشربها الفرد وتصبح جزء من تكوينه، ويعد الفشل الأسري من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأفراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة^(٥١).

٥٠. عبد الرحمن العنزي، مرجع سابق ص ١

٥١. صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
www.4shared.com ص ١٩-٢٠.

٤. ضعف التحصيل الدراسي ومن ثم الفشل في الحصول على وظيفة مناسبة.
٥. ممارسة الشباب لأعمال ينظر لها أنها أعمال متدنية أو هامشية مما يترتب عليها تدني نظرة المجتمع لهم، فيجدوا في هذه الجماعات الإرهابية ضالتهم^(٥٢).
٦. سياسات الهيمنة الأجنبية والإرهاب الأمريكي الإسرائيلي من الأسباب الرئيسية في تغذية التطرف الديني حيث أن مشاعر الإحباط واليأس عند الكثير من الشباب العربي يقابله خذلان من المجتمع العربي والدولي، مما يدفعهم إلى الغلو والتطرف والبحث عن حلول عاجلة وسريعة لتغيير الواقع^(٥٣).

شكل بياني يوضح أسباب الإرهاب



^{٥٢} المرجع السابق ص ١٧-١٨

^{٥٣} محمد الهواري، الإرهاب المفهوم والأسباب، وسبل العلاج، موقع حملة السكينة www.4shared.com ص ١٤

الأسباب الرئيسية للإرهاب في المجتمع اليمني:

حدث في عقد التسعينات من القرن الماضي جملة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من أبرزها تحقيق الوحدة اليمنية التي ألقت بظلالها على كثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من أهمها شيوع اقتصاد السوق والخصخصة وتفعيل توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين في السياسات الاقتصادية وهيمنة العلاقات شبة الرأسمالية وما صاحب ذلك من مظاهر اجتماعية واقتصادية جديدة مثل العمل بمبادئ التعددية السياسية والمشاركة الواضحة للمرأة في العمل وخصخصة التعليم والصحة، قاد كل ذلك إلى تمركز دائرة الغنى واتساع دائرة الفقر وبروز التمايز الطبقي المعزز من قبل تربية لا تتيح التسامح ولا تنشد المساواة بين الناس، وشيوع البطالة وتراجع دور التعليم عن سابقه، وتداخلت القبيلة باليات السلطة والنشاط التجاري كل ذلك ترافق مع دخول المجتمع في أزمة سياسية بين أطراف الحكم حينذاك، وتعرض المجتمع لحرب ١٩٩٤م غير المبررة التي أدخلت المجتمع في أزمة اقتصادية عكست نفسها على الفرد والمجتمع^{٥٤}، وظهر مفهوم الإرهاب بشدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ودخل المجتمع في صراعات متعددة تمثلت في حروب الحوثيين والخلافات الداخلية المختلفة ووجود الجماعات الدينية المتطرفة في اليمن، وأخيراً ثورة ما يسمى بالربيع العربي، كل تلك الأوضاع السابقة والحالية تقود إلى العنف بكل أشكاله وصوره حيث يمكن أن نرجع أسباب الإرهاب إلى تلك الأوضاع وإلى ما يلي:

^{٥٤} عفاف احمد الحيمي، التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤ م ص ١٣ -

١. البطالة والفقر وحاجة الشباب للمال لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية، وتحقيق الذات خاصة لدى الفقراء.
٢. انشغال أطراف الحكم في اليمن آنذاك بالصراعات السياسية وأصبحت اليمن جراء ذلك المكان الآمن لمثل هذه الجماعات ومن مختلف الجنسيات.
٣. نشطت الجماعات الإسلامية والتيارات الجهادية المختلفة خاصة بعد حرب ١٩٩٤م في اليمن.
٤. معظم المنتميين لهذه التيارات من شباب الفئات المتوسطة القادمين من الريف أو الأحياء الهامشية في المدن الأمر الذي جعلهم يصطدمون بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي في المدن الكبرى الأمر الذي عمق من إحباطهم وجعلهم مادة طيعة للعمل السياسي الإرهابي وساعد على انتشاره.
٥. توفر قنوات سياسية مكنت بعض القوى غير المؤمنة بالديمقراطية من التعبير عن نفسها والترويج لأفكارها بين الشباب.
٦. عدم وجود اتجاه رسمي لمحاصرة هذه الجماعات.
٧. الاختلالات النفسية والاجتماعية لدى الشباب والتي تجعل منهم عناصر سهلة التوجيه والدفع نحو الغلو والتطرف^(٥٥) - وهوما قصدنا من الارتباط بين العنف والإرهاب في دراستنا هذه.

^{٥٥}اليمن وظاهرة الإرهاب، الأحداث والانعكاسات، الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية، مركز البحوث والمعلومات، دار الكتب، صنعاء الطبعة الأولى، يناير، ص ١٠٨-١١٢

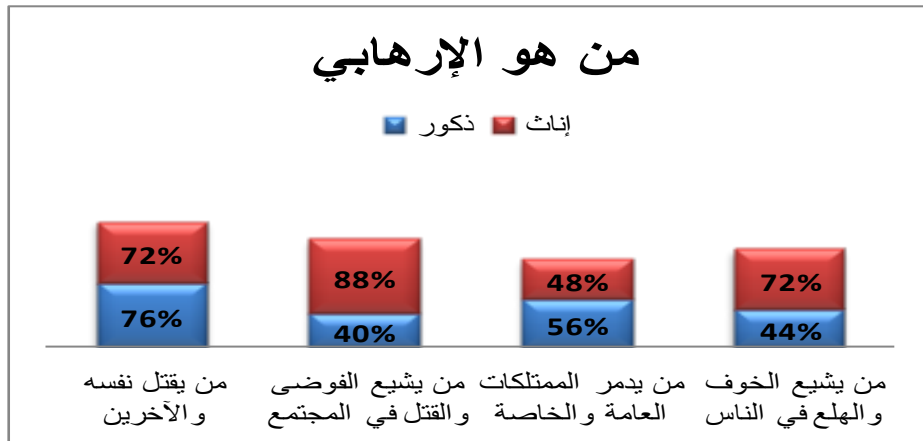
جدول رقم (٤) يوضح رأي المبحوثين عن (من هو الإرهابي في اعتقادهم؟)

الإجمالي		النوع الاجتماعي				من هو الإرهابي
		إناث		الذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٧٤%	٣٧	٧٢%	١٨	٧٦%	١٩	من يقتل نفسه والآخرين
٦٤%	٣٢	٨٨%	٢٢	٤٠%	١٠	من يشيع الفوضى والقتل في المجتمع
٥٢%	٢٦	٤٨%	١٢	٥٦%	١٤	من يدمر الممتلكات العامة والخاصة
٥٨%	٢٩	٧٢%	١٨	٤٤%	١١	من يشيع الخوف والهلع بين الناس
٤%	٢	٤%	١	٤%	١	أخرى (مريض نفسياً+ينشر أفكار متطرفة)

يشير الجدول رقم (٤) إلى رأي المبحوثين في من هو الشخص الإرهابي من وجهة نظرهم، حيث أشارت الغالبية في العينة إلى أن الإرهابي هو من يقتل نفسه والآخرين بنسبة إجمالية بلغت ٧٤% منها (٧٦% ذكور و ٧٢% إناث). في حين ترى مجموعة من المبحوثين أن الشخص الإرهابي هو من يشيع الفوضى والقتل في المجتمع بنسبة ٦٤% منها (٤٠% ذكور و ٨٨% إناث). أما من رأى أن الإرهابي هو من يشيع الخوف والهلع بين الناس بلغت نسبتهم ٥٨% منها (٤٤% ذكور و ٧٢% إناث).

من خلال الجدول السابق رقم (٤) نجد أن الغالبية من العينة قد رأت أن الإرهابي هو من يقوم بممارسة القتل وهو الذي يستخدم نفسه للقتل ويقدم نفسه ضحية لكي يلحق أضراراً كبيرة في الأرواح المستهدفة. أما الرأي الثاني فهو الذي يرى أن الإرهابي ليس فقط من يُقدم على قتل نفسه والآخرين بل هو من يحدث الفوضى في المجتمع سواءً بتخريب الممتلكات العامة أو الخاصة أو بخلق القلاقل ونشر الأفكار الهدامة الرامية إلى إحداث خلل في التوازن المجتمعي وفي بنية المجتمع الأساسية

وخاصة المتعلقة منها بالاقتصاد والأمن. في حين أن الرأي الثالث يرى أن الإرهابي هومن يشيع الخوف والهلع بين الناس سواءً بالقتل أو التفجيرات أو التخريب في محاولة منه لخلق حرب نفسية تعمل على إقلاق السكينة العامة والسلم المجتمعي.



وتتسم الشخصية الإرهابية بالقتل ونشر الفوضى والترويع وإرهاب الناس وتخويفهم بشكل أوبأخر وبوسيلة أوبأخرى، لكنها وبحسب ما نعتقد انه شخصية خالية من أي معاني الإنسانية وهي شخصية في مجملها قادمة من بيئات ثقافية مختلفة تعاني من روايب نفسية واجتماعية واقتصادية معتلة أنت بفعل مشكلات متنوعة أسرية وغيرها ساهمت وساعدت على بناءها وخلقها في المجتمع.

ويتصف الإرهابي بالتالي:

- اضطراب في منهجية التفكير.
- تسود شخصيته التخبط والعشوائية.

- التشبث بالعصبية والأحكام القطعية.
- الابتعاد عن التفكير العلمي.
- التمسك بالتقاليد والنكوص إلى أمجاد الماضي والتماهي بالمتسلط من حيث قيمه وأحكامه وعدوانه وهوما نراه في جميع الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعات المتطرفة^(٥٦).

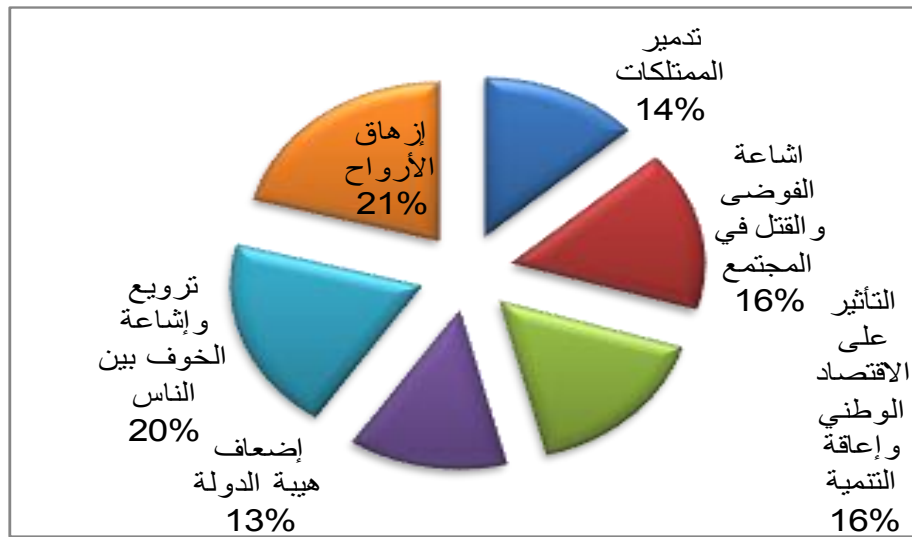
جدول رقم (٥) يوضح رأي المبحوثين في الآثار الناجمة عن الإرهاب

ما هي الآثار الناجمة من الإرهاب		الذكور		إناث		الإجمالي	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٢	٤٨%	١٥	٦٠%	٢٧	٥٤%		
١٤	٥٦%	١٩	٧٦%	٣٣	٦٦%		
١٥	٦٠%	١٨	٧٢%	٣٣	٦٦%		
٩	٣٦%	١٨	٧٢%	٢٧	٥٤%		
١٧	٦٨%	٢٣	٩٢%	٤٠	٨٠%		
١٨	٧٢%	٢٤	٩٦%	٤٢	٨٤%		
١	٤%	١	٤%	٢	٤%		

يبين الجدول رقم (٥) رأي المبحوثين في الآثار الناجمة عن الإرهاب، حيث أشارت العينة أن الأثر الأول لظاهرة الإرهاب تمثلت في إزهاق الأرواح بنسبة ٨٤% منها (٧٢% ذكور و ٩٦% إناث)، ثم في ترويع وإشاعة الخوف بين الناس بنسبة ٨٠% منها (٦٨% ذكور

^{٥٦} احمد اسماعيل الديب ، مرجع سابق صـ ٤ .

و٩٢% إناث)، في حين رأى آخرون أن الأثر يكمن في إشاعة الفوضى في المجتمع والتأثير على الاقتصاد الوطني وإعاقة التنمية بنسبة ٦٦%.



ومن خلال الجدول السابق تبين لنا أن الأثر الأول والمرعب للجميع والنتائج عن ظاهرة الإرهاب يتمثل في إزهاق الأرواح سواء كانت هذه الأرواح تستحق الموت - كما قد يعتقد البعض منهم - أو أرواح بريئة، فالعديد من الإرهابيين الذين ينفذون عملياتهم لا يراعون أن هناك أرواح بريئة قد تزهق دون أن يكون لها أي ذنب ترتكبه غير أنها كانت مارة من مكان الحادث أو تقضي غرضاً أو واجباً معيناً في موقع الحدث وهم في تفكيرهم يبيحون إزهاق الأرواح البريئة والتي لا ذنب لها من باب أن (الضرورات تبيح المحظورات) فأى ضرورة تبيح دم مسلم حرم ماله ودمه وعرضه؟! وأي قانون يسمح لأي شخص أن يقوم بتنفيذ "حكم ما" في أشخاص دون الرجوع للقانون والقضاء والدولة. ومن الآثار الناجمة عن الإرهاب أيضاً شعور العديد من الناس بانعدام الأمن والاستقرار دون مراعاة لحرمة المكان أو الأشخاص، وتهدف مجمل هذه العمليات

الإرهابية إلى إيصال رسالة لهذا الطرف أوداك فحواها أن هناك فوضى سائدة في هذا المجتمع وان الحاكم غير قادر على توفير الأمن والأمان لمواطنيه، خاصة في ظل تدني المستوى الاقتصادي وإعاقة حركة التنمية والتركيز من قبل الدولة على الجانب الأمني والعسكري وإهمال الجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي.

وتتمثل آثار الإرهاب أيضاً في التالي:

١. طرد الاستثمار والمستثمرين.
٢. زيادة معدلات الفقر والبطالة.
٣. جعل منطقتنا من المناطق الملتهبة والخطرة، وبالتالي منع تلك الدول الأجنبية لرعاياها من زيارة منطقتنا.
٤. الإنفاق على المواجهات العسكرية بين الدولة والخارجين عنها، مما يضعف وبشكل كبير من معدلات التنمية الحقيقية وتعرض المجتمع لمشاكل اقتصادية عديدة^(٥٧).
٥. ضرب السياحة بدلاً من تشجيعها باعتبارها إحدى قنوات الاستثمار الاقتصادي.
٦. تدمير البنية الأساسية المتمثلة في المنشآت كالطرق والممتلكات العامة والخاصة، والتي تكلف الدولة والمواطنين الكثير من الأموال والجهد.
٧. إدخال المجتمع في صراع يفقده تحقيق التراكم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم التنمية الحقيقية التي نحن في أمس الحاجة إليها لتحسين الأوضاع.

^{٥٧}عبدالله علي عبدالله البش، التطرف الديني في اليمن الحوثية نموذجاً، قضايا إستراتيجية ، العدد ٣، السنة الأولى، يوليو سبتمبر ٢٠٠٩م، ص٣٣.

٨. يترجم التعصب والتطرف في الأغلب إلى فعل سيء تصل شدة
البغض الفكري فيه إلى أوجها فتظهر آثاره على التعاملات
الإنسانية والعلاقات البينية المختلفة في الداخل والخارج.

جدول رقم (٧) يوضح رأي المبحوثين في الحلول الملائمة لمواجهة الإرهاب

الإجمالي		النوع				ما هي الحلول الملائمة لمواجهة الإرهاب
		إناث		ذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٥٦%	٢٨	٦٠%	١٥	٥٢%	١٣	إشاعة العدل الاجتماعي
٦٤%	٣٢	٧٦%	١٩	٥٢%	١٣	تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس
٧٨%	٣٩	٨٠%	٢٠	٧٦%	١٩	إيجاد فرص عمل للشباب
٤٢%	٢١	٤٨%	١٢	٣٦%	٩	عمل حلقات نقاشية مع الشباب
٥٢%	٢٦	٧٢%	١٨	٣٢%	٨	إيجاد أندية ومنتزهات لقضاء وقت الفراغ للشباب
٦٦%	٣٣	٧٦%	١٩	٥٦%	١٤	القضاء على الأمية
٥٢%	٢٦	٧٦%	١٩	٢٨%	٧	تحسين واقع المرأة والطفل
٣٨%	١٩	٥٢%	١٣	٢٤%	٦	تفعيل القوانين التي في صالح المرأة والطفل
٥٢%	٢٦	٦٤%	١٦	٤٠%	١٠	إشراك المرأة في صياغة القوانين الحامية لحقوقها
٥٦%	٢٨	٦٠%	١٥	٥٢%	١٣	إعادة تقييم وتغيير المناهج الدراسية
٧٠%	٣٥	٦٨%	١٧	٧٢%	١٨	تجريم التعبئة الدينية ضد الآخرين
٧٦%	٣٨	٩٢%	٢٣	٦٠%	١٥	توضيح معنى الجهاد بصورة معتدلة
٤٦%	٢٣	٥٦%	١٤	٣٦%	٩	تجريم كل من يفرض رأيه واتجاهاته بالقوة
٤٠%	٢٠	٦٤%	١٦	١٦%	٤	تقديم نماذج للإرهابيين الشباب للاستماع إليهم
٤٦%	٢٣	٦٤%	١٦	٢٨%	٧	تعميم الأنشطة الفنية كالسينما والمسرح والرياضة وغيرها
٤٨%	٢٤	٥٦%	١٤	٤٠%	١٠	الانفتاح على ثقافات الشعوب مع المحافظة على تراثنا الجميل
٤%	٢	٨%	٢	—	—	التوعية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية

يشير الجدول رقم (٧) إلى الحلول التي يمكن أن تساهم في الحد
من ظاهرة الإرهاب، حيث أشارت الغالبية في العينة إلى أن هناك حلول

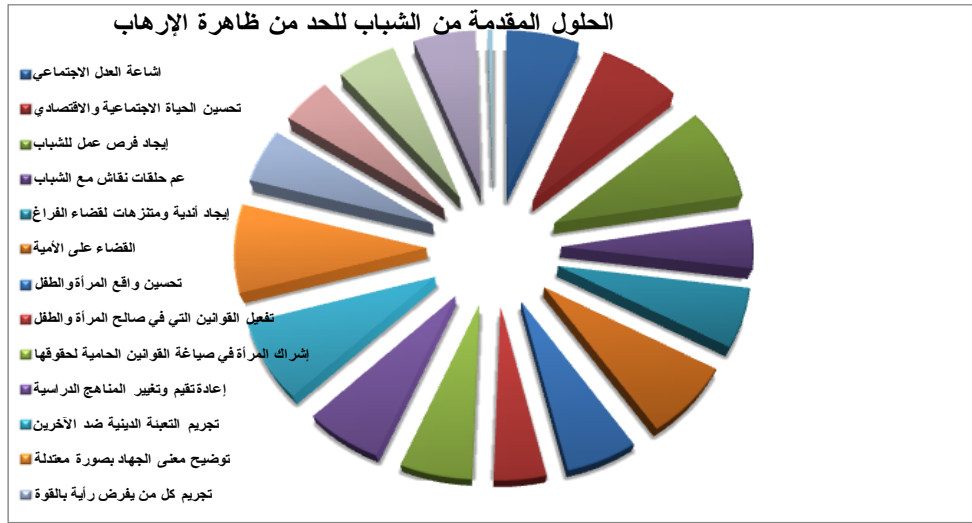
تعززها عدة عوامل، أبرزها إيجاد فرص عمل للشباب بنسبة ٧٨% منها (٧٦% ذكور و ٨٠% إناث)، بينما أشار البعض إلى أن الحل يكمن في توضيح معنى الجهاد بصورة معتدلة بنسبة ٧٦% منها (٦٠% ذكور و ٩٢% إناث). أما من أشار إلى أن الحل يكمن في تجريم التعبئة الدينية ضد الآخرين بنسبة ٧٠% منها (٧٢% ذكور و ٦٨% إناث) ويرى آخرون أن الحل يكمن في القضاء على الأمية وبنسبة ٦٦% منها (٥٦% ذكور و ٧٦% إناث). في حين أشار البعض إلى أن الحل يتمثل في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس بنسبة ٦٤%، منها (٥٢% ذكور و ٧٦% إناث)، ثم في إشاعة العدل الاجتماعي وإعادة تقييم المناهج الدراسية بنسبة متساوية بلغت ٥٦% لكل منهما.

ومن خلال الجدول السابق أيضاً يتبين لنا أن معظم الحلول قد تركزت في ما يلي:

١. إيجاد فرص عمل للشباب تجعلهم في حالة من الاكتفاء تمنعهم من الانخراط في مثل هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، وتحقيق لهم كذلك العيش الكريم، وتمنع عنهم ذل الحاجة والعوز. حيث أن معظم الشباب يتم استقطابهم عن طريق الإغراء المادي والمعنوي.
٢. تحسين ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة بشكل عام مما يقود إلى التخفيف من الخلافات الأسرية الناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة، والخوف من المستقبل.

٣. القضاء على الأمية فالشخص غير المتعلم يكون أكثر قابلية للتأثر والانقياد، بسبب جهله وعدم إدراكه لطبيعة الأمور بشكل واضح حيث ينتمي دون تفكير واقعي لهذا الاتجاهات المختلفة.
٤. إصلاح العملية التعليمية وتحسن المناهج- التعليمية- حتى تواكب روح العصر ومقتدرة على دحض هذه الأفكار المتطرفة من أجل خلق جيل متعلم وواعي.
٥. توضيح الملابس المختلفة المتعلقة بمسألة الجهاد ومتى يكون الجهاد واجباً ومتى يكون محرماً ومجرماً شرعاً وقانوناً، بضرب أمثلة من ديننا الإسلامي الحنيف الذي يعكس ثقافة راقية في التعامل مع كل الشعوب الطوائف والانتماءات.
٦. إصلاح واقع الشباب وحياتهم عن طريق إيجاد متنزهات وأندية ومكتبات عامة وملاعب وإجراء مسابقات ثقافية وفنية متنوعة، وتوعيتهم عبر الحلقات النقاشية المستنيرة حول كافة المواضيع الخلاقية والتي تهمهم من قبل متخصصين.
٧. تقديم نماذج وخطط ودراسات عن الآثار السلبية لظاهرة الإرهاب على مستوى محلي وعربي ودولي والاستعانة بوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والثقافية.
٨. إصلاح واقع المرأة والطفل وإشراك المرأة في وضع القوانين التي تتعلق بالتشريع للأسرة والتي تجعل الأسرة قادرة على القيام بدورها تجاه أفرادها دون تقصير منها حتى لا يقع البعض منهم فريسة سهلة للضياع والتشرد ومن ثم للتطرف والإرهاب.

٩. إعادة النظر في السياسات التشريعية (وبصفة خاصة الجنائية منها) حيث لا يمكن محاربة الإرهاب دون نصوص قانونية ملائمة لذلك^(٥٨).



النتائج والتوصيات:

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات حول العنف الأسري وعلاقته بالإرهاب لدى الشباب وذلك على النحو التالي:

❖ النتائج:

١. يؤدي العنف الأسري إلى فقدان التربية الجيدة للأبناء وعدم اكتسابهم القيم الحسنه:

^{٥٨} عبد الرحمن خلف العنزي ، مرجع سابق ، ١٤٠٤ .

- جراء غياب التربية الضرورية والموجهة للأفراد نتيجة صراع الإباء والأمهات مما ينعكس سلباً على الأبناء.
- غياب الأب عن مراقبة الأبناء واهتمامه بأحواله الشخصية فقط حيث يقودهم الإهمال إلى الضياع.
- انتشار الأمية خاصة بين النساء يؤثر سلباً على أبنائهن من حيث التعامل والإشراف، الذي يقود إلى مضاعفة العنف بأشكاله وألوانه المختلفة نتيجة لتدني الوعي الأسري.
- العنف الممارس في الأسرة يتمثله الأبناء حتى يصبح مسالة عادية في التعامل اليومي خارج الأسرة.
- يفقد الأب أو الأم الممارس منهم العنف أوضدهم، الهبة الاجتماعية، مما ينعكس سلباً على التعامل مع الأبناء، ومن ثم على المجتمع.

٢. خلصت الدراسة إلى نتيجة واضحة مفادها أن ثمة علاقة بين العنف الأسري وبين الانتماء للجماعات المتطرفة الإرهابية، حيث وجدنا انه كلما كانت الأسرة متصدعة فان أبنائها عرضة للانحراف بأشكاله المختلفة ومنها انتمائهم للجماعات الإرهابية.

٣. من سمات المجتمع العربي انتشار الأمية فيه الأمر الذي يسهل لكل من له نزوع وقناعات متطرفة وأطروحات عاطفيه مظلله القدرة على اجتذاب الشباب بالترغيب أحياناً والتهريب أحياناً أخرى نحو الإرهاب.

٤. تسود المنطقة العربية الكثير من الاتجاهات المتطرفة تحت حجة دعوة الشباب إلى الطريق الصحيح، الأمر الذي قاد إلى ظهور الفكر المتطرف المتعصب بين الشباب والتي من مخرجاته إشاعة الفوضى والرعب والقتل والتخريب.

٥. تجاوز الإرهاب العنف الأسري اللفظي والمعنوي، وأصبح عنفاً مادياً شديداً الفعل، حيث يصبح الطفل المراهق جزءاً من هذه الجماعات وأداة منفذة للإرهاب ومنفذين طيعين لأوامر مرجعياتهم^(٥٩)، والأمثلة لذلك كثيرة في كل الوطن العربي، وما حدث ويحدث في المجتمع اليمني من عمليات إرهابية نجد أن معظم منفذاتها إما صغاراً في السن مثل منفذ العملية التي أزهقت أرواح عدد كبير من الجنود في ساحة السبعين في العاصمة صنعاء عام ٢٠١٢م أو شباب يافع يستخدم في العمليات الإرهابية لقتل الجنود ورجال الأمن وغيرهم من المواطنين، وكذلك تدمير المنشآت العامة والخاصة.

٦. وضحت الدراسة تأثير العوامل الثقافية على فكر الإنسان الذي قد يدفعه تعصبه أحياناً إلى ارتكاب الجريمة، حيث انتشرت ثقافة وأفكار ومعتقدات متعددة ومتناقضة تنقلها وسائل التنشئة الاجتماعية، خاصة الأسرة الأمر الذي دفع بالشباب إلى الجماعات الإرهابية ومن أهمها شيوع كثير من المفاهيم المدمرة للأفراد وهي في الغالب مفاهيم عرقية وسلالية ودينية متطرفة قادت إلى تنامي ثقافة العنف في المجتمع^{٦٠}.

^{٥٩} دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، عبد الرحمن خلف العنزي، ص ٧.

^{٦٠} جميل حزام يحيى الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، الدائرة القانونية والإدارة بمركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء، ص ٣٥.

٧. توصلت الدراسة أن العامل الاقتصادي كان له الأثر الأكبر في انتماء الشباب إلى هذه الجماعات المتطرفة، فالفقر والبطالة كانا أهم عاملين لهما تأثير سلبياً قوياً على الشباب.

٨. ومن العوامل المسببة للإرهاب شيوع الأمية في أوساط الأفراد خاصة في الريف، وبالذات بين النساء، حيث يعتبر الريف والمناطق المهمشة ومرتع للجماعات الإرهابية نتيجة اختبائهم فيها وعملهم في أوساط ساكنيها.

٩. كشفت الدراسة أن هناك انتهاك لحقوق الشباب مثل حرمانهم من حقهم في الحياة الكريمة حيث يدفع الجوع والحرمان والبؤس والجهل بالشباب إلى الاندماج في الجماعات المتطرفة ٦١ مع غياب رقابة أسرية عليهم- الأبناء.

١٠. إهمال واضح من قبل الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة الثقافية المختلفة مثل المسرح والسينما والمنشآت العلمية المتنوعة والتعليم بأشكاله المختلفة.

١١. يؤثر الجهل والامية وسوء الواقع التعليمي على الأفراد في عدم تقبلهم للآخر أو الجديد فيظهر التعصب والتطرف، إلى درجة يعتقد فيها الأميون أن كل جديد حرام أو مكروه أو مخالف لسنة السلف الصالح.

٦١ محمد الهواري مرجع سابق ص ١١ .

١٢. ضعف الجهات المسؤولة في الدولة، يتمثل في عدم تطبيقها للقوانين ومعاقبة المسيئين خاصة ذوي النفوذ^(٦٢).

١٣. ضعف آليات بناء الدولة، من خلال اعتمادها على آليات ما قبل الحداثة المتمثلة في الولاءات الضيفة للقبيلة أو المذهب أو العشيرة أو المنطقة... الخ^(٦٣).

التوصيات:

١. تحسين الواقع الاقتصادي للسكان وتوزيع الثروة بشكل عادل، وخلق فرص عمل للشباب على نحو مستمر.

٢. إعادة النظر في المناهج الدراسية، وتطويرها بما يناسب روح العصر وتحدياته المختلفة.

٣. توفير الأندية وأماكن قضاء الفراغ للشباب والإشراف التربوي المستمر على مثل هذه الأماكن والابتعاد عن التعصب والتزمت والتطرف.

٤. إدخال مفاهيم الحرية والديمقراطية في كافة مناهج التعليم والقبول بالآخر أياً كان نوعه أو جنسه أو لونه أو عقيدته.

^{٦٢} انظر: معتز سيد عبدالله الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، الكويت، عدد ١٣٧، ص ١١٠.

^{٦٣} انظر: سمير العبدلي، التطرف الديني في اليمن الظاهرة والأسباب والمعالجات، قضايا استراتيجية، ع ٣، السنة الأولى، يوليو- سبتمبر ٢٠٠٩م، ص ١٧.

٥. الاهتمام بوسائل التنشئة الاجتماعية بهدف تعميم قيم التعاون واحترام الآخرين وحقوق الناس في الاختلاف والتنوع والتباين.

٦. إعادة تأهيل الدعاة والوعاظ وفرض سيطرة الدولة على دور العبادة والمدارس والجامعات^(٦٤).

٧. إجراء حوار حر ومستدير مع كل فئات المجتمع وخاصة الشباب منهم (ذكور وإناث)^(٦٥).

٨. الاهتمام بالشباب وإشراكهم في القضايا المصيرية في المجتمع.

٩. إشراك الشباب في البرلمانات العربية المختلفة.

١٠. مساعدة المبدعين والمتميزين منهم لإطلاق طاقاتهم وإدماجهم في مؤسسات المجتمع الإنتاجية وغيرها.

الملاحق:

أولاً - الجداول الإحصائية
ثانياً - استمارة الاستبيان
ثالثاً - المراجع

^{٦٤} سمير العبدلي، مرجع سابق، ص ١٢.

^{٦٥} عفاف احمد الحيمي، التعصب، الأسباب - الآثار - النتائج . ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية عن الفتنة الحوثية في اليمن، جامعة صنعاء، مركز جامعة صنعاء لحقوق الإنسان وقياس الرأي العام ، ٢٠١٠ م ص ١٤ - ١٥

أولاً - الجداول الإحصائية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع العينة بحسب النوع الاجتماعي

النوع	العدد	%
ذكر	٢٥	%٥٠
إناث	٢٥	%٥٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العينة بحسب الفئات العمرية

السن	النوع				الإجمالي	
	ذكور		إناث		عدد	%
٢٢-١٩	١١	%٤٤	٤	%١٦	١٥	%٣٠
٢٦-٢٣	٦	%٢٤	١٥	%٦٠	٢١	%٤٢
٣٠-٢٧	٦	%٢٤	٤	%١٦	١٠	%٢٠
٣٥-٣١	٢	%٨	٢	%٨	٤	%٨
الإجمالي	٢٥	%١٠٠	٢٥	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	النوع				الإجمالي	
	ذكور		إناث		عدد	%
أساسي	١	%٤	-	-	١	%٢
ثانوي	٦	%٢٤	-	-	٦	%١٢
دبلوم	٣	%١٢	-	-	٣	%٦
جامعي	١٤	%٥٦	٢٣	%٩٢	٣٧	%٧٤
دراسات عليا	١	%٤	٢	%٨	٣	%٦
الإجمالي	٢٥	%١٠٠	٢٥	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الإجمالي		النوع				الحالة الاجتماعية
		إناث		ذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٧٨%	٣٩	٦٨%	١٧	٨٨%	٢٢	عازب
٢٠%	١٠	٢٨%	٧	١٢%	٣	متزوج
٢%	١	٤%	١	—	—	مطلق
—	—	—	—	—	—	أرمل
١٠٠%	٥٠	١٠٠%	٢٥	١٠٠%	٢٥	الإجمالي

جدول رقم (٥) يوضح رأي المبحوثين في الأسباب المؤدية للإرهاب

الإجمالي		النوع				الأسباب المؤدية إلى الإرهاب
		إناث		ذكور		
عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٣٦	٧٢%	١٨	٧٢%	١٨	٧٢%	الفقر
٢٥	٥٠%	١٥	٦٠%	١٠	٤٠%	الظلم والقهر
٣٠	٦٠%	١٥	٦٠%	١٥	٦٠%	الجهل
٢٩	٥٨%	١٨	٧٢%	١١	٤٤%	الانفلات الأمني
٢٢	٤٤%	١١	٤٤%	١١	٤٤%	ضعف مخرجات التعليم
٢٤	٤٨%	١٥	٦٠%	٩	٣٦%	شيوع الأمية
٣٠	٦٠%	١٨	٧٢%	١٢	٤٨%	شيوع التعليم المتطرف
٢٣	٤٦%	١١	٤٤%	١٢	٤٨%	التناقضات المذهبية
٣٣	٦٦%	٢١	٨٤%	١٢	٤٨%	الفهم الخاطئ للدين
٢٨	٥٦%	١٦	٦٤%	١٢	٤٨%	تعميم مفاهيم عدوانية للجهاد
١٧	٣٤%	١٠	٤٠%	٧	٢٨%	الخلط بين العادات والدين
٢١	٤٢%	١٣	٥٢%	٨	٣٢%	التفكك العائلي
٢٢	٤٤%	١٧	٦٨%	٥	٢٠%	العنف الأسري
١١	٢٢%	٧	٢٨%	٤	١٦%	النشجار بين الوالدين
١٤	٢٨%	١٠	٤٠%	٤	١٦%	غياب الديمقراطية في الأسرة
٣٦	٧٢%	١٩	٧٦%	١٧	٦٨%	انتشار البطالة بين الشباب
٢	٤%	١	٤%	١	٤%	أخرى

جدول رقم (٦) يوضح رأي المبحوثين عن من هو الإرهابي في اعتقادهم

الإجمالي		النوع				من هو الإرهابي
		إناث		ذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٧٤%	٣٧	٧٢%	١٨	٧٦%	١٩	من يقتل نفسه والآخرين
٦٤%	٣٢	٨٨%	٢٢	٤٠%	١٠	من يشيع الفوضى والقتل في المجتمع
٥٢%	٢٦	٤٨%	١٢	٥٦%	١٤	من يدمر الممتلكات العامة والخاصة
٥٨%	٢٩	٧٢%	١٨	٤٤%	١١	من يشيع الخوف والهلع بين الناس
٤%	٢	٤%	١	٤%	١	أخرى (مريض نفسيا+ينشر أفكار متطرفة)

جدول رقم (٧) يوضح رأي المبحوثين في العلاقة بين العنف الأسري والإرهاب

الإجمالي		النوع				هل توجد علاقة بين العنف الأسري والإرهاب	
		إناث		ذكور			
%	عدد	%	عدد	%	عدد		
٧٨%	٣٩	٨٨%	٢٢	٦٨%	١٧	نعم	
٢٢%	١١	١٢%	٣	٣٢%	٨	لا	
١٠٠%	٥٠	١٠٠%	٢٥	١٠٠%	٢٥	الإجمالي	
٦٤,٤٣%	١٧	٤١%	٩	٤٧%	٨	العنف الأسري يولد عنف مجتمعي	
٢٠,١٠%	٤	٦,١٣%	٣	٩,٥%	١	يمكن يستغل للضغط على الشباب واستغلال وضعهم وحاجتهم في التعبئة الخاطئة	
٢٠,٢٨%	١١	٨,٣١%	٧	٥,٢٣%	٤	العنف يؤدي إلى التشرذم ويتم احتواءهم في المجتمع ووقوعهم ضحايا لجماعات إرهابية	

في حالة الإجابة بـ "نعم" لماذا

في حالة الإجابة بـ "نعم" لماذا؟

لأنه ينشئ شخصية عدوانية تنمو وتكبر وتكون متقبلة أكثر لممارسة الإرهاب	-	-	١	٥.٤%	١	٦.٢%
العنف يولد تفكك وتطرف وإرهاب	٢	٨.١١%	٢	١.٩%	٤	٢.١٠%
العنف الأسري يجعل الشاب متمرداً على المجتمع بسبب عدم وجود أسرة تمنعه	١	٩.٥%	-	-	١	٦.٢%
غير مبين	١	٩.٥%	-	-	١	٦.٢%
الإجمالي	١٧	١٠.٠%	٢٢	١٠.٠%	٣٩	١٠.٠%

جدول رقم (٨) يوضح رأي المبحوثين في الآثار الناجمة عن الإرهاب

الإجمالي		النوع				ما هي الآثار الناجمة من الإرهاب
		إناث		الذكور		
		عدد	%	عدد	%	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٢٧	٥٤%	١٥	٦٠%	١٢	٤٨%	تدمير الممتلكات
٣٣	٦٦%	١٩	٧٦%	١٤	٥٦%	إشاعة الفوضى في المجتمع
٣٣	٦٦%	١٨	٧٢%	١٥	٦٠%	التأثير على الاقتصاد الوطني وإعاقة التنمية
٢٧	٥٤%	١٨	٧٢%	٩	٣٦%	أضعاف هيبة الدولة
٤٠	٨٠%	٢٣	٩٢%	١٧	٦٨%	ترويع إشاعة الخوف بين الناس
٤٢	٨٤%	٢٤	٩٦%	١٨	٧٢%	إزهاق الأرواح
٢	٤%	١	٤%	١	٤%	أخرى (ضعف السباحة+غرس الكراهية)

جدول رقم (٩) يوضح رأي المبحوثين في الحلول الملائمة لمواجهة الإرهاب

الإجمالي		النوع				ما هي الحلول الملائمة لمواجهة الإرهاب
		إناث		ذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٥٦%	٢٨	٦٠%	١٥	٥٢%	١٣	إشاعة العدل الاجتماعي

تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس	١٣	%٥٢	١٩	%٧٦	٣٢	%٦٤
إيجاد فرص عمل للشباب	١٩	%٧٦	٢٠	%٨٠	٣٩	%٧٨
عمل حلقات نقاشية مع الشباب	٩	%٣٦	١٢	%٤٨	٢١	%٤٢
إيجاد أندية ومنتزهات لقضاء وقت الفراغ للشباب	٨	%٣٢	١٨	%٧٢	٢٦	%٥٢
القضاء على الأمية	١٤	%٥٦	١٩	%٧٦	٣٣	%٦٦
تحسين واقع المرأة والطفل	٧	%٢٨	١٩	%٧٦	٢٦	%٥٢
تفعيل القوانين التي في صالح المرأة والطفل	٦	%٢٤	١٣	%٥٢	١٩	%٣٨
إشراك المرأة في صياغة القوانين الحامية لحقوقها	١٠	%٤٠	١٦	%٦٤	٢٦	%٥٢
إعادة تقييم وتغيير المناهج الدراسية	١٣	%٥٢	١٥	%٦٠	٢٨	%٥٦
تجريم التعبئة الدينية ضد الآخرين	١٨	%٧٢	١٧	%٦٨	٣٥	%٧٠
توضيح معنى الجهاد بصورة معتدلة	١٥	%٦٠	٢٣	%٩٢	٣٨	%٧٦
تجريم كل من يفرض رأيه واتجاهاته بالقوة	٩	%٣٦	١٤	%٥٦	٢٣	%٤٦
تقديم نماذج للإرهابيين الشباب للاستماع إليهم	٤	%١٦	١٦	%٦٤	٢٠	%٤٠
تعميم الأنشطة الفنية كالسينما والمسرح والرياضة وغيرها	٧	%٢٨	١٦	%٦٤	٢٣	%٤٦
الانفتاح على ثقافات الشعوب مع المحافظة على تراثنا الجميل	١٠	%٤٠	١٤	%٥٦	٢٤	%٤٨
التوعية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية	—	—	٢	%٨	٢	%٤

ثانياً - استبيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأبناء الأعزاء

تحية طيبة

تتناول هذه الدراسة العنف الأسري وعلاقته بالإرهاب لدى الشباب، ونأمل من خلال إجاباتكم أن نتعرف على آراءكم لأهميتها في الموضوع. كما يسرنا أن نتلقى آراءكم وملاحظاتكم التي نتوقع أنها ستثري الدراسة بالمعلومات الضرورية.

٢٠١٤م

البيانات الأولية:

١. النوع : ذكر () أنثى ()
٢. السن ()
٣. المستوى التعليمي ()

١. ما الأسباب التي تؤدي إلى شيوع ظاهرة الإرهاب في المجتمع؟

- أ. الفقر ()
- ب. الظلم والقهر ()
- ج. الجهل ()
- د. الانفلات الأمني ()
- هـ. ضعف مخرجات التعليم ()
- و. شيوع الامية في المجتمع ()
- ز. شيوع التعلم الديني المتطرف ()
- ح. التناقضات المذهبية ()
- ط. الفهم الخاطئ للدين ()
- ي. تعميم مفاهيم عدوانية للجهاد ()
- ك. الخلط بين الدين والعادات ()
- ل. التفكك العائلي ()
- م. العنف الأسري ()
- ن. الشجار بين الأبوين ()
- س. غياب الديمقراطية في التعامل الأسري ()
- ع. انتشار البطالة بين الشباب ()
- ف. أخرى تذكر

٢. من هو الإرهابي من وجهة نظرك؟

- أ. من يقتل نفسه والآخرين ()
- ب. من يشيع الفوضى والقتل في المجتمع ()
- ج. من يدمر الممتلكات العامة والخاصة ()
- د. من يشيع الخوف والهلع بين الناس ()
- هـ. أخرى تذكر

٣. هل هناك علاقة بين العنف الأسري والإرهاب؟

نعم () لا () في حالة الإجابة بنعم ولا اذكر لماذا؟

.....
.....
.....

٤. ما هي الآثار الناجمة من الإرهاب ؟

- أ. تدمير الممتلكات ()
- ب. إشاعة الفوضى في المجتمع ()
- ج. التأثير على الاقتصاد الوطني وإعاقة التنمية ()
- د. أضعاف هيبة الدولة ()
- هـ. ترويع وإشاعة الخوف بين الناس ()
- و. إزهاق أرواح الأبرياء ()
- ز. أخرى تذكر.....

٥. ما هي الحلول من وجهة نظرك ؟

- أ. إشاعة العدل الاجتماعي ()
- ب. تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس ()
- ج. إيجاد فرص عمل للشباب ()
- د. عمل حلقات نقاشية مع الشباب ()
- هـ. إيجاد أندية ومنتزهات لقضاء وقت الفراغ للشباب ()
- و. القضاء على الأمية ()
- ز. تحسين واقع المرأة والطفل ()

- ح. تفعيل القوانين التي في صالح المرأة والطفل ()
- ط. إشراك المرأة في صياغة القوانين الحامية لحقوقها ()
- ي. إعادة تقييم وتغيير المناهج الدراسية ()
- ك. تجريم التعبئة الدينية ضد الآخرين ()
- ل. توضيح معنى الجهاد بصورة معتدلة ()
- م. تجريم كل من يفرض بالقوة لآرائه واتجاهاته ()
- ن. تقديم نماذج للإرهابيين الشباب للاستماع إليهم ()
- س. تعميم الأنشطة الفنية كالسينما والمسرح والرياضة وغيرها ()
- ع. الانفتاح على ثقافات الشعوب مع المحافظة على تراثنا الجميل ()
- ف. أخرى تذكر

شكراً لاستجابتكم

المراجع

١. القرآن الكريم والسنة النبوية.
٢. إحسان محمد الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٣. أحمد إسماعيل الديب، إدارة كفر صقر التعليمية، قسم التربية البيئية والسكان www.4shared.com.
٤. إجلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م.
٥. انتوني غدنز: علم الاجتماع، ت/ فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٦. أشرف عبد الوهاب: التسامح الاجتماعي بين التراث والتعبير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٧. الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية: اليمن وظاهرة الإرهاب، الأحداث والانعكاسات، مركز البحوث والمعلومات، دار الكتب، صنعاء الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٨م.
٨. باقر سلمان النجار: صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، دار الساقى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٩. جان بودران: روح الإرهاب، ترجمة بدر الدين عمر زكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٠. جميل حزام يحيى الفقيه: مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، الدائرة القانونية والإدارة بمركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء.
١١. حامد زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٩٧٧م.
١٢. سمير العبدلي: التطرف الديني في اليمن الظاهرة والأسباب والمعالجات، قضايا إستراتيجية، العدد ٣، السنة الأولى، يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩م.

١٣. سهير عاطف: ظاهرة التطرف بن الشباب في المجتمع اليمني، الأسباب والمعالجات، مركز سبا للدراسات الإستراتيجية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٩ م.
١٤. صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، www.4shared.com.
١٥. طاهر عيسى الرفاعي وأمين احمد علي الشيباني: علاقة البطالة بالعنف والتطرف وانعكاس ذلك على المرأة في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم إلى ندوة البطالة، جامعة عدن، الإدارة العامة للبحث العلمي، ٢٠٠١ م.
١٦. عبد المحسن بن عمار المطيري: العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.
١٧. عبدالله الرشيدان: علم اجتماع التربية، دار الشروق، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠٠٤ م.
١٨. عفاف احمد الحيمي: التعصب، الأسباب - الآثار - النتائج. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية عن الفتنة الحوثية في اليمن، جامعة صنعاء، مركز حقوق الإنسان وقياس الرأي عام، ٢٠١٠ م.
١٩. عفاف احمد الحيمي: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الانتماء للوطن لدى الشباب، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث ٢٠٠٨ م.
٢٠. عفاف احمد الحيمي: التنشئة والعنف، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
٢١. عفاف احمد الحيمي: دور الأمثال الشعبية في تكريس الواقع الاجتماعي المتدني للمرأة، ندوة لبيت الموروث الشعبي ٢٠٠٨ م.
٢٢. علي أسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد: التعصب، ماهية وانتشاراً في الوطن العربي، عالم الفكر م/ ٣٠ يناير - مارس ٢٠٠٢ م.
٢٣. علي محمد شلتوت: علم الاجتماع التربوي، مطبعة الشاعر، الطبعة الأولى، ١٩٦٩ م.

٢٤. فايز مراد حسنين دندش: علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.
٢٥. مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثامنة، ٢٠٠١م.
٢٦. معتز سيد عبد الله: الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، الكويت، عدد ١٣٧.
٢٧. محمود حمدي زقزوق: الإسلام وقضايا الحوار، مكتبة الأسرة، تنفيذ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٨. منتدى الحوارات وقضايا المجتمع stop55.com / ٤/٤/ ٢٠١٤ م ٦.
٢٩. نبيل السمالوطي: الدين والبناء العائلي، دار الشروق جده ١٩٨١.
٣٠. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة/ ar.wikipedia.org/wiki/ ٤/٤/ ٢٠١٤ م
٣١. www.aawsat.com.
٣٢. www.4shared.com.

* * *

الدراسة الرابعة

• الدكتور محمد محي الدين



نحو منظور مختلف

لفهم الطلاق

وآثاره في مجتمعات

الخليج العربية

إعداد

الدكتور محمد محي الدين

مدير إدارة البحوث

- مصري الجنسية.
- حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة نورث كارولينا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- يعمل حالياً في منصب مدير إدارة البحوث بمعهد دوحة الدولي للأسرة.
- أهم الأبحاث الذي شارك بها: المجتمعات المغلقة والمواطنة في مصر، عوائد التعليم في مصر، المساواة في التعليم العالي في مصر.

أبغض الحلال "تحو منظر مختلف لفهم الطلاق وآثاره في مجتمعات الخليج العربية"

الدكتور محمد محي الدين

مقدمة:

يعتبر الطلاق في كافة المجتمعات الإنسانية أهم أشكال التفكك الأسري، كما أن آثاره تتخطى أعضاء الأسرة المباشرين والمحيطين بها من أقارب وأصدقاء لتصل إلى المجتمع المحلي بخاصة، والمجتمع بعامته. ومع ذلك، فقد ركزت معظم الدراسات التي اهتمت بظاهرة الطلاق على الآثار المباشرة له على أعضاء الأسرة التي وقع بها، ونادراً ما اهتمت بدراسة آثاره على المجتمعات سواء أكانت محلية أو قومية.

وللطلاق لغة معان عدة "منها التخلية والإرسال، يقال طلقت الناقة إذا سرحت حيث شئت، وحُبِسَ فلان في السجن طلقاً بغير قيد، وأطلقه فهو مطلق وطلق: سرحه، فهو رفع القيد مطلقاً ومنه الطلاق المعروف، وقال الجوهري في الصحاح، وطلق الرجل امرأته تطليقاً، وطلّقت هي بالفتح تطلق طلاقاً فهي طالق وطالقة أيضاً قال الأعمش: أجاتنا بيني فإنك طالق. قال الأخفش: لا يقال طَلَّقْتُ بالضم، ورجل مِطلاق أي كثير الطلاق للنساء، وكذلك رجل طَلَّقة مثال هُمَزَة. وناقاة طالق، ونعجة طالق؛ أي مرسلة ترعى حيث شئت، والطلاق من الإبل التي يتركها الراعي لا يحتلبها على الماء، يقال: استطلق الراعي ناقاة لنفسه"⁶⁶.

⁶⁶<http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?View=Page&PageID=5918&PageNo=1&BookID=2&language=ar>

أما في الشريعة الإسلامية فتمة اتفاق بين الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على معنى الطلاق، وإن تفاوتت ألفاظهم، غير أن بعضهم يضيف بعض القيود الخاصة باللفظ. قال الكمال بن الهمام في فتح القدير: وفي الشرع: رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص. وعرفه المالكية: بأنه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجبا تكررها مرتين للحر ومرة لذي رق. وعرفه الشافعية والحنابلة: بأنه حل قيد النكاح. وبناء على ما تقدم فإن معناه في الشرع ينصرف إلى حل القيد المعنوي، وهو في المرأة^{٦٧}. ويقع الطلاق من الزوجة إن ملكها الزوج أمر نفسها.

وفي العلوم الاجتماعية يعرف قاموس بينجوين لعلم الاجتماع الطلاق بأنه تفكك أو تحلل الزواج الصحيح قانوناً في أثناء حياة الزوجين بما يجعلهما أحرراً للزواج ثانية^{٦٨}. الأمر اللافت للنظر في هذا التعريف أنه يفترض أن الشخصين المطلقين سوف يسعيان للزواج مرة ثانية، أوروباً أكثر، بما يجعل من هذا الأخير - الزواج - يبدو بوصفه الوضع الطبيعي في الحياة البشرية. ولا يختلف التعريف القانوني الوضعي للطلاق كثيراً حيث هو حل عقد الزواج الصحيح بالصيغة الموضوعية له شرعاً، ويقع الطلاق باللفظ أو بالكتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة. وتتوسع القوانين الوضعية في وضع شروط لوقوع الطلاق وإجراءاته وفي البلدان الإسلامية بعامة، والعربية بخاصة، تشتق جل هذه القواعد - ما لم يكن كلها - من الشريعة الإسلامية^{٦٩}، فيما عدا تلك المنظمة لأصحاب الديانات الأخرى.

⁶⁷ IBID

⁶⁸ <http://text-translator.com/wp-content/filesfa/Dic-of-Sociology.pdf>

⁶⁹ انظر على سبيل المثال قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة المواد من ٩٩ إلى ١٠٩ على الموقع التالي:

<http://www.gcc-legal.org/MojPortalPublic/DisplayLegislations.aspx?country=2&LawID=3128>

خلاصة القول، أنه أياً كان مصدر التعريف لغوياً كان أوشريعاً أو علمياً أو قانونياً فإن الإجماع فيما بينها هو أن تعبير الطلاق يشير إلى انفصام عرى العلاقة الزوجية بما يفضي إلى تحلل طرفيها من الالتزامات المترتبة على استمرار العلاقة الزوجية على حالها. كما أن هذه التعريفات تقتصر على الجانب الشكلي القانوني للطلاق، أي أنها لا تشير إلى الأشكال الاجتماعية للطلاق وهي تلك التي يستمر الزواج فيها قائماً من الناحية الشرعية والقانونية، بيد أنه يكون منتهياً عملياً من الناحية النفسية والاجتماعية، وهوما يطلق عليه علماء النفس والاجتماع تعبير أو مصطلح "الطلاق الوجداني". وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الدراسات الاجتماعية لم تلتفت إلى هذا الشكل من أشكال الطلاق في بلداننا العربية على الرغم من تواتر الروايات حول شيوعه، ويتبدى ذلك في الكتابات الأدبية، وبخاصة الرواية العربية الطويلة. بيد أن الصعوبات التي تكتنف دراسة هذا الموضوع كثيرة وشائكة، كما أنه يحتاج إلى ابتداع أساليب منهجية غير تقليدية.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة الطلاق وآثارها في مجتمعات الخليج العربية خلال العقود الماضية. وهي إذ تفعل ذلك، لا تركز بقدر كبير على الآثار الاجتماعية المباشرة للظاهرة، أي على الأفراد المتأثرين تأثيراً مباشراً بواقعة الطلاق، ذلك أن هذا الموضوع لقي قدراً من الاهتمام سواء من الأكاديميين الخليجيين^{٧٠} أو من وسائل الإعلام^{٧١}، بل هي تهدف، بالإضافة إلى ذلك إلى التركيز على آثار الطلاق على المستوى الماكرو- مجتمعي، وهي تدعو إلى ضرورة بناء مقياس كمي لقياس الآثار المجتمعية للطلاق. ولاتدعي الورقة الراهنة

^{٧٠} انظر على سبيل المثال، كلثم الغانم.

^{٧١} يتصدر مسلسل "مطلقات صغيرات" قائمة أكثر المسلسلات الخليجية جراً، في تعامله مع ظاهرة الطلاق في المجتمع الخليجي. ويلقي المسلسل بالضوء على علاقة الزواج المبكر بالطلاق وعلى العلاقة العاطفية ما بين الزوجة وعلاقتها مع زوجها، كما يركز على البيئة الأسرية الحاضنة لها.

بعدم أهمية الآثار الاجتماعية للطلاق على الأفراد، بل هي تركز على جوانب أخرى لم يتم تناولها بشكل جدي وموسع في الأعمال الأكاديمية العربية.

وعليه، تنقسم هذه الورقة إلى ستة أقسام رئيسية بما فيها هذه المقدمة. يتناول الجزء الثاني من الورقة واقع ووقع الطلاق في مجتمعات دول الخليج العربية، وبعض الملامح المميزة للمُطلقين والمطلقات. أما الجزء الثالث فيحاول أن يناقش تفسيرات استمرار تصاعد معدلات الطلاق في هذه الدول. وأسبابها في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. ويتناول الجزء الرابع الآثار الاجتماعية الاقتصادية غير المتكافئة المترتبة على الطلاق على أطرافه المباشرة (المرأة والأطفال والرجل)، ويسعى الجزء الخامس إلى تطوير إطار مرجعي لدراسة وقياس أثر الطلاق على المستوى الخاص والعام أو المجتمع استناداً إلى عرض وتحليل لأحدث ما توصلت إليه الدراسات والبحوث الغربية حول ظاهرة الطلاق. وتقدم خاتمة الورقة تلخيصاً وافياً ووفياً لما قدمته في أجزائها الخمسة الأولى وتركز بؤرياً على مجموعة المتغيرات التي ينبغي أن تنطوي عليها أي دراسة شاملة حول الطلاق في منطقة الخليج وتدعو إلى ضرورة مراجعة السياسات المتعلقة بالطلاق وتقييم آثارها استناداً إلى المعرفة العلمية.

١- واقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية

شهدت مجتمعات الخليج العربية في العقود الخمس أوالست الأخيرة تحولات بنائية عميقة أدت إلى حدوث تغيرات عميقة في منظومة القيم الاجتماعية فيها. وقد ترتب على ذلك ارتفاعاً كبيراً في معدلات الطلاق

فيها وبخاصة في العقدين الأخيرين بصورة غير متساوية^{٧٢}. وقد نتج عن ذلك آثار اجتماعية درامية على الأسر والأطفال والمجتمع ككل. وتعاني السيدات المطلقات -على وجه الخصوص- أكثر من غيرهن اجتماعياً واقتصادياً من الآثار المترتبة على تفاقم هذه الظاهرة. فقد كشفت دراسة عن الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال عن أن ٦٨% من المطلقات لا يملكن الدخل الكافي لتلبية حوائج الحياة، وأن ٧١% منهن لديهن أولاد، مما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً^{٧٣}.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الطلاق تبدو كأحد الملامح المميزة للمجتمعات البشرية في القرن الواحد والعشرين، إلا أن الظاهرة، تعتبر أكثر درامية في مجتمعات الخليج العربي التي تعتر بروابطها الأسرية الوثيقة، وبالنظر إلى القيمة العالية التي تضعها هذه المجتمعات، بصفة خاصة، والمجتمعات العربية بصفة عامة، على مؤسسة الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع^{٧٤}. ويوضح الجدول رقم (١) المعدلات الكلية للطلاق في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج في المجتمعات الخليجية العربية فيما بين سنوات ١٩٩٥ و٢٠١١. ويتضح من الجدول الاتجاه التنامي لتزايد وقائع الطلاق في هذه المجتمعات خلال الفترة المعنية.

ثمة عدد من الحقائق التي يكشف عنها الجدول أدناه، أولها أن الكويت هي البلد الخليجي الوحيد التي لم تتخفص فيه وقائع الطلاق كنسبة من إجمالي حالات الزواج عن ٣٠% أبداً على مدار السنوات

^{٧٢} انظر، الغانم، كلثم. ()

^{٧٣} المالكي، عبدالرزاق فريد. (٢٠٠١م). ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطر وحلوله (دراسة ميدانية). أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

^{٧٤} نلاحظ في هذا الصدد أنه لا يكاد يخلو دستور من دساتير الدول العربية من الإشارة إلى الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع. انظر في هذا الصدد، <https://www.constituteproject.org/>

العشرين الماضية. ثانياً، تبدو آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها العالم فيما بين السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٨ جلية واضحة في ثلاثة بلدان على وجه التحديد هي الإمارات، والبحرين والسعودية. ومن أسف أنه لم تتوفر لدينا بيانات مكتملة عن الإمارات والسعودية تمكن من تقدير حجم الضغوط التي مارسها الأزمة على الأسر وبالتالي تأثيراتها على وقع الطلاق، وإن كانت حالة البحرين تشير إلى وجود اتجاه تصاعدي في وقع الطلاق قبل بدء الأزمة. الأمر المستغرب في الجدول هو تصاعد معدلات الطلاق، وبشدة، فيما بعد الأزمة العالمية فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ في البلدان التي توفرت عنها بيانات (البحرين، وقطر، والكويت). وبلغ مجموع هذه الزيادة في البلدان الثلاثة ٢٧ نقطة مئوية بمتوسط قدره ٩% ارتفاع في معدلات الطلاق في البلدان المذكورة آنفاً. كما أن ثمة ارتفاع هائل في معدلات الطلاق في الإمارات فيما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، وذلك بعكس السعودية التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً بلغ ست درجات مئوية إبان نفس الفترة.

جدول رقم (١) معدلات الطلاق الكلية في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج

الدولة/السنة	1990	١٩٩٥	2000	2002	2004	٢٠٠٦	٢٠٠٨	2010	٢٠١١
الإمارات	---	٣٤,٨	---	---	---	١٨,٩	٢٥,٦	---	٤٠,٠ **
البحرين	23.9 *	٢٠,٨	19.0	١٧,١	٢٠,٩	٢٤,٢	24.2	31.6	23.0
السعودية	---	١٩,٤	---	---	---	24.2	27.0	---	21.0
عُمان	---	---	---	---	---	---	---	---	---
قطر	---	٣١,٨	---	31.1	29.7	27.4	29.0	39.4	33.6
الكويت	---	٣١,٦	٣٥,٣	٣٢,٥	٣٩,٦	٣٣,٧	٣٣,٤	٤٢,٦	٣١,٥

* 1989

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/12741/article/6886.html> **

Source: For 1995, UN-ESCWA, Bulletin on Population and vital Statistics in ESCWA Region, 12th issue, New York, 2009. Bahrain, http://www.cio.gov.bh/cio_eng/SubDetailed.aspx?subcatid=549, For Kuwait, http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic_EN.aspx?ID=12; For Qatar, 2002- 2011 calculated by the author from <http://www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm> Table 3:35.

يثير الجدول أعلاه من التساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات. فباستثناء الإمارات العربية المتحدة التي شهدت زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق إبان سنوات الأزمة، كان معدل هذه الزيادة في بقية الدول العربية الخليجية يكاد يكون ثابتاً، حيث ظل على حاله تقريباً في الكويت، بل أنه انخفض بحوالي 3. من الواحد الصحيح فيها، بل وشهد انخفاضاً كبيراً عما كان عليه في عام ٢٠٠٤. وظل على حاله في البحرين وارتفع بنسبة ٢% وهي نسبة لا تقارن بمعدل الزيادة في هذا البلد في السنوات اللاحقة. وبالمقابل عرفت السعودية أعلى معدلات الزيادة في نفس الفترة. كيف يمكن أن نفسر هذا الانفجار في المعدلات في أعقاب الأزمة في معدلات الطلاق؟ ثمة مقولة يعرفها الباحث في العلوم الاجتماعية جيداً مؤداها أن المجتمعات تميل إلى أن تتماسك داخلياً حينما تواجه تهديدات خارجية. هل مثلت الأزمة مثل هذا التهديد بما أدى إلى تراجع نسبة الطلاق؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لم يحدث هذا في كافة البلدان في نفس الاتجاه وبنفس الوقع؟ ثمة حاجة لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في هذه التفاوتات فيما بين البلدان العربية الخليجية، وفهم التفاوتات بين بنى هذه المجتمعات ومدى تأثيرها على معدلات الطلاق فيها. فالادعاء القائل بتمائل بنى المجتمعات الخليجية يحتاج إلى إعادة

نظر في ضوء مثل هذه التفاوتات. هل يمكن أن تعزى مثل هذه التفاوتات إلى درجة نمو الفردية في هذه المجتمعات؟ هذا سؤال آخر يثيره هذا الجدول. ومن أسف أنه ليس لدينا سوى إجابات انطباعية عن هذه الأسئلة.

على أنه يتعين علينا أن نتذكر أن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (١) هي معدلات كلية تخص مجتمعات دول مجلس التعاون بمواطنيها وغير المواطنين على حد سواء. ويعرض الجدول رقم (٢) إلى معدلات الطلاق الكلية في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج فيما بين سنوات ٢٠٠٠ و ٢٠١١ وفقاً للجنسية. ويكشف تصنيف مجتمع الخليج إلى مواطنين وغير مواطنين عن وجود أنماط متباينة للطلاق على مدار الفترة الزمنية المعنية بين فئتي المواطنين وغير المواطنين. ففي قطر، تميزت معدلات الطلاق بين المواطنين بالارتفاع عن نظيرتها السائدة بين غير المواطنين على مدار السنوات المبينة بالجدول، وبلغ هذا الفارق أوجه فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. أما في البحرين، وباستثناء عام ٢٠٠٢، فإن معدلات الطلاق بين غير المواطنين تفوقت على تلك السائدة بين المواطنين بصفة دائمة. ويبدو الأمر في حالة الكويت مماثل لحالة البحرين باستثناء عام ٢٠١١ الذي انخفض فيه معدل الطلاق بين غير المواطنين بحوالي ٥٠% تقريباً، وذلك للسبب المذكور قرين الجدول رقم (٢) أدناه. كما يلاحظ وجود تفاوت بين البلدان الثلاث وبين المواطنين وغير المواطنين في معدلات الطلاق إبان فترة الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية (٢٠٠٦-٢٠٠٨). ففي البحرين انخفض معدل الطلاق بين أعضاء كل من المجموعتين. أما في قطر فقد ارتفع بين المواطنين وانخفض بين غير المواطنين في حين

بقي على حاله تقريباً في المجموعتين السكائيتين في الكويت. وتثير الاتجاهات المتصاعدة بشدة بين كل من المواطنين وغير المواطنين قلقاً متعاضماً. بيد أن الأمر المهم الذي يشير له الجدول هو أن الطلاق ليس مسألة لصيقة أوخاصية مميزة للثقافة العربية كما يذهب البعض.

وقد أوضحت دراسة أجرتها وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية أن نسبة الطلاق ارتفعت في عام ٢٠٠٣م مقارنة بالأعوام السابقة بنسبة ٢٠% كما أن ٦٥% من حالات الزواج التي تمت عن طريق طرف وسيط (الخاطبة) قد انتهت هي الأخرى إلى الطلاق^{٧٥}. بالإضافة إلى ذلك سجلت المحاكم والمأذونين في عام ٢٠٠١ أكثر من ٧٠ ألف عقد زواج ونحو ١٣ ألف وثيقة طلاق. وأوضحت الدراسة أنه يتم طلاق ٣٣ امرأة يومياً في مدينة الرياض، وفي جدة بلغت نسبة الطلاق حوالي ٤٠% من حالات الزواج عام ٢٠٠٣م بينما انخفضت في القرى المجاورة إلى ٥%^{٧٦}.

^{٧٥} يدفع ذلك إلى التساؤل حول الدور الذي سوف تلعبه التكنولوجيا أما في تدعيم أو اضعف مؤسسة الزواج وتزايد معدلات الطلاق. فقد أتاحت التكنولوجيا سبلاً جديدة أمام غير المتزوجين السعوديين للبحث عن شركاء حياتهم. فهناك الآن محطات تلفزيون باللغة العربية مخصصتان لإعلانات = الزواج. صحيح أنه ليس هناك صور، بل يقوم الرجال والنساء السعوديين بوصفهم أنفسهم، وما يبحثون عنه في شريكهم وأعمارهم ومهنتهم وأوضاعهم المالية. ويبدو أن هؤلاء العذاب والعازبات يبحثون عن شريك خارج نطاق التحالفات الأسرية والأساليب التقليدية التي يتم الزواج في المجتمع السعودي في الأغلب من خلالها. وسيكون من المثير حقاً إذا ما أمكن دراسة مدى قدرة الزواج الذي يتم عن طريق هذه "الخاطبة التكنولوجية" على الاستمرار مقارنة بالزواج التقليدي، ومقارنة معدلات الطلاق بين النمطين. انظر،

Louay Bahry, "Marriage Advertisements in Saudi Arabia," Middle East Institute Encounter no. 7 (March 2008).

^{٧٦} وكالة الأنباء السعودية: موقع محامي المملكة، ٢٠٠٤/٤/١٨م.

جدول رقم (٢)
معدلات الطلاق الكلية في بعض مجتمعات الخليج العربي وفقاً للجنسية
٢٠١٠ - ٢٠١١

المسؤول	٢٠١٠		٢٠٠٨		٢٠٠٦		٢٠٠٤		٢٠٠٢		٢٠٠٠	
الدولة	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م
البحرين	19.1	21.4	21.0	16.2	19.8	28.8	24.1	24.4	12.6	20.5	31.2	35.0
قطر	---	---	34.7	23.4	32.6	24.3	29.9	22.3	35.2	19.6	46.8	28.7
الكويت	36.1	33.1	32.2	33.7	39.3	40.6	32.7	37.0	32.4	36.9	42.5	43.2
	21.2*	38.6										

* في عام ٢٠١١ م ارتفع العدد المطلق لحالات الزواج بين غير الكويتيين إلى ٨١٢٥ حالة بزيادة قدرها ٤٧٥٩ حالة ويرجع هذا الارتفاع الكبير في حالات الزواج بين غير الكويتيين إلى فتح التصديق أمام إحدى الجنسيات العربية وهو الأمر الذي أدى بالتالي إلى الانخفاض الكبير في معدلات الطلاق بين غير الكويتيين.

Source: IBID.

وأشارت نتائج دراسة ميدانية أعدها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٠ م عن ظاهرة الطلاق في مجتمع الإمارات، وبلغ حجم عينتها ٢٧٩ فرداً نسبة وكانت نسبة الذكور فيها ١٩% أن الزوجة كانت هي المبادرة بطلب الطلاق في ٤٣% من الحالات، ويليهما في المرتبة الثانية الزوج بنسبة ٢٩% بغلت نسبة الطلاق الذي وقع بالاتفاق بين الطرفين ٢٨%^{٧٧}.

وفيما يتعلق بسمات المطلقات، تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى غلبة الشباب على جمهور المطلقين والمطلقات. وفي هذا المقام، تشير دراسة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي، إلى أن أغلبية المطلقات، وتبلغ نسبتهن ٧٦% كن مازلن شابات ولا تتجاوز أعمارهن ٣٩ عاماً، كما تبين أن ١٩% من المطلقات صغيرات السن. وأوضحت الدراسة أن ٥٨% من المطلقات لا تستمر حياتهن الزوجية

^{٧٧} دولة الإمارات العربية المتحدة. تقرير وزارة العدل والشؤون الاجتماعية عن ظاهرة الطلاق لعام ٢٠٠٠ م.

أكثر من ثماني سنوات. بينما لم تستمر حياة ٣٢% من المطلقات كمتزوجات سوى لمدة تراوحت ما بين سنة إلى خمس سنوات^{٧٨}.

وأوضحت دراسة في قطر عام ٢٠٠٣ أن أكبر نسبة من المُطلقين ٢٧% تتركز في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، أما أكبر نسبة من المطلقات ٣٤,٧٢% فتتركز في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة^{٧٩}. وقد انخفض النصيب النسبي لهذه الفئة النوعية العمرية من الذكور بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٢,٣%، وبالمقابل انخفض النصيب النسبي للمطلقات في الشريحة المعنية (٢٠-٢٤) إلى ٢٨,٦%^{٨٠}. وعلى الإجمال تشير بيانات قطر إلى أن ٥٥ من إجمالي المُطلقين في قطر في عام ٢٠١٠ كانت تتراوح أعمارهم بين ما دون ٢٠ سنة و ٣٥ سنة من العمر. ويرتفع هذا النصيب النسبي إلى لتوزيع المُطلقين إلى حوالي ٦٩,٢% إذا ما رفعنا الحد العمري للفئة إلى أقل من ٤٠ سنة. وبالمقارنة، تبلغ نسبة المطلقات في الفئة أقل من عشرين عاماً إلى أقل من ٣٥ عاماً حوالي ٦٩,٣%، وترتفع إلى ٨١,٨% حتى ما دون سن الأربعين سنة^{٨١}.

ولا يختلف الأمر كثيراً في البحرين. ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة المُطلقين من الذكور دون سن الخامسة والثلاثين تبلغ حوالي ٤٦,٩% من إجمالي المطلقين، وبحلول عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة الذكور المُطلقين دون سن الخامسة والثلاثين بين البحرانيين إلى حوالي ٥٨% من إجمالي المُطلقين، في حين كانت النسب المناظرة بين الإناث المطلقات تبلغ

^{٧٨} المالكي، عبدالرزاق فريد. (٢٠٠١). مصدر سبق ذكره.

^{٧٩} وكالة الأنباء القطرية.

^{٨٠} State of Qatar. Ministry of Development Planning and Statistics. (2013). Marriages and Divorces: State of Qatar, 2011 (Review and Analysis). Ministry of Development Planning and Statistics

^{٨١} IBID.

٥٧,٣% و٧٣% في العامين الآنف الإشارة إليهما على التوالي. ونلاحظ هنا أن إجمالي الإناث البحرانيات المطلقات دون سن الرابعة والعشرين قد بلغ عددهن ٤٨٥ مطلقة من إجمالي ٩٧٧ سيدة طُلقن وهن دون سن الخامسة والثلاثين عام ٢٠١٠ بما يمثل ٥٠% من إجمالي عدد المطلقات. كما أنه كان من بين أولئك اللواتي طلقن دون سن الرابعة والعشرين ١٠٧ أنثى بنسبة ٢٢% دون سن العشرين مقابل ١٧ ذكراً من إجمالي ٢٠٧ بنسبة ٨,٢% مُطلق في نفس الفئة العمرية. وبالمقارنة كانت نسبة الذكور المُطلقين ممن هم دون سن الرابعة والعشرين حوالي ٢٥% فقط حيث بلغ عددهم ٢٠٧ حالة من ٨٢٠ حالة في نفس الفئة العمرية^{٨٢}. ويعني ذلك، أن احتمالات الطلاق بين الإناث تمثل ضعف احتمالات الطلاق بين الذكور متى ما تزوجن دون سن الرابعة والعشرين، وحوالي ثلاثة الأمثال في الفئة العمرية الأدنى. ولسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد، في هذا المقام، على الآثار الوخيمة للطلاق بعامه، ولكنه ليس هناك من شك في أن آثار الطلاق على النساء في مثل هذه السن المبكرة تكون أشد وطأة.

٢- لماذا تواصل معدلات الطلاق ارتفاعها في مجتمعات الخليج العربي؟

ومن المؤلف الربط بين عمليات التحديث سواء في المجتمعات الغربية وكذا المجتمعات العربية - التي شهدت في نصف القرن الماضي تحديثاً متسارع الوتيرة- وزيوع ظاهرة الطلاق. فمن شأن عوامل كالتحضر والتعليم الحديث أن تعمل على تعزيز الفردية، وتراجع روح الجماعة، وتفسخ القيم التقليدية التي حافظت على تماسك الأسرة دون أن

⁸² http://www.cio.gov.bh/cio_eng/SubDetailed.aspx?subcatid=549 Table 3.40A

يصاحب ذلك التوصل إلى نظام قيمي جديد. بيد أن هناك من الشواهد التاريخية ما يشير إلى تفشي الطلاق في المجتمعات العربية قبل انتشار التحديث بحقب زمنية طويلة. ويقرر علماء الحملة الفرنسية أن الطلاق كان أمراً بالغ السهولة في مصر، إذ يكفي أن يقول الرجل لزوجته (أنت طالق) حتى يقع الطلاق دون تدخل من القاضي، ولا يُسأل الزوج من قبل القاضي عن دوافع الطلاق. ويورد أحمد الصاوي ومرفت أبوتيج ملاحظة لكلوت بك الذي عاش في مصر أيام محمد علي اعتبر فيها أن ظاهرة تفشي الطلاق في القطر المصري مرتبطة بظاهرة تعدد الزوجات، وهو الأمر الذي أدى بالتالي بحسب نظريته - إلى تفشي "ظاهرة البغاء"^{٨٣}. كما يشير أحمد عبد الرزق إلى ذبوع الطلاق إلى حد بعيد في مصر المملوكية^{٨٤}.

ويشيع هذا الربط بين التحديث وتعارضه مع التقليدية من ناحية والنمو المتسارع لمعدلات الطلاق في البلدان العربية الخليجية. ربما يلقي ما كان يحدث في مصر بظلال شك على هذا الربط. فلعل الطلاق كان أكثر شيوعاً في مجتمعات ما قبل النفط الخليجية مما يُعتقد الآن، وربما يمكن أن يعزى هذا الربط إلى النزعة اللاتاريخية للدراسات التي تناولت الموضوع. وللأسف لا يورد لوريمر في مؤلفه الموسوعي عن تاريخ الخليج^{٨٥} ولا بلجريف^{٨٦} في يومياته عن الحياة في البحرين على مدار ثلاثة عقود كلمة واحدة عن الزواج والطلاق في مجتمعات الخليج.

^{٨٣} الصاوي، أحمد وميرفت أبو تيج (٢٠٠٠). صفحة من دفتر أحوال الأسرة المصرية. القاهرة: مركز قضايا المرأة المصرية.

^{٨٤} عبد الرزاق، أحمد. (١٩٩٩). المرأة في مصر المملوكية. القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

^{٨٥} لوريمر، ج. ج. دليل الخليج. في قسمين و٤ أجزاء <http://wadod.org/vb/showthread.php?t=2394>

^{٨٦} بلجريف، ج. ج. يوميات بلجريف. <http://www.uob-bh.com/forum/showthread.php?t=7902>

وبالنظر إلى أن عقود الزواج والطلاق لم تكن مسجلة كتابةً أو محفوظة، فإن التحقق التاريخي من هذه الفرضية يظل أمراً عسيراً، بيد أن الاعتماد على تسجيل التاريخ الشفاهي يمكن أن يسهم كثيراً في فهم الكثير من الأمور المستغلقة على الفهم فيما يتعلق بظاهرة الطلاق في مجتمعات الخليج. قصارى القول، أن الحديث عن ارتفاع معدلات الطلاق في بلدان الخليج لا ينبغي أن يتجاوز تاريخياً تلك اللحظة التي بدء فيها جمع إحصاءات بصورة منتظمة عن الظواهر الديموجرافية. فلربما كانت مجتمعات الخليج العربية أقل تماسكاً مما نتخيل الآن وعليه يبق الادعاء بأن الأمور لم تكن كذلك في الماضي مجرد إدعاء لم يتم التحقق منه. ومن هنا فإن طرح هذه القضية والنظر فيها أمر جدير بالاعتبار، إذا ربما يغير من الكثير من توجهات تفسير الظاهرة.

يبقى صحيحاً، مع ذلك، القول بأن عملية التحول هذه لم تقتصر على البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة فقط، بل أنها مست وتمس الأسرة بصورة مباشرة. فالأسرة الخليجية نفسها تمر بمرحلة تحول، وهي تشهد خلال هذه المرحلة قدر كبير من عدم التوازن في الكيفية التي يتم بها التفاوض حول المطالب والتطلعات والتوقعات النابعة من عملية التحديث والتي تعمل آثارها فيما وراء المعايير التقليدية التي كانت سائدة منذ جيل مضى. لقد عنى التحديث من بين ما عنى، تراجع وضعف بنى الأسرة الممتدة حيث شرع المتزوجون الجدد في العيش في ظل أسر نووية. وفي سياق هذا التحول نحوالنووية ضعفت قيم الأسرة الممتدة التي تؤكد على ضرورة احترام الروابط الزوجية والتضحية بالمصالح الفردية لحساب الجماعة⁸⁷.

⁸⁷ Mona Al Munajjed. (2010). Divorce in Gulf Cooperation Council Countries: Risks and Implications. Booz and Company. www.booz.co.

كما أدى التحديث إلى تغير الأدوار التي تلعبها المرأة وفتح أمامها بدائل جديدة الأمر الذي أفضى إلى تميع المشاعر التقليدية تجاه الزواج بوصفه مؤسسة تتسم بالديمومة أو التأييد وغير قابلة للتغير. فالعديد من النساء اليوم في مجتمعات الخليج حصلن على قدر مماثل من التعليم يضاهي ذلك الذي حصل عليه أزواجهن إن لم يفقنه، كما أنهن يعملن في وظائف تتسم بالدوام الكامل. النتيجة المترتبة على ذلك، أن العديد من النساء أصبحن يشعرن بالاستقلال المادي والاجتماعي والنفسي. وقد أفضى ذلك، في تفاعله مع ضرورات البيئة الحضرية إلى اطلاق العنان لتغير الأدوار النوعية الاجتماعية داخل منزل الزوجية أو على الأقل إلى تغير توقعات النساء من أزواجهن⁸⁸. بالإضافة إلى ذلك، لم تواكب كل ذلك قدرة الرجال على التكيف مع التغيرات التي طرأت على دور المرأة، حيث وضعت هذه التغيرات في موضع الخاسر، فأصبح أكثر تحفظاً كفرد وجماعة اجتماعية للحفاظ على مصالحه التاريخية. ويمثل كل ذلك تحدياً يواجه الأسرة وقدرتها على الاستمرار.

وفيما يبدو أن ثمة ارتباط بين تعاظم تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل من ناحية، وتزايد معدلات الطلاق في مجتمعات الخليج من ناحية أخرى. بيد أن تأثير هذين المتغيرين على السلوك الزواجي والطلاق لم يتم توثيقه بشكل جيد بالنظر إلى ندرة البيانات. إلا أن الملاحظات تميل إلى القول بوجود ارتباط بين هذه التطورات وبين ظاهرة الطلاق وأنها تلعب دور في تحول نظام الزواج وقرار الزوجين بالطلاق. فقد ترتب على مشاركة المرأة في سوق العمل توسع في فرص

⁸⁸ IBID.

الحراك أمامها كما أن استقلالهن المادي يجعلهن أكثر حزمًا ويزيد من توقعاتهن وما يردنه ويستحققنه من علاقة طويلة الأمد كالزواج^{٨٩}.

ويشير النذر اليسر مما هو متاح من بيانات وبحوث إلى بعض التغيرات التي يواجهها الأفراد في محاولة التكيف مع التحولات التي تطرأ على أدوارهم التقليدية. ففي الكويت، على سبيل المثال، تشير البيانات إلى وجود ارتباط مباشر بين تزايد معدلات الطلاق ومستوى تعليم الزوجة في حين لا يوجد مثل هذا الارتباط بين مستوى تعليم الزوج والطلاق. فحيثما يكون الزوج حاصلًا على مؤهل جامعي ترتفع احتمالات الطلاق حال كون الزوجة متعلمة تعليمًا ابتدائيًا من ١% إلى ١٠% حال أنها تلقت تعليمًا متوسطًا ثم إلى ١٨% إذا ما كان تعليمها ثانويًا وتصل إلى ٢٣% في حالة حصول الزوجة على شهادة أعلى من الثانوية وأقل من الجامعية، وتصل إلى ما يزيد على ضعف ذلك إذا ما كان كلا الزوجين حاصل على تعليم جامعي (٤٧%)^{٩٠}.

ويرتبط ارتفاع مستوى تعليم المرأة في مجتمعات الخليج العربية بالمشاركة في قوة العمل، وما يصاحب ذلك من كسب. وقد ترتب على ذلك نشأة تيارين اجتماعيين مختلفين بل ومتناقضين أثرا بدورهما في كل من معدلات الزواج والطلاق. فمن ناحية، تصبح النساء العاملات مستقلات ماديًا مما يفضي إلى تعاظم ما تتمتع به من قوة في مواجهة زوجها الذي تراجع دوره ككاسب وحيد للدخل الذي يؤمن معيشة الأسرة. وبالتالي فهي تود المشاركة في عملية صناعة القرار الأسري الذي يرى

⁸⁹ IBID.

⁹⁰ State of Kuwait, Ministry of Planning, Statistics and Census Sector. Kuwait Annual Bulletin for Vital Statistics: Marriage and Divorce, 2007: 104, Table 16.

فيه الرجل انتقاصاً من، إن لم يكن تهديداً، لسلطته التقليدية. ومن هنا قد ينشأ الصراع بين طرفي العلاقة الزوجية. ومن ناحية أخرى، تلعب هذه العوامل المتغيرة دوراً كعنصر لعدم الاستقرار على المدى القصير. فمع تكيف الأفراد والأسر للأدوار الجديدة للمرأة، سيتطور فهم جديد لفكرة المساواة بين المرأة والرجل الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه رسوخاً للزواج ومن ثم يفضي إلى تراجع معدلات الطلاق.

والواقع أن هناك من البيانات ما يوحي بالفعل بمزيد من التوجه نحو قدر أكبر من الاستقرار في مؤسسة الزواج في مجتمعات الخليج العربية. فمع تعاظم المتطلبات الاقتصادية للحياة الحديثة، يميل عدد متزايد من الرجال إلى البحث عن امرأة عاملة يمكنها المساهمة في تحمل أعباء تكلفة الحياة الأسرية من خلال مساهمتها بدخلها في نفقات الأسرة للزواج منها. مرة أخرى، تشير البيانات الرسمية المتاحة عن وقائع الطلاق في الكويت في عام ٢٠٠٧ إلى أنه بينما وقعت حالات طلاق بين ٤٦% بين الأزواج العاملين، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٤% في حالة ما إذا كانت الزوجة لا تعمل^{٩١}. وتظهر البحوث في السعودية أن أغلبية الرجال يفضلون الاقتران بامرأة عاملة، وبخاصة إذا ما كانت تعمل في وظيفة رسمية ثابتة^{٩٢}.

٣- الطلاق كمسكلة اجتماعية في مجتمعات الخليج العربية: الآثار

ينطوي القول بأن ظاهرة ما تمثل "مشكلة" علي بعدين على الأقل: الأول هو حكم قيمي سلبي عليها، والثاني هو أن هذه المشكلة تقتضي حلاً

^{٩١} IBID. Table 17.

^{٩٢} Louay Bahry,

أوحلول. وفيما يتعلق بالأول يمكن التساؤل عن هي الأطراف التي تعتبر هذه الظاهرة مشكلة بالنسبة لها أو الوحدات الاجتماعية التي تنظر إليها باعتبارها مشكلة. أما فيما يتعلق بالبعد الثاني، فإنه يتطلب التساؤل عن الأسس التي ستبنى عليها هذه الحلول. ومن المستقر عليه في هذا المقام الآن أن السياسات الاجتماعية والعامّة يجب أن تستهدي بمعرفة علمية دقيقة عن طبيعة الظاهرة التي يتم التعامل معها. وفيما بقضية الطلاق، وبالنسبة لأول هذين البعدين، فثمة عدد من المستويات أو الوحدات التحليلية التي يمثل الطلاق مشكلة بالنسبة لها، فهناك أولاً الزوجين اللذين خبرا الواقعة وأطفالهما، وهناك ثانياً عائلتا الطرفين المطلقين، وثالثاً مجتمعهما الآني المباشر من أصدقاء ومعارف ومن إليهم، أي مجتمعهما المحلي، وأخيراً، هناك المستوى المجتمعي العام أو ما يمكن أن نطلق عليه مستوى التحليل الاجتماعي الموسع.

ونعرج أولاً، وفي عجالة على الآثار الاجتماعية للطلاق على أطرافه الأولية. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالطلاق بيانات جلية ومباشرة إلا أن هناك فقر واضح في البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عليه على كافة المستويات أو الوحدات التحليلية المشار إليها أعلاه. وقد ركزت دراسات الطلاق، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، في أغلبها، على الآثار المباشرة للطلاق على أعضاء الأسرة التي شهدت خبرة الطلاق وبخاصة على المرأة والأطفال، وبدرجة أقل على الأزواج. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن ثمة اجماع بين الدراسات على الآثار السلبية للطلاق في المجتمعات الإنسانية على الأطفال بصفة خاصة.

وفي مجتمعات الخليج العربية، تشير الأدبيات المتاحة إلى الآثار المدمرة للصراعات بين الوالدين والطلاق على النمو النفسي والوجداني للأطفال. الأمر الذي يفضي إلى العديد من المشكلات السلوكية والاكتئاب وتدني الأداء الدراسي، والادمان والانحراف والسلوك الإجرامي. ففي الكويت وطبقاً لتقرير لوزارة التخطيط نشرته جريدة كويت تايمز، يعاني ٦٠% من أطفال المطلقين من مشكلات نفسية ويظهرون سلوكاً عدوانياً. وقد أظهرت دراسة أجراها عبدالله الفوزان على عينات من المجتمع السعودي أن ٩٠% من حالات إيذاء الأطفال ناتجة عن سوء معاملة الأم والأب المنفصلين، حيث تأتي في المرتبة الأولى من وسائل إيذاء الأطفال، متبوعة بالتحرش الجنسي، ثم الإهمال^{٩٣}. ودرس صالح الساني تأثير التفكك الأسري والبيئة العدائية داخل البيت التي تصاحب الطلاق في المعتاد على الأطفال والشباب وانتهى في بحثه إلى أن عدم الاستقرار الأسري إبان مرحلة الطلاق بما في ذلك اكتئاب الوالدين، وفقدان الأمل والتوتر والمشكلات الأخرى قد جعلت أطفال هذه الأسر أكثر عرضة لانحراف الأحداث والتشرد وإدمان تعاطي الكحوليات والمخدرات^{٩٤}. وفي قطر كشفت دراسة قام بها خبراء المجلس الأعلى للأسرة عن أن أطفال الأسر التي تفككت نتيجة للطلاق يعانون أكثر من غيرهم من الافتقار إلى التعاطف الوجداني، والرفاه، وأن لديهم درجة أكبر من النزوع إلى الانحراف^{٩٥}.

وربما تعاني المرأة المطلقة في مجتمعات الخليج العربية أكثر من غيرها من الطلاق. ففي هذه المجتمعات تمنح القوانين سلطات شبه مطلقة

^{٩٣} <http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=1425&issue=492>

^{٩٤} مرجع سبق ذكره: ٦. (2010) Mona Al Munajjed. كما ورد في

^{٩٥} Ibid.

للذكور من أعضاء الأسرة على الإناث. ونتيجة لذلك تصبح المطلقات عرضة للعديد من مظاهر التمييز ضدهن في الأمور الأسرية، كما يجدن أنفسهن أكثر تضرراً بسبب قوانين الأحوال الشخصية الحاكمة لكل من الزواج والطلاق السائدة في بلدان الخليج والتي تفقر إلى عدم وجود آليات تحقق وتتحقق من تنفيذ القوانين المعنية بحقوق المرأة الشرعية. كما تعاني المطلقة من نظرة المجتمع إليها، حيث يلقي عليها اللوم في فشل العلاقة الزوجية، فتلاحقها التهم والهمز واللمز والنظرات المملوءة بالشك والريبة، وتعتبرها نسبة كبيرة من الرجال فريسة، بل وتحاصرهما النساء اللواتي يخشين على أزواجهن منها، بما يفضي إلى عزلها اجتماعياً ومع ذلك، يبدو أن هناك قدراً من التغير في الاتجاهات حيال المطلقات في المجتمع الخليجي. فوفقاً لمأذون منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية الشيخ نايف بن ناصر القحطاني، تزايد إقبال الشباب على الزواج بالمطلقات في الفترة الأخيرة، حيث أشار إلى أن هذه النسبة تصل إلى ٣٠%، وهو يرجع السبب في ذلك إلى أن بعض الشباب ينظر إلى المطلقة على أنها أكثر خبرة في الحياة مما يمنع كثيراً من المشكلات الأسرية، بيد أنه يؤكد أيضاً أن الأهل والعادات تقف حائلاً دون الزواج بمطلقة^{٩٦}.

ولا تغيب المعاناة الاقتصادية للمرأة المطلقة عن الصورة. ففي العديد من الحالات يرفض الأزواج السابقين سداد مستحقات النفقة، ونفقة الأطفال بما يضع المرأة المطلقة في موقف عسير. وإذا ما كان لدراسات الحالة من دلالة فلنأخذ حالة أنوار وهي امرأة سعودية مطلقة تبلغ من

⁹⁶ <http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=1425&issue=492>

العمر ٢٥ سنة، ولديها طفلة (٤ سنوات): "يرفض مُطلقي أن يعطيني حقوقي كام - أن يدفع نفقة إبنته. والآن أنا أعمل يومياً كنادلة في مركز للنساء بالرياض من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءً لقاء راتب شهري يبلغ ٢٥٠٠ ريال سعودي. وأنا أعيش مع والدي وقد تقدمت إلى إحدى المنظمات النسوية غير الهادفة للربح في مدينة الرياض فساعدوني في العثور على هذه الوظيفة...ومع ذلك، فأنا آمل في الحصول على تدريب جيد في مجال آخر وأن أعمل في وظيفة أفضل"^{٩٧}. ولا يقتصر هذا الأمر على النساء الخليجيات، بل يشيع أيضاً في أوساط الوافدين. وتمثل حالة زهرة وهي امرأة من إحدى بلاد المغرب العربي كانت قبل زواجها تعمل في الإمارات، وتزوجت من مصري أساء معاملتها فطلقت منه بعد أن أنجبت طفلين منه، وتزوج هومرتين بعدها، ثم توفى إلى رحمة بارئ. وبحكم كون الولدين كانا قسراً حال وفاة والدهما فقد انتقلت الوصاية الشرعية إلى العم المقيم في مصر. وعليه أصبح ميراثهما تحت سيطرته، وحال بينهما وبينه إلى أن يبلغا سن الرشد (ما زالا دون سن الرشد حتى اليوم) ولما كان العم عضواً بارزاً في جماعة الإخوان المسلمين فقد وضعت أمواله تحت الحراسة مما عقد قضية ميراث الولدين، وأدخلهما في متاهات سياسية لا قبل لهما بها^{٩٨}.

ليس ثمة شك في أن وقع الطلاق أكثر عنفاً على المرأة منه على الرجل، ولكنه لا يبقى بمنأى عن آثاره السلبية. بيد أن الدراسات الاجتماعية قد أغفلت- بحكم كونه الطرف الأقوى في العلاقة- دراسة آثار الطلاق على الرجل. فما من شك أن الرجل المطلق يشعر هو الآخر

⁹⁷ Mona Al Munajjed. (2010). Op.Cit. 7.

⁹⁸ حالة معروفة شخصياً لكاتب الدراسة، وقد تم تحريف اسم صاحبة المشكلة حفاظاً على الخصوصية.

بمثل هذه الآثار. فالرجل بعد الطلاق غالباً ما يجد نفسه وحيداً، نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يبنها حوله، فهو يشعر بالخيبة لفقدان دوره كأب وزوج، ويصدم نتيجة شعوره بالمسؤولية لانهايار العائلة، إضافة إلى عدم السماح له قانوناً بحضانة الأولاد في معظم الأوقات إلا في سن متأخرة للأبناء مما يفقده الكثير من احساس الأبوة وللأسف، ليس لدينا دراسة عربية واحد تناولت هذا الموضوع على الرغم من أن الطلاق علاقة اجتماعية، وأي علاقة اجتماعية لابد لها من طرفين على الأقل.

وكما أغفلت دراسات الطلاق الاهتمام بالرجل المطلق أغفلت أيضاً تماماً آثاره المجتمعية العامة على مستوى الوحدات الاجتماعية الأخرى وبخاصة على الانفاق والموازنة العامة للدولة. إن منظور متكامل لدراسة الطلاق وآثاره لابد له أن يأخذ بعين الاعتبار تعددية مستويات التأثير المختلفة. ونسعى فيما تبقى لنا من حيز في هذه الورقة واستناداً إلى ما توصلت إليه دراسات وبحوث الطلاق والتفكك الأسري في البلدان المتقدمة إلى تطوير اطار مقترح لدراسة الآثار الاجتماعية للطلاق من مثل هذا المنظور. ويركز هذا لمنظور على الأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية للطلاق وهو يميز ما بين ما يمكن أن نطلق عليه الآثار الخاصة والآثار العامة للطلاق. ونكتفي هنا بطرح أبعاد المنظور دون الدخول في منهجيات تقدير التكلفة الاجتماعية الاقتصادية للطلاق في مجتمعات الخليج إذ يقتضي ذلك توفر بيانات أكثر تفصيلاً على مستوى التحليل الاجتماعي-الاقتصادي المصغر والمكبر.

٤- بماذا تخبرنا الأدبيات المقارنة عن الطلاق؟

١,٥ الآثار الخاصة للطلاق

١,١,٥. تأثيرات الطلاق على دخل الأسرة والدخل الفردي

تتبدى التأثيرات الخاصة للطلاق أول ما تتبدى في تأثيرها المباشر على الدخل الفردي. وتشير الدراسات المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور مستوى معيشة المرأة بعد الطلاق بدرجة كبيرة. وتقدر هذه الدراسات هذا التدهور بما يتراوح بين ٢٧% و ٧٠%^{٩٩}. ومن ناحية أخرى، وجدت الدراسات أن الرجال لا يواجهون مثل هذه الآثار السلبية على الدخل، بل أنهم في الحقيقة قد يشهدون تحسناً في مستويات معيشتهم. وفي معرض تحليلهما للأسباب التي تؤدي إلى تدهور دخل النساء المطلقات بصورة غير متساوقة بالمقارنة مع الرجال، ومن خلال تحليلهما للبيانات والأدبيات المتاحة، يتوصل هولدن وسموك إلى الاستنتاج التالي "ترجع معاناة النساء فيما بعد الطلاق إلى عدد من العوامل المتداخلة التي عادة ما تكون مرتبطة ارتباطاً شكلياً ومصطنعاً مع واقعة الطلاق. وعلى وجه التحديد، تقسيم العمل خلال فترة الزواج، والأجر الأدنى للمرأة خلال وبعد تحلل الزواج والافتقار إلى أساليب ملائمة للتحويل لمرحلة ما بعد الطلاق، بما يعني أنه ما لم تعكس مبادرات السياسات الاجتماعية التغيرات في الأدوار المهنية للمرأة والمساواة بين الرجال والنساء في المسؤولية عن الأبناء (داخل وخارج إطار الزواج) فإن المستقبل الاقتصادي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج

⁹⁹ Weitzman, L. J. (1985). The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in America. New York: The Free Press. Peterson, R. R. (1996). Women, Work and Divorce. Albany: State University of New York Press.

تبقى غير مبشرة.^{١٠٠} وفي حالة مجتمعات دول الخليج العربي، ربما يحد من هذه الآثار أن المرأة المطلقة، وبخاصة إذا ما كانت شابة، تعود في أغلب الأحوال إلى منزل أهلها. بيد أن مثل هذا المسلك يعتمد على المرحلة التي تمر بها المرأة المطلقة في دورة حياتها.

ويتوصل بومان إلى نتائج مماثلة في معرض مقارنته للقوة الشرائية للنساء المطلقات قبل وبعد الطلاق فيما بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٩ في هولندا، حيث وجد أن القوة الشرائية للنساء المطلقات تتدهور بمقدار ٢٣% مقارنة بما قبل الطلاق في حين تتزايد تلك الخاصة بالرجال بمقدار ٧%. كما وجد أيضاً أن القوة الشرائية للمتزوجين قد تزايدت خلال الفترة نفسها بمقدار ٣%^{١٠١}.

وعلىنا أن نتذكر أن هذه البحوث وتقديراتها تستند إلى أساليب معاملات الارتباط الإحصائية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تؤسس أو أن يتم التعامل معها كعلاقات سببية تتعلق بالعلاقة بين الطلاق ودخل المرأة. وقد انتقدت هذه الدراسات لهذا السبب على وجه التحديد. ومع ذلك، فقد سعى الاقتصاديون إلى تجاوز هذا النقد باستخدام أساليب منهجية متنوعة من بينها استخدام أسلوب المتغيرات الآتية Instrumental Variables. وفي هذا الصدد، وجدت الدراسات أن احتمالات الطلاق تتزايد إذا ما كان الطفل المولود أولاً أنثى، كما أن احتمالاته تتزايد إذا ما كانت المرأة تنتمي إلى أسرة معيشية ذات دخل شديد التدني أو بالغ الثراء. وتشير الشواهد الإمبريقية إلى أن بعض النساء يتمكن من خلال النفاذ

¹⁰⁰ Holden, K. C. and Smock, P. J. (1991). "The Economic Cost of Marital Dissolution." Annual Review of Sociology 17: 51-78.

¹⁰¹ EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.

إلى بعض الموارد كنفقة الأطفال، والمخصصات الحكومية للرفاه، وزيادة فرص العمل بعد الطلاق من الحصول على دخل كاف، في حين أن بعضهن وبخاصة النساء الفقيرات لا ينجحن في ذلك. وتجد دراسة أننت وميتشلز أن انهيار الزواج الأول يزيد من احتمالات عيش النساء في أسر يقل دخلها السنوي عن ٥٠٠٠ دولار سنوياً من ٥% إلى حوالي ٥٠% مقارنة بالنساء اللواتي ما زلن يعشن في ظل زواجهن الأول^{١٠٢}. ومن هنا تتوصل الدراسات التي اعتمدت أساليب التحليل السببية إلى أنه في حين أنه ليس للطلاق تأثير على متوسط الدخل إلا أنه يزيد من الفقر وعدم المساواة بين الرجال والنساء.

وقد صاغت دراسة سموك وماننيج وجابتا نموذجاً تصورياً حول الكيفية التي سيتبدو عليها الدخل الفردي للمرأة والأسرة إذا ما تزوجت المرأة المطلقة مرة أخرى، وإذا ما طُلقَت النساء المتزوجات. وقد أخذوا في ذلك بعين الاعتبار مشكلة أن نفس العوامل التي تؤثر في احتمالات الطلاق هي ذاتها التي تؤثر في مستويات الدخل. وقد وجد ثلاثتهم أن الزواج ثانية للمطلقات سوف يؤدي إلى تأثير إحصائي معنوي وإيجابي على كل من دخل الأسرة والاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل. وقد قدروا أن دخل المرأة المطلقة سيرتفع من ٨٤٠،١٧ دولار سنوياً إلى ٣٦٥،٣٨ دولاراً إذا ما عاودت الزواج، وأن دخل المرأة المتزوجة سوف ينخفض من ٩٧٦،٥١ دولاراً سنوياً إلى ٩٤٢،١٦ دولار إذا ما طُلقَت. كما قدر الباحثون أن الاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل سوف تتزايد من ١,٦ إلى ٣,٥ إذا ما عاودت النساء الزواج وتتناقص من ٣,٩ إلى ١,٦ إذا ما

¹⁰² Ananat E.O. and G. Michaels (2008). The Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women with Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.

طُلِّقَت النساء المتزوجات^{١٠٣}. وتشير هذه الاستنتاجات إلى هشاشة وضع النساء الاقتصادي خارج نطاق الزواج وإذا ما انهار زواجهن نتيجة للطلاق.

٢,١,٥. تأثيرات الطلاق على الأطفال وعدم استقرار البنى الأسرية على المدى الطويل

ينبع الأثر التالي المهم للطلاق من تأثيره في بنية الأسرة وأثر ذلك على الأطفال. فتأثيرات الطلاق والميلاد خارج نطاق الأسرة بسببه (أي بسبب الطلاق) يؤثر في الأطفال من خلال تأثيره السلبي على مستويات الدخول، بالإضافة إلى العديد من القنوات الأخرى. فوجود زوجين من الجنسين يساعد الأطفال على تعلم تقدير قيمة الاختلافات السلوكية النوعية الاجتماعية. وينطوي هذا على القول بأن غياب الأب، وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر، وبخاصة بالنسبة للصبي، يؤثر في الطفل وطبيعة المنتج البشري الذي يخرج إلى المجتمع. فالوالدين مصدر مهم من مصادر رأس المال الاجتماعي. وتوضح الأدبيات السياسية والاقتصادية أهمية رأس المال الاجتماعي وتأثيره في المخرجات الاقتصادية. ومن هنا فإن غياب أحد الوالدين بوصفه نموذجاً للأدوار يمكن أن يكون له تأثيراته السلبية على نمو الطفل وسلوكه. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التعرض للتفاعلات بين الوالدين في بيئة من العلاقات السوية، الأطفال على تنمية مهارات التفاعل البيني، مثل الإتصال والتعاون وأساليب حل الصراعات. وقد يفتقر الأطفال الذين يتعرضون لنماذج أدوار منقوصة إلى المهارات التي يحتاجونها لكي يلعبوا أدوارهم

¹⁰³ Smock, P.J., W.D. Manning and S. Gupta (1999). The Effect of Marriage and Divorce on Women's Economic Well-Being, in American Sociological Review 64: 794-812.

بصورة سليمة اجتماعياً كبالغين، ومن ثم قد يصبحوا أقل نجاحاً في أدائهم الدراسي، وفي عملهم، وفي علاقاتهم الشخصية المستقبلية. ولعله من الممكن تحديد تأثيرات الطلاق على الأطفال في أربعة مجالات أساسية:

- احتمالات الفقر نتيجة تراجع دخل الأسرة.
- الانجاز التعليمي.
- المشكلات السلوكية ونمو الطفل.
- التأثيرات على القرارات المستقبلية كوالدين وأعضاء في المجتمع.

١,٢,١,٥ احتمالات الفقر الناتجة عن تفكك الأسرة

تعني تأثيرات تدهور الدخل الناجمة عن الطلاق أن الأطفال الذين يولدون أو ينشأون في أسر ذات عائل واحد قد يكونون أكثر عرضة للفقر. وثمة دلائل متنامية تشير إلى وجود اقتران بين تحلل الزواج ومخاطر فقر الأطفال. ففي الولايات المتحدة، وجد أن الأسر التي تتزأسها نساء لديها أطفال تزيد احتمالات أن تكون أكثر فقراً بخمس مرات بالمقارنة بالأسر الزوجية (٨,٧% مقارنة ب ٤٤,٨% على التوالي)، وأن متوسط دخلها يمثل حوالي ثلث نظيراتها الزوجية (٤٠٠,١٥ مقارنة ب ٦٠٠,٤٤ دولار سنوياً بأسعار ١٩٨٩)^{١٠٤}.

وفي هولندا، كانت نسبة الأسر الزوجية التي يعمل فيها الزوجين والتي يعاني أطفالها من احتمالات السقوط في جب الفقر تبلغ ١,٨%،

¹⁰⁴ Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in the United States: 1995, in U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60-194.

بينما ترتفع هذه الاحتمالات إلى ٢٣% و ٥٦% بين الأسر ذات العائل الواحد وتلك التي لا يعمل فيها أي من الوالدين على التوالي. وقد قدر في عام ٢٠١٠ أن حوالي ٣٢٧ ألف قاصر يعيش في فقر نسبي في هولندا من بينهم حوالي ١٠٠,٠٠٠ ينتمون إلى أسر مفككة^{١٠٥}.

٢,٢,١,٥ التأثيرات على الانجاز التعليمي

ثمة تراث متعاضم من الدراسات التي تؤكد على العلاقة بين المخرجات التعليمية وبنية الأسرة. (الأسرة الزوجية، الأسرة ذات العائل الواحد، والأسر المختلطة -غير طبيعية الوالدين، كأسر الزواج الثاني، وحالات التبني) التي ينشأ فيها الأطفال. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الأبناء الذين ينشأون في أسر مفككة أقل احتمالاً من أن يواصلوا تعليمهم الثانوي والجامعي^{١٠٦}. ويقدر ماكلنهان، وجينثر وبولوك في دراستيهما أن احتمال التسرب الدراسي من المدرسة الثانوية يتزايد إلى ٤٢% و ٧٠% بالنسبة للبيض والسود على التوالي حال تفكك الأسرة^{١٠٧}. وفي السويد يتوصل يوهانسون وجاهلر إلى أن الأطفال الذين يأتون من أسر مفككة يتخلفون دراسياً عن أقرانهم من الأسر الزوجية بعام دراسي كامل^{١٠٨}. وعادة ما لا تأخذ الدراسات المشار إليها أعلاه بعين الاعتبار العوامل التي قد تؤثر بالتوازي في بنية الأسرة والمخرجات التعليمية

¹⁰⁵ EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.

¹⁰⁶ McLanahan, S.S. (1985). Family structure and the intergenerational transmission of poverty, in American Journal of Sociology, Vol.90, pp.873-901. Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.

¹⁰⁷ Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.

¹⁰⁸ Johnsson, J.O. and M. Gähler (1997). Family Dissolution, Family Reconstitution, and Children's Educational Careers: Recent Evidence from Sweden, in Demography 34: 277-293.

للأبناء، ومن ثم يجب النظر إليها بوصفها تعبر عن علاقات اقتران عوضاً عن كونها علاقات سببية بين المتغيرين.

ولتجاوز هذا العوار، حاول العديد من الدراسات أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات غير الملاحظة لبنية الأسرة التي قد تؤثر في المخرجات التعليمية للأطفال. وتتسم النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا الصدد بعدم الاتساق أو غياب الاجماع فيما بينها، حيث يجد كل من إيمريش وفرانشيسكوني¹⁰⁹، وكيس ولين وماكلنهان¹¹⁰، وايفنهاوس ورايلي¹¹¹، في بحوثهم أن لبناء الأسرة تأثيرات ذات معنوية إحصائية على المخرجات التعليمية للأبناء. وعلى العكس من ذلك، لا يعثر بيوركلود وساندستروم على اثر إحصائي معنوي لبنية الأسرة على المخرجات التعليمية للأبناء¹¹².

وربما يكون من المنطقي في بلد كالنرويج، وهولند يتميز بنظام سخي للإعانات الأسرية المقدمة للأسر التي تفككت نتيجة الطلاق، العثور على أثر محدود للتفكك الأسري على المخرجات التعليمية، بيد أن ستيل ورشتون وكرافدال يتوصلون في دراستهم إلى أن خبرة تحلل الأسرة بسبب الطلاق ترتبط بمستويات أدنى من الأداء والانجاز التعليمي عند الأبناء وأن هذه الآثار يتراجع تأثيرها ويبهت مع عمر الطفل عند

¹⁰⁹ Ermisch, J.F. and M. Francesconi (2001). Family Structure and Children's Achievements, in Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 2, 249-270.

¹¹⁰ Case, A., I. Lin, and S. McLanahan (2001). Educational Attainment of Siblings in Stepfamilies, in Evolution and Human Behavior 22:269-89. CBS Netherlands.

¹¹¹ Evenhouse, E. and R. Siobhan (2004). A Sibling Study of Stepchild Well-being, in Journal of Human Resources, University of Wisconsin Press, vol. 39 (1).

¹¹² Björklund, A. and M. Sundström (2002). Parental Separation and Children's Educational Attainment: A Siblings Approach. Discussion Paper No. 643, IZA, Bonn.

الطلاق. ومع ذلك فهم يتوصلون إلى أن خبرة الطلاق تؤثر بنسبة تتراوح ما بين ٦% و ١٣% في احتمال تحقيق الأبناء لعملية انتقال ناجح من مرحلة الدراسة المتوسطة إلى المرحلة الثانوية. وقد تم العثور على آثار مماثلة في بلدان كالولايات المتحدة وبلدان أخرى^{١١٣}. وبالنظر إلى أهمية التعليم في تحديد مستوى الدخل المستقبلي ومخرجات سوق العمل فإن الآثار السلبية للطلاق على الانجاز التعليمي تمثل مكوناً مهماً من التكلفة المجتمعية للطلاق.

٣,٢,١,٥ التأثيرات على سلوك ونمو الطفل

يعتبر فهم تأثيرات البنية الأسرية على سلوك الطفل ونموه العقلي عاملاً جوهرياً في فهم وتقدير التكلفة والمنفعة المقترنة بالأشكال المختلفة للأسرة. وقد وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مفككة (مطلقة) أكثر عرضة للمعاناة من صعوبات تعليمية، ومستويات أعلى من الاضطرابات الوجدانية والنفسية والمشكلات السلوكية^{١١٤}. وبالمثل ثمة ارتباط بين الأسرة الواحدية والوالدين وبين السلوك الجانح لدى الأطفال والأحداث^{١١٥}.

¹¹³ Steele, F.A., W. Sigle-Rushton and O. Kravdal (2009). Consequences of Family Disruption on Children's Educational Outcomes in Norway, in *Demography*, 46 (3), 553- 574.

¹¹⁴ See for example, Amato, P. R. (1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. *The Future of Children: Children and Divorce*, 4, 143-164; Dawson, D. A. (1991). Family structure and children's health and well-being: Data from the 1988 National Health Interview Survey on Child Health, in *Journal of Marriage and the Family*, 53, 573-584; McLanahan, S. S. (1997). Parent absence or poverty: Which matters more? In G. J. Duncan & J. Brooks-Gunn (Eds.), *Consequences of growing up poor* (pp. 35-48). New York: Russell Sage Foundation.

¹¹⁵ Dornbusch, S.M., J.M. Carlsmith, S.J. Bushwall, P.L. Ritter, H. Leiderman, A.H. Hastorf and R.T. Gross (1985). Single parents, extended households, and the control of adolescents, in *Child Development*, 45, 326-341. Steinberg, L. (1987). Single parents, stepparents, and the susceptibility of adolescents to antisocial Peer Pressure, in *Child Development*, 58, 269-275.

وتعاطي المخدرات والكحول والتدخين^{١١٦}، والتقدير المتدني للذات^{١١٧}، والتسرب الدراسي من المدرسة الثانوية^{١١٨}، والعمر الأصغر عند الهرب من المنزل^{١١٩}، والنشاط الجنسي المبكر. تكشف دراسة أجراها كل من أليسون وفرستبرج عن أن تحلل الزواج يمارس تأثيرات عميقة وطويلة الأمد على سلوكيات الأطفال وتوترهم النفسي.

وقد درس كاريسون وكوركورن تأثيرات بناء الأسرة على المخرجات السلوكية والمعرفية واستخدما في ذلك دليل المشكلات السلوكية Behavioral Problems Index كمؤشر موضوعي لقياس سلوك الطفل. ويشتمل هذا الدليل الذي طوره زيل وبيترسون على ٢٨ مقياساً لتكيف الأطفال والمشكلات السلوكية التي قد يبيدها الأطفال اعتباراً من سن الرابعة فأكبر على مدار ثلاثة أشهر. وقد وجد الباحثان أن الأطفال الذين يأتون من أسر زواجية قد سجلوا خلال فترة الدراسة ٥١,١٧ نقطة على المقياس مقابل ٦٦,٢٤ بالنسبة لأولئك الذين يأتون من أسر ذات عائل واحد^{١٢٠}. وبالمثل، وجد الباحثان أن الأطفال الذين كان لديهم والدين طوال فترة الدراسة قد حققوا درجات تبلغ ٥٩,٣٧ و ٦٤,٧٨ في اختبارات الحساب والقراءة على التوالي مقارنة ب ٤٢,٥٨ و ٤٧,٥٠

¹¹⁶ Stern, M., J. E. Northman and M.R. Van Slyck, (1984). Father absence and adolescent problem behaviors: Alcohol consumption, drug use, and sexual activity, in *Adolescence*, 19, 301–312.

¹¹⁷ Astone, N. M. and S. S. McLanahan (1991). Family structure, parental practices, and high school completion, in *American Sociological Review*, 56, 309–320.

¹¹⁸ Goldscheider, F. K. and C. Goldscheider (1993). *Leaving home before marriage: Ethnicity, familism, and generational relationships*. Madison: University of Wisconsin Press.

¹¹⁹ Thornton, A. and D. Camburn (1987). The influence of the family on premarital sexual attitudes and behaviour, in *Demography*, 24, 323–340; Wu, L. L. (1996). Effects of family instability, income, and income instability on the risk of a premarital birth, in *American Sociological Review*, 61, 386–404.

¹²⁰ Carlson, M.J. and M.E. Corcoran (2001). Family Structure and Children's Behavioral and Cognitive Outcomes, in *Journal of Marriage and Family* 63 (August 2001): 779–792

في المتوسط وعلى الترتيب بالنسبة للأطفال الذين أتوا من أسر ذات عائل
أوحد.

وتكشف دراسة بلوم وزملاؤه حول السلوك الخطر لتلاميذ السنوات
الدراسية ٧-٨ و ٩-١٢ (المراهقين) أن السلوكيات الخطرة في مثل هذه
المراحل والتي تتمثل في تدخين سيجارة واحدة على الأقل خلال ال ٣٠
يوماً الماضية، وتعاطي الكحوليات خلال الإنتي عشر شهراً السابقة على
إجراء الدراسة والتفكير في أومحاولة الإنتحار واستخدام السلاح في
المواقف العنيفة وممارسة الجنس عن وجود فروق معنوية إحصائياً على
كافة الأبعاد المذكورة بين المراهقين الذين ينتمون إلى أسر ذات عائل
واحد وتلك ذات الوالدين^{١٢١}. وتشير الدراسة بوضوح إلى أن الطلاق
يمكن أن يؤدي إلى مشكلات سلوكية ويزيد من احتمالات السلوك الخطر
بين المراهقين.

وقد أشارت الأدبيات المتراكمة الرائدة التي انجزها هكمان وتلك
التي تستلهم تراث الاقتصاد الماركسي كدراستي باولز وجينيتيس^{١٢٢}،
وإدواردز^{١٢٣} إلى أهمية المهارات غير المعرفية وتأثيرها في مخرجات
سوق العمل. فقد أوضحت هذه الدراسات في سياق الولايات المتحدة أن
نفس المتغيرات المتعلقة بالمستوى المنخفض في القدرات التي تفسر

¹²¹ Blum, R.W., T. Beuhring, M.L. Shew, L.H. Bearinger, R.E. Sieving, and Michael D. Resnick
(2000). The Effects of Race/Ethnicity, Income, and Family Structure on Adolescent Risk
Behaviors, in American Journal of Public Health, December 2000, Vol. 90, No. 12.

¹²² Bowles, S. and H. Gintis, (1976). Schooling in capitalist America: Educational reform and
contradictions of economic life. New York: Basic Books.

¹²³ Edwards, R.C. (1976). Individual traits and organizational incentives: What makes a "Good
Worker?", in Journal of Human Resources, Spring.

السلوك المنحرف هي ذاتها التي تفسر الاختيارات الدراسية والأجور والتشغيل وخبرة العمل والاختيار المهني.

ويشير الارتباط القوي بين هذه العوامل إلى أن الطلاق قد يكون له تأثيرات سلبية على القدرات والمهارات غير المعرفية ، ومن ثم يجعل الأفراد أكثر عرضة لكل من السلوك الخطر والمخرجات المتدنية لسوق العمل. وقد تم أيضاً تفحص التأثير المحتمل للسلوك إبان مرحلة الطفولة على المخرجات الفردية في سوق العمل بواسطة عدد من الدراسات^{١٢٤}. وفي هذا المقام درس كل من لي وميلر وهيث تأثيرات المشكلات السلوكية للطفل على التشغيل والأجور. وقد وجدوا أن كل من الذكور والإناث الذين عرفوا عدداً كبيراً من خبرات السلوك المعوج خلال فترة طفولتهم تقل احتمالات تشغيلهم بنسبة ٣% و ١% على التوالي مقارنة بالآخرين الذين لم يمروا بمثل هذه الخبرات السلوكية المنحرفة. ومن ناحية أخرى، وجدوا أن السلوك الإشكالي خلال مرحلة الطفولة لا أثر له على مداخيل الذكور بينما يُقلل من دخول الإناث بنسبة ٤%^{١٢٥}.

¹²⁴ Farmer, E.M.Z. (1995). Extremity of Externalizing Behavior and Young Adult Outcomes, in Journal of Child Psychology and Psychiatry. 36:617-632. Fergusson, D.M. and L.J. Horwood (1998). Early conduct problems and later life opportunities. Journal of Child Psychology and Psychiatry, 39(8), 1097-1108. Gregg, P. and S. Machin (2000). Child Development and Success or Failure in the Youth Labour Market, in NBER Comparative Labor Market Series, University of Chicago Press, Chicago: 247-288. Feinstein, L. (2000). The Relative Economic Importance of Academic, Psychological and Behavioural Attributes Developed in Childhood. London School of Economics, Centre for Economic Performance Discussion Paper, No. 443.

¹²⁵ Le, Anh T., P.W. Miller, A.C. Heath and N. Martin (2005). Early childhood behaviours, schooling and labour market outcomes: estimates from a sample of twins, in Economics of Education Review, Elsevier, vol. 24(1), pages 1-17, February.

الجانب الآخر الذي يمكن أن يتأثر بخبرة الطلاق في حياة الأطفال هو الميل إلى السلوك الإجرامي. وقد توصلت دراسة قام بها فان در راکت إلى أن أبناء الطلاق أكثر عرضة لارتكاب أفعال إجرامية بثلاث مرات من أقرانهم الذين يأتون من أسر متماسكة. فقد كان متوسط احتمال أن يقوم طفل من أسرة متماسكة بعمل مُجرّم قانوناً يبلغ ١% في حين يرتفع إلى ٣% بين أبناء الزوجين المطلقين^{١٢٦}. وترجع أسباب احتمال ارتفاع القيام بأعمال إجرامية بين أطفال الطلاق إلى القدر الأقل من إشراف البالغين عليهم، وتدهور الثبات النفسي لديهم، وانخفاض دخل الأسرة الأحادية الرئيس بما يدفع بها إلى سكنى الأحياء الفقيرة حيث تتزايد مخاطر الأنشطة الإجرامية. ومن هنا فإن وقائع الطلاق تزيد من احتمال انخراط الأطفال في سلوكيات إجرامية الأمر الذي يدفع بمعدلات الجريمة في بلد ما إلى الارتفاع. وقد توصل تحليل أجراها مجلس الشباب في بريطانيا لعدد ٤٠٠٠ حدث إلى أن ٧٠% منهم أتوا من أسر مفككة^{١٢٧}.

وقد قدرت جملة تكلفة الجريمة في هولندا عام ٢٠١١ بحوالي ٦٤٩،٣١ مليون يورو، وتقدر تكلفة جرائم أبناء الطلاق فيها بحوالي ٤،٣% منها، أي حوالي ٣٦٠،١ مليون يورو^{١٢٨}. وفي بريطانيا ووفقاً لتقديرات مؤسسة العلاقات، بلغت تكلفة الجرائم الناتجة عن التفكك

¹²⁶ Van der Rakt M.G.A. (2011). Two Generations of Crime: The Intergenerational Transmission of Criminal Convictions over the Life Course. www.mariekevanderakt.nl/wp.

¹²⁷ "Yes family breakdown is behind broken Britain", Daily Mail, 11 Jul, www.dailymail.co.uk/debate/article-1198962/Yes-family-breakdown-IS-broken-Britain

¹²⁸ EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.

الأسري في عام ٢٠١٣ حوالي ٨,١ مليون جنيه استرليني تقريباً، وهي تكلفة يتم استنزافها من ميزانية العدالة الجنائية^{١٢٩}.

٤,٢,١,٥ تأثيرات الطلاق على عملية صناعة القرار الخاص ببناء أسرة

يُعمل الطلاق أثره من خلال تأثيره في الاختيارات المستقبلية للأطفال الذين مروا بتجربة طلاق والديهما. وتشير دراسة أجريت في تسع من بلدان من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن السلوك الديموجرافي للأطفال الذين مروا بتجربة الطلاق الوالدية يميل إلى الاختلاف عن ذينك الخاص بأولئك الذين لم يعرفوا هذه الخبرة. وتشير الدراسة إلى أن أبناء الطلاق يميلون بقدر أكبر إلى الدخول في ترتيبات معيشية شبه زواجية أكثر من العيش في ظل نظام الزواج التقليدي. كما أنهم أكثر عرضة لأن يصبحوا آباء وأمهات في مراحل عمرية أبكر من أقرانهم الذين نشأوا في أسر متماسكة. كما أن احتمال ميلاد طفلهم الأول في ظل العلاقة الزوجية أدنى، وأن ترتيباتهم المعيشية شبه الزوجية أكثر عرضة لأن تصل إلى منتهاها من العلاقات الزوجية التقليدية^{١٣٠}. وتأخذ دراسة أجراها ماكلنهان وجارفينكل وواتسون هذه القضية خطوة أبعد إلى الأمام^{١٣١} حيث تحاول الإجابة على سؤال مؤداه ما إذا كان صعود ظاهرة "الأسر الأمومية فقط" في الولايات المتحدة قد ساهم في

¹²⁹ Relationships Foundation. (2011). The Cost of Family Breakdown is Criminal. <http://www.relationshipsfoundation.org/Web/News/News.aspx?news=106&RedirectUrl=~Web/Search/Default.aspx?Search=Divorce>

¹³⁰ Goodman, A., and E. Greaves (2010). Cohabitation, marriage and relationship stability. Institute for Fiscal Studies (IFS), Briefing Note 107.

¹³¹ McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13.

ارتفاع نسبة ما اصطلح على تسميته بـ "الطبقة الدنيا" Underclass. ويستند تعريفهم للطبقة الدنيا إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

- تدني نسبة مشاركة الأم في قوة العمل في الأسر الأمومية.
- استمرار تدني نسبة المشاركة في قوة العمل عبر أجيال هذه الأسر الأمومية.
- العزلة الثقافية الشبيهة بالعيش في الجيتوهات.

ويكشف ماكلنهان وجارفينكل وواتسون عن أن ٣٠% من هذه النوعية من الأسر تعتمد في معيشتها على الأمد الطويل على إعانات الضمان الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، فإنهم يتوصلون إلى أن أبناء هذه الأسر يتأثرون في سلوكهم المستقبلي المتعلق بتكوين أسرهم والعيش على الإعانات الحكومية العابر للأجيال بنمط سلوك الأسرة الأمومية. كما أن البنات المولودات في مثل هذه الأسر أكثر ميلاً للزواج و/أو الإنجاب مبكراً (سواء أكان ذلك داخل أو خارج نطاق الزواج) وأن هذين العاملين يرتبطان ارتباطاً إيجابياً مع احتمال أن يصبحن أمهات من ذوات الأسر الأمومية فقط. كما أن بنات هذه الأسر الأمومية أكثر عرضة بكثير لأن يعشن على إعانات الضمان الاجتماعي وأن يقطن في الأحياء الفقيرة. كما وجدوا أنه في ٢٠% من المناطق الفقيرة تشكل هذه الأسر الأمومية ٥٦% من إجمالي الأسر المقيمة بها وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥% بين الأمريكيين السود. وينتهي ماكلنهان وزملاؤه إلى نتيجة فحواها أنه بالنسبة للأسر الأمومية للأمريكيات السوداوات ثمة خطر حقيقي ماثل هو أن هناك طبقة دنيا تتشكل يمكن أن تقع في دائرة مفرغة من الفقر - بل والفقر العابر للأجيال^{١٣٢} - نتيجة لطبيعة بنائها الأسري.

^{١٣٢} التشديد للكاتب.

ويفضي ما تقدم إلى أن الطلاق بتأثيره على السلوك المستقبلي من خلال اتخاذ قرار المعيشة المشتركة خارج نطاق الزواج والوالدية المنفردة يمكن أن يؤدي بالمجتمعات التي تقع في هذه الدائرة المفرغة إلى سيادة بنى أسرية غير مستقرة يمكن لها أن تمثل تحدياً مجتمعياً طويلاً الأجل. وعلى الرغم من أن مجتمعات الخليج العربي قد تكون محصنة من مثل هذا المسار الأمريكي، حيث أنه أمر لا يمكن أن يعاد انتاجه بأي حال من الأحوال في ظل ظروف اجتماعية اقتصادية مغايرة تماماً، إلا أن بعض جوانب الدرس الأمريكي جديرة بالاعتبار وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل والميل عبر الجيلي لتدني نسب المشاركة فيها، وهي أحد ملامح سوق العمل الأساسية في دول الخليج العربية، وذلك بالإضافة إلى النزوع إلى العيش على الإعانات الحكومية.

٣,١,٥ الحالة الاجتماعية (الزواجية) والتقدير الذاتي للرفاه

تمثل تأثيرات الطلاق على التقدير الذاتي للفرد لمستوى رفاهه جانباً مهماً في فهم الأداء الناجح للمجتمعات. ويقصد بالرفاه الذاتي هنا الإشارة إلى التقرير الذاتي لمعايير السعادة والرضا عن الحياة. وهناك الكثير من الدراسات التي وجدت تأثيراً سلبياً لتحلل الزواج على الصحة العقلية والرفاه. ففي دراسة استندت إلى بيانات المسح العالمي للقيم واشتملت على ٤٤ بلداً، يكشف كالميجن عن أن المتزوجين كانوا أعلى في المتوسط بمقدار ١٢% في تقديرهم للرفاه الذاتي من المطلقين. كما وجد تباينات داخل البلد الواحد بين المتزوجين والمطلقين بلغت أعلاها في استراليا بفارق ١٨% على مقياس يتراوح ما بين ٠-١٠٠، وأدناه في

ليتوانيا بفارق ٧% لصالح المجموعة الأولى^{١٣٣}. وبصفة عامة، يستنتج الباحث أن واقعة الطلاق يمكن لها أن تؤثر سلباً وبصفة دائمة في التقدير الذاتي للسعادة والرفاه الفردي، وأنها تمثل تكلفة هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير تكاليف الطلاق.

٤,١,٥ الحالة الاجتماعية (الزواجية) والصحة:

ثمة جانب آخر له أهميته يتعلق بالحالة الزواجية وتأثيرها على صحة الأفراد. وقد حاولت العديد من الدراسات قياس علاقة الاقتران بين كون المرء متزوجاً وحالته الصحية. وفي هذا الصدد تتوصل دراسة شوينبورن حول الولايات المتحدة إلى أنه وبالنسبة إلى مؤشرات الصحة التي اشتملت عليها الدراسة وهي، الحالة الصحية المتدنية، وقلة النشاط، والإكتئاب النفسي الحاد والتدخين آلام الجزء السفلي من الظهر والصداع وانعدام النشاط في وقت الفراغ، تتوصل الدراسة إلى أن البالغين المتزوجين أفضل صحياً من الفئات التصنيفية الأخرى للحالة الزواجية. فضلاً عن ذلك، تتسم هذه النتيجة بالصدق عبر الفئات العمرية الثلاث التي ميزت بينها الدراسة (١٨-٤٤، ٤٥-٦٤، ٦٥ سنة فأكثر) وذلك بغض النظر عن الفروق بين الجماعات السكانية الفرعية في خصائصها الاجتماعية الاقتصادية الأخرى (النوع، والعرق والتعليم والدخل وغيرها)^{١٣٤}. كما وجدت دراسات أخرى أن الأمهات المطلقات يعانين

¹³³ Kalmijn M. (2008). Divorce and well-being in 44 societies: Testing hypotheses about cross-national differences, Tilburg University, Netherlands Paper presented at the conference of the European Association of Population Studies, Barcelona, July 10-12, 2008

¹³⁴ Schoenborn C.A. (2004). Marital Status and Health: United States, 1999-2002, in Advance Data Number 351, December 15, 2004.

بدرجة أكبر من غيرهن من الإكتئاب ومستويات أدنى من الأداء النفسي مقارنة بغيرهن من الأمهات المتزوجات^{١٣٥}. ويؤسس عمل فيرتيج لعلاقات سببية بين انخفاض وزن المولود وطلاق الوالدين. وبالنظر أن انخفاض الوزن عند الميلاد يقترن بالحالة الصحية في المراحل اللاحقة في الحياة، فإن ذلك قد يعوق من نجاح الطفل لاحقاً^{١٣٦}.

وفي دراسة زائفة الصيت يتفحص يونج العلاقة بين الحالة الزوجية والصحة في هولندا. والنمط العام الذي تتمخض عنه الدراسة بالنسبة للحالة الصحية للرجال هو أن الرجال المطلقين عرضة لأعلى احتمالات المخاطر الصحية يتبعهم في ذلك أولئك الذين لم يسبق لهم الزواج، وأن احتمالات المخاطر بالنسبة للأرامل أقرب ما تكون لتلك الخاصة بالمتزوجين. أما بالنسبة للنساء، فإن المطلقات هن الأكثر عرضة للمخاطر الصحية، في حين أن الأرامل ومن لم يسبق لهن الزواج فإن احتمالات تعرضهن لمشكلات صحية أقرب كثيراً لاحتمالات تعرض المتزوجات لها. وتجد الدراسة أن هناك فروق في معدلات استخدام الخدمات الصحية بالاستناد إلى الحالة الزوجية حتى بعد ضبط ضبط المتغيرات الخرى كالعمر والنوع والتعليم ودرجة التحضر والدين والإقليم وبلد الميلاد وأسلوب الحياة والحالة الصحية. فالمطلقين، على

¹³⁵ Kalil, A., K. Rosenblum, J. Eccles and J. Sameroff (1998). Family structure or family resources?: Linking marital status to children's adjustment in economically diverse black and white families. Paper presented at the biennial meetings of the Society for Research on Adolescence, San Diego, CA. McLoyd, V.C. (1990). The impact of economic hardship on Black families and children: Psychological distress, parenting and socioemotional development, in Child Development, 61, 311-246.

¹³⁶ Fertig, M. (2004). Modelling Complex Educational Change: a Preliminary Literature Review, in British Educational Research Association (BERA) Annual Conference 2004, 2004-09-16 - 2004-09-18, UMIST, Manchester.

سبيل المثال، تزيد احتمالات حزمهم بالمستشفيات بجوالي ٥٣% مقارنة بالمتزوجين. كما تكشف الدراسة عن أن احتمال إقدام المطلقين والمُطْلَقَات على الإنتحار يزيد على ذلك الخاص بالمتزوجين بثلاثة أمثال. كما أن معدلات الغياب عن العمل بسبب اعتلال الحالة الصحية تزيد بمقدار ٢% بين المطلقين من الرجال والنساء عنها بين المتزوجين. وعليه فإن التكاليف المترتبة على الحالة الصحية للأفراد المطلقين يجب أن تدخل هي الأخرى حسابات تكلفة الطلاق القومية^{١٣٧}.

٢,٥. الآثار العامة للطلاق ١,٢,٥ الآثار على الخصوبة

الأثر الأول من الآثار العامة للطلاق الذي نلقي بالضوء عليه، هو تأثير الطلاق على خصوبة المرأة. وينطوي تحليل معدلات النمو السكاني وزيادة النصيب النسبي لكبار السن من إجمالي السكان على الكشف عن الكيفية التي تتأثر بها قرارات الشباب المتعلقة بالخصوبة بالطلاق، وهي أمور يجب أن تؤخذ بالحسبان في عملية تقدير التكلفة المجتمعية للطلاق. فالعالم يدخل اليوم مرحلة الهرم السكاني ولا تستثنى من ذلك الدول العربية الخليجية أوهي على مشارف ذلك، وهوما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الخصوبة نتيجة لتحلل الزواج والتغير في سلوك الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة نحو تكوين أسر. فعلى سبيل المثال سوف تعاني كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان

¹³⁷ Joung, I.M.A. (1996). Marital status and health, Descriptive and explanatory studies. repub.eur.nl/pub/22454/960501_Joung,%20Inez%20Maria%20Alcida.pdf

من نقصان في قوة العمل المنتجة بسبب الهرم السكاني^{١٣٨}. وسيترتب على ذلك نقص في معدلات الإدخار وتراكم رأس المال، وتقلص في قوة العمل، وذلك على الرغم مما قد يحدث من زيادة في تكوين رأس المال البشري، وقد يؤدي الهرم السكاني إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية. وسوف يكون لكل هذه العوامل مجتمعة أثر على امكانيات النمو الاقتصادي، كما أنها بالاشتراك مع زيادة توقعات العمر ستعني مزيد من الأعباء على نظم المعاشات والصحة العامة. وثمة حاجة إلى دراسات وتقديرات أكثر دقة للكيفية التي يؤثر بها الطلاق في الخصوبة في دول الخليج العربي لكي يمكن التوصل إلى تقدير دقيق لتكلفة الطلاق بالنسبة للفرد والمجتمع.

٢,٢,٥ الأثر على نظم الإعانة الاجتماعية

وجدت الدراسات التي استخدمت المتغيرات الآتية - كما أشرنا من قبل- أن النساء يمكن لهن تعويض خسائرن الدخلية المترتبة طلاقهن، إما من خلال التحاقهن بسوق العمل أو الاعتماد على برامج الإعانات الحكومية. وغالباً ما تمثل الأمهات غير المتزوجات نسبة هامة من الجمهور المتلقي لإعانات الرفاه والضمان الاجتماعي. وكما يلاحظ كنوف تمثل هؤلاء الأمهات وأطفالهم الصغار جماعة يصعب التخلص من اعتمادها في معاشها على الإعانات^{١٣٩}.

¹³⁸ Wilcox, W. B. and DeRose, L. (2014). Sustainable Families: An International Perspective on Fertility, Marriage and the Post Familial Trajectory. Power Point Presentation at DIFI International Conference on "Empowering Families: Pathway to Development". Doha: 16-17 April, 2014.

¹³⁹ Knoef Marika and J.C. van Ours (2012). How to stimulate single mothers to leave welfare for work; evidence from a field experiment.

وفي هذا المقام، سيكون من المثير التوصل إلى تقدير للتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب نتيجة لإعانات الضمان الاجتماعي، وبشكل أكثر تحديداً ذلك الذي يذهب إلى المطلقات والمطلقين. وفي دول الخليج العربي التي لا يسدد فيها المواطنين ضرائب، فإن خزانة الدولة هي التي تتحمل هذا العبء.

٣,٢,٥ الإسكان والخدمات القانونية

قدرت مؤسسة العلاقات تكلفة الاحتياجات الإسكانية المترتبة على التفكك الأسري بعامه، والطلاق بخاصة في عام ٢٠١٤ بحوالي ٥,١٨ مليون جنيه استرليني. وقد ارتفعت هذه التكلفة عما كانت عليه عام ٢٠٠٩ بحوالي ٤٠,٨% حيث كانت تبلغ آنذاك ٣,٦٨ مليون جنيه استرليني^{١٤٠}. وفي هولندا قدرت إدارة الإحصاءات الهولندية أن تكلفة ميزة الإسكان الحكومي عام ٢٠٠٩ كانت تبلغ حوالي ٢ مليار يورو. وكان ٢١% من المستفيدين من هذا المبلغ في هذا العام أولياء أمور أسر ذات عائل واحد. كما قدرت إدارة الإحصاء أن من بين هؤلاء كان ما نسبته ٢٥% من المطلقين، وعليه قدرت تكلفة الإسكان الحكومي المترتبة على الطلاق في ذلك العام بحوالي ١٠٠ مليون يورو تقريباً^{١٤١}. وترجع هذه التكلفة بصفة أساسية إلى أنه من الطبيعي أن يترتب على الطلاق الحاجة إلى منزلين مستقلين عوضاً عن منزل واحد.

¹⁴⁰ <http://www.relationshipsfoundation.org/Web/News/News.aspx?news=106&RedirectUrl=~Web/Se arch/Default.aspx?Search=Divorce>.

¹⁴¹ EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.

وقد لا ينطبق هذا على حالة الخليج، حيث تعود المطلقة، وبخاصة إذا ما كانت شابة، إلى منزل أهلها كما أشرنا آنفاً. بيد أن هذا يعتمد أيضاً على عمر المرأة عند الطلاق، ومرحلة دورة الحياة التي تمر بها. فالنساء اللواتي يطلقن على كبر لا يعدن إلى منازل أهاليهن وخاصة إذا ما كان لديهن أبناء بالغين من الذكور. ومع ذلك، تجدر الإشارة أن هناك نسبة من المطلقين في بلدان الخليج من الوافدين، وهم وإن كانوا لا يحصلون على امتيازات إسكانية خاصة إلا وفقاً لطبيعة عقودهم، إلا أن وقائع الطلاق بينهم تعني أيضاً طلباً مزدوجاً على السكن خاصة إذا ما كان لدى الزوجة إقامة عمل مستقلة عن إقامة الزوج. وتجدر الإشارة هنا أن عدداً من دول الخليج كانت قد أصدرت تشريعات وأقرارات تعطي امتيازات للمطلقين في الحصول على قطع أراضي سكنية وغيرها من الامتيازات. ومع حسن مقاصد الشارع من هذا هذه التشريعات والقرارات، إلا أنها فيما يبدو قد شجعت على ارتفاع معدل الطلاق في هذه الدول الخليجية. كل هذه الأبعاد المتعلقة بالسكن والإسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مجتمعات الخليج العربية عند تقدير التكلفة الاجتماعية الاقتصادية الفعلية للطلاق عليها.

وهناك أيضاً إضافة إلى ذلك، تكلفة المساعدات القانونية للمطلقين التي قد تتحملها الدولة في حالة عجز أيّاً منهما عن توكيل محام مثلاً في الحالات التي يكون التقاضي مآلها، وذلك بالإضافة إلى تكاليف المحاكمات ذاتها. وقد قدرت تكاليف الخدمات القانونية في إنجلترا بحوالي ٩٠٠ ألف جنيه استرليني إضافة إلى حوالي ٥٠٠ ألف جنيه استرليني كتكاليف للمحاكم^{١٤٢}. وفي هولندا، قدر أن الحكومة تنفق حوالي

¹⁴² www.relationshipsfoundation.org

٣٥٠٠ يورو للمعاونة القانونية في حالات طلاق الزوجين الذين ليس لديهم أطفال، و ٥٠٠٠ يورو إذا ما كان هناك أطفال وذلك في عام ٢٠٠٩. وقد قدر أن إجمالي تكلفة هذه الخدمات في ذلك العام قد كلفت دافعي الضرائب الهولنديين حوالي ١١٢ مليون يورو وذلك استناداً إلى وجود ٣٢،٠٠٠ حالة طلاق في هولندا في نفس السنة المعنية^{١٤٣}.

٤،٢،٥ الآثار البيئية للطلاق

نادراً ما اهتمت دراسات الطلاق بالآثار البيئية المترتبة عليه. وتقدر دراسة أجريت على إثنتي عشرة بلد أوروبي أنه بالنظر إلى الحجم الأصغر لأسر المطلقين، فإن ذلك يتطلب عدداً أكبر من المنازل المستقلة، وهي تقدر أنه لو أن هذه الأسر قد حافظت على متوسط حجم أسر المتزوجين في هذه البلدان لكان مجموع الأسر المعيشية هذه البلدان مجتمعة أقل عما هو عليه الآن بحوالي ٧،٤ مليون أسرة^{١٤٤}. ولا شك أن دلالة هذا الرقم أمر واضح بالنسبة لاستخدامات الأراضي ونمو المساحات السكنية على حساب الغابات والأراضي الزراعية خاصة، أي التحضر وأن هذه الدول تتسم بسيادة الأسر النووية. كما تكشف الدراسة عن أن معدلات استهلاك الموارد الطبيعية أعلى في أسر المطلقين منها في الأسر الزوجية المتماسكة. فعلى سبيل المثال، يعني الطلاق امتلاك سيارتين بدلاً من واحدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة استهلاك الطاقة للفرد وكذا لأمر بالنسبة لاستهلاك الكهرباء حيث تنفق أسر المطلقين في الولايات المتحدة أكثر على الطاقة الكهربائية بما يتراوح ما بين ٤٦-٥٦%.

¹⁴³ EconoVision. Op.Cit.

¹⁴⁴ YU, E and Liu, J. (2007). Environmental Impacts of Divorce. www.pnas.org/cgi/10.1073/pans.

وتظهر الدراسة أيضاً انخفاضاً في معدلات استهلاك الموارد الطبيعية بين المطلقين الذين عاودوا الزواج ثانية^{١٤٥}.

٦. خاتمة

حاولت هذه الورقة تقديم صورة لواقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية استناداً للبيانات الإحصائية والدراسات المتاحة. ويكشف التحليل المقدم فيها عن أنه على الرغم من ما تتميز به الظاهرة من تفش في مجتمعات العربية الخليجية، فإن الأدبيات المتاحة حولها تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث الكم أو الكيف. فقد اقتصرَت هذه الأدبيات على دراسة بعض من جوانب الظاهرة، وتعاملت بها باعتبارها ظاهرة تتعلق بالأفراد والأسر ولم ترن ببصرها إلى النظر في الأبعاد المجتمعية لها فيما وراء الأسر التي عرفت الطلاق. كما تفتقر الدراسات الوطنية حول الموضوع إلى ما يمكن أن يمثل تراكمًا معرفيًا حولها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تشابه الظروف الاجتماعية الاقتصادية في بلدان الخليج العربية وفي انتشار الطلاق، فليس لدينا دراسة علمية واحدة تتبنى منهجية موحدة لدراسته، واستخلاص دلالاته وتقديم قيس معرفي تستهدي به عمله صنع السياسات في هذه البلدان. وقد أفضى ذلك ببعض هذه الدول إلى تبني سياسات، بالرغم من نبل مقاصدها إلا أن النتائج غير المقصودة لها ربما كانت أكثر ضرراً. كما أنه ليس هناك دراسة واحدة حاولت تقييم أثر السياسات المتعلقة بالطلاق في الحد منه وتحجيم آثاره، أو العمل على زيادة معدلاته.

¹⁴⁵ IBID.

ويكشف التحليل الذي طورناه للأدبيات الأوروبية والأمريكية عن تباين المستويات التي تُعمل ظاهرة الطلاق آثارها عليها. فللطلاق آثاره السلبية على دخل المرأة، وله أيضاً آثاره المدمرة على الأطفال حيث تتعاضد احتمالات وقوعهم أسرى للفقر المادي والبشري، وعلى تكوين رأس المال البشري، ومستقبل الأبناء التعليمي والمهني، ومن ثم على مستويات دخولهم المستقبلية. كما أن أطفال المطلقين أكثر عرضة من الأطفال الذين يعيشون في أسر متماسكة للانحراف وارتكاب أفعال إجرامية، وهم أقل كفاءة في آدائهم المدرسي وتتزايد في أوساطهم احتمالات الفشل والتسرب الدراسي.

كما أن للطلاق آثاره على الصحة الفيزيائية والنفسية والعقلية وتشير الدراسات إلى تحمل المجتمع لأعباء مادية جسيمة نتيجة اعتلال صحة المطلقين أكثر من غيرهم مما يترتب عليها كثرة الغياب عن العمل وانخفاض الانتاجية وادخالهم للمستشفيات للعلاج بوقوع أعلى. ويؤثر كل ما تقدم في نوعية الحياة التي يحياها الفرد ومدى شعوره بالرضا عن حياته وسعادته.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة آثار اجتماعية واقتصادية مباشرة للطلاق على المستوى المجتمعي منها ما يتعلق بإعادة انتاج قوة العمل أو ما يعرف في الديموجرافيا بالخصوبة، وتكشف الدراسات عن قدر أكبر من اعتماد المطلقات على برامج الضمان الاجتماعي والإعانات الحكومية الأمر الذي يمثل حملاً مضافاً على ميزانيات الدول، كما أن له تأثيراته على قطاعي الإسكان والبيئة. ويحتاج كل ذلك إلى تطوير منهجيات وأدوات للقياس تمكن من التوصل إلى تقدير دقيق للتكلفة المجتمعية للطلاق.

ويُلخص الجدول التالي الاطار المرجعي الذي تدعو إليه هذه الورقة
عند دراسة ظاهرة الطلاق على النحو التالي:

ملاحظات	آثار الطلاق في الأدبيات	فئة التكلفة
	التأثير على دخل المرأة أساليب تعويض نقص الدخل	التأثير على دخل المرأة
	احتمالات الفقر نتيجة تراجع دخل الأسرة الانجاز التعليمي المشكلات السلوكية ونمو الطفل التأثيرات على القرارات المستقبلية كوالدين وأعضاء في المجتمع.	مخاطر السقوط في براثن الفقر
	التسرب الدراسي الرسوب الوجبات المدرسية المجانية نوعية تكوين راس المال البشري وكمه	الأداء والإنجاز التعليمي
	الشرطة السجون دور الإصلاح والإيواء للأطفال	تكلفة الجريمة
	تعاطي المخدرات التدخين بين المراهقين تواتر اللجوء إلى العنف	المشكلات السلوكية
	أشكال زواج الأبناء نجاح الأبناء في تكوين أسر مستقرة	التأثير على تكوين الأسرة والرفاه بين الجيلي
	التقرير الذاتي للشعور بالسعادة من عدمه	التأثير على السعادة والرفاه
	الصحة الجسدية البقاء على قيد الحياة (طول العمر) الصحة العقلية والنفسية رعاية الأطفال الخدمات والرعاية الاجتماعية	التأثيرات الصحية
	التأثير في معدلات الخصوبة الكلية إعادة إنتاج قوة العمل ورأس المال البشري	الخصوبة
	اعتماد المطلقين على مثل هذه البرامج	برامج الإعانة والضمان الاجتماعي
	الإسكان العام وتخصيص الأراضي للمطلقين إسكان الطوارئ	الإسكان
	تكلفة المحاكمات المحاكم الاستشارات القانونية والمحاماة	الخدمات القانونية
	تقديرات أعداد المنازل استهلاك الكهرباء والطاقة استهلاك المياه استهلاك الموارد الطبيعية الأخرى	التأثيرات البيئية

ويتطلب رسم سياسات فاعلة حول الطلاق أول ما يتطلب توفير قواعد بيانات شاملة لكل الأبعاد المشمولة في الجدول أعلاه.

كما يتطلب الأمر دعماً للبحث العلمي حول الموضوع بما يمكن من رسم سياسات تستهدي بالمعرفة، ومراجعة للسياسات القائمة في ضوء ما تتوصل إليه المسوح الموسعة المستندة إلى عينات قومية ممثلة للجمهور الذي يشكل الظاهرة. كما يتعين المزج بين الأساليب المنهجية الكمية والكيفية في دراسة الطلاق .

باختصار، لا يتوقف أثر الطلاق عند صاحبها المشكلة، بل يتعداهما لمن حولهم وبخاصة الأبناء ويمتد أثره، بشكل مباشر وغير مباشر إلى مستقبل الوطن.

* * *

الدراسة الخامسة

• الدكتور حسين الحارثي



مشكلات الطلاق والمخدرات والتسول في دول مجلس التعاون

- عماني الجنسية.
- حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة كينت ، إنجلترا.
- يعمل حالياً في منصب أستاذ علم الاجتماع المشارك في جامعة السلطان قابوس.
- أهم مؤلفاته: السياسات والخدمات الاجتماعية في دول الخليج، مدخل إلى العمل الاجتماعي في الاسلام.

الدكتور حسين الحارثي
أستاذ علم الاجتماع

مشكلات الطلاق والمخدرات والتسول في دول مجلس التعاون الدكتور حسين الحارثي- أستاذ علم الاجتماع

مقدمة:

ينظر المدخل التكاملي في علم الاجتماع إلى أن الظواهر الاجتماعية مترابطة، يؤثر بعضها في الآخر، ولا يمكن عزل ظاهرة اجتماعية ما ودراستها منفصلة عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، حيث أن هناك نوعين من الارتباط بين الظواهر: ارتباط سببي، وآخر وظيفي. والظاهرة عند دوركايم هي سلوك ثابت أو غير ثابت، تتخذ خصائص معينة. فالظاهرة الاجتماعية، خاصة بالإنسان دون غيره من المخلوقات، وتظهر في السلوكيات الجماعية وليست في السلوكيات الفردية، وأنها ملزمة، وتلقائية وطبيعية ترتبط بالتفاعل الاجتماعي، وأن عناصرها مترابطة ترابطاً عضوياً ووظيفياً.

والظاهرة كما هو معروف هي فعل اجتماعي يمارسه جموع من الناس أو يتعرضون له أو يتأثرون به. فإذا كانت الظاهرة ذات بعد سلبي اعتبرت مشكلة اجتماعية، ويجتهد علماء الاجتماع والمختصون في مجالات علمية أخرى ذات علاقة بالمجتمع في رصد الظواهر الاجتماعية، وذلك حتى لا تتحول إلى مشكلات اجتماعية تؤدي إلى خلل في بناءات المجتمع.

تواجه مجتمعاتنا الخليجية مشكلات اجتماعية متداخلة ومترابطة، ومن هذه المشكلات: الطلاق وإدمان المخدرات، وأطفال الشوارع، التي قد تؤدي أحياناً كل منها بالآخرتين. فقد يقع الطلاق على سبيل المثال، بسبب إدمان أحد الزوجين أو كلاهما للمخدرات، وقد يكون الطلاق سبباً في إدمان المخدرات. كما قد يكون الطلاق سبباً في تشرد الأطفال ولجوءهم للشوارع، فيما يكون أحد أسباب الطلاق إهمال الأطفال من ناحية أخرى. ومن ناحية ثالثة، قد يدمن أطفال الشوارع إدمان المخدرات وربما يكونون أطراف في شبكات ترويجها.

أولاً - الطلاق:

نال تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وبناء الأسرة اهتمام المفكرين منذ زمن بعيد. ولقد تضمنت الشرائع السماوية والقوانين والأخلاق مساحة لا بأس بها لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها. وكانت - ولا زالت - هذه العلاقة محل اهتمام رجال الدين والفكر وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، حيث يحاول كل في مجال اهتمامه أن يقدم ما من شأنه نجاح هذه العلاقة واستمرارها في جومن السعادة والتفاهم. ومن بين الأمور التي تؤرق هؤلاء الباحثين مشكلة الطلاق بين الزوجين وما يؤدي إليه من انهيار بناء الأسرة وتفككها.

والطلاق ظاهرة عامة لا تخلو منه جميع المجتمعات، إلا أن الذي يهمنا هو تزايد نسبته في مجتمعاتنا يوماً بعد يوم، مخلفاً آثاراً سلبية مثل تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين الأسر، إضافة إلى الآثار

الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السلبية التي تؤثر على المطلقين والأطفال والمجتمع. وقد كانت هناك أسباب ظاهرة منطقية لوقوع الطلاق، مثل العقم والزنا، إلا أن الأسباب تنوعت وتشابكت في هذه الأيام، ما يمكن معه القول أنه مهما أذيع من أسباب للطلاق إلا أن السبب الحقيقي يبقى بين المطلقين نفسيهما.

أن الطلاق مشكلة اجتماعية ونفسية أخذت في الانتشار في مختلف المجتمعات، وهو عبارة عن تجربة قاسية ومريرة لدى الكثيرين ، مليئة بالحزن والدموع وربما الندم. وقد لا ينجون من هذا الشعور المؤلم حتى الذي سعى للحصول عليه وتسبب فيه بنفسه، لأنه يعبر عن فشل الرجل والمرأة في أن يقيما علاقة ناجحة تسودها المودة والرحمة والحب والسكينة.

قد يكون الطلاق حلا لمشكلات زوجية وأسرية ما كانت لتحل لولا الطلاق، إلا أنه تفرقة بين زوجين تعاهدا على إقامة بناء أسري متكامل يضيف لبنة جديدة إلى المجتمع، ويمده بالعنصر البشري الذي هو سبب بقائه. ويزيد الألم عمقا تفريق شمل الأسرة وتمزيق العلاقة الحميمة بين أعضائها، وربما خسر المجتمع أكثر مما خسره الزوجان المطلقان، إذا ضاع الأولاد وانحرفوا عن الطريق القويم، وخرجوا إلى الشارع متسولين ومن ثم قد يتحولوا إلى مجرمين. وفي أحسن الأحوال قد يتنازع الأبوان حضانة الأطفال والإنفاق عليهم ما قد يوقع الأطفال في الحزن والاكتئاب. وبناء على ما سبق فإن الاهتمام بموضوع الطلاق ليس ترفا بحثيا، اوسبقا في ميدان الدراسات الميدانية، بل لأنه مهم بأهمية استمرار

المجتمع الإنساني وتنميته وتطوره. ولذلك لا غنى عن سبر غور الأسباب والعوامل، المباشرة وغير المباشرة، المؤدية إلى الطلاق، لعل وعسى أن تجد هذه الدراسات ضالتها في مواجهة هذه المشكلة والحد منها والتقليل من آثارها السيئة قدر الإمكان، وكما سبق التوضيح، فقد لا يكون الطلاق شرا مستطيرا بقدر ما يكون حلا ناجعا لا محيص عنه لمشكلات أكثر تعقيدا. ولذلك فإن الحديث عن الآثار المترتبة على الطلاق لا يعني شيئا سلبيا، فقد يكون أثرا سلبيا على طرف ما، أو أطراف، بينما يكون أثرا إيجابيا لطرف أو لأطراف أخرى.

تعريف الطلاق:

الطلاق جائز في معظم التشريعات الدينية والقوانين الوضعية، وذلك كوسيلة لإنهاء العلاقة بين الزوجين التي لا يمكن الاستمرار فيها لأسباب معينة، قد ترجع إلى أي منهما أو لظروف خارجية أخرى.

يمكن تعريف الطلاق بأنه النهاية القانونية والشرعية للزواج. ويعرف رياض العاسمي الطلاق بأنه "إنهاء عقد بين شريكين دون اهانة أو إذلال ودون تعد على حقوق أحد الشريكين، فإنهاء العقد في حالة الطلاق أصبح أولى لعدم التمكن من الاستمرارية" (العاسمي).

أنواع الطلاق:

شهدت دول الخليج العربية في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات سريعة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى

تحسن ملحوظ في جودة حياة الناس، وخاصة الظروف المعيشية والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وانعكست تداعيات هذا التغير إلى حدوث تغيرات مقابلة، واضحة وعميقة في حياة الأسرة الخليجية.

ورغم ملامح التغير وظواهره المختلفة في المجتمع الخليجي، إلا أن القواعد العرفية للطلاق لا زالت مستمرة، كما هو الحال في كثير من المجتمعات العربية، ومن هذه القواعد، الطلاق الشفهي، الذي لا يزال مستمرا خاصة في المناطق الجبلية والصحراوية والريفية، حيث أن هناك الكثير من حالات الطلاق لا يتم تسجيلها لدى الجهات المختصة، مما يصعب إلى حد ما تحديد حجم مشكلة الطلاق بشكل دقيق.

تجدر الإشارة إلى أن الطلاق الشفوي لا يعتد به رسميا في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال في سلطنة عمان، فالطلاق الذي يتم دون توثيق يعتبر مخالفا لقانون الأحوال المدنية في سلطنة عمان، والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٦٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٩. ففي الفصل الرابع الخاص بالزواج والطلاق تنص المادة (٢٢) على أنه: "يجب الإبلاغ عن واقعة الزواج والطلاق متى كان طرفاها أو أحدهما عمانيا، ويكون الإبلاغ إلى أمين السجل مع النموذج المعد لذلك مصحوبا باستمارة الزواج أو الطلاق، بحسب الأحوال، وذلك خلال ثلاثين يوما من وقوع الزواج أو الطلاق" (قانون الأحوال المدنية، ١٩٩٩) ويؤدي الطلاق الشفوي (غير الموثق) إلى ضياع حقوق المرأة والأبناء، ويزداد الأمر سوءا في حالة الزواج الداخلي من الأقارب، فقد لا تستطيع المرأة الضغط على مطلقها من أجل توثيق واقعة الطلاق، وقد تضغط عليها

عائلتها بعدم طلب التوثيق، كما قد يرفض الزوج الذهاب إلى الجهات المختصة لتوثيقه، يضاف إلى هذا، فإن قوة العادات والأعراف الاجتماعية، ونظرة المجتمع للمرأة التي تلجأ للمحكمة للفصل في أي أمور تتعلق بالحياة الزوجية يحولان دون لجوئها للمحكمة للحصول على حقوقها في توثيق طلاقها.

تجدر الإشارة بأنه من الأهمية بمكان توثيق واقعة الطلاق، فالتوثيق مهم لكلا المطلقين، فالرجل لن يستطيع توثيق الزواج الثاني بدون إبراز ما يثبت توثيقه للطلاق، والزوجة المطلقة بحاجة لهذا الإجراء حتى يتوفر لديها دليل الطلاق من أجل الحصول على راتب الضمان الاجتماعي الذي تستحقه من الحكومة.

ومع ظهور تكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة، ظهرت طرق أخرى للطلاق، فهناك الطلاق المكتوب الذي يوجه فيه الرجل رسالة إلى زوجته أووليها يفيد وقوع الطلاق، وأن يطلب من شخص آخر كتابة رسالة بطلاق زوجته وإرسالها لها، والذي يكون إقراراً منه بالطلاق. ثم ظهر الطلاق باستخدام وسائل الإتصال الحديثة المتمثلة في إرسال رسالة قصيرة (SMS) من الهاتف المحمول، أو عبر الانترنت حيث يقوم الزوج بأرسال رسالة الكترونية لزوجته عن طريق البريد الإلكتروني يخبرها فيها كتابة بطلاقها، أو باستخدام أي من برامج التواصل الاجتماعي مثل الواتس آب والتي قد تكون مكتوبة أوصوتية. وفيما يأتي أنواع الطلاق المعروفة:

١. طلاق العصمة:

هذا النوع من الطلاق عادة في يد الرجل فهو من يملك حق الطلاق، إلا إذا ملك الزوج زوجته حق إيقاع الطلاق، ففي هذه الحالة يجوز لها تطليق زوجها. وهنا لا يمكن للزوج أن يمنع زوجته من ممارسة حقها في الطلاق الذي ملكها إياه. ويقع الطلاق بتوجيه لفظة الطلاق إلى الزوج الآخر، أو بأي إشارة أو كلمة تدل بها عليه ويعترف بها. وهناك الطلاق الرجعي حيث يجوز للزوجين أن يتراجعا بعد الطلاق الأول والطلاق الثاني بإشهاد الشهود أو بالتوثيق في المحكمة المختصة، والطلاق البائن، وهو الطلاق الثال والذي لا يجوز فيه أن يتراجع الزوجين إلا بعد أن تنكح الزوجة زوجا آخر نكاحا تاما بجميع شروطه مع عدم تبين النية على تطليقها من أجل الرجوع إلى زوجها الأول وألا يستخذ زواح التحليل.

٢. الطلاق بالاتفاق:

في هذا النوع من الطلاق، يتفق الزوجان على إنهاء العلاقة الزوجية سلميا ولا تسبب ضررا لأحدهما ولأطفالهما.

٣. الطلاق بالخلع:

في هذا النوع من الطلاق تطلب المرأة الطلاق من زوجها، بحيث يتفق الزوجان على قبول المخالعة مقابل تعويض الزوج عما أنفق دون

تعسف أو مغالاة أو استغلال. وهنا يلتزم الزوج بالنفقة على أولاده خاصة إذا كانت الأم معسرة، ولا يمنع الخلع من المراجعة. كما أجازت القوانين في بعض الدول حق المرأة في خلع زوجها عن طريق المحاكم المختصة.

مشكلة الطلاق:

تجيز أكثر التشريعات الدينية والوضعية الطلاق كوسيلة لإنهاء العلاقة الزوجية التي أصبح من المستحيل استمرارها بين الزوجين، لأي سبب كان. ولقد أصبح الطلاق من المشكلات التي تعاني منها الكثير من المجتمعات، لما يترتب عليها من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية تلقي بضلالها على الزوجين المطلقين وأبنائهما ومجتمعهما.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدلات الطلاق في تزايد مستمر في دول مجلس التعاون الخليجي وأن أرقامه أصبحت مقلقة للمختصين من باحثين ومهتمين بقضايا الأسرة، ولذلك تم تشكيل اللجان والهيئات المختصة برعاية الأسرة. مع التنويه على عدم شمول كافة حالات الطلاق في الاحصاءات الرسمية، حيث مازالت هناك شهادات للطلاق لا تسجل رسميا إلا في حالات ضرورية تتمثل في استكمال أو استيفاء بيانات تطلبها الجهات المختصة كشرط للحصول على خدمات مختلفة كراتب الضمان الاجتماعي على سبيل المثال.

وتؤيد الإحصاءات الرسمية الفكرة السابقة القول بأن معدلات الطلاق في تزايد مستمر ، ففي سلطنة عمان، على سبيل المثال، ارتفعت حالات الطلاق إلى ٣٩% وفقا لإحصاءات المركز الوطني للمعلومات والإحصاء، ، حيث صدرت ٣٥٧٠ شهادة طلاق في عام ٢٠١٢ في مختلف محافظات السلطنة منخفضة عن عام ٢٠١١ بعدد ٢٣٥ حالة عن عام ٢٠١١ الذي سجل فيه ٣٨٠٥ شهادة طلاق في مختلف محافظات السلطنة بزيادة مقدارها ١٠٦٩ حالة عن عام ٢٠١٠. هذه الأرقام عالية ومرعبة في مجتمع محافظ يدعم تماسك الأسرة، هذا إذا أضفنا الطلاق الشفهي الذي لا يوثق (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ، ٢٠١٣).

يوضح الجدول رقم (١) حجم المشكلة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتضح أن غالبية حالات الطلاق تقع بين المواطنين، كانت أعلاها في سلطنة عمان بنسبة ٩٦%، تلتها المملكة العربية السعودية، والبحرين، بنسبة ٩٢% و ٨٨% على التوالي، فيما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أدنى النسب ٦١%، وهذه النسب عالية نسبيا إذا أخذنا في الاعتبار أن مجتمعات دول المجلس مجتمعات إسلامية محافظة يهملها المحافظمة على استقرار الأسرة وتماسكها. كما لاحظ كل من محمد ابوالنور وعبدالفتاح إدريس في دراستهما "الاتجاه نحو الطلاق في علاقته بالمسؤولية الشخصية لدى طلاب الجامعة في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية" (د.ت) ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع السعودي رغم ضوابط الدين الحنيف (محمد عبدالنواب معوض أبوالنور؛ عبدالفتاح عيسى إدريس).

الجدول رقم (١)
أعداد المطلقين في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٢
(مواطن/غير مواطن)

الدولة	مواطن	غير مواطن	الإجمالي	نسبة طلاق المواطنين من الإجمالي
عمان	٣٤٢١	١٤٩	٣٥٧٠	٩٦
السعودية	٢٧٦٤٩	٢٣٨١	٣٠٠٣٠	٩٢
البحرين	١٤٥٨	١٩١	١٦٤٩	٨٨
الكويت	٤٥٣٥	١٧١٩	٦٢٥٤	٧٣
الإمارات	٢٥٣٥	١٦١٠	٤١٤٥	٦١
قطر			١٤٢٠	

وحول معدلات الطلاق بشكل عام، فقد تصدرت دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي القائمة في عام ٢٠١١ مسجلة بـ٤,٥ حالة طلاق لكل ألف نسمة من الذكور فوق ١٥ سنة، حيث بلغ عدد حالات الطلاق ٦٢٥٤ حالة بينما بلغ عدد الذكور فوق ١٥ سنة نحو ١,٤ مليون ذكر، ثم جاءت دولة البحرين بمعدل ٢,٣ حالة طلاق لكل ألف نسمة من الذكور فوق ١٥ سنة حيث بلغ عدد حالات الطلاق نحو ٦١٣٦ ألف حالة، بينما سجلت الإمارات (٤١٤٥) حالة طلاق بمعدل (٠,٧) لكل ألف نسمة من الذكور (الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢
معدلات الطلاق في دول المجلس لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لكل ألف نسمة
من المواطنين الذكور (١٥ سنة فما فوق)

الدولة	السنة	الترتيب	عدد حالات الطلاق	متوسط عدد الحالات لكل ألف نسمة
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١١	٦	٤١٤٥	٠,٧
	٢٠١٢	*	*	*
مملكة البحرين	٢٠١١	٣	١٤٠٨	٢,٣
	٢٠١٢	١	١٦٤٩	٢,٧
سلطنة عمان	٢٠١١	٤	٣٨٠٥	٢,٢
	٢٠١٢	٣	٣٥٧٠	١,٩
المملكة العربية السعودية	٢٠١١	٢	٢٩٧٧٢	٢,٥٥
	٢٠١٢	٢	٢٧٢٠٠	٢,٥
دولة قطر	٢٠١١	٥	١١٠٨	١,٢
	٢٠١٢	٤	١٤٢٠	١,٢
دولة الكويت	٢٠١١	١	٦٢٥٤	٤,٥
	٢٠١٢	*	*	*

* غير متوفر. المصدر: (الوسط، ٢٠١٤)

ومما يبعث على الإزعاج أن تزايد حالات الطلاق يرجع إلى أسباب واهية، لوثم التفكير فيها جيدا لانخفاض معدل الطلاق بشكل كبير، فقد نقلت صحيفة الوسط الألكترونية عن أحد مآذنوي الأنكحة إن ٨٠ بالمائة من حالات الطلاق تكون الزوجة هي من تطلب الطلاق وتصر عليه وغالبيتها لزيجات حديثة لم تتجاوز السنة الواحدة بسبب أمور بسيطة مثل شخير الزوج ومظهره الخارجي داخل المنزل وعدم رومانسية الزوج كما تراه في الإعلام الغربي والمسلسلات المدبلجة (المهنا، ٢٠١٤).

عوامل الطلاق:

الطلاق ظاهرة اجتماعية ترتبط بعامل الزمان والمكان، وما يجعلها من المشكلات المعقدة هو تعدد العوامل المؤدية إليها، والتي ترتبط بثقافات الشعوب وعاداتهم، وبالمستويات الحضرية التي تعيشها. والطلاق ليس وليدا للحظة التي يقع فيها، بل له مقدمات عديدة ترتبط أهميتها بالسياق الاجتماعي الذي تبلورت فيه.

هناك اتجاهين رئيسين لعلماء الاجتماع فيما يتعلق بتفسيرهم لارتفاع معدلات الطلاق (محمد):

الاتجاه الأول: يرجع سبب ارتفاع معدلات الطلاق إلى سهولة اتخاذ الإجراءات القانونية للطلاق في معظم المجتمعات، في المقابل فإن تعقيد إجراءات الطلاق يقلل من حالاتها. الاتجاه الثاني: يرى أنه من السذاجة

الاعتقاد أن تسهيل الإجراءات القانونية للطلاق هو السبب في زيادة معدلات الطلاق، لأنه لا أحد يحب الطلاق ووقعه ليس سهلاً عليه.

وقبل الحديث عن العوامل والأسباب المؤدية إلى الطلاق ينبغي الإشارة إلى أن المجتمعات الخليجية شهدت تغيرات جذرية في نمط الحياة، بعد الثورة النفطية، واكمه انتشار التعليم النظامي للجنسين، ودخول المرأة لسوق العمل ومنافستها للرجل في كثير من أمور الحياة، واستخدام التكنولوجيا والسلع الحديثة:

واستنتجت دراسة أجراها (الشبول، ٢٠١٠) أن الخروج على معايير المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين، حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق.

وحول العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الطلاق فيمكن القول أن السبب الرئيسي له يكون عادة ليس مقنعاً إذا أمعن النظر فيه، وهناك من الأسباب التافهة وراه، ونقلاً عن صحيفة الاقتصادية (العدد ٤٠٦٦، ٢٥/١٠/٢٠١٣):

<http://www.alwasatnews.com/4066/news/print/822246/1.htm> ذكرت صحيفة الوسط البحرينية عن أحد مآذنوي الأنكحة: إن ٨٠ % من حالات الطلاق تكون الزوجة هي من تطلب الطلاق وتصر عليه، وغالبيتها لزيجات حديثة لم تتجاوز السنة الواحدة، لأسباب بسيطة

مثل شخير الزوج أثناء النوم، وشكله ومظهره الخارجي، وعدم تمتعه بالرومانسية. كما أن من أهم أسباب ازدياد حالات الطلاق، الزواج التقليدي بين الأقارب، حيث قد يصل الأمر إلى إجبار الطرفين على إتمام الزواج، وزيادة المغريات الدنيوية والمقارنات مع المعارف والأصدقاء، أو تسلط الزوجة الثانية أو الأولى، ومرض الزوجة.

وتتنوع أسباب الطلاق في دول مجلس التعاون الخليجي بين أسباب عائلية ومادية، كما أن هناك حالات تعرضت لضغوط خارجية، وثالثة لعدم التوافق الفكري بين الزوجين؛ نتيجة تغير طرق التفكير في العصر الحالي واختلاف الميول والاتجاهات الفكرية والعلمية بين الزوجين، علاوة على أن الجيل الجديد من الشباب لا يعي خطورة التسرع أو النتائج المترتبة على الطلاق مما قد يكون سببا في الزيادة لمعدلات الطلاق مؤخرا.

ومن أسباب الطلاق كذلك، اختلاف المستوى التعليمي، وفارق العمر، والخianات الزوجية، والعناد. كما يمكن أن تكون بعض العادات السيئة كالكذب المستمر من الطرفين وعدم الثقة في الآخر سببا في الطلاق. وأحيانا يتسبب الأهل بالطلاق وخاصة إذا لم تعجبهم البنت أو الولد فإنهم يحرضون أبناءهم على الانفصال. من أبرز أسباب الطلاق في المجتمعات الخليجية تباين قيم الزواج، وغياب الوعي الديني بخطورة الطلاق، وقلة الخبرة وعدم التوفيق في اختيار الشريك المناسب وارتباط ذلك بعادات وتقاليد الزواج، والعيش مع الأسرة الممتدة بما يصاحبه من مشكلاي نتيجة لتدخلها في حياة الزوجين، وخروج المرأة للعمل وما

يترتب عليه من إهمال للزوج والمنزل، وفقدان الثقة بين الزوجين وخاصة في حالة تكرار سفر الزوج ولفترات طويلة أوالسهر الطويل والمعتاد خارج المنزل، والمشكلات الاقتصادية المتمثلة في عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الأسرة، وانتشار المفاهيم والقيم المادية الغربية بين كثير من أبناء الخليج، وإيمان الرجل أن التعدد حقا من حقوقه الشرعية فيلجأ إليه.

وهناك بعض العوامل التي تساهم في ارتفاع ظاهرة الطلاق مثل انتشار وسائل الإتصال الحديثة التي لها دور في تغيير كثير من المفاهيم والسلوكيات، وعادات الزواج من الأقارب المبني على المقايضة، وتدخل أهل الزوجين في حياتهما، والمباهاة في تكاليف وحفلات الزواج، وسيادة قيم حب الذكور على الإناث، وسيادة القيم المادية على القيم الأخلاقية، وعدم وجود الخبرة الكافية لدى كلا الزوجين في التصدي للمشكلات الزوجية والذي ينتج عنه تردد الزوجة على أهلها لحل هذه المشكلات، وعدم وجود بيت مستقل للزوجين إلا ضمن الأسرة الممتدة. وتلخص نورية الحراقي طرق تدخل أهل الزوجين في حياتهما في النقاط الآتية (الحراقي، ٢٠٠٥):

١. تدخل أهل الزوجة في المبالغة في المهر، وبمطالب الزواج والأثاث وقاعات الأعراس.
٢. اشتراط أهل الزوجة أن تواصل ابنتهم تعاليمها.
٣. زواج الأقارب.

٤. عدم مراعاة التفاوت الواضح في العمر والمستوى التعليمي لزوجي المستقبل.
٥. التدخل المستمر من أهل الزوجة في حياة ابنتهم خاصة في ظل محدودية دخل الزوج.
٦. تسرع أهل الزوجة في طلب الطلاق لابنتهم عند حدوث خلافات مع زوجها والتي قد يكون من السهل حلها أو التروي فيها.
٧. انحياز الأبناء أحيانا إلى أحد الوالدين ضد الآخر عند حدوث مشكلات بين الزوجين.
٨. جنوح الأبناء وإلقاء الزوجين اللوم كل منهما على الآخر.
٩. الاختلاف على كيفية تربية الأبناء.
١٠. كثرة الخلافات بين أسرتي الزوجين.

وحيث ان الطلاق محصلة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية متشابكة، فإنه يهدد الأسرة بالتمزق، مؤديا إلى مشكلات خطيرة على الزوجين وأبنائهما، وهذه المشكلات تترد إلى المجتمع بالضعف وربما بفساد، ونظرا لأهمية ظاهرة الطلاق، فقد أجريت عدد من الدراسات حول الطلاق في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنها: دراسة محمد بيومي خليل (د. ت) "الاتجاه نحو الطلاق وعلاقته بالصحة النفسية والسلوك لدى كل من الرجل والمرأة بمصر وسلطنة عمان" التي توصلت إلى أن العوامل المؤدية إلى الطلاق في السلطنة تتنوع منها تلك المتعلقة بالعائلة وأخرى تتعلق بأمور مادية، وطرق التفكير في العصر الحالي التي تختلف بين الزوجين، إضافة إلى عدم وعي الشباب بخطورة

التسرع في قراري الزواج والطلاق، والطلاق المثلي للأزواج في زواج المبادلة اوما يسمى محليا "القياض أوالمقايسة" (خليل).

كما إن من أحد أهم أسباب ازدياد حالات الطلاق في سلطنة عمان الزواج التقليدي بين الأقارب، حيث قد يصل الأمر إلى إجبار الطرفين على إتمام الزواج، وزيادة المغريات الدنيوية والمقارنات مع المعارف والأصدقاء. أوتسلط الزوجة الثانية أوالأولى، ومرض الزوجة (الجيلانية).

وتوصلت دراسة (هدى السبيعي؛ هناء آل ثاني؛ صبري هاشم محمود، ٢٠٠٤) حول "واقع الطلاق في المجتمع القطري في الفترة من (١٩٩٩ : ٢٠٠٣م)" إلى أن الطلاق يرتفع بين بين الشباب وخاصة في السنوات الأولى من الزواج، وعزى الباحثون هذا إلى عدم قدرة الشباب على الصمود أمام الزمات العاطفية. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة الطلاق. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن فقدان الحوار بين أفراد الأسرة، وعدم استشارة الآخرين وخاصة الأهل المقربين يؤدي إلى ارتفاع معدل الطلاق.

وفيما يتعلق بأسباب الطلاق في دولة الكويت، فقد قسمتها (الحراقي، ٢٠٠٥) إلى أسباب ترتبطة بالزوج، منها ظروفه المادية السيئة، والسلوكيات المحرمة التي يرتكبها، وعدم قدرته على تحمل المسؤولية، وعدم توفير السكن اللائق، وحبه للتسلط، والزواج من امرأة أخرى،

والشك والغيرة، وخروج الزوجة للعمل، والمرض، وهجر الزوجة، إضافة إلى وجود أسباب ترجع إلى تدخل عائلتي الزوجين في حياتهما.

كما كشفت الدراسة عن أسباب لها علاقة بكلا الزوجين، مثل عدم القدرة على التوافق العاطفي، والاختلاف في أسلوب التنشئة الاجتماعية، وكانت أهم الاستنتاجات تلك المتعلقة بعدم مراعاة الحقوق الزوجية، والتي جاءت مرتبة حسب آراء أفراد عينة الدراسة، على النحو الآتي:

١. عدم مراعاة الطرف الآخر وأحاسيسه ومشاعره عند تصرفاته.
٢. سماع كلمات تجرح الأحاسيس.
٣. انشغال الطرف الآخر بأمور تبعده عن شريك حياته.
٤. خلافات حول مسكن الزوجية.
٥. عدم الوفاء بالشروط التي تم الاتفاق عليها قبل الزواج.
٦. خروج الزوجة من المنزل دون إذن من الزوج.
٧. التقصير في الإنفاق.
٨. ضرب الزوجة والعنف البدني.
٩. عدم دفع الزوج المهر المتفق عليه عند الزواج.

وتوصلت دراسة هدى السبيعي وهناء آل ثاني وصبري محمود حول "واقع الطلاق في المجتمع القطري في الفترة من (١٩٩٩ : ٢٠٠٣م)" إلى أن الطلاق يرتفع بين الشباب وخاصة في السنوات الأولى من الزواج، وعزى الباحثون هذا إلى عدم قدرة الشباب على الصمود أمام الأزمات العاطفية، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين

انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الطلاق وذلك لعدم قدرة الزوجين على حل المشكلات الزوجية وعدم القدرة على تحمل المسؤولية وانعدام الثقة بالنفس. ووجدت الدراسة أن الطلاق يرتفع بين الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين لا يمكنهم توفير حياة جيدة وتأمين السكن المناسب، وتوفير متطلبات الأسرة. وأوضحت الدراسة أن عدم استشارة أهل المقربين في بعض المشكلات الأسرية يؤدي إلى تعميق تلك المشاكل وبالتالي ارتفاع معدل الطلاق. ويعزو الباحثون سبب ذلك إلى تعرض المجتمع القطري للعديد من العوامل التي أثرت على قيم المجتمع وثقافته، مثل وسائل الإتصال وما تحمله من قيم وأنماط ثقافية وافدة، وارتفاع مكانة المرأة العلمية وخروجها للعمل وما صاحبه من ظهور أدوار جديدة للمرأة والاعتماد على العمالة الوافدة التي بدورها جلبت قيما أخرى لا تتفق مع المجتمع القطري (هدى السبيعي، هناء آل ثاني، صبري هاشم محمود).

ويذهب القاضي فيصل العزيز إلى أن من أسباب تفشي ظاهرة الطلاق سوء الاختيار والاستعجال في الزواج سواء من قبل الزوج أو من قبل الزوجة، حيث أن أهل المرأة لا يسألون عن الرجل ثم يتفاجأون بأن الزوج يشرب الخمر، أو يتعاطى المخدرات، أو سيء الأخلاق، ما يؤدي إلى عدم التوافق بين الزوجين، وبذلك يحصل الطلاق (البلاد، ٢٠١٣).

وبناء على ما توصلت إليه دراسات الطلاق، يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للطلاق على النحو الآتي:

١. ضعف الوازع الديني لدى كثير من الشباب، حيث لا يلتزمون بالضوابط الشرعية والأخلاقية عند اختيار شريك الحياة، وأهم هذه الضوابط الزواج بذات الدين مع الأخذ في الاعتبار الجمال والمال والحسب والنسب، لكن بعد تحقق شرط الدين.

٢. غياب الدور التوجيهي من الآباء لأبنائهم، بل قد يعطي أحدهم ابنه أو ابنته توجيهات خاطئة كالتحريض ضد الشريك الآخر، متناسين أن عليهم القيام بكل ما في وسعهم من أجل المحافظة على استقرار أبنائهم، والحيلولة دون تشتت أحفادهم، أو التسبب في إصابتهم بعقد نفسية.

٣. وسائل الإعلام وما تبثه ثقافة مبنية على الإغراءات الجسدية للإنسان وما يؤدي إليه من إثارة الشهوة، بصورة قد لا يمكن أن تتحقق للطرفين في أرض الواقع. فما في وسائل الإعلام من واقع خيالي مثل زوج وسيم وامرأة جذابة، وبيوت وسيارات فاخرة وهدايا وحفلات ونوادي يصطدم بالواقع وتحدث المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق.

٤. الأوضاع الاقتصادية التي قد تعصف بالأسرة والتي تؤثر على قدرات الزوج في تلبية احتياجات أسرته، خاصة في حالة التغير من رغد العيش إلى ضنكه، ومن الصرف على الكماليات والرفاهية الزائدة والمباهاة والمظاهر الكاذبة إلى الاقتصار على الضروريات ، كل هذا مدعاة إلى مشاحنات أسرية قد تؤدي إلى

الطلاق. أن المستوى المادي المتدني للزوج بالنسبة لزوجته وانخفاض دخل الاسرة والفارق الاقتصادي بين الزوجين يوجد صراعات داخل الاسرة حيث يرغب الطرف الاقوى في فرض سيطرته على الطرف الاخر من الناحية المادية. يضاف إلى ذلك خروج المرأة للعمل والاختلاط مع الرجال، خاصة إذا كانت تنبوا منصبا مرموقا، تنظر به إلى زوجها نظرة دونية، وتهمل بيتها وزوجها وابنائها، وتغيب عنهم لفترات طويلة (الحلي، ٢٠٠٨).

٥. الخيانة الزوجية : حيث تستحيل الحياة الزوجية بعد حدوث الخيانة وذلك لأن ثقة الطرف الآخر سوف تنعدم في الشريك الخائن حتى ولو أعلن توبته.

٦. عدم التوافق بين الزوجين: ويشمل هذا التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام العاطفي والاجتماعي والتعليمي.

٧. كثرة ترديد الرجل لكلمة الطلاق: فكثير من الرجال يستهين بكلمة الطلاق ويطلقها لأسباب تافهة قد لا يكون للزوجة أي صلة بها ويرتبط هذا في اغلب الحالات ببعض العادات الاجتماعية التي تتطلب انتباها جادا حتى لا تذهب العديد من العلاقات الزوجية ضحيتها.

٨. تدخل الالهل في خصوصيات الزوجية: المشاكل التي تنشب بين الزوجين قد تكون بسيطة واحيانا تافهة ولكن قد لا تكون كذلك من وجهة نظر الالهل فتتضخم الامور الى ان يصبح حلها صعب المنال.

٩. تعدد الزوجات وعدم العدل بينهما: إن تعداد الزوجات بحد ذاته قد لا يكون سببا للطلاق ولكن السبب الرئيس هو عدم العدل بينهما مما يثير الحقد والبغضاء ليس فقط بين النساء ولكن ايضا بين المرأة وزوجها حيث ان عدم العدل يسبب الشعور بالغيرة واذا لم تتمكن المرأة من التخلص من ذلك الشعور فإنها تفضل الطلاق.

١٠. غياب الزوج عن البيت وسهره المتكرر: يضطر الزوج ولأسباب عديدة الى الغياب عن المنزل طول النهار وجزءا من الليل، روقد يكون لهذا الغياب ما يبرره كالعمل مثلا، فان ذلك قد يسبب فجوة عميقة بين الزوجين وقد يؤدي بدوره الى نشوب خلافات حادة بينهما قد لا تنتهي الا بالطلاق.

١١. ملاحقة أحد الزوجين للآخر وتقصي تحركاته بالاتصال كالانترنت والهاتف النقال والبريد الالكتروني، حيث ان استخدام هذه الوسائل قد يؤدي الى زرع الريب والشك بين الزوجين وبناء عليه يلجأ الى الطلاق.

١٢. إدمان أحد الزوجين أو كلاهما على الخمر أو المخدرات.

١٣. أدت التقنية الحديثة إلى زيادة معدلات الطلاق حيث الانشغال بالاتصالات الهاتفية، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الواتساب والفيسبوك والتويتر والأنستغرام ، مما قد يؤدي إلى غياب الحوار العائلي، وهذا يؤدي إلى مشكلات كثيرة وإلى الطلاق.

١٤. إهمال أحد الزوجين للبيت والأبناء، مما قد يؤدي إلى تشرد الأبناء في الشوارع وإلى الطلاق.

وإذا ما نظرنا إلى أسباب الطلاق بحسب مرجعيتها، فسنجد أن منها ما يعود للرجل، ومنها ما يعود للمرأة، ومنها ما يعود للبيئة والأشخاص المحيطين بالزوج والزوجة.

١. الأسباب التي تعود إلى الرجل:

١,١. ضعف الوازع الديني واستخدامه لحقه في الطلاق بشكل خاطيء.

١,٢. عدم تقديس الحياة الزوجية وإهانة زوجته أمام الآخرين، وشتمها وضربها.

١,٣. السهر المستمر خارج البيت.

١,٤. خيانة الزوج لزوجته.

١,٥. الزواج بامرأة أخرى.

١,٦. البخل حتى مع الاقتدار.

- ١,٧. التلاعب بكلمة الطلاق والتعود على نطقها أمام الأصدقاء والمزاح بها.
- ١,٨. حرمان الزوجة من الإتصال بأهلها وزيارتهم.
- ١,٩. إدمان الكحول و/أو المخدرات.
- ١,١٠. لإهمال المتعمد للبيت والزوجة والأبناء.

٢. الأسباب التي تعود إلى المرأة:

- ٢,١. إلحاح المرأة على طلب الطلاق عند كل مشكلة تحدث بينها وبين زوجها.
- ٢,٢. خروج المرأة إلى بيت أهلها عند الغضب أو الزعل وبقائها لفترات طويلة.
- ٢,٣. التسلط وأخذ زمام الأمر في البيت.
- ٢,٤. ضعف شخصيتها وعدم مشاركتها في القرارات وتقصيرها في أعمال المنزل.
- ٢,٥. الخروج الدائم من البيت.
- ٢,٦. العناد الدائم الذي يصطدم مع عناد الرجل.
- ٢,٧. الطلبات التي لا تنتهي، الضرورية وغير الضرورية.
- ٢,٨. العمل والاستقلال المالي وإعطاء عملها أولوية على بيتها.
- ٢,٩. إدمانها للكحول و/أو المخدرات.

٣. الأسباب التي تعود إلى المحيطين بالزوجين:

٣,١. قد لا يكون أبوي أحد الزوجين أمينا في توجيه النصيح والإرشاد والتوجيه الصحيح.

٣,٢. تحامل أهل الزوج على زوجة ابنهم وتحريضه على طلاقها.

٣,٣. الحديث عن المشكلات الزوجية أمام الآخرين ما يؤدي إلى التدخل في شؤونهم بطريقة قد لا تكون مناسبة.

٣,٤. مقارنة حياة الأسرة بحياة الأسر الأخرى.

آثار الطلاق:

ارتفعت نسبة الطلاق في مجتمعات دول المجلس ، تاركا وراءها آثارا عديدة على حياة الفرد، وخاصة المرأة المطلقة نظرا لتعرضها لظروف اقتصادية ونفسية صعبة نتيجة للطلاق، محاولة بكل جهد التكيف مع وضعها الجديد.

يعتبر قرار الطلاق من القرارات المؤلمة في حياة الزوجين، رغم انه قد يكون قرارا عادلا وضروريا لمصلحة الزوجين أو أحدهما، ولكنه أكثر ظلما للأطفال، حيث يشكل صدمة عاطفية وحرمان من مشاعر الرعاية والحنان.

وقد خلصت دراسات أجريت على بعض المجتمعات الخليجية إلى أن الطلاق يترك آثارا واضحة سواء على الأطراف المعنية مباشرة، أو على المجتمع ككل.

أ.على المرأة:

تعاني المرأة المطلقة من ضغوط نفسية قوية بعد الطلاق وتحسها بالضعف، وخاصة عند وجود أبناء، فقد تتحول إلى العائل الوحيد للأبناء أو قد تفقددهم، إضافة إلى النظرة إليها كامرأة مطلقة يقع عليها اللوم في عدم قدرتها على تماسك الأسرة. كما تخضع للرقابة من أقاربها، إضافة إلى أن حظها في الزواج يقل كلما كانت متقدمة في العمر. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تصدرت المشكلات المادية قائمة المشكلات التي تتعرض لها المرأة المطلقة، تأتي بعد ذلك المشكلات المرتبطة بنمط الإقامة والظروف السكنية بعد الطلاق، واجراءات التقاضي مع الطرف الآخر (بشير)، يضاف إلى ذلك كله ما تعانيه المطلقة من اضطرابات نفسية نتيجة للتغير الكبير الذي طرأ على حياتها، إضافة إلى ما يفرض عليها من حصار اجتماعي رهيب حيث ينظر إليها نظر المهملة المقصورة (الحلي، ٢٠٠٨م).

ومن الدراسات المعززة السابقة، دراسة (عبدالمنعم، ٢٠٠٩) التي خلصت إلى أن من أهم آثار الطلاق على المطلقات في المجتمع الكويتي: الشعور بالوحدة والاكتئاب، والضيق والملل، والخوف من المستقبل، والمعاناة من الصداع وضغط الدم وآلام المفاصل وتساقط الشعر، والتعرض للشائعات، ومشكلة تقييد حرية المرأة المطلقة ومراقبة سلوكها، والنفاق من قبل الأصدقاء. ويزداد العبء على الأم في تحمل مسؤولية رعاية الأبناء والقيام بدوري الأب والأم، ومن المشكلات المرتبطة

بالطلاق: المشكلات المادية للزوجة المطلقة، والإقامة والسكن بعد الطلاق، والحرمان من الإشباع العاطفي.

وخلصت دراسة (الغامدي، ٢٠٠٩) إلى أن المرأة السعودية المطلقة تتلقى معاملة غير إيجابية سواء من أفراد أسرتها، أو من المجتمع الذي تعيش فيه، واصماً إياها بفشلها في تحمل مسؤولية تكوين أسرة. وتعتبر المشكلات المالية من أبرز المشكلات وأهمها التي تواجه المطلقة السعودية بعد الطلاق، حيث أنها المسؤولة عن إعالة نفسها وأطفالها، ما يؤدي إلى إعاقة تكيفها في المجتمع. ومن الآثار النفسية التي يؤدي إليها الطلاق على المرأة السعودية الحزن والكآبة.

أما دراسة عديلة تونسي (تونسي، ٢٠٠٢) "القلق والإكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة" فقد خلصت إلى أن المطلقات يعانين من الاكتئاب خاصة عند عدم مشاركة المطلقة في اتخاذ قرار الطلاق، ووجدت الدراسة أن المتزوجات مبكراً والمطلقات مبكراً أكثر عرضة للاكتئاب، غير أن للمهنة والدخل الخاص بالمرأة أهميتهما لأثرهما على إستقلالية وإشباع حاجات المطلقة، إذ تبين أن الأمهات العائلات لأبنائهن أقل قلقاً وأقل إكتئاباً، مما يعني أن مثل هذا الإستقرار ناتج عن معيشة الأبناء معهن.

ب. على الرجل:

يعاني الرجل المطلق أيضاً من بعض المشكلات النفسية والجسدية، حيث يجد نفسه وحيداً، ويشعر بالخيبة لفقدان دوره كرب أسرة، ويعتبر نفسه مسؤولاً عن انهيار الأسرة وتفككها، إضافة إلى الحرمان العاطفي.

ويكون لدى المطلق احساس قوي بالإحباط، يميل الى العزلة وتجنب الاجتماع بالناس ويتهرب من لقاء اقاربه واصحابه الذين يكونون على علم بأزمته النفسية. وتزيد الحالة سوءا اذا كان يقاضي مطلقته لان كثرة تروده على جلسات المحاكم لمتابعة اجراءات الطلاق وحل قضاياها يضاعف اضطرابه وشقائه. وهناك آثار كثيرة اجتماعية ونفسية وتربوية تقع على الرجل المطلق، منها:

١. تقع على المطلق أضرار من كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأبناء، الأمر الذي سينعكس أيضاً على الزوجة الثانية وأولادها إذا تزوج مرة أخرى.
٢. ما قد يصاب به المطلق من اكتئاب وإحباط، وما قد يصاب به من هم من تهويل الأمور، والشك والريبة في كل من حوله، وتقلب مزاجه (العاسمي).

ت. على الأطفال:

الأطفال هم الأكثر تأثراً بطلاق والديهم، فالطلاق يؤثر على عمليات تنشئهم نفسياً واجتماعياً، ويفقدون الحب والشعور بالأمان والاطمئنان والراحة، ويعيش أولاد المطلقين حالة من التشتت والضياع، وعدم الاستقرار الأسري والعاطفي والتربوي، وقد تتأثر حالتهم الصحية. ومن المشكلات الكبيرة التي قد تنتج عن الطلاق، تشتت الأطفال، حيث أن أول شيء يفقده الأطفال بعد طلاق والديهم هو الأمن والمأوى والبيت الهادئ الذي يظلمهم ويحسون فيه بالراحة والاطمئنان، وبحدوث الطلاق

تتقلب حياتهم فيغادرون البيت الذي ولدوا فيه اويغادره والدهم أووالدتهم ما يسبب لهم فراغا كبيرا. وبذلك يفقد الأطفال الحياة الأبوية أوالأموية، والعائل والمصدر المالي، وزيادة ضغوط الحياة الاقتصادية، ومن بين المشكلات التي يعاني منها أبناء المطلقين، ما يأتي:

١. غياب إشراف كلا الوالدين، وما قد يلحق بهم من أضرار نتيجة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم أوزوج أمهم، فيصبحوا عرضة للانحراف والجنوح.
٢. يكون الأولاد أكثر عرضة للتشرد في الشوارع واحتراف مهن محرمة، وذلك نظرا لتفكك الأسرة وغياب إشراف الوالدين.
٣. فقدان الطفل لثقته بنفسه، وشعوره بالنقص، والذي يمكن ان يؤدي به إلى بعض التصرفات المرفوضة اجتماعيا.

ث. على المجتمع:

يؤدي الطلاق إلى مشاكل خطيرة على المجتمع، أبرزها خروج جيل حاقد على المجتمع بسبب فقدانه للرعاية، ويؤدي الطلاق أيضا إلى زيادة أطفال الشوارع المشردين، وانتشار جرائم السرقة والنصب والاحتيال والرديلة وزعزعة الأمن. يضاف إلى ذلك عدم شعور المطلقين والأبناء بالمسؤولية ومظاهر الانحطاط وعدم احترام القيم والأعراف. وهناك بعض المشكلات المرتبطة بالطلاق التي تؤثر على المجتمع منها: (العاسمي)

١. جنوح الاحداث: لظاهرة جنوح الأحداث خطورة مزدوجة إذ أنها تنعكس من جهة على المجتمع إذ أن جنوح الأحداث يعود بالضرر المباشر على كيان المجتمع وحياة أفراده وسلامتهم وأعراضهم وأموالهم، فإذا بدأ الحدث حياته بالإجرام فإن الخطر شديد لأنه إذا نشأ على الجريمة واعتاد عليها أصبح من العسير إصلاحه وهو راشد. أما من الجهة الأخرى فإن الخطورة تنعكس على الأحداث أنفسهم فهم عماد المستقبل وأمل المجتمع فالخسائر تصيب البدن والعقل والعواطف وما يسود الناس من علاقات الألفة والود والسلام كما تصيب العمل والإنتاج بالفقر والتعطيل فيصبح هؤلاء قوة عمل معطلة يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع.

٢. انخراط أبناء المطلقين المبكر في سوق العمل، حيث يؤدي طلاق الوالدين في أغلب الأحيان إلى تخلي الأب باعتباره المسؤول الأول عن الانفاق والتوقف عن إشباع حاجات أطفاله المادية. ويتواجد الأطفال في عدة مواقع للعمل، مثل: مواقع البناء حيث أن عليهم رفع الاحمال الثقيلة، ومحطات البنزين، والشارع، والاستغلال البشع من طرف اصحاب العمل ، وكل هذه الأعمال تسبب مخاطر للمجتمع والأطفال.

٣. تسرب أبناء المطلقين من المدارس: الذي يعتبر من اهم الاثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق مما لاشك فيه ان نفسيه الطفل

الحساسية ومشاعره المرهفة تتأثر بسهولة بكل ما يحدث في البيت، كما يتأثر المجتمع بوجود أفراد غير متعلمين أو منخفضي المستويات التعليمية.

٤. تفكك الأسرة: يعني انهيار إحدى خلايا المجتمع ووحداته الأساسية التي تعمل على تكوين الإنسان السليم الذي يساهم في نجاح المجتمع وتثبيت دعائمه واستقراره وتطوره.

٥. يعتبر الطلاق هدرا للمال العام، ففي الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة يحصل معظم المتزوجين يحصلون على قروض ومنح، كما أن المطلقة، في دول المجلس، تحصل على إعانة من وزارات التنمية أو الشؤون الاجتماعية إن لم تكن تعمل وليس لها موارد مالية ، الأمر الذي يشكل عبئا على ميزانية الدولة، فقد وجد في البحرين على سبيل المثال أن الحكومة أنفقت (٢,٩٨٩,٠٥٠) دينار كمساعدات للمطلقات (الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠١٣) ، كما ان المشاكل النفسية التي قد يعاني منها المطلقون من الممكن ان تعيقهم عن أداء أعمالهم بصورة سليمة، إضافة إلى الآثار التي يتركها الطلاق على الأبناء.

٦. زرع الكراهية والخصومات بين أسر المطلقين، وبالتالي عدم استقرار المجتمع.

ثانياً - إدمان المخدرات:

تهدد المخدرات حياة البشر، وتهدد حق الحياة الصحية الممتعة والأمانة، ومما يزيد من خطورة الأمر وجود المخدرات المزيفة أو المقلدة، بحيث تحمل ماركات أصلية. يضاف إلى ذلك استخدام الصيدليات في دعم هذا الأمر من خلال الربح من البيع على الشبكة، وبيع العقاقير المحظورة من خلال مواقع محظورة على الشبكة.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن سوق المخدرات، فهي دول مستهلكة للمخدرات، وليست منتجة لها، وهناك من الأسباب ما يجعل دول المجلس تعاني من هذه المشكلة، أهمها: موقعها الجغرافي القريب من الدول المنتجة للمخدرات، وارتفاع مستوى المعيشة وما تتمتع به من استقرار، فضلاً عن كونها دول مستهلكة للعديد من أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تهرب إليها عبر موانئها ومنافذها وحدودها الجوية والبحرية والبرية.

إن دول الخليج مثلها مثل كثير من دول العالم، عرضة لهجمة شرسة من تجار ومروجي المخدرات بكافة أنواعها، وهناك من الأدلة على وجود هذه المشكلة، منها ما يأتي (الرميح، ٢٠٠٤):

١. أنشأت العديد من دول الخليج العربية مستشفيات متخصصة في علاج الإدمان.

٢. خصصت بعض الدول عنابر في المستشفيات النفسية لعلاج الإدمان.
٣. وجود عمالة كثيرة، من جنسيات مختلفة، والتي استغل بعضها الطفرة الاقتصادية في دول المنطقة في ترويج المخدرات.
٤. ساعدت الوفرة المالية الكثير من الشباب على السفر إلى الخارج، وبذلك يكونون عرضة لإغراءات المروجين للمخدرات .
٥. القيام بحملات إعلامية وحملات توعوية لتوعية أفراد المجتمع وتبصيرهم بأضرار المخدرات.
٦. وجود حملات إعلامية مكثفة عبر وسائل الإعلام المختلفة تهدف إلى تبصير الجميع بأضرار المخدرات.
٧. عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة ودعوة المختصين إليها من مختلف دول العالم بهدف تبادل الخبرات في مجال الوقاية من المخدرات وتشخيص الإدمان وتأهيل المتعافين.
٨. سن قوانين صارمة لمعاقبة المروجين والمهربين للمخدرات والمتعاطين لها، ونشر هذه العقوبات في وسائل الإعلام حتى تكون رادعاً لكل من تسول له نفسه أن يسير على هذا الدرب.
٩. إنفاق الملايين على حملات التوعية والوقاية من المخدرات، وعلى المستشفيات والبرامج العلاجية المخصصة لعلاج حالات الإدمان.
١٠. اعتبار دول الخليج العربية من الأسواق المستهلكة للمخدرات وليس مكاناً لزراعة وتصنيع المخدرات.
١١. نظراً لدخول أعداد كبيرة من المسلمين إلى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة لأداء مناسك الحج والعمرة، فإن مافيا المخدرات تنتهز هذه الفرص لتدس بعض عناصرها الإجرامية

داخل تجمعات الحجاج والمعتمرين منتهزين فرصة الزحام في بعض المواسم وتهريب المخدرات.

مشكلة المخدرات:

تعتبر ظاهرة إدمان تعاطي المخدرات من الظواهر القديمة والحديثة في نفس الوقت، وذلك لما تأتي به من جديد في عالم المخدرات وما تسجله من أعداد متزايدة من المتعاطين يوما بعد يوم، وما تؤدي إليه من نتائج وآثار تتشابك وتترابط مع ظواهر ومشكلات أخرى. ومشكلة المخدرات من أخطر المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة. فبالإضافة إلى آثارها على المدمن وأسرته ومجتمعه فإنها تهدد أمن البشرية واستقرارها في كل دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وما تسببه من مشكلات متداخلة صحية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

تشير الاحصائيات إلى أن ٥% من البالغين ممن تقع أعمارهم ما بين ١٤ و ٦٤ سنة حول العالم قد استخدموا المخدرات مرة واحدة على الأقل في عام ٢٠٠٨، ويرجع هذا إلى عدد من العوامل منها: الحرمان الاجتماعي، والعزلة، والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي، والضغط من أجل النجاح.

وأظهر تقرير اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات لعام ٢٠٠٨ أن تعاطي المخدرات لا يرتبط بعمر معين، ولذلك فإن فاعلية الوقاية من

المخدرات تتطلب ربطها بسلوكيات أخرى، مثل: الإدمان على التدخين والكحول، وتوفير معلومات كافية عن التعاطي، وتصميم برامج تناسب العمر، والتركيز على تعليم مهارات حياتية، وتحديد الفئات المعرضة للخطر، والقيام بحملات شعبية (البداينة).

ورغم جهود مكافحة إلا أن الإنتاج العالمي من المخدرات وأعداد المتعاطين يتزايدان باستمرار، ولكن لا يمكن أن يعبر بشكل حقيقي وواقعي عن إنتاج المخدرات وعدد المدمنين، فإن الإدمان ينتشر بين الشباب والمراهقين، وتتعدد المواد المخدرة، مع استغلال الأطفال في عمليات الزراعة، والترويج، والتهرب.

أما عن دوافع الإدمان فيمكن الإشارة إليها على النحو الآتي: الشعور بالسرور والمرح، والرغبة في زيادة الحيوية والنشاط، الشعور بالإكتئاب والقلق والرغبة في الهروب من المشكلات ومن الذات، والشعور بالخجل وعدم احترام الآخرين، والرغبة في زيادة القدرة الجنسية، والفشل المتكرر في الحياة العامة والعائلية، ورفقاء السوء، والرغبة في تقليد الآخرين، وعدم القدرة على توظيف وقت الفراغ، وصعوبة الاستمرار في العمل (غانم، ٢٠٠٥).

يصل عدد متعاطي المخدرات الذين يعانون من مشكلة الإدمان إلى حوالي ٢٧ مليون شخص، أي ما نسبته ٠,٦% من عدد سكان العالم من الراشدين، وتتسبب المخدرات في إزهاق ملايين الأرواح سنوياً، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تشتيت الأسر وجلب البؤس على الآخرين،

إضافة إلى تقويض أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتساهم في ارتكاب الجرائم وزعزعة الاستقرار واضطراب الأمن وتفشي الأمراض، مثل انتشار فيروس الإيدز (المهندي، ٢٠١٣).

رغم الارتفاع المستمر في أعداد مدمني المخدرات إلا أن العالم قد شهد استقرارا في نسبة المدمنين إلى عدد السكان، إلا أن بواعث القلق تتبع من تعدد تناول المخدرات، بين تلك الموصوفة طبيا وبين غير المشروعة، إضافة إلى إساءة استعمال المهدئات والمسكنات. فقد ظل معدل تعاطي المخدرات عالميا ثابتا خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، حيث تراوحت نسبة المتعاطين ما بين (٣,٤%) و(٦,٦%) من السكان الراشدين الذين يقعون في الفئات العمرية (١٥ - ٦٥)، غير أن نسبة تراوحت ما بين (١٠ - ١٣%) من المتعاطين يعانون من مشاكل الإدمان ومن بعض الأمراض المصاحبة، مثل انتشار فيروس الإيدز بنسبة ٢٠% منهم، والتهاب الكبد الوبائي (ب) و(ج) بنسبة (٦١,٣%) (المهندي، ٢٠١٣).

ولقد أخذت مواد ضارة جديدة تدخل ضمن ساحة المخدرات، والتي تعرف بالمؤثرات النفسية، حيث بلغت ٢٥١ مادة في عام ٢٠١٢، والمؤثرات النفسية هي مواد يتم تعاطيها من كثير من المدمنين، وتكون في شكلها النقي أوفي شكل مستحضرات لا تخضع للرقابة، وتشكل خطرا على الصحة العامة. ويؤدي الانترنت دورا مهما في الترويج للمؤثرات النفسية حيث يشكل مصدرا رئيسيا لها (UNODC، 2013).

يقدر عدد الوفيات المرتبطة بالمخدرات بـ ٢١١٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١١، وقد حدثت معظمها في صفوف الشباب (UNODC، 2013). وتشكل حالات الوفاة المتصلة بالمخدرات ما بين ٠,٥% و ١,٣% من جميع الوفيات على الصعيد العالمي للفئات العمرية ما بين ١٠ و ٦٤ سنة، غير انها تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى، وقد سجلت أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أعلى الأرقام، حيث تم تسجيل وفاة واحدة من بين ٢٠ حالة وفاة، بينما سجلت آسيا حالة واحدة من بين ١٠٠ حالة، وأوروبا حالة واحدة من بين ١١٠ حالات، وحالة واحدة من بين ١٥٠ حالة في أفريقيا. ويعزى سبب ارتفاع معدل الوفيات المتصلة بالمخدرات في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، إلى أن لدى المنطقتين عدداً أكبر من متناولي المخدرات ولها نظاماً أفضل لرصد حالات الوفاة المتصلة بالمخدرات والإبلاغ عنها، في حين أن أنظمة رصد الحالات في آسيا وأفريقيا محدودة (المهندي، ٢٠١٣).

وتؤدي التكنولوجيات الحديثة دوراً كبيراً في انتشار المخدرات في المجتمع، فقد كان للإنترنت أثر كبير في هذا المجال، حيث صار من السهل على كثير من المروجين التعرف على أسعار المخدرات، وبدأ متعاطوا المخدرات في استخدام الإنترنت كوسيلة لتبادل المعلومات المتعلقة بنوعية وسعر كل صنف من المخدرات، كما تم تسويق مواد مخدرة جديدة لم تخضع للمراقبة الدولية. من ناحية أخرى ساعد الإنترنت على فتح آفاق جديدة لمكافحة المخدرات، من حيث نشر برامج التوعية ورصد سوق المخدرات غير المشروعة وكشف خطط المجرمين وعملياتهم، وسهل على السلطات المختصة تطبيق القانون، وأن تتعاون

الدول في ضبط الحدود، ما جعل تجار المخدرات أكثر حذراً وخوفاً من التعقب فأصبحوا يضحون أموالاً كثيرة لحماية تجارتهم، وتشفير رسائلهم، وحماية ملفاتهم على الحواسيب من الإتلاف (البداينة) ، (المهندي، ٢٠١٣).

ولقد أحدث الهاتف المحمول ثورة كبيرة في تجارة المخدرات، وذلك باستخدام الرسائل القصيرة والبطاقات مسبقة الدفع، ومن المميزات الأخرى التي يستغلها تجار المخدرات في استخدامهم الهواتف المحمولة تخزين أرقام عملاؤهم (المهندي، ٢٠١٣). ولذلك أصبحت عصابات ترويج المخدرات تستخدم أحدث التقنيات والتكنولوجيا، وتقسم العالم إلى دول منتجة ودول مصدرة ودول مستهلكة ودول عبور (ترانزيت)، وهذه العصابات تفعل كل ما من شأنه لترويج المخدرات، بما في ذلك الموت لكل من يتصدى لها (غانم، ٢٠٠٥).

ومما سهل الاتجار بالمخدرات، أيضاً، ويسرها ما شهده العالم من نموسريع في التجارة الدولية، وضخامة كميات البضائع المشروعة التي تنتقل بين دول العالم باستخدام الحاويات، حيث يجعل من الصعب اكتشاف شحنات المخدرات غير المشروعة. كما ساعد زيادة حركة النقل الجوي الذي تطور في العقود الماضية وانخفاض أسعار التذاكر على تحفيز تجارة المخدرات إما بتوظيف أعداد كبيرة من الأشخاص للعمل في نقل المخدرات داخل أجسادهم، واما بإخفاء المخدرات داخل الشحنات الجوية أو الطرود البريدية. (المهندي، ٢٠١٣) (UNODC، 2013) (مينافاتف، ٢٠١١).

ولقد ورد في تقرير الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لعام ٢٠١٠ م أن اراضي شبه الجزيرة العربية تستخدم أساساً كمنطقة عبور لتهريب الهيروين من أفغانستان نحو بلدان عربية أخرى، كما أن الكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية يصل إلى هذه المنطقة عبر أوروبا. ويعتبر القنب (الحشيش) أكثر أنواع المخدرات استخداماً في دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت) (مينافاتف، ٢٠١١).

العوامل المؤدية إلى تعاطي وادمان المخدرات:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد وليس لها جانب واحد، وهي من الظواهر الاجتماعية المرضية في العالم الحديث، وخاصة في المناطق الحضرية، ولفهم هذه المشكلة لابد أن نتعرف على العوامل العديدة المؤدية إليها، من منظور تكاملي يشمل العوامل والآثار الجسمية والنفسية والعقلية، والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ولقد أفرزت العديد من الدراسات عوامل كثيرة لتعاطي وإدمان المخدرات، منها ما يتعلق بالفرد، وأخرى تعود إلى الأسرة، وثالثة تعود إلى المجتمع. ولذلك يمكن القول، وفقاً لما ذهبت إليه وسن شرجي بأن تعاطي المخدرات ليس مسؤولية فردية أو أسرية فحسب، ولكنه يحدث بفعل ظروف اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي للمجتمع بأكمله (شرجي، ٢٠١٠).

أ. العوامل العائدة للفرد المدمن:

هناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى إدمان الفرد للمخدرات، ومن هذه العوامل ما يأتي (المهندي، ٢٠١٣)، (شربجي، ٢٠١٠)، (علي سموك، موسى الحرش، ٢٠٠٧):

١. الرغبة في اكتشاف الذات وإثباتها: حيث يلجأ بعض الشباب إلى الإدمان رغبة في اكتشاف قدراتهم، وخاصة القدرات العقلية، ويعتبر بعض المراهقون أنفسهم بأنهم صاروا رجالاً، إضافة إلى تقليد الكبار في بعض سلوكياتهم مثل التدخين وتعاطي المخدرات وبالتالي إظهار طابع الرجولة أمام الجنس الآخر أو الأقران، يضاف إلى ذلك هناك رغبة ملحة لدى الجماعة الاجتماعية (جماعة مدمنة على سبيل المثال) بأن تبدو مميزة، ولها هوية تختلف بها عن الجماعات الأخرى.
٢. تغيير المزاج: وذلك للهروب من بعض ضغوط الحياة ومشقاتها ومن بعض مظاهر سوء التوافق الشخصي أو الاجتماعي في البيت أو المدرسة أو العمل، أو نتيجة لنوبات الاكتئاب والقلق المصاحبة للمشكلات والضغوط الأسرية النفسية والاجتماعية والاقتصادية.
٣. علاج بعض الأمراض: وذلك باستخدام بعض أنواع العقاقير المخدرة مثل المورفين، وبعض الأدوية المستخدمة في علاج بعض الحالات النفسية.

٤. تعزيز وتقوية التواصل الاجتماعي: يعتقد بعض الشباب المتعاطون ان المخدرات تساعدهم في التفاعل الاجتماعي مع الاخرين، وخاصة الجنس الاخر.
٥. تحسين الأداء: يربط بعض المتعاطين بين تعاطي المخدرات واللذة الجنسية من حيث تحقيق أقصى إشباع جنسي واطالة فترة الجماع بالنسبة للمتزوجين، إضافة إلى استخدامها لتحسين الأداء الجسدي من أجل الحصول على لياقة عالية وقوة تحمل للتعب والمشاق والألم وبناء الأجسام. كما تستخدم المخدرات كمثيرات لأداء بعض الفنون مثل الموسيقى والرسم.
٦. العصيان: قد يستخدم الشباب المخدرات للتعبير عن رفضهم للنظام الاجتماعي السائد والخروج عليه، وقد تستخدم المخدرات للكشف عن مشاعر مكبوتة أو متعارضة مع المجتمع، وخاصة عندما يمر المجتمع بحالات تفسخ اجتماعي، تضعف معها المعايير الاجتماعية أو تتصارع أو تكون غائبة عن المجتمع.
٧. مجازاة الرفاق: هناك شبة إجماع بين الدراسات النفسية والاجتماعية المعنية بالعوامل المؤدية إلى التعاطي وخاصة بالنسبة للمتعاطي لأول مرة، على إلحاح الأصدقاء ومجاراتهم، كما يعتبر عامل الفضول أهم حافز على تجربة المخدر كأسلوب من أساليب المشاركة الوجدانية مع هؤلاء الأصدقاء.
٨. ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي: حيث أن أولئك الذين هم في بداية سن النضج قد لا يلتزمون التزاما كاملا بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وإتباع أوامره واجتتاب نواهيه، ينسون كتاب

الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فينحرفون عن طريق الحق والخير إلى طريق الفساد والضلال.

٩. السفر إلى الخارج: يعتبر السفر للخارج من أسباب تعاطي المخدرات، وذلك لعدم وجود رقابة سواء كانت على الفرد من الأسرة، أو رقابة على الأماكن التي يتم فيها تناول المخدرات، إضافة إلى وجود كل وسائل الإغراء وأماكن اللهو.

١٠. الشعور بالفراغ: ربما يؤدي الفراغ لدى الشباب المصحوب بعدم توفر الأماكن الصالحة التي تمتص طاقة الشباب كالأندية والمنتزهات، إلى تعاطي المخدرات أو المسكرات.

١١. السهر خارج المنزل: حتى ساعات متأخرة من الليل وخاصة في الأماكن التي تشجع على السكر والمخدرات وخلافه من المحرمات.

١٢. توفر المال بكثرة: لدى الشباب وعدم مراقبتهم فيما ينفقون عليه من ملذات، قد يدفعهم حبهم إلى الاستطلاع إلى شراء المخدرات.

١٣. السهر من أجل الاستنكار: قد يربط بعض الشباب بين الفكرة القائلة بأن المواد المخدرة والمنبهات تزيد من التركيز أثناء المذاكرة ومن ثم التحصيل العلمي، مما قد يجعل بعضهم يقع فريسة لإدمان المخدرات.

ب.العوامل العائدة إلى الأسرة

يكتسب الفرد ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه من خلال التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة كأهم مؤسسة تربية في المجتمع، وهي

المسؤولة أمام المجتمع عن سلوكيات أعضائها. وقد أوضحت بعض الدراسات ان التفكك الأسري والطلاق، كما سبق أن أوضحنا عند حديثنا عن الطلاق، يعتبر عاملا مهما في دفع بعض الأفراد إلى إدمان المخدرات، وهناك عوامل مهمة تساهم في إدمان الأفراد للمخدرات ترجع أساسا إلى الأسرة، من بينها ما يأتي (المهندي، ٢٠١٣)، (شربجي، ٢٠١٠): (الرميح، ٢٠٠٤)، (علي سموك، موسى الحرش، ٢٠٠٧):

١. القدوة السيئة من قبل الوالدين: من المعروف أن الوالدين قدوة لأبنائهما، حيث أن كثيرا من الأبناء يتأثرون بسلوكيات والديهم، وهذا ينطبق على ما إذا كان أحد الوالدين أوكلاهما يتعاطى المخدرات، حيث يظهر الوالدين في بعض الأحيان أمام أبنائهم في صور مخجلة تتمثل في إقدامهما على تصرفات سيئة وهما تحت تأثير المخدر، مما قد يسبب صدمة نفسية عنيفة لأبنائهما وتدفعهم إلى محاولة تقليدهما فيما يقومان به من تصرفات سيئة.
٢. إدمان احد الوالدين: يؤثر تأثيرا كبيرا على روابط الأسرة ما يؤدي إلى الشقاق والخلافات الدائمة، مما يدفع الأبناء إلى الانحراف والضياع واللجوء إلى الشوارع، وإدمان المخدرات.
٣. انشغال الوالدين عن تربية الأبناء: سواء بالعمل أو السفر للخارج وعدم متابعتهم أو مراقبتهم يجعل الأبناء عرضة للانحراف وإدمان المخدرات.
٤. عدم التكافؤ بين الزوجين: يؤدي عدم التكافؤ بين الزوجين إلى بعض الآثار التي تنعكس على الأولاد، حيث يذهب كل منهما إلى أصدقائه بحثا عن الراحة وإضاعة الوقت، ما يؤدي بدوره إلى

خروج الأولاد أيضا، وبالتالي يكونون عرضة للانحراف. يضاف إلى ذلك نبذ الأبوين لأبنائهما وتهرب الأب من مسؤولياته وانعدام طموحات الأبوين بخصوص مستقبل الأبناء وحدوث صراعات مستمرة بينهما أمام الأبناء.

٥. القسوة الزائدة والدلال الزائد: يذهب علماء التربية إلى أن كلا من القسوة الزائدة والدلال الزائد للأبناء انعكاسان على سلوكهم، فربما ينتهي الأمر بالابن الذي يعامل معاملة قاسية من قبل والديه بالضرب والشتيم والإهانة، إلى خارج البيت لتعويض ما فقده من حنان، وربما يقع في طريق الأشرار ومدمني المخدرات، في المقابل، تكون طلبات الابن المدلل مجابة بدون رقابة، ما قد يدفعه الفضول إلى شراء المسكرات والمخدرات بقصد التجربة.

٦. كثرة تناول الوالدين للأدوية والعقاقير: يجعل الأبناء من حبهم الاستطلاع والفضول إلى تجربة وتناول بعض الأدوية والعقاقير التي يتناولها آبائهم مما ينتج عنه كثيرا من الأضرار ومن بينها الإدمان.

٧. ضغط الأسرة على الابن من أجل التفوق في دراسته: يجعله يتناول بعض العقاقير المنبهة أو المنشطة وذلك لكي يتمكن من السهر والاستذكار وتحصيل الدروس، ولا يستطيع بعد ذلك الاستغناء عنها.

ت. العوامل العائدة إلى المجتمع:

يشكل المجتمع، بما يتضمنه من تنظيمات وجماعات اجتماعية، امتدادا لدور الأسرة في تعريض الأفراد لإدمان المخدرات، حيث أن

هناك عدة عوامل مسببة لإدمان المخدرات تعود للمجتمع، منها ما يأتي
(المهندي، ٢٠١٣) (شربجي، ٢٠١٠):

١. توفر مواد الإدمان عن طريق المهربين والمروجين: حيث تجعل
تعاطي المخدرات أمراً سهلاً وميسراً للشباب الذين يجدون من
يساعدهم ويوفر لهم ما يحتاجون إليه من مواد مخدرة، إضافة إلى
تعريفهم بكل جديد.

٢. وجود بعض أماكن اللهو: التي لا يهتم أصحابها إلا تجميع
الأموال، حيث تنتشر بعض الملاهي المعتمدة على المواد المسكرة
والمخدرة وتعمل على جذب الشباب إليها.

٣. العمالة الأجنبية: لقد تتطلبت عمليات التنمية في دول مجلس
التعاون الخليجي الاستعانة بالعمالة والخبرات الأجنبية، وذلك في
ظل عدم قدرة العمالة الوطنية على الوفاء بمتطلبات سوق العمل،
إضافة إلى بعض العوامل الثقافية والاجتماعية المشجعة على
الاستعانة بالعمالة الوافدة. وتدخل هذه العمالة إلى دول المجلس
بما تحمله من أنماط ثقافية متنوعة، ومنها طرق الاستمتاع بتناول
المخدرات، وبالتالي نقل هذه المشكلة إلى بعض السكان الذين
يتصلون بهم في أماكن العمل.

٤. الانفتاح الاقتصادي لدول المجلس: الذي أسىء استغلاله من بعض
أصحاب النفوس الضعيفة وذلك بتهريب المخدرات لتحقيق
الأرباح الكبيرة بأقل مجهود، وبطرق غير شرعية.

٥. ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة: وتعاملها السيئ مع موضوع
المخدرات وتعاطيها حيث تترك الفرصة لغير المتخصصين

- للحديث عنها بشكل غير علمي. إضافة إلى بثها لبرامج إعلامية وأفلام قد لا تتفق مع الأنماط الثقافية السائدة في دول المجلس.
٦. التساهل في استخدام العقاقير المخدرة وتركها دون رقابة: من قبل وزارة الصحة في المجتمع قد يكون أحد العوامل لاستخدامها في غير الأغراض الطبية التي خصصت لها، كما قد تدخل بعض العقاقير بطريقة رسمية بأسماء مستعارة.
٧. عدم فاعلية رسالة المدرسة: في نشر الوعي بخطورة المخدرات على كل من الفرد والمجتمع.
٨. فقدان الأمن الاجتماعي والأمان في المجتمع وخاصة وقت الحروب، حيث تساعد هذه الظروف على حدوث ضغوطات اجتماعية ونفسية لدى أفراد المجتمع وخاصة الشباب، مما قد يشجع بعض هؤلاء الشباب إلى تعاطي المخدرات.

الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات:

تواجه المجتمعات في مختلف دول العالم مشكلة إدمان المخدرات التي تعد من أهم المشكلات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبح تعاطي المخدرات ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد متعددة، اهمها ما يتعلق بإدمان الشباب الذين هم عماد الأمم ومستقبلها. وتشير الدراسات إلى أن أعداد المدمنين في تزايد مستمر (عبدالله، ٢٠٠٥).

ولا تقف آثار المخدرات مباشرة على المدمنين وأسرهم، وإنما تمتد تداعياتها إلى المجتمع، وتكمن خطورة ظاهرة تعاطي المخدرات

والإدمان عليها في أنها تستهدف فئة الشباب، بما تعكسه سلبيًا على مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتأخر برامج التنمية ويتهدد كيان المجتمع وأمنه من خلال تأثير المخدرات على عقول الشباب وتدمير طاقاتهم الانتاجية، فضلا اندفاع بعض الشباب المدمن إلى ارتكاب جرائم مخلة بالشرف والأمانة حتى يتمكن من توفير المال اللازم لشراء المخدرات، بالإضافة إلى الخسائر التي تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة أنفاق الأموال الطائلة لمكافحة تهريبها وترويجها وتعاطيها.

أما الأبعاد الاجتماعية لتعطي المخدرات، فتتمثل في الأضرار التي تصيب أفراد المجتمع، مع تزايد أعداد المتعاطين، وستكون الأسرة معرضة للانحراف والتفكك خاصة إذا كان رب الأسرة هو المتعاطي كما تتعرض الأسرة إلى كثير من المعاناة والحرَج بسبب إدمان أحد أفرادها. ومن الآثار الاجتماعية المعاناة الصحية والنفسية التي تضع المتعاطي في مواقف مهينة تحط من قدره بين الناس،. (عبدالله، ٢٠٠٥)

أ. آثار المخدرات على الفرد

تنقسم الآثار التي تتركها المخدرات على الفرد إلى أربعة مجالات: عضوية، ونفسية، واجتماعية واقتصادية.

١. الآثار العضوية:

هناك بعض الآثار العضوية التي تؤثر على الفرد المتعاطي، منها: فقدان الشهية ما يؤدي إلى نحافته وهزاله المصحوب باصفرار الوجه

وشحوبه. ويؤدي التعاطي إلى اضطرابات في الجهاز الهضمي وسوء الهضم، وتلف الكبد، وتلف في المخ وتآكل ملايين الخلايا العصبية وفقدان الذاكرة. كما يؤدي تعاطي المخدرات اضطرابات في القلب، وإلى انفجار الشرايين. يضاف إلى ذلك يؤثر تعاطي المخدرات على القدرة الجنسية، إضافة إلى كون المخدرات أحد أسباب مرض السرطان.

٢. الآثار النفسية:

يؤكد بعض الباحثون (المهني، ٢٠١٣) على وجود اختلالات وظيفية في الذاكرة والإدراك والانتباه عند المدمنين تبقى حتى بعد انقطاعهم عن الإدمان لمدة متفاوتة ، فيما يؤكد البعض على زوال كل اثر للاختلالات. ويؤكد المهني على الجوانب المرتبطة بالآثار النفسية لتعاطي المخدرات، على النحو الآتي:

- أ. هناك علاقة قوية بين التعاطي والفصام عند بعض المتعاطين.
- ب. مع طول مدة تعاطي المخدر يزداد احتمال ظهور التصعيد إلى تعاطي مخدر أقوى منه.
- ت. إن التعاطي طويل الأمد يقترن باختلال دائم في عدد من الوظائف النفسية والعقلية المهمة في مواقف العمل المختلفة، مما يؤدي إلى أخطار تتعدى حدود المتعاطي إلى غيره.
- ث. إن اختلال الوظائف النفسية المشار إليه في النقطة السابقة يتم بمقادير تتفاوت من شخص إلى آخر حسب موقعه من ثلاثة متغيرات هي: "التعليم في مقابل الأمية، والحضرية في مقابل

الرفية والعمر، ويبلغ الخلل أقصاه عند المتعلمين الحضريين صغار السن، وبلغ أدنى درجاته عند الأميين، الريفيين، كبار السن".

٣. الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

هناك الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تظهر على الفرد المتعاطي منها (المهندي، ٢٠١٣):

أ. الانعزالية وعدم قدرة متعاطي المخدرات على المشاركة وجدانياً، وذلك لأن المتعاطي لا يستطيع ممارسة حياته بشكل طبيعي ومشاركة الآخرين فيها، إضافة إلى عدم قدرته على الابتكار والإنتاج.

ب. تحطيم إرادة الفرد بفقدانه القيم الدينية والأخلاقية، وبتعطله عن عمله الوظيفي، وبتوقفه عن التعلم والتعليم مما يقل إنتاجيته ونشاطه اجتماعياً وثقافياً، وبالتالي يفقد ثقة الناس به ويتحول إلى إنسان كسول وسطي، ومنحرف المزاج، لا يمكن الوثوق به أو التعامل معه، وقد يفقد عمله تبعاً لذلك.

ت. عندما لا يتوفر المال أو الدخل الكافي للمتعاطي أو المدمن للحصول على الجرعة الاعتيادية، وتحت شدة إلحاح المخدر، فإنه يلجأ إلى الاستدانة، وربما إلى أعمال منحرفة، وغير مشروعة، مثل قبول الرشوة والاختلاس والسرقعة والبغاء والزنى والخيانة الزوجية.

ث. يؤدي تعاطي المخدرات إلى مؤثرات شديدة وحساسة زائدة، وبالتالي تسوء علاقاته بمن حوله، مؤدياً إلى سوء العلاقة الزوجية والأسرية، وبالتالي ازدياد احتمالات وقوع الطلاق، وانحراف الأبناء، وزيادة أعداد اطفال الشوارع. كما تسوء العلاقة مع الجيران والزملاء في العمل أو الدراسة. كل هذا يؤدي إلى سيطرة الفوضى على حياة المتعاطي، وسوء التكيف الاجتماعي؛ ما قد يؤدي به في النهاية إلى الخلاص من واقعه المؤلم بالانتحار. وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين تعاطي المخدرات والانتحار.

ج. يؤدي تعاطي المخدرات والإدمان عليها إلى عدم القدرة على مواجهة واقع الحياة الأمر الذي يؤدي إلى تناقص كفاءته الإنتاجية، وعدم قدرته على تنمية مهاراته. وحيث أن المخدرات تؤثر على عقل المتعاطي فهذا يعني انخفاض إنتاجيته وبالتالي انتاجية المجتمع.

آثار المخدرات على الأسرة:

يؤدي تعاطي المخدرات إلى حدوث أضرار كبيرة على الأسرة، ومن عدة وجوه، أهمها ما يأتي (المهندي، ٢٠١٣) (الرميح، ٢٠٠٤):

- أ. ارتباط إدمان الأم المدمنة بولادة أطفال مشوهين.
- ب. إن دخل الأسرة الفعلي يقل مع زيادة الإنفاق على شراء المخدرات، حيث يقل الإنفاق على الاحتياجات الرئيسة، وهذا

يؤدي إلى تدني المستوى الصحي، والغذائي والاجتماعي والتعليمي للأسرة، وكل هذا ربما يؤدي إلى انحراف الأطفال. إن فقدان الأبناء للقدوة الحسنة، قد يدفعهم إلى مشاركة المدمن في تعاطي المخدرات، أو خروج الأطفال إلى الشارع وبالتالي العمل في أدنى الأعمال لتوفير الاحتياجات المتزايدة التي لا يستطيع العائل للأسرة توفيرها.

ت. إشاعة أجواء من التوتر والشقاق والخوف والانفعالات بين أفراد الأسرة، حيث يصاحب التعاطي بعض السلوكيات غير المقبولة، تتمثل في تجمع عدد من المتعاطين في بيت الأسرة ويسهرون إلى آخر الليل، مما قد يؤدي إلى رغبة بعض أفراد الأسرة في تقليدهم في تعاطي المخدرات، أو يولد لديهم الخوف والقلق من مهاجمة السلطات المختصة لمنزلهم، إضافة إلى الخوف من أذى المتعاطين.

ث. نتيجة لإدمان المخدرات، ولعدم قدرة المدمن على تحمل مسؤوليته داخل الأسرة وتنشئة جيل صالح، فإن أسرة ضعيفة مفككة سوف تنشأ، وهي غير قادرة على إمداد المجتمع بأعضاء فاعلين.

آثار المخدرات على المجتمع:

يتأثر المجتمع تأثراً كبيراً نتيجة لانتشار المخدرات، حيث تتعطل طاقات أبنائه وتتأثر إنتاجيتهم، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات تؤدي إلى انخفاض إنتاجية قطاع من الشعب، مؤدية إلى سلوكيات وجرائم أخرى مثل تشرد الأحداث

وجنوحهم، والدعارة والرشوة، والسرقعة، والفساد، والأمراض، والإهمال، واللامبالاة، لا تقتصر أضراره هذه المشكلات على المدمنين فقط بل تمتد لتؤثر على المجتمع بأسره.

الآثار الاقتصادية:

إن انتشار المخدرات وتعاطيها والإدمان عليها تؤثر على اقتصاد المجتمع بأسره، وذلك للأسباب الآتية (المهندي، ٢٠١٣) (الرميح، ٢٠٠٤):

أ. إن الحاجة إلى رقابة الجهات الأمنية لمدى انتشار المخدرات والاتجار بها وتعاطيها يقابلها زيادة الحاجة إلى القوى البشرية العاملة في الأمن، والسجون والقضاء، والمصحات والمستشفيات ومطاردة المهربين للمخدرات وتجارها والمروجين لها ومحاكمتهم، وإيداعهم السجون ورعاية وتأهيل المدمنين في المستشفيات، إضافة إلى الآلات والمعدات والأدوات التي تساعدهم على أداء مهامهم. ولولا ذلك لوجهت هذه القوى البشرية نحو مجالات إنتاج ونواح صحية أو ثقافية أفضل.

ب. هناك كثير من الأموال تصرف في إنتاج المخدرات، تؤثر سلبا على إنتاجية المجتمع، مثل استخدام أراضي المجتمع في زراعة المخدرات بدلا من المحاصيل ذات النفع العام للمجتمع، إضافة إلى توجيه قوة بشرية نحو زراعة هذه المواد بدلا من توجيهها إلى إنتاج نافع للوطن. وفي المقابل، إذا كانت المخدرات تدخل إلى

- المجتمع بطريقة التهريب فهذا يعني إضاعة وانفاق أموال كثيرة تفيد المجتمع بحيث توجه للإنتاج أو التعليم أو الصحة.
- ت. نتيجة لما سبق، يساعد تعاطي المخدرات على زيادة نسبة البطالة، وذلك لان المال لا يستغل في مشاريع نفع عامة، تتطلب توفر أيدي عاملة، وهذا يؤدي إلى تخلف المجتمع في مختلف المجالات وينخفض معدل الإنتاج.
- ث. تعمل المخدرات على إنخفاض القدرة على بذل الجهد وتستنفذ القدر الأكبر من الطاقة وتضعف القدرة على الإبداع والبحث والابتكار، مما يؤدي إلى انتهاك لكيان الدولة الاقتصادي بسبب عدم توفر الجهود العضلية والفكرية والعقلية، التي تهدر عن طريق تعاطي المخدرات.
- ج. تكبد المخدرات الدولة نفقات باهظة تتمثل فيما تنفقه في استهلاك المخدرات ، حيث أن الدول المستهلكة للمخدرات لا تستثمر نفقات المخدرات في الداخل، بل في الخارج، مما يؤدي في الغالب إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، ويصبح خطرا على الإنتاج والاقتصاد القومي.
- ح. تؤثر المخدرات على الأمن العام للدولة، من حيث انتشار بعض الأمراض والآفات الاجتماعية، والكساد والتخلف، وانتشار الفوضى، وبالتالي يسهل التدخل في شؤونه وفي عقيدته وثرواته. كما ان انتشار المخدرات يؤدي إلى انتشار جرائم أخرى في المجتمع (المهندي، ٢٠١٣).
- خ. أصبحت مشكلة المخدرات مشكلة عالمية تهتم بها جميع دول العالم، وتهدد بمخاطرها البشرية جمعاء، بعد ان كانت لا تهتم إلا

عددا محدودا من الدول. ونظرا لضخامة حجم تجارة المخدرات وما تجلبه من أموال كثيرة تكون محل شك ومراقبة من الجهات المختصة؛ فإنه يتم غسل تلك الأموال بالمتاجرة بها في بضائع مشروعة وعقارات، وبالتالي تظهر على أنها أموال مشروعة، ولكنها تلحق الضرر بالاقتصاديات الوطنية للدولة، حيث أنها تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة سرعة انتقالها من بلد إلى آخر، إضافة إلى إحداث خلل اجتماعي واقتصادي في ذات الوقت، حيث يحصل البعض على ثروات بدون عمل أو مجهود، وهذه الثروات ليس لها مقابل في الاقتصاديات الوطنية (مينافاتف، ٢٠١١).

الآثار السياسية:

إن كثيرا من مناطق زراعة المخدرات لا تخضع لسلطات الدول التي تقع ضمنها، إما لاعتبارات قبلية أو جغرافية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب وتجارة الأسلحة من جانب، وتجارة المخدرات من جانب آخر، حيث يهتز كيان الدولة إن لم يكن بوسعها بسط نفوذها على جميع أراضيها، كما يهتز نفوذها إذا استعانت لذلك بقوات أجنبية. يضاف إلى ذلك فأن كثيرا من حركات الانفصال حول العالم تغذيها تجارة المخدرات (المهندي، ٢٠١٣) (مينافاتف، ٢٠١١).

التأثيرات الاجتماعية:

إن مشكلة المخدرات ذات أبعاد متعددة، وهي لا ترتبط بحدود معينة، بل تطل كافة الدول غنيها وفقيرها، وجميع فئات المجتمع وكافة الأنشطة. كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الجريمة والفساد والإرهاب، ومن أبرز الآثار الاجتماعية للمخدرات ما يأتي (المهندي، ٢٠١٣):

أ. تدر المخدرات أرباحاً كبيرة على فئة من المجتمع، بينما تسبب أضراراً بليغة على فئات أخرى وتزهق أرواحاً وتهدد بقاء مجتمعات بأكملها.

ب. تهديدها لنظم الصحة والتعليم والعدالة الجنائية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والنظم السياسية. ففيما يتعلق بالعواقب الصحية التي يعاني منها أفراد المجتمع، فإن تغطية جميع التكاليف المرتبطة بعلاج الإدمان يشكل عبئاً مالياً كبيراً على المجتمع يتراوح ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون دولار، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تكاليف العلاج في الولايات المتحدة تستهلك ما بين ٠,٣ و ٠,٤ % من الناتج الإجمالي (المهندي، ٢٠١٣).

ت. ساهمت في تفاقم كثير من المشاكل الاجتماعية والتي تشمل العنف، والجريمة المنظمة، والفساد، والبطالة، وتدني الأحوال الصحية، ورداءة مخرجات التعليم. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تكاليف الجرائم المرتبطة بالمخدرات مثل الاحتيل والسطو والسرقعة قدرت بحوالي ١,٦ من الناتج المحلي في كل من إنجلترا وويلز (مينافاتف، ٢٠١١).

ث. تشكل المخدرات تحدياً في تلبية احتياجات السكان في كثير من المجتمعات، والقضاء على الفقر، وضمان التعليم الأساسي، وتعزيز الصحة العامة، ومكافحة فيروس نقص المناعة، وضمان الاستدامة البيئية.

ج. هناك عدد من المشكلات المصاحبة لمشكلة المخدرات، منها:

- تهديد التماسك الاجتماعي.
- التفاوت الاجتماعي.
- نشوء ثقافة الإسراف.
- نمو النزعة الفردية والاستهلاكية.
- التحول في القيم التقليدية.
- النمو الحضري السريع.
- فقدان احترام القانون.

د. ارتباط إدمان المخدرات بالطلاق ، وكيفية قضاء الشباب لأوقات فراغهم. (غانم، ٢٠٠٥)

الآثار القانونية:

هناك جملة من الآثار القانونية لمشكلة المخدرات، حيث أن أطرافاً عديدة تدخل في هذه الظاهرة من مزارعين وتجار ومهربين ومتعاطين، وملاحقة المهربين والمقبوض عليهم ومحاكمتهم، وإيداع من تثبت إدانته السجن (عبدالله، ٢٠٠٥).

ثالثاً - ظاهرة التسول وعلاقتها بأطفال الشوارع:

التسول ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة في وقت واحد، وتشكل أهمية وخطورة على المجتمع، حيث يستغل المتسولون طيبة أفراد المجتمع من أجل جني الأموال. ويرتبط التسول بظاهرة أخرى أكثر أهمية، وذلك لأثرها البالغ على المجتمع وهي أطفال الشوارع التي تعد من الظواهر العالمية، ساعد في ظهورها التحولات الكبيرة التي يمر بها العالم، بما في ذلك صراعات وحروب، ونمو متسارع في عالم المعرفة والمعلومات.

وتشير الدراسات إلى أن الوطن العربي يشهد تزايداً في أعداد أطفال الشوارع، في السنوات الماضية، حيث تربط هذه الدراسات بين الظاهرة والتحولات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية التي يشهدها العالم، إضافة إلى بعض العوامل التي تخص العالم العربي مثل: اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في الإقتصاد، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية (عصر، ٢٠٠٧).

ويتوقف النظر إلى الطفل إما كضحية أو كمنحرف بناء على من ينظر إليه، وعلى المواقف الاجتماعية، وعلى الخصائص التي تميز أطفال الشوارع (السن والجنس والانتماء الإثني)، والأنشطة التي يمارسونها (بيع مواد هاشية واستنشاق غراء)، أما الطفل الذي ينظر إليه كضحية فإنه قد يتم إنقاذه من الشارع ويوضع في ملجأ للأطفال، والطفل الذي ينظر إليه أنه منحرف قد يكون هدفاً لجماعة إجرامية للانضمام إليها، أو يطارده من قبل الشرطة ومؤسسات الرعاية (مجلس

حقوق الإنسان، ٢٠١٢). ولمشكلة أطفال الشوارع عواقب مأساوية كبيرة، حيث يعيش ملايين من الأطفال منعزلين ومشردين، يعانون من سوء التغذية، ويفتقدون للعطف والحنان والتعليم، ويعيشون على السرقة والتسول، ولديهم أحاسيس بأنهم مطاردون، وأنهم غير آمنين ولا يبتسم لهم أحد، ويحسون أن الكبار أعداءهم (الدريج، ١٤٣٢ هـ). وقانون أطفال الشوارع هو قانون الأرصفة والشوارع، وهو مقسم إلى عدة أبواب تتعلق بالمخدرات والدعارة والشذوذ، والنشل والسرقة، وهي حوافز تشجع الأطفال على الاستمرار في العيش في الشارع واعتباره مسكنا ومقرا للعمل، ومكانا للترفيه (عصر، ٢٠١٠).

تعد ظاهرة أطفال الشوارع إحدى إفرازات التمدن والحضرية، وأصبح وجودهم مألوفا في المدن، وبخاصة في الدول النامية والفقيرة، وتعكس مشكلات عدم التكيف النفسي والاجتماعي ومشكلات الأسرة. ولقد تفتت ظاهرة أطفال الشوارع بشكل وملفت للنظر في دول أمريكا اللاتينية وخاصة في البرازيل والمكسيك والارجنتين. وربما من الأشياء التي أثارت انتباه المنظمات الدولية مثل أمنيستي واليونسيف هو أنه في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل يتعرض هؤلاء الأطفال للقتل فلقد ظهرت عصابات شبة منظمة تعتدي على هؤلاء الاطفال وتقوم بقتلهم. وتتحدث بعض الإحصائيات عن قتل ٤٥٠٠ طفل من أطفال الشوارع فقط ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ في البرازيل وحدها. واللافت للنظر أن معظم أطفال الشوارع من الذكور، بحيث لا يوجد بينهم الإناث إلا بشكل نادر جدا؛ ويفسر هذا الأمر بأنه رغم أنهم قد يعيشون في نفس

الظروف التي تدفع بالذكور للشارع، إلا أنهم قد يفضلن العمل كخدمات في البيوت في سن مبكرة أوريا للانحراف (الدريج، ١٤٣٢ هـ).

إن حجم ظاهرة أطفال الشوارع لا يمكن تحديدها بشكل دقيق وموضوعي، وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حوله وخاصة في الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وما الدراسات التي أجريت هنا وهناك حول هذه الظاهرة إلا محاولات تقريبية لحجم الظاهرة، وعادة تعتمد على إحصاءات الجهات الرسمية المختصة بالقبض على الأطفال المشردين وإيداعهم في مؤسسات الإيواء. فعلى سبيل المثال ضبطت مكاتب مكافحة التسول في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣ عدد ١٨٢٣٣ متسولا ، منهم ٥٠٦٠٠ طفل، غالبيتهم من الأجانب (٨٠%) ويمثل اليمنيون أكثر نسبة بين المتسولين الأجانب، حيث يتم الزج ببعض هؤلاء إلى التسول عن طريق الإكراه أو عن طريق الإغراء، كما أن بعضا منهم يتم إحداث إعاقة به عن طريق أطباء (البوابة، ٢٠١٤).

تعريف التسول وأطفال الشوارع:

يعتبر التسول مهنة من لا مهنة له أوحرفة، ولا يمكن تحديد بداياتها وتطورها، غير أنه يمكن القول أن ملايين الأطفال حول العالم يجوبون الشوارع من أجل البقاء في الحياة بشتى مظاهر التهميش الاجتماعي. وقد أوضحت بعض الدراسات أن هؤلاء الأطفال عادة ينحدرون من عائلات فقيرة، وهم من ضحايا بعض الأزمات السياسية والاقتصادية، وعدم الاستقرار الأسري (أحمد، ٢٠٠٣).

ورد في معجم لسان العرب لابن منظور لفظ التسول: من "سأل":
"ويعني طلب الحاجة عند الغير".

ويعرف علم النفس الاجتماعي التسول بأنه: "الممارسة المستمرة أو المتقطعة لفعل اللجوء إلى طلب المساعدة (نقداً، أو غذاءً، أو لباساً) تحت تأثير الحاجة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية" (أحمد، ٢٠٠٣). كما يعرف التسول بأنه "طلب مال أو طعام أو مبيت، أو حاجات متنوعة، من عموم الناس، ويتم ذلك عادة على جنبات الطرقات، وفي الماكن العامة، وقرع أبواب البيوت". يعتبر التسول من الظواهر الخطيرة والأمراض الاجتماعية التي يجب التصدي لها ودراسة آثارها. وتعتبر البطالة والفقر سببان رئيسان لها (الإمارات اليوم ٢٠١٣).

والمسول وفقاً لتعريف وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان (٢٠١١) هو "الشخص الذي يعيش على التسول ويجعل منه حرفة له ومصدراً وحيداً أو أساسياً للرزق وأهم ما يميزه هو الاحاح في الطلب على العون والمساعدة واستخدام مختلف اساليب التأثير للوصول إلى الغرض بالحصول على المال أو الأغراض العينية دون مراعاة للأعراف والعادات والتقاليد والقيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع وبذلك يصبح التسول سلوكاً مرضياً ومستهجناً من الناحية الاجتماعية ولا أخلاقية" (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١١).

وفيما يتعلق بمصطلح أطفال الشوارع، فإنه عادة ما يرتبط بعدة مصطلحات منها: "الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشوارع"

و"الأطفال الذين يعيشون في الشوارع" و"الأطفال ذوو الصلات بالشوارع" و"الأطفال المعرضون للخطر"، وأطفال الملاجئ" والأطفال المشردين" و"الأطفال المتسولين و"الأحداث". ومن وجهة نظر قانونية تستخدم مصطلحات مثل : "الأحداث المشردين أو المنحرفين" أو "أطفال معرضين للخطر، أو الانحراف" أو "أطفال بحاجة للحماية والرعاية".

وبوجه عام فهي كلها تعتبر من حالات أطفال الشوارع، ما يمكن معه القول بأن أيا من هذه المصطلحات يشجع على إمكانية تقديم مشاريع بحثية مستقلة. وعليه يمكن القول بأنه ليس من السهل تقديم تعريف جامع مانع للتسول، فهناك على الأقل سببين رئيسيين لصعوبة وضع تعريف شامل لأطفال الشوارع: يتمثل السبب الأول في تعدد أشكال الاعتداءات التي يمكن ان تدرج ضمن سوء معاملة الأطفال سواء اعتداءات مادية او معنوية، والآخر يعود إلى ارتباط مفهوم سوء معاملة الأطفال بالسياق الاجتماعي الثقافي السائد في أي مجتمع.

وتتمثل أسباب هذه الظاهرة بالأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة، إضافة إلى الأوضاع الأسرية حيث ينتمي الأطفال المعرضين للخطر إلى أسر ذات مستوى اقتصادي وإجتماعي وتعليمي متدني، تفتقد للمعايير الاجتماعية والقيم، وتتبع أساليب تربوية خاطئة متمثلة بالإهمال الزائد والقسوة وقلة الرقابة، كما يلاحظ قصور الأسرة في إشباع الحاجات الأساسية للطفل واضطراب العلاقات بين الوالدين والأبناء. ومن العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة العوامل الاجتماعية كانتشار الشللية وظهور ثغرات في النظام التربوي من حيث الجانب المادي

أو المنهجي أو التربوي، وتفاقم مشكلة حجم السكان، وعدم توافر السكن الصحي وعدم تناسب السكن مع حجم الأسرة، ويلاحظ أن المجاعات والكوارث الطبيعية، والعوامل النفسية من صراع وإحباط وتوتر وقلق وحرمان عاطفي وفقدان للأمل والأمن ساعدت على انتشار ظاهرة أطفال الشوارع.

وتؤكد الدراسات أن المتغيرات المرتبطة بالبيئة الأسرية مثل سوء رعاية الوالدين واستخدام العقاب وحجم الأسرة والمستوى التعليمي للوالدين والتفكك الأسري إما بالطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين، تظهر في الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع، بالإضافة إلى عامل الفقر واضطرابات الإدمان والاضطرابات النفسية والعقلية.

تتفق كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على تعريف أطفال الشوارع بأنهم: تلك الفئة التي تجعل من الشارع مأوى أو مكانا للاستزاق والعيش سواء بصورة كلية أو جزئية، وهؤلاء الأطفال تنقصهم الحماية والإشراف. وتم تقسيمهم إلى أربعة أصناف:

١. الأطفال الذين يعيشون في الشارع ويشغلهم الحصول على المأوى وسبل البقاء.

٢. الأطفال المنفصلون عن أسرهم بغض النظر عن مكان إقامتهم.

٣. الأطفال المرتبطون بأسرهم ولكن تضطربهم الظروف للبقاء بعيدا عن مسكنهم لأيام عديدة في الشارع.

٤. أطفال الملاجئ المعرضون للبقاء بدون مأوى.(طشطوش، ٢٠٠٩)، (الخولي)، (الخواجا).

ويعرف (الشهري، د. ت) أطفال الشوارع بأنهم "الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، وتمت تنشئتهم الاجتماعية خارج الأسرة والمدرسة، وهم الذين لديهم القليل من الاتصالات بالكبار".

ويعرف (الدريج، ١٤٣٢هـ) طفل الشارع بأنه "أي قاصر أصبح الشارع له محل إقامته المعتاد ولا يجد حماية" حيث يقضي كثير من أطفال الشوارع جزءا كبيرا من يومهم في الشوارع، تجمعهم خصائص معينة، فهم أطفال بلا أسر، يتعرضون لمخاطر عالية، لا ارتباط لهم، وهم بحاجة إلى رعاية وحماية، ولا يندمجون مع أفراد المجتمع، بل الشارع مدرستهم ومنهاجها.

ويميز (الدريج، ١٤٣٢ هـ) بين الطفل المهمل وطفل الشارع، فالطفل المهمل هو من يتم العثور عليه مرمي في الشارع كالرضع أو الذين يتركون في المستشفيات من قبل أمهاتهم. وقد يكون الطفل مهمل من قبل ولي أمره أو والديه، ولا يجد الرعاية اللازمة، بل يوجد متسكعا في الشوارع ويجمع أعقاب السجائر ويبيع بعض السلع مثل المناديل أو يقوم ببعض الأعمال الهامشية مثل تنظيف زجاج السيارات في محطات تعبئة الوقود، ويطلق على هؤلاء الأطفال المهملون ومجهولوا الأبوين: "يتامى".

وتتفق التعريفات السابقة على أن أطفال الشوارع هم أطفال قاصرون، محل إقامتهم الشارع، معرضون لمخاطر كثيرة، وتتقصهم الخدمات والعناية من أسرهم ومن المجتمع، ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة وطيدة بين طفل الشارع والتسول، وذلك لأن غالبية أطفال الشوارع يعيشون على التسول بأشكاله المختلفة، يتأثرون بالبيئة المحيطة بهم ويؤثرون فيها. وتذهب (بوادفجي، ٢٠١٤) أن هناك حالات من الأطفال المشردين تخلق في والديهم عنهم، كما أن هناك من أسر ممتهنة للتسول تجبر أطفالها على التسول.

خصائص أطفال الشوارع (المتسولون):

يعتبر التسول من الوسائل البغيضة للتكسب غير المشروع، ولا يقتصر على فئات عمرية بعينها، حيث نجد الأطفال والنساء والشيوخ والمعاقون، ومفتعلوا الإعاقات، ومدعوا المرض، يمدون أيديهم للآخرين، مقدمين بذلك صورة سيئة ومشوهة عن المجتمع. وكما سبق أن أوضحت فإن حجم هذه المشكلة ليس واضحاً بشمل دقيق، ولا يمكن التطرق إليها بشكل موضوعي لاعتبارات ثقافية واجتماعية واقتصادية تميز دول الخليج العربية.

لقد دلت بعض الدراسات التي انجزت في هذا الجانب على أن نسبة كبيرة من أطفال الشوارع تتعاطى التسول بجميع أشكاله وتلجأ أحيانا إلى بعض الحيل، كما أن نسبة مهمة منهم تتعاطى السرقة، أو تقوم ببعض الأعمال البسيطة مثل بيع السجائر ومسح الأخذية وبيع الأكياس

البلاستيكية وغسل السيارات ومسحها. ولوحظ على كثير من أطفال الشوارع بأنهم ينامون في ظروف قاسية جدا ، وفي أماكن غير مريحة ولا تحميهم من برد الشتاء أوحـر الصيف، وهذه الأماكن غير آمنة وأمام القاذورات والتلوث والضجيج، وامام خطر التعرض إلى عنف الكبار وإلى الاغتصاب، وفي أبواب بعض العمارات، والإدارات العمومية، وفي الحدائق، وهكذا يكون نومهم قليلا ومتقطعا ومضطربا ومأكلهم غير منتظم ويستجدون اصحاب المقاهي والمطاعم (الدريج، ١٤٣٢ هـ)، (الشاعري، يوليو ٢٠١٠). ومن خصائص أطفال الشوارع أن الذكور يفوق عددهم عدد الإناث، وان بعض الأطفال يولدون في الشوارع، وآخرون يلجأون إليه، إلا أن الأمر يختلف في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أن النساء يشكلن النسبة الكبيرة من المتسولين (ابن الديرة، ٢٠١٤) وهناك من المتسولين الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات، وتتفق معظم الدراسات التي اطلعت عليها أن طفل الشارع بصفة عامة يتراوح عمره بين السادسة والثامنة عشرة ويقضي أيامه ولياليه في الشارع، تراهم يعيشون على أرصفة الطرق يرددون جمل مستجدية للإحسان، ومنهم من يروج لبضاعة مزجاة، وهناك بعض المظاهر النفسية لشخصية الطفل المتسول، أهمها (أحمد، ٢٠٠٣)، (حمزة، ٢٠١٠)، (غزالة، ١٩٩٩)، (الشهري)، (الخولي) ما يأتي:

١. قصور في نمو الضمير: وذلك في عدم قدرة الطفل المتسول على فهم أو قبول القيم الأخلاقية، حيث أن ضميره متمركز حول ذاته، يسعى لإشباع حاجاته وملذاته، فهو يتجاهل القوانين والأعراف الاجتماعية، ويحاول منطقة الأمور بحسب أهوائهم.

٢. القدرة على إعطاء واجهة محبوبة من الآخرين وتؤثر فيهم، والتعود على التمثيل، كأحد الوسائل الدفاعية التي تقيهم من الأخطار، أو الدفاع عن أنفسهم فيما لو قبض عليهم.

٣. الشخصية العدوانية أو الحذرة وعدم القدرة على إقامة علاقات إجتماعية سليمة مع الآخرين، حيث انهم لا يعترفون بالجميل من الآخرين، وغير قادرين على حبهم أو الرحمة بهم. كما أنهم متناقضون في ردات الفعل أو ما يعرف بالقيم المتناقضة، فمنهم المرح ومنهم العنيف، ومنهم الكذاب، وهم بذلك يسببون المتاعب لأهلهم، ويوقعوهم في إحراجات ومشاكل عديدة مع أفراد المجتمع.

أنواع التسول:

أوضحت الدراسات التي أجريت في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أن هناك عدة أشكال للتسول، منها ما يأتي (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١١)، (شلهوب)

١. تسول ظاهر: وهو معلن أمام الناس، حيث يمد المتسول يده، أو يسأل الناس أن يعطوه أمام الجميع وفي الطرقات والتجمعات.
٢. تسول مقنع: وهو تسول مبطن بأشياء أخرى، مثل بيع بعض السلع الهامشية ومسح زجاج السيارات وبيع الادعية والميداليات.
٣. تسول موسمي: يرتبط بالمناسبات، مثل الأعياد وشهر رمضان، أو مواسم الحج والعمرة أو المواسم السياحية أو المهرجانات.

٤. تسول اختياري: وهو التسول الاحترافي، هدفه الكسب والثروة بدون جهد يذكر أو عمل شريف.
٥. تسول غير القادر: وهو التسول الذي يقوم به العاجز أو المريض جسدياً أو عقلياً أو لأسباب أخرى تمنع المتسول عن الكسب المشروع.

أما (أحمد، ٢٠٠٣) فيقسم التسول إلى ثلاثة أنواع:

١. التسول المحترف ويتميز بخاصية الاستمرار مع تغيير المكان باستمرار.
٢. التسول الجزئي المحدود بالزمان والمكان.
٣. التسول المرتبط بالمناسبات حيث يتم تحديد الزمان والمكان المرتبطان بالمناسبة.

وعن مظاهر التسول فقد أورد أحمد (٢١) شكلاً أو مظهراً من مظاهر التسول عند الأطفال، أخصها في الآتي:

١. الأطفال المتسولون الفقراء.
٢. الأطفال المتسولون المشردون والذين لا مأوى لهم.
٣. الأطفال المتسولون الأيتام والمحرومون من العائلة ولا عائل لهم.
٤. الأطفال المتسولون الجانحون والمدمنون على المخدرات والمسكرات.

٥. الأطفال المتسولون المتخلى عنهم أوالمهملون بسبب الطلاق أوالمشاكل الأسرية أو مجهولوا الأبوين.
٦. الأطفال المتسولون المتكفل بهم.
٧. الأطفال المتسولون ضحايا سوء المعاملة والاستغلال الجنسي.
٨. الأطفال المتسولون المستعملون في التسول من قبل الآخرين أوفي الترويج للمخدرات أوفي تجارة بعض المواد.
٩. الأطفال المتسولون المرضى والمعاقون.
١٠. الأطفال المتسولون الذين لم يلتحقوا بمدرسة أوالأميون.
١١. الأطفال المتسولون المهاجرون من داخل الدولة أو من خارجها.

طرق التسول:

يتم استغلال الأطفال لاستدراار عطف الناس، فقد يتم استخدام الأطفال وخاصة الرضع، بشكل مستقل أو مع متسول كبير، حيث يتم توزيعهم في أماكن مهمة، ويتم دفع حوافز لمن يستطيع جمع أموال أكثر.

كما تطورت ظاهرة التسول من حيث مظهرها، فبعد ان كانت عبارة عن حمل أكياس أوصكوك ديون اوتقارير طبية، إلى التسول عبر وسائط التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر، والواتس آب؛ حيث يرسلون إلى أرقام مختارة عشوائيا، حيث يتم طلب تحويل مبالغ من أجل العلاج مع إرفاق تقرير طبي وهمي، كما ان هناك من المتسولين من يجمع اموالا بدعوى تحويلها إلى الأخوة المتضررين من الحرب مثل سوريا. ومن طرق التسول أيضا التظاهر بالمرض مثل عدم

القدرة على المشي، أوفقدان احد الأطراف اوالحرق، أوتمثيل دور الأعمى أوالأصم، وهي تحقق أرباحا كثيرة للمتسولين (عكاظ، ٢٠١٣). وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠١١) في سلطنة عمان أن هناك طريقتان للتسول: فردية، وجماعية منظمة:

١. التسول الفردي: حيث يقوم الافراد على المستويات شخصية ولأسباب تخص واقع حياة كل منهم، مثل توفير مصدر دخل لأسرة يعيلها أولسد احتياجاته الخاصة، فقد يكون عاطلا عن العمل أو عاجزا أو لأسباب أخرى، وهنا يكون المتسول مقتنعا بعمله.

٢. التسول المنظم: حيث أنه غالبا لا يعمل المتسولون بمفردهم، بل ينتمون إلى عصابات، أوأفراد لهم نفوذ في المجتمع يقدمون لهم التسهيلات والمأوى والحماية.وأصبحت الظاهرة أكثر تنظيما، من حيث أوقات التسول واماكنها، وهيئة المتسول، كما قد يكون التسول غطاء لأعمال أخرى مشبوهة.

وينشط المتسولون في مواسم الحج والعمرة وشهر رمضان المبارك، وينتشرون في الأماكن التي يرتادها زوار الأكامكن المقدسة، مستغلين قيم البر والتكافل والرحمة التي يأمر بها الإسلام. ولذلك فإن بعض أسباب التسول احتراف بعض الوافدين لها الأمر، وطيبة أفراد المجتمع، إضافة إلى صعوبة ضبط المتسولين (القباني، ٢٠١٤).

عوامل التسول عند أطفال الشوارع:

تتعدد عوامل التسول وتتداخل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمتسول، فقد أدت الظروف الاقتصادية التي تعيشها الكثير من الدول العربية إلى أن يعيش الملايين من الناس تحت خط الفقر، ما دفع بالأطفال إلى ممارسة أنشطة التسول أو التجارة في بعض السلع البسيطة. كما تؤدي الأسرة دورا كبيرا في استقرار أفرادها أوفي الزج بأطفالها إلى الشوارع، كما أن هناك عوامل تعود إلى المجتمع، مثل الهجرة الريفية الحضرية، والتسرب من المدارس، والمجاعة، والحروب والبطالة (الشهري د.ت)، (أباطة د. ت). وقد استنتجت دراسة (عبدالغني، ٢٠١٠) أن هناك علاقة عكسية بين البيئة الأسرية ودوافع أطفال الشوارع النفسية والاجتماعية، وإمكانية البيئة الأسرية على التنبؤ بدوافع أطفال الشوارع النفسية، بينما أوضحت الدراسة عدم إمكانية التنبؤ بالدوافع الاجتماعية، وان هناك علاقة ارتباط مباشرة بين البيئة الأسرية والدوافع النفسية والاجتماعية لدى أطفال الشوارع.

وقد استخدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٢) مدخل الجذب - الطرد (Push Pull -) في تحليلها لأسباب ظاهرة أطفال الشوارع، فهناك من العوامل التي تعمل على جذب بعض الأطفال إلى الشارع، في المقابل هناك عوامل طاردة من منزل الأسرة تدفع بهم إلى الشوارع مثل الفقر الذي يدفع بالكثيرين من الأطفال إلى الشارع، إلا أن هذا المدخل لا يفسر لماذا

لا ينتهي الأمر بالغالبية العظمى من الأطفال الذين يعيشون في الفقر إلى هذه النتيجة.

ويمكن تلخيص العوامل المؤدية إلى وجود أطفال الشوارع في دول مجلس التعاون الخليجي على النحو الآتي (شلهوب)، (الشهري، د. ت)، (ناجي، د. ت)، (أبوغزالة ١٩٩٩)، (طشوش، ٢٠٠٩)، (عبدالغني، ٢٠١٠)، (عصر، ٢٠٠٧)، (الشاعري، يوليو ٢٠١٠)، (أحمد، ٢٠٠٣)، (الدريج، ١٤٣٢ هـ)، (إسماعيل، ٢٠٠٠):

١. عوامل الانحلال الخلقي والقيمي، والذي جاء نتيجة لانفتاح مجتمعاتنا على الثقافات الغربية، واستيرادنا لكثير من مظاهرها، دون التفكير في جوهرها وتعارضها مع قيمنا، بحيث اعتبرها شبابنا نوعا من الحرية دون إحساس بالمسؤولية، ولا بالمخاطر التي تحيط به، مثل الانحراف وتفسخ الأسرة، يضاف إلى ذلك، انتشار أسباب الاغراء والفساد الكثيرة والموارد القليلة، وتفكير المرء في اتباع شهواته ورغباته.

٢. عوامل اجتماعية ومنها: الإمتداد العمراني غير الممنهج الذي كرس التباين الاجتماعي بشكل أكثر وضوحا، واستحكام الأمية والجهل والفقر وبالتالي الاستغلال بجميع أنواعه، وانتشار الشللية، والوصم الاجتماعي، والثغرات في النظام التربوي، وتزايد عدد السكان في المجتمع، ونقص خدمات الرعاية الاجتماعية، وانتشار الاحياء العشوائية وما نتج عنها من سوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والتربوية، وتلوث البيئة.

٣. العوامل الراجعة إلى شخصية المتسول، وهي عوامل ترجع أساساً إلى التكوين البيولوجي والنفسي والعقلي للمتسول، ومنها:

- العوامل البيولوجية (الجسمية)، والاضطرابات الجسمية والتشوهات الخلقية، والأمراض التي يصاب بها خاصة الأمراض المزمنة، والإصابة بالإعاقة.
- العوامل النفسية الانفعالية، وهي العوامل التي ترتبط بالمزاج والحالة الانفعالية للشخص وإصابته بالأمراض النفسية، ومنها: الشعور بالحرمان والعوز، والشعور بالإحباط واليأس والفشل وضعف الوازع الديني، والإصابة ببعض الأمراض النفسية كالقلق والاكتئاب، إضافة إلى إدمان المخدرات، والرغبة في الحرية، والاستقلال المالي، وحب المغامرة، وأضواء المدينة والصدقات المحتملة.
- العوامل العقلية المعرفية، وهي العوامل التي ترتبط بالقدرات العقلية العامة والخاصة للشخص وإصابته بالأمراض العقلية، ومنها: التخلف أو الضعف العقلي، واضطراب الشخصية وتفككها أحياناً، والإصابة ببعض الأمراض العقلية ومنها الشيزوفرينيا أو الهلوسات السمعية والبصرية.
- الرغبة الطفيلية في التسول والتسلية، وشغل وقت الفراغ، إضافة إلى محاكاة الغير وتقليدهم، وقد يجد أطفال آخرون أنه بالتسول يسهل عليهم الحصول على المال دون عناء، فيما يقود حب الاستقلال المادي لطفل آخر ورغبته في الحصول على

المزيد من المال من أجل الإنفاق على حاجاته رغم ارتفاع دخل الأسرة.

٤. العوامل الراجعة إلى الأسرة: وهي العوامل التي ترتبط بظروف الأسرة والعلاقات والتفاعلات السائدة بينها، ودرجة الرعاية التي يوليها الوالدان لأطفالهما أو يوليها الأبناء لأبائهم عند الكبر، ومنها: تفكك الأسرة وانهيائها بسبب الطلاق أو الخلع أو وفاة أحد الأبوين أو كلاهما، أو بسبب الهجر أو الهجرة أو غيرها من الأسباب، إضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية غير السوية التي تنتهجها بعض الأسر في تربية أبنائها، ومستوى الوالدين التعليمي.

٥. عوامل اقتصادية، ومنها: انتشار مشكلات البطالة والفقر وظروف السكن، والتقلبات الاقتصادية، واضطراب الدورات الاقتصادية، وموجات التضخم التي تزيد من معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، ومشكلات العمل التي يواجهها بعض الأفراد وسوء التوافق المهني، والصراع على مهنة الطفل، والكوارث الاقتصادية والبيئية كالزلازل والحرائق والنكبات وانحيار المنازل وفقد العمل.

٦. عوامل أمنية، ومنها: ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للأجهزة المختصة بالتسول، وأن غالبية المتسولين غير مسجلين جنائياً كإجراء أمني؛ نظراً لعدم التأكد من شخصياتهم لعدم امتلاك معظمهم لبطاقات إثبات الهوية، وصعوبة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هؤلاء المتسولين لعدم وجود محل إقامة ثابت لهم، وعدم قيام بعض الجهات الأمنية بالمساعدة في مكافحة الظاهرة، وعدم المواجهة الجدية للظاهرة إلا عند الحاجة إلى إبعاد المتسولين من

منطقة معينة أوشارع معين أوإبعادهم عن المناطق السياحية
أوالمساجد عند مرورأحد كبار المسؤولين.

آثار ظاهرة أطفال الشوارع:

تتعدد الآثار وتتنوع المخاطر التي تنتج جراء ظاهرة أطفال الشوارع، منها ما يتعلق بالأخطار التي يتعرض لها الطفل، ومنها آثار إجتماعية تعود إلى المجتمع. فهناك عدة تحديات تواجه أطفال الشوارع، أهمها تصورات المحيطين بهم والمعاملة التي يتلقونها نتيجة لذلك، إضافة إلى ذلك فقد يكون الطفل قد عانى من انتهاك حقوقه قبل أن يكون مشردا في الشوارع، سواء من الأسرة أو دور الرعاية. وترجع خطورة مشكلة أطفال الشوارع في تعدد الجوانب المرتبطة بها، وفي سلوكيات الأطفال التي يمارسونها، وما ينتج عنها من تداعيات ومشكلات تؤثر عليهم وعلى المجتمع وأمنه واستقراره. وفيما يأتي ملخص لأهم آثار أطفال الشوارع والتسول في مجتمعات دول الخليج (الشهري)، (أبوغزالة ١٩٩٩)، (حمزة ، ٢٠٠٠)، (إسماعيل، ٢٠٠٠)، (حفني، وهدية، وعمر، ٢٠١١)، (شلهوب)، (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١١)، (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٢)، (القباني ٢٠١٤):

١. المشكلات الاقتصادية الناتجة عن تعطل بعض الطاقات البشرية، والأموال التي تهدر في سبيل مكافحة ظاهرة التسول وأطفال الشوارع ورعاية هؤلاء الأطفال، وارتفاع معدل عمالة الأطفال.

٢. المشكلات الأمنية، حيث يعتبر التشرد والتسول من أشكال الانحراف الاجتماعي سواء بالنسبة للصغار أو الكبار وهو مجرم قانونياً بالنسبة لمن هم فوق سن ١٨ سنة، كما يكون أطفال الشوارع أكثر عرضة لمخالطة المجرمين وقد يساعدونهم في ارتكاب الجرائم وقد يتحولون إلى مجرمين محترفين. يضاف إلى ذلك، أن ملاحقة الشرطة للمتسولين وجهودهم في مكافحة التسول تعطلهم عن أعمالهم الأساسية لحفظ الأمن وتوفير الأمان للمجتمع، إضافة إلى تأثير التسول على السياحة.

٣. المشكلات الحضارية: التي تتمثل في انحراف الفكر والاخلاق والسلوك، فقد يؤدي التسول إلى احتقار القيم الدينية والمجتمعية، وإلى نقل صورة سيئة عن المجتمع وخاصة إلى الزائرين والسياح، إضافة إلى ذلك، تؤدي هذه الظاهرة إلى الخلط بين المحتاج من غير المحتاج.

٤. المشكلات الصحية: والتي تكون نتيجة لسوء التغذية والتسمم الغذائي، وعدم القدرة على معالجة ما قد يصيبهم من أمراض، ومن ثم مصارعة الآلام.

٥. المشكلات الشخصية والنفسية والانفعالية: مثل الاستغلال الجنسي، وحوادث الطرق المتمثلة في الدهس أو السقوط من وسائل النقل المختلفة، وذل المتسول نفسه، إضافة إلى السلوكيات والانفعالات المصاحبة للتسول مثل الإدمان والقلق، والاكتئاب، والإنطواء، والكذب، والسرقه. كما قد يؤدي وجود الأطفال في الشوارع إلى تعاطي المخدرات، والشذوذ الجنسي، والاعتداء.

وتواجه أطفال الشوارع عدة تحديات، منها ما يتعلق بإدارة الطفل لعلاقاته مع الشارع، ومنها ما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الضرورية:

١. فالتحديات التي تتصل بالشارع تتمثل في إدارة الطفل لعلاقاته بأسرته وأصدقائه وموظفي الحكومة ورجال الشرطة، وأصحاب العمل والمؤسسات، وزعماء العصابات وأعضائها، والجمهور، والعلاقات مع هؤلاء وكيفية إدارتها تعينه على البقاء في الشوارع أوتديم انتهاك حقوقه. وتتأثر طبيعة العلاقة في الشارع بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع من ناحية، وبخصائص أطفال الشوارع مثل السن والجنس والعمر من ناحية أخرى.
٢. وعلى صعيد المجتمع، تؤدي مشكلة أطفال الشوارع إلى مشكلات تتعلق بالحصول على الخدمات أو الوصول إليها، فقد يفقد الأطفال حق الحصول على الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية إما لعدم إمكانية إثبات الهوية، أو لتمييز الموظفين ضدهم (مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٢).

التوصيات:

وجدنا من خلال عرضنا السابق أن الظواهر الثلاث (الطلاق وإدمان المخدرات وأطفال الشوارع) مترابطة، وأن كل منها قد يكون سببا في حدوث الأخرى، وتتأثر بها وتتأثر فيها. فقد يقع الزوجان أو أحدهما فريسة للمخدرات، فتحدث كثير من الممارسات والسلوكيات

والعلاقات الخاطئة في الحياة الزوجية، فيحدث ذلك انشقاقا في بناء الأسرة ويهتز كيائها، وقد يحدث الطلاق، وقد يتشرد تبعا لذلك الأبناء إلى الشوارع طلبا لتعويض ما فقدوه في الأسرة من حب وحنان ورعاية. ونظرا لكثرة التوصيات والمقترحات التي أوصت بها الدراسات التي أجريت في دول المجلس فإن التوصية الوحيدة التي أوصي بها في نهاية هذه الورقة البحثية هي:

أن يتبنى مجلس الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون إجراء دراسة ميدانية شاملة للمشكلات الثلاث تكون أهدافها على النحو الآتي:

١. التعرف على حجم المشكلات الحقيقي من واقع السجلات التي تحتفظ بها الجهات المختصة في دول مجلس التعاون.
٢. التعرف على العوامل والأسباب المؤدية إلى مشكلات الطلاق وإدمان المخدرات وأطفال الشوارع.
٣. التعرف على خصائص المطلقين ومدني المخدرات والمتسولين.
٤. التعرف على الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والأمنية المترتبة على كل من المشكلات الثلاث، وتأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع.
٥. الخروج بتوصيات عملية ومن واقع البيئة للحد من المشاكل الثلاث.

ولتنفيذ الدراسة أقترح تشكيل ثلاث فرق بحثية من جميع دول المجلس تحت إشراف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل، ومهمة هذه الفرق ما يأتي:

١. وضع مخطط الدراسة من حيث أهدافها ومنهجيتها العلمية وإجراءاتها.

٢. توضيح فوائد الدراسة العلمية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس.

٣. وضع موازنة المشروع بالتنسيق مع مكتب وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل. بحيث يقوم المكتب بوضع الآليات اللازمة لتنظيم عمل هذه الفرق، واعتماد الموازنة اللازمة لتنفيذ الدراسة، وإجراء التنسيق اللازم لتسهيل مهمة الباحثين للحصول على البيانات وجمع المعلومات اللازمة للدراسة، ومن ثم إخراجها ونشرها.

* * *

الدراسة السادسة

• الدكتور عبدالناصر اليافعي



المحددات المؤثرة على

دراسة المشكلات

الاجتماعية

في المؤسسات

الاجتماعية في المجتمع

القطري

- قطري الجنسية.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية من جامعة كينت، إنجلترا.
- يعمل حالياً في منصب أستاذ مشارك - خدمة اجتماعية في جامعة قطر.
- أهم أبحاثه: معوقات ممارسة العلاج الجماعي في المجتمع القطري، لعوامل المؤثرة في تدريس الخدمة الاجتماعية في جامعة قطر من منظور تاريخي، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الأحداث المنحرفين في النظام القضائي القطري.

الدكتور عبدالناصر صالح اليافعي

أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك

بقسم العلوم الاجتماعية

في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري

الدكتور عبدالناصر صالح اليافعي

المقدمة:

لقد زاد الاهتمام بمجال المشكلات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لتعدد أنواع المشكلات ودرجة انتشارها، ويؤكد بعض الباحثين بأن واجب العلوم والمهن في المجال الاجتماعي ودورها يرتبط بشكل مباشر بحياة المجتمع وأفراده ولما لها من انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على قدرات وإمكانات الأفراد في القيام بأدوارهم المختلفة في المجتمع.

وبما أن حركة المجتمعات الإنسانية متواصلة وكذلك عملية التغير مستمرة والانتقال من شكل إلى آخر هو قانون طبيعي يسري على كل المجتمعات الإنسانية وبالتالي فإن ظهور عدد من مظاهر السلوك الجديدة عملية طبيعية بغض النظر عن حجم وشكل هذا النمط السلوكي إلا أنه من المؤكد أن السلوك الجديد في الوقت الحاضر يتعارض مع أنماط السلوك القديم الذي صاغه وشكله الأفراد والجماعات. (الرميحي، ٢٠٠٣م، ص ٤٢)

وبوجه عام فإن المشكلة الاجتماعية تعني موقف يتطلب معالجة إصلاحية ويتطلب التدخل وهي نتاج أحوال المجتمع والبيئة الاجتماعية وتستلزم حلها جميع الوسائل والجهود الاجتماعية وتحسينها، وتشير

المشكلة الاجتماعية إلى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات عريضة من السكان وهذا قد يرجع إلى العجز أو القصور في النظم الاجتماعية المكلفة بمواجهة هذه المشكلات أو ندرة الموارد اللازمة لإشباع الاحتياجات.

ولقد تعددت المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الخليجية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العصر الحديث لذا لابد من دراسة هذه المشكلات من خلال المحددات المرتبطة بها والتي تسهم في كيفية مواجهتها أو التخفيف من حدتها بقدر ما يمكن، وذلك من خلال التعرف على معالم الواقع الاجتماعي وتحولاته وقضاياه ومشكلاته، والوقوف على خارطة بأهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وبحث محددات دراسة تلك الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمعات الخليجية.

وفي إطار ما تقدم، سوف تناول ورقة العمل الحالية مفهوم المشكلات الاجتماعية وخصائصها وأنواعها في المجتمعات الخليجية والابعاد المكونة لها بشكل عام وتختتم الورقة بعرض لنتائج دراسة ميدانية حديثة سعت بشكل مباشر ومقصود إلى التعرف على المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري.

أولاً - مفهوم المشكلة الاجتماعية

تعد الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية هي الأساس الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية، فالمشكلات أو الأمراض الاجتماعية هي في

جوهرها اختلال في أداء النظم لوظائفها، أو انحراف عن الفطرة السليمة، ولمواجهتها يفترض فهم ميكانزمات ثبات النظم وتغيرها وعلاقتها الوظيفية بعضها ببعض.

ولقد اختلفت الآراء التي تناولت بشكل مقصود مفهوم دراسة المشكلات الاجتماعية إلى ثلاث اتجاهات متباينة: (السقا، ٢٠١٢م، ص ٣٢).

الاتجاه الأول: يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية من خلال معيارين:

١- معيار ذاتي: يتضمن قياس الفرد للمشكلة وإدراكه لها، أي الإحساس والشعور بالمشكلة.

٢- معيار موضوعي: كيفية وقوع الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة.

بمعنى واقعة حقيقة للمشكلة ويتم اختبارها بواسطة ملاحظين.
الإدراك هو: الشعور بالمشكلة والإحساس بها بدون وعي لآثارها.
الوعي هو: معرفة الآثار الإيجابية والسلبية وكيفية حل المشكلة.

الاتجاه الثاني: يحدد المشكلة الاجتماعية من خلال مستوياتها وأدرجاتها المختلفة. (الأولى/ الثانية/ الثالثة)

■ **مشكلات من الدرجة الأولى:** وهي المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرزها: مشكلة الفقر.

- **مشكلات من الدرجة الثانية:** وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشكلات إضافية أخرى. مثل: سوء التغذية الناتج عن الفقر.
- **مشكلات من الدرجة الثالثة:** وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاج للمشكلات الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى. مثل: البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية.

الفريق الثالث: يحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية في ضوء ثلاثة شروط:

١- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية: تتبع المشكلات الاجتماعية من خلل يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ عليه، وتؤثر على بنائه الاجتماعي وأنساقه المختلفة.

حيث تساهم التغيرات التكنولوجية والاختراعات الحديثة في حدوث مشاكل اجتماعية، كما أن التغيرات السريعة في نظم المجتمع تسبب في وجود مشكلات اجتماعية/ على سبيل المثال: النسق الأسري تغير على مستوى شكله البنائي وعلى مستوى أداء وظائفه. وبالتالي تأثرت كفاءة الأسرة في قيامها بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية.

٢- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية: لا بد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من أفراد المجتمع، وتلقى أهمية عند

المسؤولون في المجتمع. أو أن يعاني منها أفراد ذوأهمية في المجتمع.

٣- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية: المشاكل التي تحدث بدون فعل اجتماعي، قد لا يوجد لها حل، أما المشاكل التي تحدث بفعل اجتماعي. مثل: الآثار الناتجة عن انتشار المخدرات فتستطيع الجهود مواجهتها.

وللجمع بقدر ما أمكن بين وجهات النظر السابقة يمكن ان نستنج عامة أن المشكلة الاجتماعية:

- تمثل مفارقة أوتناقض بين مستويين الأول: المستوى المأمول الذي يرغب أفراد المجتمع الوصول إليه أي بلفظ آخر مستوى مثالي في نظر أعضاء المجتمع؛ بينما المستوى الآخر هو المستوى المنظور أو الواقعي والذي يعبر عن الواقع الموجود بالفعل في المجتمع.

تمثل خرقاً للأعراف والقيم والمعايير ذات الصلة في المجتمع، وتردي إلى تكوين ظروف ووقائع غير مرغوب فيها الأمر الذي يمثل خطورة على التنظيم الاجتماعي للمجتمع، وتحدياً للثقافة السائدة.

- أي أن أمراً معيناً قد حدث أو يحدث في المجتمع ويمثل صعوبة اجتماعية.

تتسبب في حدوث صراع قيمي داخل المجتمع.

- تحتاج إلى فعل اجتماعي لمواجهته والتغلب عليه؛ وهذا الأمر يحتاج إلى إتباع معايير ووسائل جديدة قد تثير الكثير من الجدل

والخلاف ؛تؤدي إلى تكوين رأي عام يختار من بين المعايير المطروحة للعلاج ويهمل الأخرى.

ثانياً - خصائص المشكلات الاجتماعية:

- تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها مدركة أو محسوسة، وكلما زاد إدراك الناس للمشكلة كلما أدى إلى زيادة وضوح المشكلة.
- لا تتوقف المشكلة الاجتماعية عند حد الرفض الذهني، وإنما تشكل نوعاً من التحفيز لتحريك السلوك المضاد واتخاذ المواقف لمواجهتها وإزالة آثارها السلبية.
- تمتاز المشكلة اجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير، مثال: منظور جيل الآباء يختلف عن جيل الأبناء من حيث المعايير التي يراها الآباء بأنها مشكلة في حين أن الأبناء يراها عكس ذلك.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بخاصية النسبية، وترجع هذه الخاصية لاختلاف المجتمعات الإنسانية وأفرادها وجماعاتها في تحديد مفهوم المشكلة. على سبيل المثال: ظاهرة الثأر في المجتمعات العربية تشكل بعد ثقافي أما في المجتمعات الغربية فتشكل جريمة اجتماعية.
- تخضع المشكلة الاجتماعية في حجمها وتنوعها وتأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما زاد تعقيد بنيائاً كلما أدى ذلك إلى زيادة في المشكلات الاجتماعية وتنوعاً في أسبابها ومصادرها وزيادة في أشكالها وأنواعها.

- تظهر المشكلة الاجتماعية في منشأ يعكس الاضطراب الاجتماعي والشخصي، وتكون نتيجة لتمزق نسيج العلاقات الاجتماعية، أونتاج سلسلة تصدعات تحصل داخل المجتمع.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بالاحتمية في وجودها فهي دائمة ومستمرة مع استمرارية الحياة الاجتماعية، ولذلك فهي تظهر في جميع المجتمعات الإنسانية سواء الكبيرة أو الصغيرة المتقدمة أو المتخلفة.
- تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في الحياة الاجتماعية، أوفي المؤسسات الاجتماعية.

ثالثاً - أنماط وانواع المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الخليجية

تتمثل اهم انواع المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الخليجية عامة في الوقت الراهن فيما يلي:

- ١- الزواج المختلط حيث أسهم في انفتاح الأسرة الخليجية على ثقافات أخرى بكل ما تحمله من أهداف وقيم، وأساليب للتطبيع ومحتوى للتنشئة بكل ما فيها من مفاهيم وتصورات وضبط وتنظيم وترغيب وترهيب وتراث شعبي ودوافع سلوكية إيجابية وسلبية.
- ٢- السفر والترحال للخارج للتجارة والزيارة والدراسة والعمل والسياحة والتسوق، إذ أتاح ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخول نمو هذه الظواهر مما أتاح فرصاً للتفاعل الثقافي والتبادل الحضاري وبالتالي دخل إلى نسق قيمي وإطار ثقافي للأفراد خليطاً غير متناسق وقيماً وسلوكيات تتعارض مع أساسيات دينة

وثابت ثقافته الموروثة الراهنة. وتكمن الخطورة في أن أغلب المسافرين هم من سن المراهقين وعدم اكتمال النضج وقد يقتدون بقدوة غير صالحة ويقلدون نماذج مضطربة ويرتادون أماكن تشجع على الانحراف والخروج على التقاليد الإسلامية العربية (الرشيدي، ١٩٩٩، ص ٣٧٨).

٣- التطور الكمي والكيفي للمعرفة العلمية والتكنولوجية جعل كثيراً من أفراد المجتمع وخصوصاً فئة الشباب يرى التغيرات الاجتماعية العالمية المختلفة والعادات والتقاليد والأعراف والثقافات الغربية عن مجتمعه، مما جعل البعض يأخذها موضع إعجاب ويحاول تقليدها.

٤- التطور العلمي المعاصر يهز كثير من المفاهيم والقيم التي يتلقاها الشباب من المجتمع المحيط به وينطبق هذا على المجتمع الخليجي حيث مازال كثيراً من القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة مختلفة إلى حد ما عن التطور العالمي المعاصر ، ولهذا لابد أن تدرك مدى حاجة الشباب إلى المساعدة في التكيف مع روح العصر.

رابعاً - أبعاد ومحددات دراسة المشكلات الاجتماعية

تعتبر عملية دراسة المشكلات الاجتماعية عملية بالغة الصعوبة لتعدد العوامل المسببة المؤدية اليها والابعاد المكونة لها وبوجه عام حتى يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية فلا بد من الدقة والفهم الشامل متعدد الأبعاد التالية:

الأول: تحديد المشكلة بما يجلي أي خلط أو التباس، فالانحراف، مثلا كمشكلة اجتماعية، مختلف عن العنف وأيضا عن عدم التأقلم الدراسي، إذ لكل مشكلة خاصياتها ومميزاتها.

الثاني: فهم المشكلة في سياقها الاجتماعي، لأن الظاهرة الاجتماعية ما هي إلا جزء من المجتمع، وبذلك يمكن للباحث أن يتفادى الإسقاطات الجاهزة.

الثالث: تحليل العوامل والأسباب، ذلك أن تعددها يتطلب تحليل تداخلها وتأثيرها وتأثرها، فقد جاء في الدراسات السيسولوجية أن ظاهرة انحراف الأحداث، مثلا، هي نتيجة منظومتين متكاملتين؛ أولهما العوامل الذاتية، وهي متعلقة بالجانب أو المنحرف نفسه، وتكون سيكولوجية...، وثانيهما العوامل الموضوعية، وتتعلق بالسياق الاجتماعي الذي ينتمي إليه الجانح كتفكك الأسرة، السجن، الهجرة، ثقافة المجتمع... وغيرها. (مرسي، ٢٠٠٣م، ص ٥٣)

وإلى جانب ذلك تتطلب الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية الاهتمام بالعمق التاريخي للمشكلة والتركيز على الجانب الإنساني الذي تتضمنه كافة المشكلات الاجتماعية، بغض النظر عن زمان وقوع المشكلة وانتشارها وتغير مفهومها من ثقافة لأخرى ومن عصر لآخر، لأن الجانب الإنساني يتأثر ويتحدد بالشعور الأخلاقي والوعي وبمستوى العيش وأنماط السلطة الاجتماعية. وتدرس المشكلات الاجتماعية في ضوء المحددات الاجتماعية التالية:

١-الدين: يحدد الحلال والحرام والمسموح في السلوك والعلاقات الاجتماعية. على سبيل المثال: يحرم الدين شرب الخمر/ الرشوة، عقوق الوالدين/...الخ.

٢-القانون: ويستمد من الدين السائد في المجتمع ويدعم النظام الأخلاقي والأدبي في المجتمع إذ يعمل على منع الناس من الوقوع في الانحرافات أوالجرائم، ويعاقب السلوك المخل بالشرف والأمانة.

٣-الإعلام: يعمل من خلال وسائله المسموعة والمقروءة والمرئية على كشف المشكلات التي تحدث في المجتمع من خلال تحليل الأحداث الاجتماعية التي تكشف الفساد الأخلاقي، أولفت أنظار الناس نحوالمشكلات الاجتماعية في المجتمع، أوالتوعية المجتمعية.

٤-الأدب الفني: حيث يساهم من خلال الدراما أوالشعر أوالقصاص في توعية الناس وجلب انتباههم نحوالمعاناة التي يعيشها أفراد وجماعات المجتمع.

وتتشترك هذه المداخل الأربعة لدراسة المشكلات الاجتماعية في تأكيدها على العامل الأخلاقي، حيث أن طبيعتها غير منفصلة عن القواعد والتشريعات الأخلاقية، ومن المعروف أن الهدف النهائي في الدين والقانون يتمثل في تحقيق الامتثال للنظام الأخلاقي أوالقانوني، أما في الصحافة والأدب الفني فنجد أن الهدف هوإثارة التعاطف الأخلاقي.

خامساً- المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري:

في اطار المنطلقات النظرية السابقة قام الباحث بإجراء دراسة وصفية تحليله على ٤٦ باحث في مجال دراسة الدراسات الاجتماعية يمثلون ٩ مؤسسات اجتماعية في المجتمع القطري استهدفت التعرف على المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الباحثين العاملين في المؤسسات الاجتماعية بدولة قطر وقد طبقت الدراسة في الفترة الزمنية ما بين فبراير - أبريل ٢٠١٤. (انظر الملحق رقم (١) البيانات الأولية للمبحوثين).

وقد أسفرت نتائجها عن أن اهم تلك المحددات تدور حول المحاور الاربعة التالية:

(انظر الملحق رقم (٢) : المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري (ترتيب محاور المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية).

المحور الاول: المحددات المتعلقة بالباحث

كشفت النتائج ان اهم المحددات المتعلقة بالباحث تتضمن ما يلي:

١- عدم التزام الباحثين بالقيم المهنية عند دراسة المشكلات الاجتماعية.

فهناك الكثير من الباحثين الاجتماعيين الغير مؤهلين لا يلتزمون بقواعد وأساسيات الخدمة الاجتماعية ففي حالة إجراء المقابلة مع المبحوث لا يحاول أن يكسب ثقة المبحوث فالثقة هي العامل الأساسي في نجاح عمل الباحث الاجتماعي لذلك لابد أن يوضح الباحث ويظهر للمبحوث أنه مهتم بما يروي وأن لا يظهر أي تكلف وتصنع في كلام الباحث أوفي وسلوكه. (صالح حمد، ٢٠٠٣).

وعندما لا يلتزم الباحث الاجتماعي بإنشاء علاقة طيبة مع المبحوث فهذا لن يحقق الهدف من عمله لأن إقامة علاقة طيبة مع المبحوث وهو الارتباط بمبحوث وزيارته له في المناسبات السارة والبعد عن إحداث أي مقابلة في فترات الحزن والغضب والانفعال والتوتر ويجب أن تصاحب هذه العلاقة علاقة زمالة صادقة حتى وإن كانت ذات صلة قوية مراعاة لوضعه النفسي. (معن خليل، ١٩٨٣).

وقد أوضحت العديد من الدراسات والأبحاث فشل العديد من الباحثين الاجتماعيين في إحداث النتيجة المرغوبة الخاصة بالمشكلة الاجتماعية المعروضة عليه بسبب عدم الالتزام بالقيم المهنية مثل عدم قيام الباحث الاجتماعي بإتاحة الوقت المناسب والكافي للمقابلة حتى يستطيع الباحث أن يتحدث بكل ما بداخله حول موضوع المقابلة وإبداء آرائه واستحضار فكره بحرية تامة

حتى تزال الحواجز النفسية بينه وبين الباحث فالمقابلة ليست مجرد زيارة اجتماعية. (رود ولف غيفليون، ١٩٨٦).

٢- عدم فصل الباحث بين القيم المهنية والقيم الشخصية خلال مراحل تطبيق الدراسة

لابد أن يفصل الباحث بين مواقفه ومعتقداته الشخصية وقيمه المهنية بمعنى إذا المشكلة الاجتماعية المراد بحثها خاصة بالخيانة الزوجية فإذا كان معارض لفعل المبحوث فعليه ألا يوضح ذلك لأن من القيم المهنية أن يتعامل مع المبحوث بمصداقية وأن لا يتخل بأرائه الشخصية وأن يستمع له فقط دون التعدي على شئونه. (رود ولف غيفليون، ١٩٨٦)

٣- قلة سنوات خبرة الباحث الاجتماعي التي تؤهله لدراسة الاجتماعية

مهنة الباحث الاجتماعي يجب أن تكون مبنية على فن استخدام الخبرات التي يمتلكها والمهارة العلاقية في إرشاد المبحوث مع مراعاة الوسائل المتاحة في المجتمع لتحقيق أفضل مستوى ممكن في الأداء الاجتماعي في حدود القواعد الموضوعية وفي حدود معايير المجتمع وسلامته وهذا يوضح لنا أهمية عامل الخبرة التي يجب أن تكون لدى الباحث الاجتماعي، وكم هي عدد سنين الخبرة لكي تساعد على الربط بين النظرية والتطبيق. (حمد، ٢٠٠٣).

٤- ضعف الإعداد والتأهيل الذي يمكن الباحث من دراسة المشكلات الاجتماعية بالشكل المطلوب

تكون الصعوبات في عدم وجود إمكانيات البيئة أو المجتمع للموارد المادية والطبية المتلائمة مع الحالات، المتمثلة في عدم وجود أماكن خاصة للمقابلة المبحوث وقلة عدد المؤسسات الاجتماعية والمساعدین للباحث، وعدم وجود الأجهزة المساعدة في التشخيص مما يؤدي إلى نقص في عدد الباحثين الاجتماعيين المؤهلين في المجال الاجتماعي وعدم وجود الفرص أمام المبحوث لتعبير عن رأيه أو فكر حول موضوع المقابلة. (معن خليل، ١٩٨٣).

٥- تحيز الباحث عند اختيار موضوع الدراسة بناء على معيار النوع (ذكر/إنثى)

إذا تحيز الباحث لنوع معين في موضوع دراسته فلن تعبر النتيجة التي توصل لها عن المجتمع القطري كله، ولن يستطيع بعد ذلك تعميم نتائجه لأنها لا تعبر عن المجتمع الأصلي، ومثال ذلك لو طرحت دراسة عن طلاب في المجتمع القطري والذي يتكون فيه عدد طلاب الإعدادية يتكون من ٥٠% ذكور و ٥٠% إناث وحصل الباحث على عينة نسبة الذكور فيها ٢٠% والإناث ٨٠% فقد ينتج عن هذا نتائج غير صحيحة ويسمى هذا بالنتائج المتحيزة لأن العينة غير متمثلة تمثيلاً دقيقاً وبذلك يكون معيار النوع متغير ومؤثر. (رود ولف غيفليون، ١٩٨٦).

٦-عدم الوعي التام من جانب الباحث بمشكلات المجتمع القطري
الوعي الاجتماعي لدى الباحثين ومستوى الإحاطة والإلمام
بالظروف المحيطة بالمبحوثين أهمية وأثر كبير في إدراك المشكلة
وتحديدها وبالمقابل إذا قل الوعي عند الباحث بالمشكلات المجتمعية
ككل سوف يؤدي إلى انخفاض ظاهر في الشعور بالمشكلات ذات
الخطورة البالغة على المجتمع القطري مثل مشكلة العنوسة، والتي
من الممكن أن تحطم الكيان البنائي للأسرة والمجتمع القطري.
(معن خليل، ١٩٨٣).

٧-تأثر الباحث بطبيعة وظيفته عند دراسة المشكلة الاجتماعية
فإذا كان الباحث يعمل في المجال التعليمي فهو يخصص أدواته
بحته فقط في المجالات التعليمية والتدريسية وما يتعلق بها فله
مثلا أن يبحث في المجال الرياضي وأن يقوم بمعرفة الأداء
المهاري للموهوبين لتلقيه أحسن أساليب النشء في لعبة محددة
ولا يجوز أن يبحث في مشكلات اجتماعية أخرى خاصة مثلا
بالأحوال الشخصية مثل الطلاق أو الخلاف الأسري. (رود ولف
غيفليون، ١٩٨٦).

٨-عدم إجادة الباحث للغة العربية والإنجليزية بصورة تامة
وظائف الباحث الاجتماعي تتطلب الإجادة التامة للغة العربية
مبدئيا لأنه تعتبر اللغة الرسمية والمناسبة لكي يقدر على فهم
المبحوث وأما اللغة الإنجليزية تكون له ضرورة حتمية في بعض
المجالات مثل المجال الطبي فاللغة الإنجليزية أهم من اللغة

العربية فإذا لم يجيدها الباحث الاجتماعي سوف يعرض دوره للتهميش من قبل المؤسسات والمبجوثين. (دافيد ناشيماز، ٢٠٠٤)

المحور الثاني- المحددات المتعلقة بالمؤسسة:

كشفت النتائج ان اهم المحددات المتعلقة بالمؤسسة تتضمن ما يلي:

١-عدم توفر الإمكانيات البشرية داخل المؤسسة الاجتماعية اللازمة لدراسة المشكلات الاجتماعية

حيث إن عدم وجود إمكانيات بشرية تساعد الباحث الاجتماعي على نجاح برامجه وخدماته للمبجوث، والتي تشمل كل فرد له دور في التعامل مع المنشأة الاجتماعية أومع الفريق الاجتماعي من القيادة الإدارية والمديرين الفنيين والمدربين وعدم توفر الإمكانيات البشرية قد يؤثر على جودة البرامج الخاصة بالمبجوث الاجتماعية المقدمة في المؤسسات الاجتماعية والذي يؤثر بالطبع على أعداد المبجوثين في المؤسسات الاجتماعية. (دافيد ناشيماز، ٢٠٠٤)

٢-قيام إدارة المؤسسة بتكليف الباحث ببعض الالتزامات الإدارية على حساب دراسة المشكلات الاجتماعية

في الكثير من المؤسسات الاجتماعية لا يقدر دور الباحث الاجتماعي وما عليه من مسئولية في عملية إجراء البحث الاجتماعي مع المبجوث فهو عليه مهمة شاقة ودقيقة يستعمل الباحث من خلالها العديد من البرامج والأدوات التي تساعد في

الوصول إلى نتائج فيكلفونه بالعديد من الوظائف الإدارية ينغمس بداخلها مثل قيامه بعمل موظف آخر حالة غيابه وهو ما يؤثر على العمل، فيؤدى إلى عدم الوصول إلى النتائج المطلوبة منه. (رود ولف غيفليون، ١٩٨٦

٣- عدم مرونة القوانين واللوائح المرتبطة باليات وطرق دراسة المشكلات الاجتماعية

إن مرونة القوانين والأنظمة الإدارية واللوائح التنفيذية ضرورة ملحة ومطلب رئيسي للنهوض بالخدمة الاجتماعية ومشكلاتها بوجه عام فتعديل التشريعات وإصلاحها لتناسب مع المتغيرات في سياق مواكبة القانون لتطورات الحياة الاجتماعية ومتطلباتها فإن الإسناد إلى لوائح صارمة والتعويل على نصوص قانونية جامدة لا تصلح لزماننا ولا المكان الذي نعيشه الآن فيصيب الأجهزة والباحثين في الخدمة الاجتماعية بالشلل ويعطل عجلة الخدمة المقدمة وتصبح صعوبة يواجه الباحث لتكملة مسيرة البحث اتجاه المستقبل الأفضل يقدم خدمات أحسن وأداء أمثل للباحثين الاجتماعيين. (دافيد ناشيماز، ٢٠٠٤)

٤- ضعف المكافآت المادية المخصصة من قبل المؤسسة والتي تحفز الباحث على دراسة المشكلات الاجتماعية

حيث ان معاناة الكثير من الباحثين الاجتماعيين من عدم صرف النفقة اللازمة بأقسامهم ليتمكنوا من مساعدة المبحوثين مباشرة حتى لا يطر طلب مساعدة الجمعيات الخيرية ولجان أصدقاء المرضى التي تقدم مساعدات غير كافية وأيضا عدم وجود

المكافآت والحوافز المجدية التي تساعد في تشجيع الباحث في تكملة مهمته الشاقة والدقيقة مما فقدوا روح الرعاية والاهتمام وبذل الجهد لإيضاح دورهم مع المبحوثين واستسلموا للأمر الواقع وأصبحوا في عزلة عن باقي أقسام وأنساق المؤسسة الاجتماعية لكثرة الأعباء الملقة عليهم وعدم وجود لها مقابل مناسب. (محمد حسن عبد الباسط، ١٩٨٢)

٥-عدم وجود جهاز وحدة متخصصة في دراسة المشكلات الاجتماعية على التحديد

عدم الوجود في كثير من المؤسسات الاجتماعية المكان المخصص لمزاولة الباحث الاجتماعي لعمله وخاصة في الحالات التي تتطلب الانفراد بالمبحوث والتي تتطلب السرية حيث يفضل أن يكون المكان قريبا من غرف المبحوثين والأقسام الداخلية حتى لا يتألم المريض من تعب في الوصول إليه كما يجب أن يكون المكان واسعا لكل من يعمل بنسق الخدمة الاجتماعية وكذلك متطلبات العمل المهني من أماكن خاصة لحفظ الأوراق الخاصة بحالات المبحوثين. (معن خليل، ١٩٨٣)

٦-عدم وجود جهاز معنى بتطوير معارف ومهارات الباحثين بالمؤسسة

هنالك الكثير من الدراسات أثبتت أن الوطن العربي لتوجد به مؤسسات اجتماعية تعمل على تدريب الباحثين الاجتماعيين فلا بد على العمل على ذلك بإعداد الباحثين الاجتماعيين مدربين على إعداد المبحوثين فلكي يصبح التدريب فعالاً لابد أن يخطط في

إطار الاحتياجات التدريبية الفعالية للمؤسسة، فكلما تم تحديد الاحتياجات على أساس علمي سليم كلما أصبح التدريب أكثر فعالية، وتتحدد الاحتياجات التدريبية بالفرق بين مستوى المعرفة أوالمهارة المطلوبة لأداء عمل معين والمستوى المتوفر عند الباحث الذي يؤدي هذا العمل وذلك في عنصر أوأكثر من عناصر الأداء الوظيفي. (محمد حسن عبد الباسط، ١٩٨٢)

٧-عدم وجود قنوات اتصال واضحة بين الجهات والمؤسسات المعنية بدراسة المشكلات الاجتماعية

أوضحت العديد الدراسات الأجنبية، سبب نجاح مجال الخدمة الاجتماعية في المشكلات المجتمع ترجع أولا إلى وجود أنظمة اتصالية بصفة مستمرة ودائمة حتى يعرفون أين أوجه القصور المراد مواجهتها والنماذج من المبحوثين الذين يريدون العلاج بشكل مختلف فأجهزة الاتصال هي المسؤولة عن وضع السياسة الاجتماعية إلى خطة وطنية تحتوى خطط نوعية تساهم فيها وزارات محددة كل في مجال اختصاصه لتتضمن كل خطة عددا من البرامج والمشروعات التي تصل بنا إلى الأهداف المجتمعية فإذا فقدت الآلية التي تنظم بطريقة مجتمعية سليمة فستصبح من أكبر كمعوقات الخدمة الاجتماعية في قطر. (محمد حسن عبد الباسط، ١٩٨٠)

٨-غياب النص القانوني في اللائحة التنظيمية للمؤسسة الملزم بضرورة دراسة المشكلات الاجتماعية

من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الاجتماعية مع الباحثين الاجتماعيين أنهم إذا تكاسلوا أوترخوا في أداء عملهم فلا

يوجد نص قانوني في المؤسسات الاجتماعية في قطر تحثهم على الالتزام قانونيا بالعمل وبقواعده المهنية مما أدى هذا إلى انخفاض نسبة مشاركة العديد من الباحثين الاجتماعيين في حلول مشاكل المجتمع القطري. (عدلي السمرى، ١٩٩٨).

مما جعله تعيد نظرتها مرة أخرى في قوانين المؤسسات الاجتماعية وتضعها لها برامج محددة وصارمة مثل تسويق الخدمات الاجتماعية وهذا البرنامج موجه لموظفي الوزارة والباحثين والأخصائيين وموظفي مؤسسات القطاع الاجتماعي في الدولة، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية، وتحقيقاً لرؤية قطر في التنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية الجديدة. (دافيد ناشيماز، ٢٠٠٤).

المحور الثالث- العوامل والخصائص المتعلقة بطبيعة المجتمع القطري:

كشفت النتائج ان اهم المحددات المتعلقة المجتمع القطري تتضمن ما يلي:

١-التحفظ لدى بعض أفراد المجتمع القطري فيما يتعلق بدراسة المشكلات الاجتماعية: تعتبر من إحدى المعوقات الكبرى في المجتمع القطري في بعض الأمراض نظرة خوف أو استهزاء أو تعالي مما يدفع المبحوثين إلى الكتمان الشديد عليه وعدم التكلم مع الباحث الاجتماعي خوفاً من إعلان سره وافتضاح أمرهم، وقد يصل الأمر في بعض الأمراض كالأمراض النفسية والعقلية أن

التكتم على المرض وإخفاؤه لا يكون من قبل المريض فحسب بل يكون من قبل الأسرة بأكملها خوفاً افتضاح أمرها، ومن الممكن أن يمس وضعها الاجتماعي في بيئتها ومن ثم لا يجد الباحث الاجتماعي من يدعمه ببعض المعلومات التي يحتاج إليها حتى يتمكن له تقديم الخدمة. (صالح حمد، ٢٠٠٣).

٢- تنوع وتداخل المشكلات الاجتماعية مما يصعب من مهمة الباحث
تحديد الأولويات: تطور المجتمع القطري في العقود قبل ذلك فأصبحت توجد به مشاكل مجتمعية كثيرة ومتنوعة وجديدة على مجتمعنا القطري مما أدى إلى فشل المجتمع القطري في إشباع احتياجات المرضى المبحوثين مما أدى لارتفاع نسبة الإحباطات التي فجرت الكثير من التفكك الاجتماعي مما عوق مهنة الباحث في أداء مهمته بالبحث في مشكلات المجتمع القطري (صالح حمد، ٢٠٠٣).

٣- عدم انتشار وتداول ثقافة البحث الاجتماعي لدى أفراد المجتمع
القطري: فالمجتمع القطري مجتمع محافظ على تقاليده وعاداته فهو لا ينظر إلى الباحث الاجتماعي أنه باحث فقط للحالة المبحوث فيها وإنما ينظر إليه طبيب نفسي يعالج الأمراض العقلية والنفسية لذلك لا تنتشر ثقافة دخول الباحث الاجتماعي إلى حياة الجمهور القطري مع أن هناك حالات تستدعي مقابلة الباحث الاجتماعي في أماكن إقامتهم ولكنه تقابل بالرفض بسبب أسرة المبحوث يعانون من الحساسية الزائدة لأي شخص علم بوجود مبحوث نفسي أو عقلي في منزلهم فهذا يسبب لهم الحرج ويمس مكانتهم

الاجتماعية مما يجعلهم يرفضون زيارته في المنزل ويفضلون أن تكون بمنأى عن منزلهم وتكون في أي مركز علاجي حتى ولو بتكلفة أكثر ويرجع هذا للأعراف والعادات السائدة في مجتمعهم. (عدلي السمرى، ١٩٩٨).

٤- عدم وعى المجتمع بأهمية الدراسات المتصلة بالمشكلات الاجتماعية والفوائد التي تعود من جرائها: كثرة تحفظ المجتمع وخوفه من التشهير به في أبحاث ودراسات وأحوالات فشل أونجاح المبحوثين جعلته لا يدرك أهمية الباحث الاجتماعي في الدراسات والأبحاث التي يجريها مما أدى إلى زيادة المشاكل النفسية الصغيرة بين فئات المجتمع ككل وأصبحت تمثل خطورة على فكر وأراء المبحوث لكنه يفضل ألا تجرى عليه دراسات أوتجارب حتى لا يفتضح أمره. (صالح حمد، ٢٠٠٣).

٥- التطور والنمو الاجتماعي السريع الذي تعترى المجتمع ويقلل من الاعتماد على نتائج الدراسات الاجتماعية لفترات طويلة: التطور الاجتماعي صفة المجتمعات العربية جميعها فإنه تبعاً لذلك تختلف التفسيرات بحسب ظهور مشاكل اجتماعي جديدة تفسر الواقع الاجتماعي من خلال الفترة الزمنية التي نشأت فيها، وتلغي أسباب المشاكل الاجتماعية التي من نفس النوع ولكن تغير الأسباب، ومن هنا يحدث زعزعة الثقة في نتائج الدراسات والتجارب القديمة لأنه لا تعبر عن المجتمع الحالي مثال مشكلة الشباب في ارتفاع نسبة الطلاق فيما بينهم.

فإن الأبحاث على آخر حالة طلاق كانت في أواخر التسعينات وكان سببها يعود خروج المرأة من المنزل لطلب العلم واستطاع حل الكثير من المشاكل الاجتماعية على يد الباحثين الاجتماعيين وجعل المرأة دورها ينحصر في تربية أطفالها فقط وهذا لا يمكن تطبيقه الآن لأن من الضرورة الملحة خروج المرأة للعلم والعمل وعلى الزوج أن يعترف بذلك (أبوزيد، أحمد، ١٩٨٧).

المحور الرابع- المحددات المتعلقة بمنهجية البحث:

١- لابد أن يعتمد الباحث في اختياره للعينة على الحصر الشامل حتى يستطيع تعميم النتائج على المجتمع الأصلي ككل بمعنى أن تكون العينة نموذجاً مصغراً لهذا المجتمع حتى تستطيع الجهات الحكومية والخاصة من تصديق تلك العينة لأنها مشتقة من المجتمع الأصلي ككل ولابد أن تكون العينة متناسبة بين أفراد العينة وموضوعية الاختيار وعدم التحيز لفرد محدد أو مجموعة محددة دون غيرها. (موفق الحمداني، ٢٠٠٦).

٢- من أكبر المعوقات التي تقابل منهجية البحث في المجتمع القطري هي عدم تعبير الجانب النظري عن الجانب العملي بمعنى أن عدد المشكلات الموجودة في الواقع مما أدى إلى عدم دقة المقاييس الاجتماعية للمجتمع في الشخصيات وفي المجموعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد الأسباب الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية اتجاه تلك المشكلات الاجتماعية. (عدي السمرى، ١٩٩٨).

٣-تختلف القيم الاجتماعية في المجتمعات الغربية عن القيم في المجتمعات العربية ففي المجتمعات الغربية تبني مبادئ البحث والعلاج الاجتماعي والوقائي على عاداتهم وتقاليدهم الغربية فالانفتاح الموجود في هذه المجتمعات في الحلول العلاجية مثل تبرير ظاهرة الخيانة الزوجية كعلاج نفسي فهي لا يسمح به ديننا أوأن ظاهرة الشذوذ الجنسي ليست بمشكلة اجتماعية تريد الحل فلا يجوز أن نبني عليها نتائج نظريتنا في حلول مشاكل الاجتماعية الخاصة بالبحث الاجتماعي في خلافت الزواج). (صالح حمد، ٢٠٠٣).

٤-معيار صدق الأداة المستخدمة إذ تعد من المشاكل الملحوظة التي مازالت تعوق العلوم الاجتماعية، نظراً للاستحالة ضبط شروط البحث في العلوم الاجتماعية لعدم وجود روح التعاون بين الباحثين فكل باحث يحاول أن يستقل باستخدام الأداة أوالوسيلة حتى يصدق معياره ولا ينظر إلى ان التعاون بين أدوات الباحثين حتى تصدق نتائج الدراسات وعليه فالعينة المختارة قد لا تمثل بالضرورة مجتمع أووحدة البحث بدقة، بسبب ضعف خبرة الباحث قد يحدث في أي دراسة، فإنه يمكن القول بأن مشكلة الصدق قد لا تختفي من مجال البحث الاجتماعي إلى أن يحدث تعاون وزيادة معدل الخبرة لدى الباحثين(عدلي السمرى، ١٩٩٨).

٥-ضرورة الجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي لأن البحث الكمي يقوم بدرجة كبيرة على تقنين الدراسات الميدانية فتكون أسئلة استبيانيه وكذلك الإجابة معروفة مسبقاً أما لمقابلات الكيفية فهي أكثر مرونة ونستطيع تطبيقها على أكثر من نوع من الحالات

المختلفة فالجمع بين المنهجين يزيد من دقة وشمولية نتائج البحث. فالكمي يلعب دور تحديد موضوع البحث أم الكيفي يحلل البيانات أو الاستنتاجات الناتجة منه. (موفق الحمداني، ٢٠٠٦).

خلاصة واستنتاجات عامة:

١- لابد على الباحث أن يستبعد أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فإن نتائج البحث يجب أن تكون بعيدة عن الأحكام الشخصية التي تعكس شخصية الباحث، ولذلك لابد على الباحث أن يجرد نفسه تماماً عند دراسة المشكلات الاجتماعية.

٢- لكل مجتمع عربي أو عربي مشكلاته الاجتماعية الأساسية بحيث لا تجوز تفسير المشكلات التي تحدث في مجتمع العربي تطبيق في ضوء المشكلات التي تحدث في المجتمع العربي. بمعنى أن لكل قيم مجتمع له مشكلاته النابعة منه والمعبرة عنه.

٣- أن يكون مجتمع البحث شاملاً في كل الأحيان فمن القيم المهنية للباحث أن يدرس المشكلة الاجتماعية المطروحة يدرسها بعينة شاملة، وعليه أن يلجأ إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الأصلي وليس لمجتمع محدود حتى ينطبق عليها معيار الصدق.

٤- من أكثر المعوقات التي تقابل الباحث مع المبحوث هي عدم الاعتراف بدوره وهي صعوبات ترجع إلى المبحوث ذاته من حيث أفكاره وعاداته ومعتقداته والتجارب السابقة عليه وتظهر تلك المعوقات في شكل رفض المبحوث لأي مساعدة تقدم لديه،

وقد ترجع هذه المقاومة إلى عدة عوامل منها: عدم الثقة في طريقة الباحث الاجتماعي، ارتباط المبحوث ببعض التجارب المؤلمة.

٥- من المعوقات التي يقابلها الباحث الاجتماعي صعوبات ترجع للمؤسسة نفسها من حيث قلة إمكانياتها ومدى تفهم الإدارة لمجهودات الاجتماعي، وطبيعة العمل الإداري بها ومدى تعاون الباحثين الاجتماعيين مع بعض ومدى الضغوط على الباحثين الاجتماعيين.

٦- صعوبات ترجع أن التجهيزات الثقافية والاقتصادية للبيئة أصبحت تقليدية وهي صعوبات ترجع إلى حساسية البيئة الزائدة وفهمها الخاطئ لطبيعة الأمراض كالأمراض التناسلية والصدرية والنفسية والعقلية كما ترجع إذن الصعوبات أيضا إلى ضعف أوقلة إمكانيات البيئة أو المجتمع.

٧- بسبب قصور الخدمة الاجتماعية والمتغيرات المجتمعية الحديثة التي اجتاحت العالم وأصبحت سمة هذا العصر حيث يسود العالم حالياً اتجاه يؤكد أن المشروعات الخاصة هي أفضل من المؤسسات الاجتماعية الحكومية مما جعل كثيراً من الباحثين الاجتماعيين العاملين في المجال الاجتماعي الحكومي أصبحوا غير معدين في هذا الميدان الذي يحتاج إلى معرفة وخبرة وإعداد خاص.

المراجع

- ١- الرشيدى، بشير صالح، (١٩٩٩)، الحرب وسيكولوجية المجتمع، مكتب الإنماء الاجتماعي - الديوان الأميري.
- ٢- الرميحي، محمد (٢٠٠٣) : "الخليج ليس نفطاً - دراسة في إشكالية التنمية والوحدة"، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت.
- ٣- مرسي، محمد عبدالعليم (٢٠٠٣) "التربية ومشكلات المجتمع في دول الخليج العربي، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٤- السقا، احمد زايد (٢٠١٢) المتغيرات الاجتماعية في العالم العربي، دار الشروق للنشر، بيروت.
- ٥- مصلح الصالح، (١٩٩٩م) الشامل، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.
- ٦- مارتن ايفانز- تعزيز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م للمجتمع الصالح -إدارة الشؤون الاجتماعية - الأمانة العامة للتخطيط التنموي ٢٠٠٩- قطر.
- ٧- أبوزيد ،أحمد (١٩٨٧) : "البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع"، دار الكتاب العربي، الجزء الأول، القاهرة.
- ٨- صالح بن حمد العساف (٢٠٠٣) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٩- معن خليل عمر (١٩٨٣) الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي - دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- ١٠- رود ولف غيفليون وبنيامين ماتالون (١٩٨٦) البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتقنيات ترجمة. علي سالم - مركز الإنماء العربي، بيروت.
- ١١- دافيد ناشيماز وشافافا رنكفور تناشيماز (٢٠٠٤) طرق البحث في العلوم الاجتماعية ترجمة- ليلي الطويل دار بتار للنشر والتوزيع، دمشق.
- ١٢- محمد حسن عبد الباسط (١٩٨٢) أصول البحث الاجتماعي - مكتبة وهبة- القاهرة.
- ١٣- موفق الحمداني وآخرون (٢٠٠٦)، مناهج البحث العلمي- الكتاب الأول- أساسيات البحث العلمي، جامعة عمان للدراسات العليا.

الملاحق: نتائج الدراسة
الملحق رقم (١): البيانات الأولية للمبحوثين
جدول رقم (١): توزيع المبحوثين حسب نوع المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مركز الاستشارات العائلية	4	8.7	9.1	9.1
	مؤسسة حمد الطبية	3	6.5	6.8	15.9
	مؤسسة حمد الطبية	9	19.6	20.5	36.4
	العوين	2	4.3	4.5	40.9
	مركز الشفلح لذوى الاحتياجات الخاصة	5	10.9	11.4	52.3
	المؤسسة القطرية لرعاية الايتام	3	6.5	6.8	59.1
	المؤسسة القطرية لرعاية المسنين	4	8.7	9.1	68.2
	دار الانماء الاجتماعى	2	4.3	4.5	72.7
	الهيئة العامة لشؤون القاصرين	12	26.1	27.3	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٢): توزيع المبحوثين حسب النوع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	10	21.7	22.7	22.7
	أنثى	34	73.9	77.3	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٣): توزيع المبحوثين حسب الجنسية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قطري	31	67.4	70.5	70.5
	غير قطري	13	28.3	29.5	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٤): توزيع المبحوثين حسب العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	6	13.0	13.6	13.6
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	28	60.9	63.6	77.3
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠	8	17.4	18.2	95.5
	أكثر من ٥٠	2	4.3	4.5	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٥): توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متزوج	37	80.4	84.1	84.1
	مطلق	1	2.2	2.3	86.4
	ارمل	1	2.2	2.3	88.6
	اعزب	5	10.9	11.4	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٦): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوية عامة	1	2.2	2.3	2.3
	بكالوريوس	31	67.4	70.5	72.7
	دبلوم دراسات عليا	5	10.9	11.4	84.1
	ماجستير	5	10.9	11.4	95.5
	دكتوراه	2	4.3	4.5	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٧): توزيع المبحوثين حسب التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خدمة اجتماعية	13	28.3	29.5	29.5
	علم اجتماع	17	37.0	38.6	68.2
	علم نفس	2	4.3	4.5	72.7
	طب نفسي	2	4.3	4.5	77.3
	تربية	1	2.2	2.3	79.5
		9	19.6	20.5	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٨): توزيع المبحوثين حسب مدة الخبرة في دراسة المشكلات الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من سنة إلى أقل من ٣ سنوات	7	15.2	15.9	15.9
	من ٣ سنوات إلى أقل من ٥ سنوات	10	21.7	22.7	38.6
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	15	32.6	34.1	72.7
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	8	17.4	18.2	90.9
	أكثر من ١٥ سنة	4	8.7	9.1	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

جدول رقم (٩): توزيع المبحوثين حسب التطور التقني (عدد الدورات)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من ٥	5	10.9	11.4	11.4
	من ٥ إلى أقل من ١٠	15	32.6	34.1	45.5
	من ١٠ إلى أقل من ١٥	7	15.2	15.9	61.4
	أكثر من ١٥	17	37.0	38.6	100.0
	Total	44	95.7	100.0	
Missing	System	2	4.3		
Total		46	100.0		

الملحق رقم (٢): المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري
(ترتيب محاور المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية)

جدول رقم (١٠): ترتيب محاور المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بالباحث						
	Rank	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N
ضعف الاعداد والتأهيل الذي يمكن الباحث من دراسة المشكلات الاجتماعية بالشكل المطلوب	1	.58161	1.8182	3.00	1.00	44
قلة سنوات خبرة الباحث الاجتماعي التي تؤهله لدراسة المشكلات الاجتماعية	2	.80169	1.9091	4.00	1.00	44
عدم اجادة الباحث لكل من اللغة العربية والانجليزية بصورة تامة	3	.80531	2.1591	4.00	1.00	44
تأثر الباحث بطبيعة وظيفته (عمله) عند دراسة المشكلات الاجتماعية	4	.69123	2.1818	4.00	1.00	44
عدم الوعي التام من جانب الباحث بمشاكل المجتمع القطري وابعادها المتنوعة	5	.94790	2.4091	4.00	1.00	44
عدم فصل الباحث بين القيم المهنية والقيم الشخصية خلال مراحل تطبيق الدراسة	6	.59018	2.4773	4.00	2.00	44
عدم الالتزام بالباحثين بالقيم المهنية عند دراسة المشكلات الاجتماعية	7	.73136	2.5000	4.00	1.00	44
تحيز الباحث عند اختيار موضوع الدراسة بناء على معيار النوع (ذكر / انثى)	8	.85651	2.6818	4.00	1.00	44
المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بالباحث		٤٢٢٤٧.	٢,٢٦٧٠	٣,٠٠	١,٥٠	٤٤

جدول رقم (١١): ترتيب محاور المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية
في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بالمؤسسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Rank
ضعف المكافآت المادية المخصصة من قبل المؤسسة والتي تحفز الباحث على دراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	4.00	1.7500	.78132	1
عدم توفر الامكانيات البشرية (داخل المؤسسات الاجتماعية (اللزامة لدراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	3.00	1.7955	.66750	2
عدم مرونة اللوائح والقوانين المرتبطة باليات وطرق دراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	3.00	2.0000	.64700	3
عدم وجود جهاز معنى بتطوير معارف ومهارات الباحثين في المؤسسة	43	1.00	4.00	2.0465	.61542	4
قيام ادارة المؤسسة بتكليف الباحث ببعض الالتزامات الادارية على حساب دراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	4.00	2.0909	.80169	5
عدم وجود جهاز وحدة متخصصة في دراسة المشكلات الاجتماعية على وجه التحديد	44	1.00	4.00	2.0909	.80169	6
غياب النص القانوني (في اللائحة التنظيمية للمؤسسة) الملزم بضرورة دراسة المشكلات الاجتماعية.	44	1.00	4.00	2.1136	.78402	7
عدم وجود قنوات تعاون واتصال محددة وواضحة بين الجهات والمؤسسات المعنية بدراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	4.00	2.2045	.76492	8
المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بالمؤسسة	44	1.13	2.88	2.0101	.39458	

جدول رقم (١٢): ترتيب محاور المحددات المؤثرة
على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بطبيعة وخصائص المجتمع القطري

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Rank
التحفظ لدى بعض افراد المجتمع القطري فيما يتعلق بدراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.00	3.00	1.7500	.57567	1
ثقافة الشخصية القطرية التي لا تميل الى التصريح بشفافية عن مشكلاتها الاجتماعية	44	1.00	3.00	1.7727	.67733	2
التمسك ببعض العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع القطري والتي تحد من مجرد دراسة وتناول المشكلات الاجتماعية	44	1.00	3.00	1.7727	.56501	3
عدم انتشار وتداول ثقافة البحث الاجتماعي بين افراد المجتمع القطري.	44	1.00	3.00	1.8409	.56828	4
عدم وعى المجتمع باهمية الدراسات المتصلة بالمشكلات الاجتماعية والفوائد التي تعود من جرائها	44	1.00	3.00	1.8409	.60782	5
تخوف المبحوثين من استخدام البيانات والمعلومات في اغراض اخرى غير البحث الاجتماعي	44	1.00	4.00	1.9773	.76215	6
التطور والنمو الاجتماعي السريع الذي يعتري المجتمع ويقلل من الاعتماد على نتائج الدراسات الاجتماعية لفترات طويلة من الوقت	44	1.00	3.00	2.0000	.60999	7
تنوع وتداخل المشكلات الاجتماعية مما يصعب من مهمة الباحث عند تحديد اولويات المشكلات الاجتماعية	44	1.00	4.00	2.2045	.66750	8
المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق بطبيعة وخصائص المجتمع القطري	44	1.00	2.50	1.8949	.33772	

**جدول رقم (١٣): ترتيب محاور المحددات المؤثرة
على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق منهجية البحث**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Rank
عدم ملائمة النظريات الغربية الحديثة في تفسير المشكلات الاجتماعية بالمجتمع القطري	44	1.00	4.00	1.7955	.73388	1
وجود فجوة بين الجانب النظري والواقع الفعلي لقضايا ومشكلات المجتمع	44	1.00	4.00	2.0000	.64700	2
صعوبة التحقق من صدق وثبات الأداة المستخدمة لقلّة الخبراء وضعف تعاون المبحوثين	44	1.00	4.00	2.0000	.68199	3
الاجراءات الروتينية التي تصعب من سرعة الحصول على الاحصاءات الرسمية لتدعيم مشكلة الدراسة	44	1.00	3.00	2.0227	.69846	4
التنوع الثقافي الذي يحد من امكانية تعميم نتائج الدراسات الاجتماعية	44	1.00	3.00	2.1136	.53769	5
صعوبة تحديد عينة الدراسة بدقة لتداخل الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية والخاصة	44	1.00	4.00	2.1591	.68005	6
عدم كفاية المصادر التي يمكن من خلالها الوصول للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة	44	1.00	4.00	2.1818	.84283	7
صعوبة الجمع بين المنهج الكمي والكيفي مما يقلل من قيمة ودقة النتائج العامة للدراسة	44	1.00	4.00	2.2273	.64208	8
المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في ما يتعلق منهجية البحث	44	1.25	3.38	2.0625	.44256	

جدول رقم (١٤): ترتيب محاور المحددات المؤثرة
على دراسة المشكلات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع القطري

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Rank
طبيعة وخصائص المجتمع القطري	44	1.00	2.50	1.8949	.33772	1
المؤسسة	44	1.13	2.88	2.0101	.39458	2
المنهجية	44	1.25	3.38	2.0625	.44256	3
الباحث	44	1.50	3.00	2.2670	.42247	4
المحددات المؤثرة على دراسة المشكلات الاجتماعية	44	1.47	2.66	2.0586	.28044	

الدراسة السابعة

• الدكتور ياس سلطاني



الأطفال وجرائم الانترنت .. واقع وتحديات

- عراقي الجنسية.
- حاصل على درجة
الدكتوراه في الخدمة
الاجتماعية من جامعة
كينت، انجلترا.
- يعمل حالياً في منصب
مدير مركز الجامعة
لخدمة المجتمع
الاستشارات والتدريب
والتعليم المستمر -
جامعة الخليج العربي.

الدكتور ياس السلطاني
مدير مركز الاستشارات
والتدريب والتعليم المستمر

الاطفال وجرائم الانترنت واقع وتحديات

الدكتور ياس السلطاني

الخلاصة:

شهدت العقود الثلاثة الاخيرة تسارع وتطور وظهور تطبيقات حديثة لتكنولوجيا المعلومات وبالأخص ما يتعلق بالانترنت. وادى انخفاض اسعار الاجهزة والاشتراك بالانترنت الى انتشارها بشكل سريع جدا ورافق ذلك ظهور الكثير من التطبيقات ومن ابرزها هو غرف الدردشة وشبكات التواصل الاجتماعي. وبالنظر لسهولة استخدام هذه التطبيقات اصبح من الممكن على الاطفال امتلاك الاجهزة الشخصية كالحواسيب الشخصية والالواح الالكترونية "الايباد" والهواتف النقالة والاشتراك بالانترنت الثابت والنقال. وبالرغم من الفوائد التي يمكن ان يجنيها الاطفال من استخدام هذه الشبكة في تحضير الواجبات المدرسية. الا ان الآثار السلبية من قبل ضعاف النفوس داخل المجتمع المحلي او العالم. ادخلت الاطفال في متاهات واصبحت ساحة واسعة لاستغلالهم بمختلف اساليب الخدع واطارها اىذاء هوترضهم للاستغلال الجنسي وشهد العالم جرائم كثيرة جدا في هذا المجال. هدفت الورقة الى دراسة مراحل وتطبيقات الانترنت واستخدامه من قبل الاطفال ومحركات البحث الامنة المخصصة للاطفال وتم عرض ومناقشة الاساليب الصحيحة لاستخدام الانترنت والتخلص من ظاهرة العزلة التي يواجهها الاطفال والاسرة بسبب استخدام تكنولوجيا المعلومات. وانتهت الورقة بمجموعة

من التوصيات التي تساعد الحكومات والافراد من الاستخدام الامن لتكنولوجيا المعلومات لحماية الطفل والمجتمع على حد سواء من الآثار السلبية التي قد يتركها الاستخدام السيئ للانترنت.

المقدمة:

الانترنت هي الشبكة العالمية الاكثر انتشاراً في العالم بعد التلفزيون والراديو وتتيح للافراد والمؤسسات الحكومية والخاصة بفتح مواقع الكترونية ومن خلالها يتم عرض الافكار والمنتجات بأستخدام الصورة والصوت والفيديو والكتابة والتفاعل من خلال غرف الاتصال وارسال الرسائل الالكترونية بالإضافة الى توفير المعلومات بسهولة. أصبحت الانترنت وسيلة من وسائل نقل المعلومات المهمة في تأريخ البشرية وذلك بسبب سرعة انتشار الانترنت وسهولة ورخص استخدامها في جميع دول العالم. لذلك تأثرت حياة الناس بمختلف اعمارهم واجناسهم ومستوياتهم العلمية والثقافية بالانترنت وبالخصوص شريحة الاطفال والمراهقين. لذلك ظهرت اهمية الاهتمام بأستخدام الاطفال للانترنت لانهم جيل المستقبل والطاقات التي تسهم في تحقيق اهداف وتطلعات مستقبل الشعوب اذ تعتبر مرحلة اعداد وتربية الاطفال من اهم المراحل في حياة الانسان لكونها مرحلة بناء، من هنا ظهرت اهمية ايجاد السبل والوسائل المناسبة لاستخدام الاطفال للانترنت.

شهد بداية القرن الواحد والعشرون اقبالاً كبيراً للاطفال على استخدام الاطفال للانترنت لاحتوائها على وسائل جذب من افلام

متحركة ومقاطع الفيديو والصور وصفحات التواصل الاجتماعي وقد رافق هذا الاقبال الواسع ايجابيات وسلبيات اذ يتمكن الاطفال الحصول على مقاطع الفيديو للحصص الدراسية ونماذج للاستئلة والتي قد تكون مفيدة للطفل في التعلم بالاضافة الى توفيرها الوسائل الترفيهية المختلفة مثل الالعاب هذا بالاضافة الى سهولة التواصل مع الاصدقاء عبر غرف الدردشة وتكوين علاقات اجتماعية مع اشخاص لا يعرفهم الطفل. ولكن رافق هذه الفعاليات الكثير من السلبيات بسبب الاستخدام غير الموجهة بالشكل الصحيح من قبل الاسرة والمدرسة والذي تسبب في وقوع الاطفال في مخاطر مختلفة بسبب الاستخدام غير الموجه بالشكل المناسب من قبل الاسرة والمدرسة. فالانترنت بالرغم مما تقدم من خدمات مهمة للعالم الا انها تعتبر احدى ادوات العنف الموجهة ضد الطفل.

لذلك بات من الضروري وضع اولياء الامور امام الامر الواقع بضرورة التعرف على الاساليب والطرق الصحيحة للانترنت والتي سيتم التطرق اليها بالاضافة الى الدور المهم الذي يجب ان تلعبه المدارس في توجيه الاطفال الى الاستخدام السليم للانترنت وجميع التكنولوجيات الحديثة والتي هي في متناول الطفل مثل الهواتف النقالة والالواح الالكترونية (الأيباد) وغيرها بالاضافة الى اهمية الدور الذي يجب ان تلعبه منظمات المجتمع المحلي والتي تهتم بشؤون الطفل في اعلام المؤسسات الحكومية بطرق الوقاية من المخاطر المرادفة لاستخدام الانترنت وضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة من تشريعات للتوجيه والحد من الاستخدام السلبي للانترنت والتكنولوجيات الحديثة. وبأمكان

الدول تأسيس مؤسسات تعنى بحماية الطفل من مخاطر الاستخدام السلبي للانترنت بالاضافة الى اهمية توجيهه الجامعات ومراكز البحث العلمي اجراء البحوث بشكل منتظم لدراسة المستجدات التي تظهر في تطبيقات الانترنت وذلك من خلال الدعم الحكومي لمثل هذه البحوث وذلك لحماية الطفل والمراهق والجيل الجديد وتوجيههم بالوجهة السليمة للاستخدام الآمن والمفيد من التطبيقات التي تحتويها شبكة الانترنت. اذ أن الوسائل التكنولوجية الحديثة أصبحت هي اللغة المشتركة بين الأجيال فهي أمر واقع يمكن توظيفه بالصورة الصحيحة لخدمة الأجيال وإكسابهم المهارات المعرفية (Patrick Åström, 2009; 2004) ،

ان ازدياد عدد الاطفال الذين يستخدمون الانترنت ادى الى زيادة انتشار البحوث والمقالات حول السماح للاطفال استخدام الانترنت ومعظم المحللين والباحثين اكدوا على الانترنت يمكن ان يستخدمه الاطفال ولكن لاغراض التعلم وتطوير مهاراتهم في استخدام هذه التقنية لذا بات من الضروري انشاء المواقع الالكترونية الآمنة لاستخدام الانترنت وتكون مخصصة للاطفال فقط مثل موسوعة الاطفال في الشكل (١). وان تحتوي هذه المواقع على قصص اواناشيد اوالعاب اوكتب علمية لتطور مهاراتهم اوالرسومات التي تحتاج الى تلوين اويربط الشخصيات الكارتونية مع بعضها مثل الامكانيات التي توفرها الحقيبة الالكترونية (scratch).

تمثل هذه الورقة استقراءا لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الاطفال كوسيلة حديثة ومساعدته ومفيدة والوجه الثاني لها يمثل تحديا

امام الحكومات والمجتمع والتي تمثل تكنولوجيا المعلومات وسيتم التطرق في هذه الورقة الى مجموعة من المحاور والتي تستعرض بعض المخاطر والسلبيات وطرح التوصيات والارشادات لمعالجة الظواهر السلبية التي ترافق استخدام هذه التكنولوجيا.



Wikipedia for Kids:

Search Wikipedia (Simple Edition)

شكل رقم ١: موسوعة الاطفال

الانترنت وتطوره:

ان الانترنت في بداية نشأتها كانت هدفا عسكريا لايجاد وسيلة مضمونة لتبادل المعلومات في حالة نشوب الحرب اذ بدء بربط اربعة جامعات مع بعض في الولايات المتحدة الاميركية وذلك في العام ١٩٦٨ وفي عام ١٩٨٣ تم تقسيم الشبكة الى شبكتين. الشبكة الاولى اختصت بالاغراض العسكرية والشبكة الثانية اختصت بالاغراض المدنية. بالاضافة الى ذلك كان هناك امكانية تبادل المعلومات بين الشبكتين

واستمر تطور الانترنت حتى وصلت الى شكلها الحالي والذي زاد انتشارها في العقد الاخير من القرن الواحد والعشرين.

ان الانترنت تمثل اختراعاً مهماً يوازي اختراع الطائرة والسيارة والاقمار الصناعية وغيرها. ولها الايجابيات الكثيرة ولكن في نفس الوقت لها السلبيات ايضا كما هو الحال في بقية الاختراعات فقد تتحول السيارة من وسيلة نقل الى وسيلة قتل اذا لم تستخدم بالشكل الصحيح. فالانترنت ساهمت في تطوير بقية العلوم واصبح له دوراً مهماً في التعليم والخدمات الصحية وحجز تذاكر الطائرات والدفع الالكتروني والذي ادى بدوره الى توفير فرص عمل من نوع جديد وساهم في تقليص كلف المواد وغيرها من الفوائد المؤثر على الاقتصاد على المستوى العالمي اوعلى مستوى الفرد. وفي الجانب الاخر كان للاستخدام السيئ الاثار السلبية وبالأخص شريحة الاطفال. اذ اظهرت الدراسات ان الاسرة التي تستخدم الانترنت مرشحة لان تتحول الى اسرة ذات ابناء منعزلين عن بعضهم البعض وان زيادة استخدامه بشكل غير مدروس يؤدي الى الشعور بالبوؤس وذلك لشعورهم بالوحدة والاحباط وهدر الوقت بالاضافة الى الارهاق.

وقلة ساعات النوم وازعاج العلاقات الاجتماعية وقلة استخدام وسائل الاعلام الاخرى، ولكن اكثر السلبيات التي تحتاج المتابعة هوترويج المواقع الاباحية واستخدامها من قبل الاطفال لقد ذكرت وزارة العدل الاميركية انها تجارة رابحة وان رأس مالها يبلغ مليارات الدورات ولها تشعبات ترتبط بالجريمة المنظمة وانها تمثل ثالث اكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والقمار. واثبتت الدراسات ان اكثر مستخدمي المواد الاباحية تتراوح اعمارهم بين ١٢ الى ١٧ سنة. ومن

قضايا الاغتصاب في الولايات المتحدة الاميركية تخص ارثورجاري بيشبوب الذي اغتصب خمسة اطفال ثم قتلهم وكان اصغرهم عمرا يبلغ من العمر اربع سنوات وكان يقوم باغتصاب الطفل ثم يقتله ويضعه في حقيبة السيارة ويذهب الى عمله ويتناول الطعام ثم يقوم بالتخلص منه لقد وصفه احد الضباط بأنه غاية في اللطف والمرح ولا يمكن لاي شخص ان يشك بما تخفيه نفسه وكان واحد من المبشرين وصرح عند اعدامه انه لولم منع المواد الاباحية منذ كنت طفلا فأني لم اكن لا تحول الى انسان شاذ جنسيا ومجرما.

الهواتف النقالة:

بدء استخدام تطبيقات الانترنت في الهواتف المحمولة مع الجيل الثالث والرابع (Turban and Linda 2010) مما مكن المستخدمين والأطفال بالخصوص على استخدام الانترنت ليس في المنزل فقط بل في كل مكان في السيارة في الطريق في المدرسة وغيرها وهذا ما ضاعف وسهل استخدام الانترنت من قبل الاطفال وساعد في زيادة العزلة الاجتماعية للأطفال وذلك لانشغالهم بها لافترات طويلة حيث نلاحظ ان اي طفل يحمل جهازا مربوط على الانترنت منعزلا عن محيطه الاجتماعي، وذلك بسبب تواصله مع الآخرين عن طريق برامج التواصل الاجتماعي مثلاً وتراه جالسا معك او امامك ولكن عقله في الحقيقة منعزلا لكونه يتواصل مع اناس اخرين فهو جسدا موجود ولكن عقله غير موجود.

ومن مخاطر الهاتف النقال هوانشغال الزوج خارج المنزل وانشغاله بالهاتف النقال في منزله وتصل في بعض الاحيان انه لا يستطيع ان

يتحدث مع اطفاله وزوجته بسبب انشغاله بالهاتف النقال، مما يضعف العلاقات الاجتماعية بين افراد الاسرة وان بعض الزوجات يعملن خارج المنزل وفي المنزل ينشغلن بالهاتف النقال وترى الاطفال منشغلين اما بالانترنت اوبالتلفزيون. وهذا يساعد في اضعاف العلاقات الاسرية. ان مثل هذه الامثلة تجعل من الاسرة اسرة مفككة اذ نادرا ما تلتقي الاسرة مع بعضها لتناول الطعام اومناقشة احدى المواضيع التي تهم الاسرة وترى في الوقت الحاضر حتى لو جلست الاسرة في غرفة واحدة فأنهم من يعمل على جهاز الحاسوب اوالهاتف وكل منهم منعزل عن الاخر ولا يتحدث معه وتحولت الاسر الى اسر لا يتكلم افراد الاسرة مع بعضهم لساعات طويلة وهذا لا يقتصر على الانترنت فقط بل وحتى الفضائيات التي جعلت من افراد الاسرة يجلسون لساعات طويلة لمتابعة الافلام والمسلسلات وحتى ان افراد الاسرة لا يلتقون في غرفة الطعام على سبيل المثال بل كل منهم يتناول طعامه امام شاشة التلفزيون اوشاشة الحاسوب اوالهاتف النقال ويستعملون سماعات الاذن في بعض الاحيان وهذا ادى الى تدهور العلاقات الاسرية (سكولمان، ٢٠٠٧).

الانترنت عبر الهاتف النقال:

الكثير من الاباء يوفرّون الهواتف النقالة لاطفالهم لحمايتهم من تعرضهم لاي خطر قد يلحق بهم لكي يكونوا على اتصال بأبائهم وبالخصوص عند الذهاب الى الرحلات المدرسية على سبيل المثال. ولكن معظم الاباء ليس بدراية كاملة بالتطبيقات التي يحتويها الهاتف النقال اذ ان تكنولوجيا الهاتف النقال في تطور متسارع واصبحت تتخطى كونه هاتف يؤمن الاتصال بين الاطفال وابائهم وبالخصوص هواتف

الجيل الرابع وارتباطها بالانترنت مما يسمح بتصفح الانترنت بمحتواه النصي او الصوتي او الصورة الثابتة او المتحركة وقد انتشرت هذه الهواتف بيد الاطفال كون الاباء يقومون بمكافئة اولادهم بشراء هذه الاجهزة عند النجاح او حفلات عيد الميلاد وغيرها من المناسبات التي تخص الاسرة.

وبذلك اصبح الانترنت مكانا عاما يمكن الدخول اليه من اي مكان وفي اي زمان مما قد يشكل خطرا متزايدا للاطفال وذلك لكون الاباء لا يستطيعون معرفة وقت الدخول للانترنت ولا المكان الذي استخدم به الانترنت ولا المواقع التي تصفحها وبذلك تم افتقاد متابعة الطفل اثناء تصفحه للانترنت وبذلك تصبح المراقبة مستحيلة كما ان الهاتف النقال يمكن استخدامه داخل المنزل وخارجه وفي اي وقت لذا اصبح من السهولة دخول الطفل على المواقع غير المرغوب بها. واصبح استغلال الطفل سهلا اذا اصبح بإمكان الاشخاص والجهات المشبوهة الحصول على المعلومات الشخصية والصور الشخصية وارسالها للآخرين سهلا جدا، بالاضافة الى سهولة ارسال المواد الدعائية والتسويقية غير المرغوب بها للاطفال من خلال الهاتف النقال.

من الاسباب التي ادت الى زيادة عدد الاطفال الذين يقتنون الهاتف النقال هوجب التملك والضغط الذي يتعرض له الاباء لشراء الهاتف النقال اسوة بأصدقائهم واصبح بإمكان الطفل الاحتفاظ بالصوره والحصول على الملفات الصوتية والصور الثابتة والمتحركة والالعاب والراديو واصبح وسيلة تشغله وتعزله عن افراد أسرته وهذا مما زاد في خطورة احتفاظ الاطفال بالهاتف النقال دون التوجيه الصحيح لهم من قبل

أبائهم. من الامور التي يجب الاباء الحرص عليها لكي يكون الطفل في مأمن من مخاطر الهاتف النقال:

- تحديد مواصفات الجهاز الذي يشتريه لطفله والغاء الخدمات غير المرغوب بها وان تكون المواصفات تتناسب مع عمر الطفل.
- معرفة التقنية التي يستخدمها الطفل عبر الهاتف النقال سواء بمفرده او مع اصدقائه.
- يجب ان لا يقوم الاباء بتوفير الهاتف النقال بمجرد طلب الطفل بل يجب ان تتوفر الحاجة الفعلية لذلك.
- وضع نظام لافراد الاسرة والطفل خاصة بمكان وزمان استخدام الهاتف النقال.
- استخدام الهاتف بالشحن بالفاتورة ولا تستخدم طريقة الدفع بالشحن المسبق لكي يتم التعرف من الفاتورة جهات الاتصال واوقاتها لمتابعة وتوجيهه الاطفال.
- يتمكن البعض استخدام تقنية البلوتوث للتواصل مع الاطفال لذا يجب اطفاء هذه الخاصية.
- توعية الطفل بالاستخدام الصحيح والمشاركة في التحكم بالتكاليف المادية لهذه الخدمات.
- توعية الطفل بعدم تزويد اي شخص يتم التواصل معه بالانترنت بالمعلومات الشخصية لافراد الاسرة لكي لا يتم استغلالهم، كما توعيته بعدم ارسال اي صورة شخصية له اولافراد اسرته عبر الانترنت.
- توعية الطفل بعدم فتح اي مرفق في البريد الالكتروني الا اذا كان معروفا والابتعاد عن الاشخاص الذين يزيد عمرهم عن ١٨.

الاسرة والتكنولوجيا المعلومات:

منذ ان خلق الانسان وهويعيش ويتفاعل مع ابناء جنسه والطفل يتأثر بالاسرة ثم المدرسة ثم المجتمع في اكتساب طرق المعيشية والتعامل مع الآخرين ويكتسب ايضا العادات والتقاليد فهو يؤثر ويتأثر بمن يتعامل معهم بشكل مباشر او غير مباشر اما في الوقت الحاضر فبدعت الطرق المؤثرة بالطفل في الوقت السابق يتقلص تأثيرها وذلك بظهور بدائل اخرى تؤثر بطرق تعامل الطفل مع مجتمعه وهي اجهزة التكنولوجيا الحديثة والتي اصبح لها الدور البارز في تربية الاطفال. تختلف انواع التكنولوجيا ومستوى تأثيرها على الطفل فالانترنت والهاتف الذكي والالواح الالكترونية وقنوات التلفاز الفضائية وغيرها من التكنولوجيات والتي اصبحت بمتناول الاسرة واطفالها ومن مسببات التفكك الاسري والهروب من التعامل المباشر مع الآخرين لاقامة العلاقات الاجتماعية بسبب الانشغال بها. لقد كان لندرة العلاقات الاجتماعية والزيارات الاجتماعية المتبادلة لضعف التحوار وتبادل المشاعر وذلك بأستبدالها بالرسائل النصية القصيرة. ادى استخدام التكنولوجيا الى ضعف علاقة الطفل مع الوالدين واصبح الانترنت والتلفزيون هو البديل للوالدين وذلك لكثرة الوقت الذي يقضيه الاطفال امام هذه الاجهزة مما ادى الى انتشار الامراض النفسية كالاكتئاب والعزلة والانطواء والتوحد واصبح الطفل يحصل على عاداته وتقاليده وقيمه من وسائل اجهزة التكنولوجيا وبالخصوص الانترنت والتلفزيون. لقد اصبح استخدام الانترنت مرضا يسمى ادمان الانترنت ومعظم الدراسات والبحوث النفسية اظهرت ان الاطفال والكبار الذين يعانون من مرض الانترنت هم من الذين يعانون العزلة الاجتماعية والفشل في علاقاتهم

الاجتماعية مع الاخرين وذلك لتخوفهم من التعرض الى الاستهزاء من قبل الاخرين عند التعامل معهم بشكل مباشر.

حيث ان الانترنت وفر لهم مجالا لاقامة علاقات مع اخرين لايعرفهم وفي الغالب لا تتناسب هذه العلاقات مع اعمارهم واجناسهم وحتى افكارهم التي تكون في معظم الاحيان افكارا هدامة للمجتمعات. مما ادى وسيؤدي الى ظهور مشاكل مجتمعية من طابع جديد يهدد شخصية الاطفال ويهددهم بالانحراف عن العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات. لذلك بات من الضروري دراسة الوسائل والطرق الامنة لاستخدام الانترنت والتكنولوجيا الحديثة والتي سيتم التطرق اليها لاحقا (السنباطي، ٢٠٠٧).

استخدام الاطفال للانترنت:

بدأت المدارس تدمج ادوات تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة بالانترنت في الفصول الدراسية لذلك اصبح على الطفل استخدام الانترنت بسهولة وله المهارة التي تفوق مهارة الاباء في بعض الاحيان. وبدء العالم يتسع شيئا فشيئا امام الاطفال من خلال شبكة الانترنت. واصبح الاستخدام الآمن للانترنت من المواضيع التي تشغل عقول اولياء الامور والمربين وعلماء الاجتماع والاعلاميين والساسة. وضرورة ايجاد الطرق المناسبة للاستفادة من الانترنت في التعلم واكتساب المعرفة المفيدة والمثمرة، فعلى اولياء الامور منع الاطفال من قضاء وقت طويل على الانترنت حتى ولو كان منكبا على كتاب مفيد له وذلك للموازنة بين الفائدة التي يجنيها الطفل وبين هاجس العزلة الذي قد تتصاعد وتيرته مع مرور الزمن.

فالطفل على سبيل المثال يحب المتعة في استخدام الانترنت وذلك لتوفر الالوان والصور المتحركة وغيرها التي ترافق المواقع التي يرغب بالتعلم منها فتراه يحب المتعة على شاشة الحاسوب اكثر من استخدامه مكتبة المدرسة على سبيل المثال. ويمكن تصنيف المخاطر من استخدام الاطفال للانترنت إلى:

دخول المواقع: يدخل الاطفال عند استخدامهم الانترنت عن قصد اوبدون قصد الى مواقع لا يرغب اولياء الامور والمربين اطلاع الاطفال على مثل هذه المواقع.

غرف الدردشة: تمثل غرف الدردشة في الوقت الحاضر الهاجس الاكبر لاولياء الامور والمربين وذلك لتعرف الاطفال على اناس قد يستغلون الاطفال في الكشف عن معلومات خاصة بالاسرة وقد يؤدي الى تعرض الطفل الى مخاطر كبيرة فالاطفال يمكنهم التواصل بحرية لا يحدد عمر اومظهر اوزمان اومكان، وهذا هو الذي يعطي الحرية للاطفال مع بالغين اكبر منهم بكثير ويقومون بالتخفي بأنهم اطفال وهذا ما يشكل خطراً في التعامل مع شخصيات وهمية وزائفة والخطر الاكبر يكمن باللقاء المباشر بين الطرفين فيجدوا كل الذي كانوا يتداولونه هوزائفا وقد يؤدي الى عواقب وخيمة لاتحمد عقباها.

محركات وصفحات الاطفال:

في الوقت الحاضر توجد محركات مخصصة للاطفال كما في الشكل رقم (٢) والذي يحتوي على الشاشات الروابط الالكترونية لبعض محركات الاطفال مثل:

<http://www.yahoo.kids>
<http://kids.ithaki.net>
<http://www.kidgrid.com>
<http://www.search22.com/kids>
<http://www.tekmom.com>
<http://www.Ask.kids>



قوئل اطفال اسرع محرك بحث عن كل مايخص الاطفال

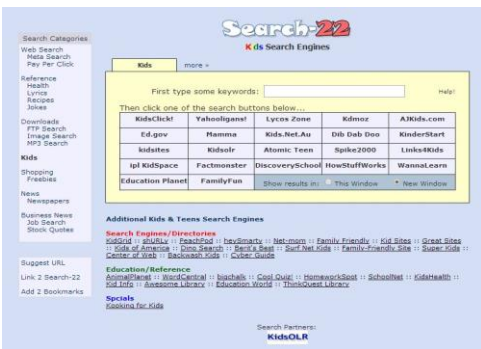
ابحث عن كل ما يخص الاطفال رعاية الاطفال حمايتهم دروس للاطفال صور للاطفال العاب اطفال



قوله طبع - قوله براح - قوله النسائي - قوله الطبري - قوله الماسنجر - قوله الخباز - قوله كورة - قوله الهون - قوله السلفي - قوله وشاف

جميع الحقوق محفوظة لموقع معركات البحث المفضلة 2010







التمل بنا - سياسة الخصوصية - الفراع - موقع محركات البحث



Mymunka is a safe Search Engine designed just for kids and is Fun and safe for everyone

الشكل رقم (٢): محركات مخصصة للأطفال

وهذه المحركات يستطيع الطفل من خلالها البحث عن الصفحات الإلكترونية التي تخص الطفل وكما موضح في الشكل رقم (٣).

	<input type="text" value="ask a question in plain English"/>	<input type="button" value="Search"/>
	<input type="text" value="sites selected by aol@school"/>	<input type="button" value="Search"/>
	<input type="text" value="search guide for the K-12 student"/>	<input type="button" value="Search"/>
	<input type="text" value="sites created for kids and teens"/>	<input type="button" value="Search"/>
	<input type="text" value="web search for kids by librarians"/>	<input type="button" value="Search"/>
	<input type="text" value="web guide for kids"/>	<input type="button" value="Search"/>

شكل رقم (٣): محركات البحث

وعند استخدام مواقع البحث سيحصل الطفل على عناوين المواقع الإلكترونية المختلفة التي يتمكن ان يتصفحها بسهولة. وهنا يكمن السؤال كيف يتمكن الطفل من معرفة المواقع الامنة له هنا يأتي دور الاباء بضرورة مراقبة الصفحات الإلكترونية التي يطلع عليها الاطفال للتعرف على المواضيع التي تحتويها ومدى ملائمتها لعمره.

اذ لا يوجد حقيقة الامر ما يسمى "بالانترنت الآمن" لاستخدام الاطفال اذ قد يصادف الاطفال على صفحات المنتديات والشبكات

الاجتماعية وغرف الدردشة الكلام السيئ والصور المخدشة للاخلاق وهذا بالتأكيد سيؤثر على الطفل وتصرفه في المستقبل اذ يقوم الكثير من الكبار البالغون بايذاء الاطفال وازعاجهم وذلك بتخفيهم بشخصية الاطفال وهم بالفعل ليس كذلك والامر المقلق لا توجد وسيلة اوتقنية محددة تمكن من معرفة عمر المستخدم للصفحات الالكترونية للاطفال وان هؤلاء الكبار المتخفيين بشخصية الاطفال لديهم المهارة الكافية لاستتدراج الاطفال وسحب المعلومات منهم ومن ثم اللقاء بهم بشتى الوسائل والجرائم التي حدثت بأستخدام هذا الاسلوب للأسف كثيرة جدا. ولا يمكن احصائها كما لا تتوفر احصائيات دقيقة بهؤلاء الكبار الذين يخفون أنفسهم وراء شخصية الاطفال لذلك كان الحذر مهم جدا لكون معظم هؤلاء الكبار غايتهم هي الجريمة وافساد خلق الاطفال والنيل منهم بشتى الوسائل وبالخصوص عند اللقاء بهم.

كذلك على الاباء تحذير اطفالهم من الاعلانات التي تنشر على صفحات الانترنت والتي ورائها الكثير من المحتالين والذي يطلق عليهم بالهكرز (Hackers) وغايتهم هو النصب والاحتيال على الاطفال من اجل الحصول على المال اذ ان الكثير من الاعلانات ترافقها الصور المغرية للطفل كأن تكون العاب اواغاني وغيرها وذلك بدفع اجورها عن طريق شبكة الانترنت اذ يقوم المحتال بأستدراج الطفل في معرفة بطاقة الائتمان للاباء لغرض النصب والاحتيال وسرقة المال.

لكل منتدى او موقع اجتماعي اومدونة مراقبون وظيفتهم مراقبة المحتوى ولكن الرقابة تحتاج الى فحص جميع الرسائل وهي عملية شاقة

وتحتاج الى وقت وعدد كبير من المراقبين لذلك بات من الصعب متابعة ومراقبة الرسائل جميعها اذ ليس بإمكانهم متابعة جميع المستخدمين السيئين والذين يصطادون في المياه العكرة ويقومون بدس السم في العسل وذلك بأضافة العبارات السيئة والروابط الالكترونية المؤدية الى مواقع اباحية او مواقع ذات مواضيع ضارة بالفكر والعقيدة لذلك فأن وعي الاباء ومراقبة الاطفال هو الحل الافضل اذ اثبتت الدراسات ان الاطفال يستخدمون البطاقات الائتمانية لائبائهم في الشراء عن طريق الانترنت والكارثة عندما يمتلك الاطفال بيانات البطاقات الائتمانية لائبائهم فهم في هذه الحالة معرضين للاحتيال من قبل المحتالين. يلاحظ مكافحي الفايروسات ان العشرات من مواقع الاطفال تصاب بشفرات ضارة لذلك فأن وعي الاطفال بخطر المحتالين في الانترنت مهم جداً.

مخاطر الانترنت:

على الاباء تجنب مخاطر الانترنت بالارشاد المستمر للاطفال بعدم اعطاء اي معلومات للاخرين عن طريق شبكة الانترنت تخص اسمه او عنوانه او اسماء افراد أسرته اوارقام الهواتف الخاصة بأفراد الاسرة او اسم المدرسة او اي تفاصيل اخرى، كذلك عدم ارسال اي صورة شخصية له او لافراد أسرته عبر الانترنت بالاضافة الى تجنب التحدث مع اي شخص لا يعرفه عن طريق الانترنت وغلق المواقع التي تتضمن الفاظاً بذئية وتحذير الاطفال من مقابلة اي شخص وتحت اي ظرف تعرف عليه او اتصل معه عن طريق الانترنت، وان لا يتقبل عروضاً لاي منتجات تجارية قبل ان يتعرف عليها الوالدين، ان توضيح مثل هذه

الامور يعتبر امراً سهلاً ولكنه صعباً عند التطبيق. على الاباء الانتباه عند ملاحظة الاضطراب او السرية التي يظهرها الطفل عندما يتفاجئ الطفل برؤية والديه يطلعون معه على الصفحة الالكترونية التي يتابعها الطفل او قد يعتمد الطفل الى غلق شاشة الحاسوب اذا اقترب منه احد والديه مما يدل ان الطفل لا يريد ان يرى الاباء ما كان يشاهده طفله، اذا يعتبر هذا سلوكاً مرفوضاً وعلى الطفل ان يعرف ان ذلك ليس مراقبة او عدم ثقة بل هي من اجل سلامته.

(www.fas.org/sgp/crs/terror/RL32114.pdf)

لذلك على الاباء وضع قواعد واوراقاً لاستخدام الانترنت وان يتعلم الاب والام عمل التجهيز setup لمستكشف الانترنت لمنع المواقع الغير مرغوب بها وحجبها عن الاطفال والاستعانة بمقدمي خدمة الانترنت بحجب خدمات الدردشة والمجموعات الاخبارية التي تنشر الاخبار التي تحث على العنف او تدعو الى التمييز العنصري او الديني لمجموعة ضد مجموعة اخرى.

الاثار السلبية للانترنت:

تنوعت الاثار السلبية للانترنت على الاطفال وتعددت انواعها بمرور الزمن ويمكن حصر الانواع التالية منها:

١-الاثار النفسية: يتأثر الطفل بمحيطة الذي يعيش فيه من افراد

اسرته واصدقائه واقاربه ولكن لاستخدام الانترنت كان له اثرا بارزا على تصرف الطفل وبناء شخصيته ومنها:

ادمان الانترنت: ان استخدام الاطفال للانترنت لساعات طويلة جعلهم يدمنون على استخدام الانترنت والذي جعل الاطفال يعيشون حياة العزلة عن افراد اسرتهم واصدقائهم واقاربهم. هذه الظاهرة هي نوع من الادمان والذي وصفه البعض بأنه شبيه بادمان المخدرات والكحول، حيث من مظاهر الادمان ميل المدمن الى زيادة الجرعة لاشباع رغبته كذلك الحال مع مستخدم الانترنت فانه يزداد ساعات الاستخدام لاشباع رغبته المتزايدة لاستخدام الانترنت وان انقطاعه عن استخدام الانترنت يجعله متوترا وقلقا وتصبح تصرفاته غير طبيعية كالمدمن الذي يعاني من اعراض نفسية وجسدية عن حرمانه من المخدر.

٢-الاضرار الخلقية: من الاضرار الاخلاقية لاستخدام الانترنت بشكل غير سليم هونفشي ظاهرة مشاهدة المواقع الاباحية اذ تؤكد الكثير من الدراسات ان اكثر مرتادي المواقع الاباحية تتراوح اعمارهم ما بين ١٢ الى ١٧ سنة.

٣-الاضرار العقائدية: من الاضرار السلبية للافكار الهدامة والخبيثة والتي تؤدي الى عدم الاستقرار النفسي والفكري للاطفال حيث ان الدول الغربية والولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة تمثل المصدر الرئيسي للغزو الفكري لكون معظم الصفحات مكتوبة باللغة الانكليزية والصفحات العربية تمثل نسبة صغيرة جدا مقابل الغزو الاجنبي.

حقائق واحصاءات:

تفيد الاحصاءات عام ٢٠٠٦ انة في كل ثانية يصرف \$3، 075.64 على انتاج المواد الاباحية. وانه يوجد 258،28 مشاهد للمواد الاباحية في كل ثانية. وان الذين يسعون للتحرش بالأطفال عن طريق الانترنت يبلغ 372 في الثانية الواحدة. وكل 39 دقيقة يضاف فلم فيديو خاص بالإباحية في الولايات الامريكية المتحدة (www.enough.is) (enogth.com). وتشير الاحصاءات ان ١٢% من اطفال بريطانيا بين عمر ١١ الى ١٢ سنة يتلقون رسائل تحرش جنسي عن طريق الانترنت. (Livingstone et al.، 2010; 2011). وان ٥١% من اولياء الامور يرغبون بحماية اطفالهم من مخاطر واضرار الانترنت وان ثلث اولياء الامور يوفرّون الحماية الكافية لاولادهم من مخاطر الانترنت باستخدام المرشحات وغلق المواقع المحصورة (www.safewave.org). وتشير الاحصاءات ايضا ان ٧١% من الاطفال الذكور و ٦٧% من الاطفال الاناث يرسلون رسائل تحتوي على كلمات جنسية. وان ٧٠% من الاطفال بسن ٧ الى ١٨ سنة يتعرضون للتحرش الجنسي عن طريق الانترنت عند قيامهم بتنفيذ واجباتهم الدراسية وان ٧٧% من ضحايا التحرش الجنسي عن طريق الانترنت هم بعمر ١٤ سنة واكثر (www.guardchild.com). ولهذه الاسباب الكثير من الدول اهتمت بمكافحة جرائم الانترنت ومنها على سبيل المثال Internet Crimes Against Children (ICAC) (www.doj.state.or.us).

ضعف العلاقات الاجتماعية:

توجد اشكال مختلفة لضعف العلاقات الاجتماعية في الاسرة وبالخصوص بين الاطفال والاباء وذلك بسبب التقليد الاعمى لاستخدام التكنولوجيا الحديثة. اذا اثرت التكنولوجيا الحديثة وبالخصوص الانترنت تأثيرا كبيرا على الاطفال والمراهقون والشباب. اذ ان الساعات الطويلة التي يقضونها امام الانترنت والتلفزيون اكسبتهم العادات والتصرفات الغريبة عن مجتمعهم وبدعوا بالتقليد الاعمى من حيث السلوك والملبس والتعامل مع الآخرين ووصل بهم الامر الى حتى الطعام وذلك بسبب الاعلانات التي ترغبهم بأكل المنتجات الغذائية التي هي بعيدة كل البعد عن الصحة وذلك بسبب الترويج الاعلامي لها.

ان الافلام والمسلسلات التي يشاهدها الاطفال والمراهقون والشباب ايضا من خلال شبكة الانترنت والتي يتابعونها على اجهزة اللوح الالكترونية وحتى التي يتابعونها على اجهزة التلفزيون من خلال اجهزة الاقراص المدمجة DVD او من خلال القنوات الفضائية جعلت لهم ابطال وهمين يقومون بتقليدهم وهذا التقليد قد يصل بهم الى ارتكاب الجرائم في بعض الاحيان وانزوائهم وانعزالهم عن افراد اسرهم وبدء ضعف سيطرة الكبار عليهم بسبب اغترابهم عن محيطهم الاجتماعي.

ومن الامثلة على بعض الجرائم التي وقعت في الوطن العربي بسبب متابعة الاطفال والمراهقين للافلام والمسلسلات بالوسائل التكنولوجية التي تم ذكرها. اذ قام احدى الشباب يعاونه ثلاثة من

المراهقين بأختطاف طفلة في الحادية عشرة من عمرها واغتصبوها وذلك بسبب الافلام التي يتابعونها وكذلك قام عشرة من المراهقين اعمارهم بحدود الخامسة عشر عاما بتشكيل عصابة وقاموا بقتل احد افراد الشرطة وذلك بتقليد احدى المسلسلات. وقيام احد الشباب بقتل شقيقه متأثرا بأحدى المسلسلات. وفي الدول الغربية قام احد المراهقين بقتل شرطي في احدى قطارات الانفاق بنفس الطريقة التي كان يتابع به احد الافلام. وقام شابان شقيقان بخطف فتاة قاصر وطالبا والدي الفتاة بدفع فدية وذلك نتيجة تأثرهما بأحدى الافلام وقامت احدى المراهقات مع صديق لها بقتل خمسة اشخاص بفترة قصيرة بسبب متابعة احدى الافلام ايضا واخيرا قامت فتاتان بصب النفط على اجسادهن وحرق انفسهم على امل ان يأتي البطل لانقاذهما من الحريق وذلك بسبب شخصيات احدى المسلسلات.

وسائل الاتصال الاجتماعي:

تعرف وسائل التواصل الاجتماعي بغرف الدردشة (Chat Room) وهي من احدى تطبيقات الانترنت (Turban and Chat ، 2010) . اذ ساعدت غرف الدردشة على ضعف العلاقات الاجتماعية بين افراد الاسرة الواحدة بسبب ما تمثله من عزلة الطفل عن افراد أسرته لساعات طويلة وقد تصل النتيجة الى ان الطفل لا يعرف اصدقاء سوى الاصدقاء الوهميين من خلال غرف الدردشة وقد كان لغرف الدردشة سلبيات تتمثل بضعف ارتباط الطفل بأفراد أسرته وتحويله الى طفل منعزل وشخصية

ضعيفة بالاضافة الى الانشغال عن الدراسة والرسوب وضياع مستقبله ومن غرف الدردشة نذكر ما يأتي:

- **الفيس بوك Facebook:** لقد اظهرت معظم الدراسات ان ادمان الاطفال على استخدام الانترنت وبالذات صفحة الفيس بوك حولت الاطفال الى اطفال انطوائين ضعيفي الشخصية ومنعزلين عن افراد اسرتهم ومجتمعهم اذ انهم يتعاملون مع اصدقاء افتراضيين. ومن اسباب الادمان على الفيس بوك هو محاولة اظهار الطفل شخصيته وبأنه يتمكن من استخدام الانترنت بالاضافة الى الفضول الذي يصاحب ذلك في التعرف على اصدقاء مجهولين اذ يقوم بعرض صورته الشخصية ومشاهدة صور الاخرين وكتابة التعليقات والاطلاع على تعليقات الاخرين وهذا يتطلب وقت طويل جدا مما يجعله من المدمنين على استخدام الانترنت.

- **تويتر Twitter:** وهو احدى مواقع التواصل الاجتماعي ومن غرف الدردشة الواسعة الانتشار ايضا والتي يقبل عليها الصغار والكبار. لقد اصبح مقاومة استخدام صفحات التواصل الاجتماعي في غاية الصعوبة وذلك لسهولة الوصول اليها من خلال اجهزة الحاسوب واجهزة الهاتف النقالة علاوة على ذلك انها لا تكلف الكثير من المال.

ومن الجدير بالذكر ان مواقع التواصل الاجتماعي لا تقوي علاقة الطفل ببني جنسه وان كان ذلك شكليا بل بالعكس ان الطفل يقضي معظم وقته منعزلا ومنطويا عن محيطه الاجتماعي لكونه يتواصل مع اخرين

في بلدة اوفي بلدان اخرى وقد يكونوا شخصيات وهمية ومخادعة هدفها المكر والابتزاز.

نصائح لاستخدام الانترنت:

الاستخدام الامن للانترنت يستوجب التصفح الامن للانترنت وذلك باستخدام الارشادات التالية:

- ضع جهاز الحاسب الآلي المستخدم في تصفح الانترنت في مكان عام، وليس داخل غرف مغلقة لتسهيل الاشراف والمراقبة.
- التأكد من وجود برامج الحماية والامان اللازمة على جهاز الحاسب الآلي.
- طور معلومات افراد الاسرة في مجال استخدام الانترنت.
- ايجاد قائمة بالمواقع الجيدة للاطفال وتجهيزها للدخول اليها مباشرة من قبلهم.
- مراقبة الاطفال عن قرب ومتابعة المواقع التي يزورونها.
- حصر التراسل عبر البريد الالكتروني على مجموعة معروفة من اصدقاء الطفل واقاربه.
- تعريف افراد الاسرة بمخاطر المشاركة في غرفة الدردشة او المجموعات غير المعروفة.
- المناقشة المستمرة مع الطفل حول منافع ومضار استخدام الانترنت.

- تدريب الطفل على المراقبة الذاتية للابتعاد عن الصفحات المضرة له لكي يتمكن من التصفح بأمان.
- تفعيل دور الطفل في المشاركة بما يكتسبه من معرفة خلال استخدامه للانترنت وعدم الانغلاق على نفسه.

توصيات للتغلب على العزلة:

- توجد عدة توصيات يمكن من خلالها التغلب على العزلة وارتباط الطفل بأسرته ومجتمعه ونذكر منها:
- التقاء افراد الاسرة: على الاباء الالتقاء مع اطفالهم يوميا في تناول وجبات الطعام على سبيل المثال مع غلق واطفاء اجهزة الهاتف النقال والحواشيب والتلفزيون وتناول الطعام والتحدث والتحاور بما يهم الاسرة، وايضا ايجاد اوقات الفراغ للجلوس للتحاور او الخروج في رحلات ترفيهية اسبوعية مثلا.
 - تنظيم وقت الطفل: على اولياء الامور تنظيم وقت اطفالهم حيث ان الطفل لا يستطيع تنظيم وقته لذلك بأت على اولياء الامور تنظيم اوقات اطفالهم وارشادهم بأهمية الاستفادة من اوقاتهم في الامور المفيدة والابتعاد وتقليل الانشغال بالانترنت والهاتف النقال والتلفزيون وغيرها من التكنولوجيات المسببة للعزلة الاجتماعية.
 - وسائل الاعلام: على وسائل الاعلام توعية المواطنين بالاضرار والسلبيات المرافقة للتكنولوجيات الحديثة ومخاطرها على الطفل والمجتمع اذ استخدمت بشكل خاطئ.

- المحاضرات التوعوية: مشاركة اولياء الامور في المحاضرات التوعوية الخاصة بالانترنت وتطبيقاتها والتي تنظمها المدارس ومنظمات المجتمع المدني، لكي يكون اولياء الامور بمعرفة مسبقة عن السلبيات والاستخدام الصحيح للانترنت لحماية اطفالهم من العزلة والانحراف.
- منظمات المجتمع المدني: على منظمات المجتمع المدني مراقبة ومتابعة مستجدات استخدامات الانترنت للتعرف على المخاطر التي ترافقها من اجل ايجاد السبل المناسبة لتوعية اولياء الامور بالاستخدام الآمن للانترنت من اجل المحافظة على ترابط الاسرة وتوعية اطفالهم، لان اصلاح الاسرة يمثل اصلاح المجتمع.
- الاتفاقيات الدولية: على الدول التوصل الى اتفاقيات مع الشركات المسيطرة على الانترنت والتطبيقات المستخدمة معها بأن تلتزم بطرح ما هو مفيد للطفل من برامج تعليمية وتنشيطية بدلاً من المواضيع الهدامة الداعية للانحلال الخلقي.
- مراقبة مواقع الانترنت: يمكن للاباء التعرف على البرامج التي تتيح لهم مراقبة المواقع والتي يستخدمها الاطفال والتحقق من ذلك مرة واحدة في الاسبوع على الاقل. وبذلك يمكن حماية الاطفال من المواقع الهدامة والتي تؤدي الى ما يسم به عقول الاطفال بالإباحية والعادات والتقاليد المخلة بالادب العام. والتي يجب ان يمنع الاطفال من الدخول اليها.
- تهيئة الحاسوب: يمكن للاباء تهيئة الحاسوب المربوط على الانترنت لاستخدامه في التعلم وليس للدردشة اودخول المواقع الاباحية والمخلة بالافكار، ويمكن للاباء برمجة الحاسوب

او الاستعانة بشركات الحاسوب لتخصيص الجهاز لاستخدامة في التعلم فقط، ويمكن الاستعانة ببرامج مثل (cyber patrol) للحماية من دخول المواقع غير مرغوب بها وذلك من خلال الرابط <http://www.microsys.com> وكذلك برنامج (CYBERRsitter) وذلك من خلال الرابط <http://www.cyberpatrol.com>.

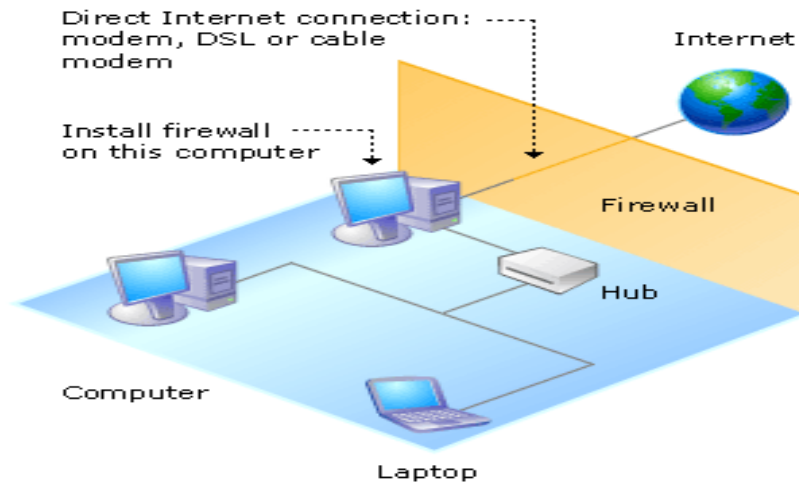
توصيات الحماية من الاستخدام السيئ للانترنت:

يمكن للاباء حماية اطفالهم من الاستخدام السيئ للانترنت ومن هذه الاساليب نذكر منها ما يأتي:

- وضع الحاسوب في مكان يمكن لجميع افراد الاسرة مشاهدة شاشة الحاسوب لمتابعة الصفحات التي يتصفحها الطفل من قبل الاباء ومنع استخدام الحاسوب المحمول في غرف نوم الاطفال.
- مشاركة الاباء اولادهم الاطفال في استخدام الانترنت وفي الالعاب التي تستخدم الانترنت ومتابعة الاطفال خلال استخدام غرف الدردشة.
- على الاباء الطلب من الاطفال تعليمهم استخدام الانترنت لكي يتمكن الاباء التعرف على المهارات التي يمتلكها الطفل عند استخدام الانترنت وهذا سوف يساعد معرفة ميول الاطفال في استخدام الانترنت.

- مشاركة الآباء لأطفالهم على التعرف على المواقع الإلكترونية الجيدة.
- معرفة الأطفال بأن الآباء يراقبونهم عند استخدام الإنترنت بين وقت وآخر.
- معرفة الآباء للبريد الإلكتروني وكلمة السر الخاصة لأولادهم لكي يتمكن الآباء متابعة الرسائل البريدية التي تصلهم.
- منع الأطفال من وضع أي معلومات شخصية تخصه أو تخص أفراد أسرته على الإنترنت.
- منع الأطفال من استخدام غرف الدردشة دون مراقبة الآباء.
- منع مقابلة أي شخص يتم التعرف عليه عن طريق الإنترنت مهما كانت الأسباب.
- هناك بعض النماذج والمواقع ومحركات بحث يمكن الاستفادة منها في عمل رقابه وحماية على الطفل أثناء استخدام الإنترنت منها: برنامج cyber patrol بحيث يمكن اقتناء نسخ منه حسب أعمار الأطفال والعنوان وبرنامج CYBERSitter يقوم بحماية الأطفال من الوصول إلى المواقع غير المرغوب بها. وبرنامج أخرى هو windows family safety وهذا البرنامج يقوم بحماية الأطفال من خلال إرسال رسائل للاهل.
- إنشاء حماية على الجهاز المضيف لتأمين حماية الأجهزة والبرامج باستخدام جدار النار Firewall وتعتبر هذه البرمجيات، من الأدوات التي تستخدم في حماية الأنظمة، والتي تستعمل لحماية الفئات الاجتماعية والعمرية (الأطفال والشباب) وتلعب دورا هاما

عندما تمنع الدخول الى المواقع التي تحتوي برامج وفيروسات وغيرها من البرمجيات الضارة الشكل (٣) يوضح ذلك.



<http://www.hudsonville.org/Library/internetpolicy.html>

شبكات مناهضة العنف ضد الطفل:

يوجد الكثير من المنظمات والشبكات التي تعمل ضد مناهضة العنف ضد الطفل ومن هذه الشبكات (Ispcan) وشبكة للدراسات والبحوث للتعريف بمخاطر العنف ضد الطفل وتعرض انشطتها على الموقع www.ispcan.org والموقع www.endcorporalpunishment.org يحتوي على الكثير من المبادرات التي تحمي العنف ضد الطفل والموقع www.women.ch يحتوي على مسابقات دولية تحول دون استغلال الطفل والذي يوافق ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) من كل عام. والموقع

www.crin.org يهتم بحقوق الطفل ويقوم بنشر الكتب والمجلات التي تخص هذا الموضوع بالإضافة الى امكانية نشر الاخبار على هذا الموقع.

واليونسيف والتي موقعها الالكتروني www.unicef.org هي من المؤسسات المختصة بالاطفال وتابعة للأمم المتحدة وتعمل بالقضايا التي تخدم الطفل والتي جاءت بها اتفاقية حقوق الطفل العالمية وتعمل في مناهضة العنف ضد الطفل.

منظمة حقوق الانسان والتي موقعها الالكتروني www.hrw.org تعمل على مراقبة الحالة الحقوقية في العالم ورصد انتهاكات حقوق الانسان على موقعها الالكتروني التقارير التي تخص الاطفال والانتهاكات الجسمية التي تصيبهم.

والمنظمة السويدية لرعاية الطفل وهي منظمة مستقلة ولها موقعها الالكتروني www.rb.org تهتم المنظمة بحماية الطفل ومناهضة العنف ضده.

لذا اصبح للمجتمع العربي الحاجة الى حذوا نفس الطريق الذي اعتمدته هذه المؤسسات لحماية اجيالها من خلال التشريعات التي تتناسب مع مجتمعاتها.

المناقشة:

لقد سبق الغرب الدول العربية والاسلامية بالتشريعات التي تعاقب من يخل بأستخدام الانترنت ولكن هذه التشريعات بطبيعة الحال لا تتطابق مع

مجتمعاتنا العربية والاسلامية اذ نلاحظ ان معظم الدول العربية لا تمتلك نصوص وقوانين تجرم استغلال الاطفال في الجرائم والمواد الاباحية عبر شبكة الانترنت، في دولة الامارات العربية على سبيل المثال قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام ٢٠٠٦م والذي يتضمن بعض بنوده عقوبات لمن يستغل الاطفال دون سن الثامنة عشر اولاغرائهم لارتكاب جرائم الدعارة او الفجور باستخدام الانترنت. ولكن كان للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الاميركية ودول الاتحاد الاوربيدورا معرقلا امام الدول العربية والاسلامية في تشريع القوانين التي تمنع نشر المواد الاباحية على شبكة الانترنت.

أثبتت الدراسات ان الطفل يبدأ باستخدام الانترنت لاعداد التقارير والواجبات التي تحتاج الى جمع بعض المعلومات من خلال شبكة الانترنت ولكن في النهاية نرى الطفل ينحدر الى استخدام غرف الدردشة وتناقل الصور المخلة بالاخلاق والادمان على استخدام الانترنت واصاعة الوقت. وهذا في النتيجة سيؤدي الى انعزال الطفل وانحرافه وتراجعته في اداء واجباته المدرسية ويؤدي به الى الرسوب وهذه حالة خطيرة جدا قد تؤدي الى تمزق المجتمع وتراجعته والذي سوف يؤثر على الاقتصاد المحلي والعالمي لذلك فالتشريعات والقوانين هو الحل الامثل لمثل هذه الحالة.

لذا نوصي:

- بمتابعة التطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات وتحديث الانظمة والقوانين بحيث تواكب التطور المتلاحق والسريع لاجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. وذلك من قبل اخصائين في القانون وتكنولوجيا المعلومات لمتابعة ما يستجد من التطبيقات.

- سد الثغرات القانونية وذلك من اجل حماية المجتمع والطفل بشكل خاص.
- ضرورة تدريس المقررات الدراسية في جميع مراحل الدراسة لمساعدة الاطفال التعرف على السلبيات والايجابيات والتميز بين الاستخدام المفيد والمسيء لشبكة الانترنت ولتكنولوجيا المعلومات.
- تظافر الجهود بين وزارات التربية وخبراء تكنولوجيا المعلومات وخبراء التعليم لحماية الطفل من المخاطر التي قد تواجهها لحماية نفسه من الاستخدام السيئ للانترنت والاثار السلبية التي قد تصيبه من جراء استخدام الانترنت اذ ان غالبية الاطفال لايعون معنى الرسائل التي يتلقونها في وسائل الاعلام الحديثة من خلال الانترنت وبالخصوص الرسائل التي يستقبلها الطفل بشكل مفاجئ وما تحمله من صور اباحية ومخلّة بالذوق اذ ان الاطفال الذين يستخدمون الانترنت يتعرضون يوميا الى غسيل المخ.
- على الدول ان تقوم بعملية الفلترة (filter) لحماية الشبكة وذلك بتشريع الانظمة والقوانين والزام مجهزي الانترنت بالالتزام بتلك الانظمة وان تقوم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية بمتابعة تنفيذ الانظمة والقوانين.

المصادر:

- سكولمان، كريستينا (٢٠٠٧). المعايير الدولية المتعلقة بجرائم الإنترنت، الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، 19-20/٤/٢٠٠٧، المملكة المغربية.
- السنباطي إيهاب (٢٠٠٧). الجرائم الإلكترونية(الجرائم السيبرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد! مدخل

عام إلى الجرائم المتصلة بالكمبيوتر-تحديدًا وأنواعها، الندوة الإقليمية حول: الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، ٢٠٠٧/٤/20-19، المملكة المغربية.

- Åström Per-Erik (2004). Child Pornography on the Internet: Beyond All Tolerance, Partnerprint.
- <http://www.hudsonville.org/Library/internetpolicy.html> (accessed 10 January 2014).
- Livingstone, S., Haddon, L., Gorzig, A. and Olafsson, K. (2010) Risks and safety for children on the internet: the UK report. London: LSE, EU Kids Online.
- Livingstone, S., Haddon, L., Gorzig, A. and Olafsson, K. (2011) Risks and safety on the Internet: The perspective of European Children. Full Findings. London: LSE, EU Kids Online.
- Patrick Miller (2009). Internet Crimes Against Children: A Matrix of Federal and Select State Laws, A Report Prepared by the Federal Research Division, Library of Congress under an Interagency Agreement with the National Institute of Justice.
- Turban, E. and Linda V., (2010). Information Technology for Management: Transforming Business in the Digital Economy, 7th edition Wiley
- www.doj.state.or.us (accessed 23 March 2014).

- www.enough.is enogth.com (accessed 23 March 2014).
- www.fas.org/sgp/crs/terror/RL32114.pdf (accessed 10 January 2014).
- www.guardchild (accessed 23 March 2014).
- www.microsys.com (accessed 10 January 2014).
- www.SafeWave.org (accessed 23 March 2014).
- www.soldoak.com(accessed 10 January 2014).

* * *

الدراسة الثامنة

• الدكتور سليمان العقيل



"كيفية تشكل مشكلات الشباب"

- سعودي الجنسية.
- حاصل على درجة دكتوراه
الفلسفة في علم الاجتماع
من جامعة مسيسيبي
الحكومية، الولايات المتحدة
الأمريكية.
- يعمل حالياً في منصب
أستاذ علم اجتماع في جامعة
الملك سعود.
- أهم مؤلفاته: السعوديون:
الدين، التاريخ، وطريقة
الحياة، الخصائص
الاجتماعية للمجتمع العربي
السعودي في عهد خادم
الحرمين الشريفين، اندماج
الخدم في الأسرة السعودية.

الدكتور سليمان بن عبدالله العقيل
أستاذ علم الاجتماع

"كيفية تشكل مشكلات الشباب"

الدكتور سليمان بن عبدالله العقيل

مقدمة:

يشكل الشباب النسبة العظمى من مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجين ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب منها التنمية وتداعياتها مثل تطور الصحة والتعليم والتغذية الجيدة التي أحدثت نقلة كبيرة في المواليد، وغيرها من العوامل مثل الاستقرار السياسي والاقتصاد، ويضاف الى ذلك الانفتاح بمعناه الواسع على الثقافات والحضارات والمجتمعات الاخرى. كل هذه العوامل شكلت بنية جديدة أساهمت في بناء مجتمع جديد قوامه المزج بين المعطيات الثقافية للمجتمع الخليجي الدينية والاجتماعية بمحتوياتها المختلفة، وبين الحاضر بما يحمل من مزج ثقافي هائل نتيجة التلاقي الحضاري والثقافي بين الثقافات العالمية والمحلية من خلال ادوات العولمة ووسائلها المختلفة. هذه المزج بين الماضي والحاضر شكل رؤى ومسلقيات وانتقادات وممارسات شبابية للكثير من هذه المعطيات السابقة، وخلق نوعان من التفكير والممارسة والازدواجية فيهما، فالالتزام بالماضي وفق رؤية الآباء والأجداد، أو النظرة للتجارب العالمية ومنتجاتها على أنها الخيار الأفضل، أو الموائمة بينهما، خلق نوعا من التعدد في المسارات لحياة الشباب والمجتمع، وخلل في البنية الفكرية لهذا الجيل وذلك لفقدان القاعدة التي ينطلق منها الشباب نحو المستقبل أو التفاعل مع المجتمعات والثقافات، وفي نفس الوقت فقدان المرجعية

المتحركة المعتمدة على المرجعية الثابتة (القرآن والسنة المظهرة)، هذه المرجعية المتحركة عبارة عن نماذج بشرية أو مجموعة من النظم والتنظيمات المفعلّة في الواقع الاجتماعي المعاش.

إن الكثير من المهتمين بهذا الشأن الشبابي يرون أن مجمل المشكلات الشبابية تكمن في قضيتين، الأولى: حالة المجتمع الواقعية بمحتواها التاريخي والثقافي واستمرارها، والثانية: المدخلات الثقافية من خلال الانفتاح على المجتمعات والعولمة بوسائلهما وأدواتهما، وبين هاتين القضيتين الكثير من المشكلات والإشكالات والتفاعلات، من المعطى الثقافي والقيادات الثقافية وكذا التعامل مع هذه المعطيات الواقعية والموروثة والمدخلات ومحتوياتها.

إن البحث في أصل مشكلات الشباب وكيفية حدوثها تأخذ اهتماماً متزايداً في أوساط المهتمين وأصحاب القرار ناهيك عن المربين والمتقنين والمعلمين وغيرهم.

أهداف الدراسة:

هناك الكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بمشكلات واحتياجات الشباب وأجملت في مجموعة من المحاور وهي كالتالي: المشكلات الأسرية، مشكلات دراسية، مشكلات اجتماعية، مشكلات الصحة والنمو، المشكلات الانفعالية، المشكلات النفسية، مشكلات الغلوفي الدين. مشكلة الهوية والانتماء، مشكلة الفراغ، مشكلة البطالة، مشكلة المخدرات

والمسكرات، المشكلات الأخلاقية والجنسية، ضعف القيادة والتوجيه المجتمعي، وغيره الكثير. ورغم أن هذه الأبحاث والدراسات قد رصدت المشكلات، لكن القليل منها الذي حاول سبر غور كيفية الحدوث لها بشكل دقيق، ذلك أن هذه المسألة تعد من أعقد الموضوعات، حيث يختلط فيها الذاتي بالموضوعي والموجهٌ بغيره والخلفية الثقافية للباحث، كم أن المجتمع المحلي بثقافته الفرعية في المجتمع العام لها دور بارز في إمكانية الحدوث وكيفية وشكل حدوثه وتوجهه للمشكلة. يضاف إلى ذلك أن المجتمع الخليجي مر بتغيرات بنائية ووظيفية على مستوى الشكل والمحتوى الاجتماعي، وأن القراءة المتعمقة لهذه التغيرات وفق المنهج والرؤية للمجتمع ومحتواه، قد لا تكون متكونة عند البعض ممن كتب أوقراً هذه التغيرات المجتمعية، لذا فإن الباحث يحاول إعادة القراءة ومشاركة بعض الباحثين برؤية اجتماعية من قلب المجتمع وبتخصصه.

والسؤال الرئيس لهذه الورقة هو: كيف تتشكل المشكلات الشبابية؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس قُسمت الدراسة إلى مجموعة من المحاور التي تحاول تغطية الإجابة على هذا التساؤل الرئيس، وهي: (١) المعطيات الثقافية ورواسبها (٢) الواقع المزدوج بين المعطيات والمدخلات (٣) التوجه الديني واتجاهاته (٤) العولمة ومعطياتها (٥) نوعية المشكلات وحدودها (٦) الشكل المتوقع من هذا المزج (٧) أفق المستقبل. ورغم أن محاور الفكرة البحثية مترابطة إلا أن كل محور له موضوع ذو علاقة بتشكل المشكلات الشبابية في مجتمعاتنا الخليجية، وتعالج جانباً من الجوانب.

ولعل هذه الورقة بطرقها لهذا الموضوع تضيف شيئاً يستفيد منه المهتم والباحث، أوعلى الأقل تعلق جرساً أو تذكر به.

أولاً - المعطيات الثقافية ورواسبها

تمتد ثقافة وتاريخ المجتمع الخليجي إلى عمق التاريخ العربي وما قبله، هذا العمق شكل أراثاً ثقافياً وحضارياً امتد مع المجتمع ليصل إلى الوقت الحاضر بما يحمل من محتويات كثيرة جداً منها الصحيح ومنها المدمج ومنها المزيف ومنها المشمول بالواقع الجغرافي والمعطى الثقافي بمختلف مصادره.

وبتدخل المعطيات الثقافية وربطها بالواقع الجغرافي نجد أن هناك تكراراً لطابع البنى الثقافية ولكن نجد أن هناك تغيراً لوظائف تلك البنى على مدى الفترات الزمنية الممتدة، نتاج التفاعل المستمر والتلاحق الثقافي بين الموروث الثقافي وبين المستجدات الثقافية الوافدة. إن للمعطيات الثقافية دور مهم في عملية التوجيه الثقافي للشباب خصوصاً إذا كانت ضمن ثقافات فرعية مغلقة ورغم انفتاح المجتمعات على ثقافات أخرى تكون هذه الرواسب الثقافية ضاغطة على الشاب بحيث تؤثر في اتجاهاته وتطلعاته وآماله وطموحاته، فكلما كانت معطيات الثقافة ورواسبها مسيطرة، كلما كان التأثير والازدواجية واضح، ومن هنا تبدأ تتشكل مشكلات شبابية لها علاقة بهذا المعطى.

لذا ينتج إشكالات ثقافية مختلفة عن الواقع الاجتماعي وغير منسجم مع الواقع الجغرافي وتحليل ذلك نجد أن نظام التوقعات في السابق كان أكثر استقراراً وذلك لانسجام المعطى الثقافي النابع من الواقع الاجتماعي مع الواقع الجغرافي فيكون هناك توافق في السلوك ويكون حيز الانحراف السلوكي متوقع وتوجد آليات لضبطه وإعادة الأفراد إلى النظام القيمي للمجتمع، بينما الآن نجد انحرافات سلوكية من معطيات ثقافية خارجة عن الواقع الاجتماعي وغير منسجمة مع الواقع الجغرافي، تتموفي غياب آليات الضبط، الذي تحتاج المجتمع وقت كافٍ لأجائها وتطبيقها وإدماجها في ثقافة المجتمع لتصبح جزء من عناصر الثقافة الأصلية للمجتمع. ورواسب المعطيات الثقافية تسبب عوقاً للمجتمع بشكل عام، فإذا كانت إرادة المجتمع ومتخذ القرار قوية ذات توجهات تغييرية، كان التخلص من الرواسب أسرع وبشكل أفضل، وعلى هذا المستوى يمكن القياس على الشباب، رغم أن الشباب ليس لديه الخبرة الكافية والعمق الثقافي لتحديد الأفضل أو التخلص من الأسوأ.

ثانياً - الواقع المزدوج بين المعطيات والمدخلات

يرى (كنعان: ٢٠٠٣) أن الشباب في عصرنا، مهملون مضيّعون.. مغشوشون مضللون.. تتخطفهم العقائد الفاشلة.. وتتجاذبهم التيارات الفاسدة.. لا موجّه يوجههم نحو هدف شريف.. ولا قائد لهم يقودهم صوب غاية حميدة.. ولا حاكم يعطيهم جهده واهتمامه، وعطفه وحنانه.. فلذلك: هم في ضياع.. وفراغ.. وصراع.. لا تمتدّ لنجدتهم يد.. ولا يوضع لمأساتهم حد.. ولا تعالج أزماتهم بالجدّ.

إن هذه النظرة السوداوية لواقع الشباب لم تأتي من فراغ، ولكنها جاءت نتيجة استقصى جميع فئات المجتمع لمشكلات الشباب وأخذت كل فئة من فئات المجتمع تستعرض وترصد هذه المشكلات وتشخصها بناء على شخصية هذه الفئة وخلفياتها، ونظرتها لكيفية تشكّل هذه المشكلات، ومن أهم هذه القضايا:

أولاً: ضياع الهوية، وذلك نتيجة سيطرة الإعلام الغربي على الساحة العالمية، نتج عنه الغزو الثقافي الذي استهدف عقيدة وتراث المجتمع، وبدأ بالتشويه والتشكيك في كل المعطيات والموروث الثقافي، من خلال مجموعة من الوسائل:

١. إضعاف العقيدة الدينية في نفوس النشء.
٢. بث الصراعات الفكرية، وإثارة الشبهات، ونشر الأفكار والمبادئ المخالفة من خلال فكرة الحرية الشخصية وحقوق الأفراد (حقوق الإنسان).
٣. العمل على إفساد اللغة العربية والتهوين من شأنها، ونشر تعليم اللغات الأجنبية والترويج لها.
٤. إعادة الحديث عن أحداث التاريخ الإسلامي، والتشكيك في حوادثه وأخباره.
٥. إفساد الأخلاق وإشاعة الفاحشة، وتشجيع الشباب والفتيات عليها تحت مسمى "التحرر" وإباحة الاختلاط والشذوذ الجنسي.
٦. استقطاب المرأة المسلمة، ونشر فكرة "تحرير المرأة" ومساواتها بالرجل.

٧. العمل على تجهيل بالعلم ليبقى بدون آليات للتطبيق في الواقع، وتكون فجوة بين النظرية والتطبيق.
٨. الدعوات المستمرة لتغريب المجتمع من خلال نشر الفكر الليبرالي والعلماني والتقليل من معطيات المجتمع التراثية.

ثانياً: غياب الوعي الديني والثقافي والسياسي، واستبدال ذلك بأفكار وافدة، وثقافات مختلفة، مما سبب ظهور ما يسمى بظاهرة "التحرير الفكري" الذي انتشر بين الشباب نتيجة اختلاطهم بمذاهب فكرية وتربوية مختلفة.

ثالثاً: انتشار البطالة بين الشباب، وقلة فرص العمل المتاحة، وتدني مستوى البرامج الوطنية المصممة والمدمجة للشباب، والفراغ وما يحدثه من تجاوز الحدود المرسومة اجتماعياً ودينياً، كل ذلك وغيره دفع إلى بروز ظواهر جديدة بين الشباب كالفساد الأخلاقي والتحايل لتحقيق المال.. كما نتج عنه ظاهرة الهجرة والهجر بمعانيها الواسعة وما رافقها من اختلالات وتفكك الروابط الأسرية والتحلل الخلقي.

رابعاً: الثورة المعلوماتية والطفرة التحررية المصاحبة لتدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها، وبدأت جموعاً من الشباب تمارس ما تتحصل عليه من هذه الشبكات دون قاعدة معرفية رادعة أو ضابطه ودون توجيه مجتمعي أخلاقي له تأثير مباشر في الضبط أو التمييز.

خامساً: غياب القيادة والقُدوة المجتمعية الصالحة، لأنها هي من يملئ فراغ الشباب ويجدد حيويتهم ويجعل لحياتهم ومستقبلهم معنى وأهمية، فمن خلالهم يشعر الشاب أنه الأمل القادم ويحرك كل طاقته في الاتجاه الذي يرسمه ويوجهه له، فالقيادة والقُدوة الصالحة في الأسرة والمدرسة والشارع والإعلام والجماعة والمجتمع ضرورة اجتماعية وحياتية ملحه، لأن الشاب إذا لم يجدها وتقنعه فإنه سوف يبحث عنها خارج حدود مجتمعه ومن خارج ثقافته وعمقه الحضاري. فبفقدان هذا العنصر في الحياة الاجتماعية مؤشر ضياع طاقات الشباب، وتشتت أفكارهم وابتعادهم عن دينهم ومحتواهم الاجتماعي والتاريخي والثقافي.

سادساً: غياب الممارسة الشورية في الكثير من المجالات، الأسرة والمدرسة الجماعة والمجتمع، مما يسبب الشعور لدى الشباب بمصادرة الرأي، وفقدان الحوار، وأن ليس لهم دور في المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ونتج عنه التهميش للرأي الآخر أو مصادرته ومحاربته.

يرد في ذهني سؤال ملح وهو هل يستطيع المجتمع بكل آلياته ومؤسساته أن يتحكم في المعطيات والمدخلات لفئة الشباب ويضبطها؟

وللإجابة أقول إن المجتمع يقف عاجزاً أمام ذلك، ولا سيما أن هناك ازدواجية في ثنائيات المعطيات والمدخلات مما ينتج عنها اختلاف شاسع في المخرجات، فالمعطيات والمدخلات للمجتمع نجد أنها تأتي على أشكال مختلفة لا تمت بصلة إلى مكونات المجتمع المادية والرمزية والقيمية، فبالرجوع إلى الأثر الفكري والثقافي بشكل عام، وذلك من

خلال الشباب كقضية جوهرية، في أطروحاته، من حيث وجوده كقطب في علاقاته بكل الموجودات والمعطيات الثقافية، يتمتع بكل النعم والخيرات المادية والمعنوية التي توفرها ويعيش عليها وبها، ويعمل بتنظيم معطياتها ومكوناتها، وخلق إمكانيات تجديدها والأدوات والصيغ والطرق الميسرة لقطف ثمارها وعائداتها، بفعل العلوم والمعارف الدقيقة والتقنية والإنسانية / الاجتماعية.

فإن كانت المفهومات الشبابية "كول، ايزي، مع نفسك، الخ لمكونات الجماعة الشبابية، وعلى كل ما يرتبط بهما من مقولات عامة، تخصصهم أوفي جدل قائم ومستمر بينهما، فالحرak قائم بين عناصرهما ذات الأبعاد الشمولية، والتي تتنازعهما الاختلافات والصراعات وأشكال التنافر، في أنماطها القيمية والسلوكية والثقافية والاجتماعية ... في اتصال متعدد الأبعاد ومتفرع إلى مسارات تنطلق من ما هوكائن. وبالعودة إلى التجار السابقة التي بمثابة مختبرات الفعل الشبابي، إلى مايجب أن يكون، عن طريق إيجاد السبل والصيغ، الممكن لتكيفهم بواسطة تنظيم وتجميع وتوليف كل العناصر والعوامل المساهمة في تكوين أرضية بنيوية جامعة مانعة لكل الأسس الاجتماعية والأخلاقية والثقافية، ومن ثم خلق رؤية خاصة بهم مالكة للرؤى والحجج والبراهين العقلية والفكرية في اختياراتهم وتصوراتهم، مجسدة للطموحات والآمال والتطلعات الشبابية.

والتساؤل المطروح هو كيف وبأية طريقة يتم تجميع العناصر والمعطيات في "علبة المدخلات"، لرسم ثقافة شبابية هادفة وبناءة؟

فالمتموخي من هذا السؤال هو النظر إلى كل عملية تفكير وانشغال لدى المهتم والمختص، رجل الاجتماع، ورجل الإعلام والثقافة والتربية، في علاقاتها بكل العناصر والعلامات والمعطيات الكمية والنوعية المشكلة للنظام الاجتماعي بمفهومه لعام. ومن ضمن هذه الخارطة التي يجب رسمها للشباب أعلى الأقل رقم معالم طريق وليست خطوط مسارات، ما يمكن اصطلاحه أوتسويقه للشباب يسمى (آلية الدفاع) وهذا المصطلح يعني حالة من التكيف التي يعمل من خلالها أوبواسطتها الفرد على تجنب الاعتراف بأفكار تثير القلق أو تهدد تقديره لذاته أو ما يعتقد أنها قناعات حقيقة قائمة على مجموعة من الثوابت التي تحدد ملامح محتوى المجتمع وتكون جزء من التكوين النفسي والفكري والعاطفي والانفعالي للأفراد. (عقل: ١٩٨٥).

ثالثاً - التوجه الديني واتجاهاته

في مجتمعاتنا الخليجية تحرص الأسرة على إشاعة روح التعاون، المسالمة، المسايرة، الطاعة، والطيبة في أبنائها، وهي تقاليد توارثها الآباء من الأجداد استناداً على منهج الدين الاسلامي. وهو أحد الأدوار التي يعليها الدين ونستطيع أن نحدده بممارسة عمليات الضبط الاجتماعي - النفسي لدى الفرد أو المجتمع، وهي ممارسة تؤدي إلى تقويم سلوك الفرد وبناء أسس قيمية تقوم على الضبط وتعميق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد. وهذا الدور يعصم الشاب من الوقوع في الخطأ، بكافة إشكاله، ولكن هذا الدور يخبوأحياناً ويضعف ويتزعزع فيؤدي ذلك إلى الانحراف وتأتي هذه الزعزعة من جهات عدة. وأشار البار تلعب

أجهزة عديدة دوراً هاماً في إبعاد الشباب المسلم عن دينه، وهناك دوراً للأعلام الهابط ودور للمدارس والجامعات (البار، ١٩٩٨)

وتغييراً في أحيان أخرى مثال على ذلك (الشخص الذي يؤمن بالأفكار التحررية في بداية حياته ثم يتحول بعد ذلك إلى التدين، فهو اكتسب ذلك من خلال الملاحظة والخبرة والثقافة السائدة في المجتمع، رغم أن تعديلات يحدث لهذه الاتجاهات لدى الناس اتجاهاته في فترة سابقة) ومع أن عملية التغيير هي أبداً من عملية التكوين في البداية، وتحدث نتيجة الخبرات الجديدة المضافة للفرد والمعلومات التي تزيد معارفه، والذي مصدرها هذا الكم الهائل من الفضاء الاتصالي الذي يؤدي إلى توسع الجوانب المعرفية الممثلة في: الإدراك، التفكير، القدرة على الاستقرار وتعلم أسلوب حل المشكلات، وهي عمليات عقلية. ويصبح معها التدين الشعبي (وليس الدين بمعناه المحدد) عنصر من عناصر الثقافة كأحد عوامل تكوين الاتجاهات، وليس ضابطاً لتلك الاتجاهات. ومن خلال ذلك تنتج اتجاهات دينية مختلفة تتسم بالتطرف في أحد الأطراف فيصبح الشاب من خلاله سهل الانحراف.

وفي الثقافة الفرعية نسبة كبيرة من التدين المبني على تصورات خاصة وفهم خاص للدين نتيجة امتزاج الثقافة الفرعية ومعطياتها بالموقع الجغرافي والبيئة الاجتماعي المغلقة، وهذا النوع من التدين الفرعي يكون مصدر الإلهام والتوجيه للفرد وهو بصورة تلقائية يتصادم مع معطيات الثقافات الأخرى بل ومع الدين الحقيقي بمصادره الصحيح وفهمه الشامل للمجتمع وحركة الحياة، ولذلك الكثير من المشكلات الشبابية تحدث نتيجة

تلاقي التعليم الديني الشعبي المحدود بالحدود الجغرافية والثقافة الفرعية مع ثقافات ومفاهيم أخرى، وعندها لا يستطيع البعض من الشباب التقريب بين ما الصحيح أوالذي يحتاج إلى تصحيح من هذه المعطيات، وهنا تحدث مجموعة من العمليات، (١) الانحلال المطلق. من الدين أوالتدين، والبحث في معطيات الثقافات الأخرى عن البديل (٢) الانغلاق. والتوقع على المعطيات الثقافية المحلية الفرعية بكل معطياتها وأشكال توجيهها، وهذا انفصال عن الواقع وتكون على مجموعة كبيرة من المشكلات وأحيانا الأمراض الاجتماعية والنفسية (٣) الفصل الشعوري. واستمرار الحياة الاجتماعي بنوع من الازدواجية في ممارسة معطيات التدين للثقافة الفرعية وفي نفس الوقت العمل مع المجتمع والواقع المغاير أوالمختلف بإيقاعه ومعطياته حتى لو كان مخالفا للتدين الفرعي (٤) المسايرة. في محاولة التوفيق بين معطيات التدين الفرعي وبين معطيات الواقع الاجتماعي المعاش، وهذه المسايرة قد ينتج عنها الشعور بالنفاق أوالازدواجية (٥) الاختلال. في الحالة التوفيقية بين معطيات التدين للثقافة الفرعية وللواقع الاجتماعي المتغير بكل تناقضاته، فالشباب لا يستطيع التوفيق بين هذه المتغيرات مما يجعله في حالة من الازدواجية القوية ومن التشتت وعدم القناعة المطلقة بالمعطيات والتشكك فيها سواء كانت هذه المعطيات التدين الفرعي أومعطيات المجتمع المتغيرة. ومن خلال عدم التوافق أوالتشكك أوالرفض المطلق أوالقبول المطلق للثقافة الوافدة أوجيرها تحدث كثير من المشكلات مثل الإلحاد والتطرف والتعصب والإرهاب ورفض الآخر وتقييم الآخرين وفق معايير ضيقة وغيرها من المشكلات المجتمعية التي يؤدي بالمجتمع إلى الفوضى.

هذه العمليات هي من يُشكل مشكلات الشباب وذلك لعدم القدرة على التوائم مع الواقع والمعطيات الثقافية والدينية والتاريخية.

رابعاً - العولمة ومعطياتها

تعد العولمة هي الموجة الثالثة في مسار حركة التقدم البشري (رشون، ٢٠٠٥) ويعرفها الشخص بأنها ظاهرة الانتماء العالمي، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة تشمل، الخروج من الأطر المحدودة والإقليمية، والعنصرية، والطائفية، وغيرها إلى الانتماء العالمي الأعم (رشون، ٢٠٠٥). وبهذا نجد أن الهدف العام للعولمة هو محاولة الصهر الثقافي للثقافات والانتماءات والتوجهات في الجوانب المعنوية، والاقتصاد والسياسة والنظم العالمية لتكوين ثقافة عولمية يتحاكم إليها جميع من على الكرة الأرضية، وقد وضعت جملة من الوسائل والآليات لتحقيق هذا الهدف، ومن ضمن هذه الوسائل الفضاء الكوني بما يحمل من أقمار صناعية للتحكم والانترنت وبما يبث وغيرها لكثير من الوسائل.

تحتل العولمة ومعطياتها وتأثير ذلك على الشباب أولوية البحث بين موضوعات وقضايا الشباب. وتمكين الشباب من امتلاك أدوات الفعل الحضاري والتفاعل مع معطيات عصر العولمة وتحقيقا لاستفادة القصوى من إيجابيات العولمة، وتقليص ما يمكن تقليصه من آثارها السلبية وهنا قراءة تشخيصية لواقع الشباب وانعكاسات العولمة وتمكينهم من التعامل مع متطلبات العولمة بكفاءة وفاعلية عالية وقدرة علمية يحققون بها أقصى درجات الاستفادة من إيجابيات العولمة، وتجاوز تقليد أسلوب

الحياة الغربي الذي الأخذ بدرجة أوبأخرى بمنظومة القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والفنية الغربية بما يهدد، ويعصف بالهوية الثقافية للشباب الغربي.

وضاعف من هذا التوجس انهيار الحواجز والحدود بين الدول والمجتمعات والثقافات فيظل التعرض لأدوات العولمة المتمثلة بوسائل الاتصال شديدة التأثير على المجتمعات العربية، وعلى القطاع الشبابي باعتباره الأكثر استجابة لمثل هذه المؤثرات.

وفي حال لم يحُصن هذا القطاع ضد المؤثرات أوعدم قدرته على التعامل معها تعاملًا نقدياً يؤدي إلى تبين أبعادها وآثارها ونتائجها وممارسة عملية اختيار يحدد بمقتضاها ما يأخذه أويرفضه منها، فإن العولمة لابد أن تضعف النسيج الثقافي، خاصة أنها لا تعد عملية تمارس من خلالها الثقافات المختلفة أدواراً متعددة ومتوازنة فقط بل أصبحت عملية ذات قناة واحدة طرفها الأول هوالمؤثر الأساسي الذي يسعى إلى عولمة نفسه، والثقافة الغربية بوجهها الأمريكي والثاني وهوالثقافات الوطنية لشعوب الأرض المختلفة ومنها الثقافة الخليجية الإسلامية وفي الوقت ذاته مازال الشباب العربي يعيش صعوبات وتحديات كبيرة تزداد تداعياتها في ظلال التحولات الدولية الجارية، ما أدى إلى أن يسود القلق تجاه بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية ومنها الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية ومازالت البطالة بين الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذي يقتضي إصلاح التعليم بما يكفل جودة مخرجاته وتأمين فرص عمل كافية ملائمة

والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي على نحو يوفر الطمأنينة والأمان الاجتماعي.

إن أهمية فهم الشباب والتعامل مع القضايا المتعلقة بالعالم الأوسع، فإنه يشير أيضا إلى معنى الهوية وتنمية الشعور بالانتماء، لدى الشباب وإقامة العلاقة بين العمليات العالمية والخبرات المحلية. وان هذا يشكل بعض التحديات، وخاصة الاعتراف بأهمية الهوية ودور الفرد، ويوضح تأثير العولمة بمعطياتها فيه، ومن ناحية أخرى نجد أن من تأثيرات العولمة بدء ظهور ملامحها وأهدافها على شخصية الشباب، وبداية تشكل هويات وانتماءات ورفض وتجاوز على الكثير من المعطيات.

خامساً - نوعية المشكلات وحدودها

"إن المشكلة المجتمعية هي خلل اجتماعي يصيب الوظيفة وليس البناء المجتمعي وتتم مواجهة هذه المشكلات علي أساس عدد من التشريعات أو التعديلات في بعض وظائف التنظيمات المجتمعية بحثا عن إعادة التوازن الاجتماعي فيها" (الميزر ٢٠٠٥) وتفترض الدراسات المجتمعية أن المشكلات المجتمعية تتخذ ثلاث مراحل منتظمة وهي:

- ١- مرحلة ظهور المشكلة.
- ٢- مرحلة ظهور آراء وأراء بديلة لحل المشكلة.
- ٣- مرحلة الاعتراف بوجود مشكلة والتعايش معها.

ومن حيث أنواعها حدد (كلير دارك) Drake C lair خمسة أنواع من المشكلات الاجتماعية حسب أشكال الجماعات المجتمعية المختلفة إلي:

- ١- مشكلات تنبثق من الخبرة الجماهيرية.
- ٢- مشكلات تنبثق من اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.
- ٣- مشكلات تنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي والمجتمعي.
- ٤- مشكلات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الأكبر.
- ٥- مشكلات تتضمن أنشطة الصفوة والرؤساء.

وإذا ما اتجهنا إلى تصنيف (جيروم مانيس) حسب الأنشطة الصادرة من الأفراد والجماعات إلي:

النماذج والنتائج أو نموذج الرأي العام وهي:

١- النماذج العلمية والنتائج المختلفة:

حيث يتم من خلاله تفسير النتائج المقبولة من جانب عدد كبير من الأفراد بنماذج علمية مختلفة وواضحة من موضوعات التخصص العلمي.

٢- نموذج الازدهار والركود ثم الازدهار:

وهو نموذج يتضح من خلاله تأثير التطور السوسيولوجي علي ظهور وانتشار المشكلة ثم ركودها ثم العودة لظهورها بالمجتمع مرة أخرى.

٣- نموذج التفكك:

ويتضح من خلاله أن المشكلات المجتمعية هي حصيلة تضاؤل تأثير قواعد سلوك أفراد المجتمع ذاته بجانب تضاؤل قدرة الفرد علي التقدم والتطور.

٤- نموذج صراع القيم:

ويتم من خلاله توضيح أن المشكلات المجتمعية تنشأ نتيجة لفشل النظم الإجتماعية والتقاليد الثقافية وبالتالي فهي حالة غير مرغوب فيها من وجهة نظر بعض افراد المجتمع ولذا يجب البحث لها عن حل.

٥- نموذج الانحراف:

وينظر من خلالها للمشكلات المجتمعية علي أنها سلوك إجرامي.

٦- النماذج المتعددة للمشكلات المجتمعية:

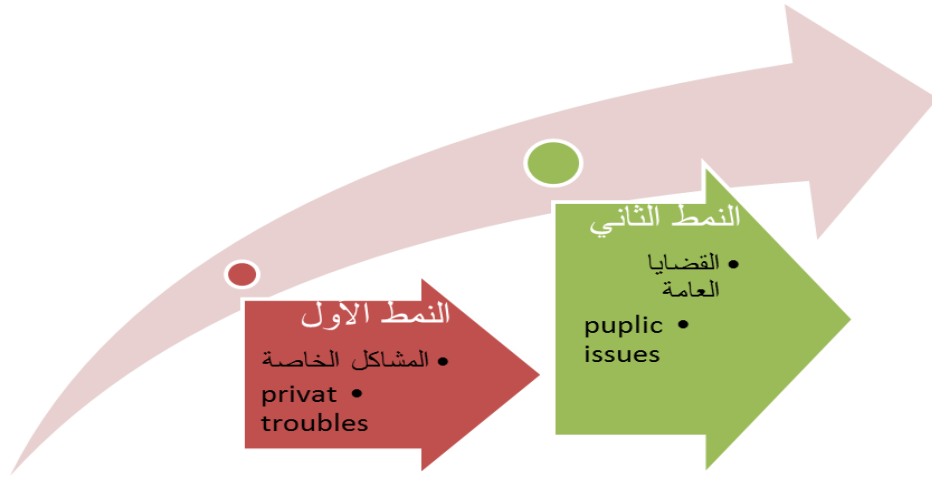
وهو نموذج يتم تحديده من جميع النماذج السابقة.

٧- نموذج الرأي العام:

ويحدد فيه المشكلات المجتمعية من منظور معتقدات وأراء ومعايير وقيم المجتمع.

وتتنقسم المشكلات المجتمعية إلي نمطين أساسيين هما:

النمط الأول: المشكلات الخاصة والنمط الثاني: القضايا العامة
أوالمشكلات العامة. فالمشكلات الخاصة، وهي لمجموعة من الفئات الاجتماعية، تلك التي تحدث من خلال عدم قدرة الفرد على التأقلم مع معطيات واقعه الأسري ومحيطه الاجتماعي، من خلال عدم قدرة الأسرة على توصيل المعلومة أو الضبط أو التوجيه السري المناسب التي يعين الشاب على مواجهة المشكلات المحتملة كالصبر والترفع الحكيم في الموقف والاحتمال والذكاء الاجتماعي، وهذا النوع من المشكلات كفيل بأن يعيق حركة الشاب ويجعله في عدم قدرة على التوافق مع المحيط الاجتماعي وعدم اكتشاف قدراته. النمط الثاني: القضايا العامة التي مرجعها المجتمع سواء كانت تاريخية أو ثقافية أو اجتماعي أو سياسية أو غيرها.



أما المشاكل الخاصة فقد تم تقسيمها إلى:



سادساً - الشكل المتوقع من هذا المزج

من خلال ما عرض في المحاور السابقة، ومن خلال استعراض سريع تاريخي نجد أن المجتمع الخليجي مر بعدد من التغيرات والتبدلات الجوهرية والتي أدت إلى حدوث تعارضات في القيم والأفكار والمثل وفي حركة الحياة اليومية والتفاعلات الاجتماعية في أغراض وأدوار الأسرة الخليجية عما كان في السابق. فنتج عن هذه التغيرات حركة تغييريه جوهرية أدت على الكثير من المشكلات والتي حيّرت الباحثين والقادة

الاجتماعيين في كيفية مواجهتها وكيفية التعامل معها، ومنهم من ذهب إلى البحث في أسباب حدوثها وتقصى تأثيراتها، بالبحث في أسباب الانحراف وغيره، هو هذا ما يفسره الشكل رقم ٢ ويمثل دورة الانحراف وهي نتاج التباين في السلوك ضد المعايير الاجتماعية المعمول بها أو من النوع الذي تعتبره الغالبية خطأ غير مستصوب (رشوان، ٢٠٠٥).



والذي يلاحظ أن حدوث المشكلات الاجتماعية وكيفية تشكلها يكمن في التقى ثقافتين مختلفتين واحدة أقوى من الأخرى بوسائلها وأدواتها، والأخرى أقوى في محتواها غير أنه أدواتها ضعيفة وتقليدية، ولذلك ظهرت الكثير من النتوءات في الثقافة الخليجية.

إن المزج أو محاولة المزج بين ثقافتين متغايرتين متناقضتين في بعض محتوياتها الأساسية فكرية ودينية وثقافية، عبارة عن توليفة خارجة عن القوانين الاجتماعية المتعارف عليها، وتفقد الشباب صلتها بتاريخ مهم له ولن تصله بالحضارات والثقافات الأخرى لاختلاف المحتوى، ولذلك يمكن أن يقال عن الواقع الجديد انحلال أو انسلاخ أو غير ذلك من التعبيرات.

إن كيفية تشكّل المشكلات الشبابية تنتج من خلال (١) عدم قدرة القادة الاجتماعيين فهم واقع الشباب (٢) عدم الرؤيا والوضوح في بيان حقيقة الإرث الثقافي للمجتمع (٣) عدم القدرة على مواجهة السيل الهادر من المدخلات الثقافية العالمية (٤) عدم القدرة على التكيف أو تكيف المدخلات مع الواقع الاجتماعي (٥) استخدام بعض المفاهيم والمصطلحات في غير معناها الحقيقية أو فهمها بشكل خاطئ والترويج لهذا الفهم (٦) محاولة فرض بعض القيم والمفاهيم القديمة على أنها حقائق ثابتة (٧) الترويج للمدخلات الثقافية والمغايرة من وسائل الإعلام ومن بعض رموز المجتمع (٨) عدم قدرة المجتمع على تحديد أهداف معينة والسعي لتحقيقها من خلال الشباب (٩) تضارب القيادات الاجتماعية والثقافية في التفسير والتعبير عن الأفكار الواردة أو الأهداف المحددة للمجتمع، (١٠) عدم وضوح معنى ومحتوى الوحدة الوطنية عند الشباب لا سيما في وقت تظهر فيه الجماعات والتجمعات والتوجهات وتغذى (١١) فقدان المجتمع للحلول الثقافية الراقية في التعامل مع فئات الشباب من خلال البرامج والتنظيمات والمننديات والتجمعات وغيرها التي تشكل عقل وروح الجماعة، إنما الاكتفاء بالحلول السريعة من المنع والضبط وبعض الحلول الحاسمة التي مؤداها الإيقاف عن الحركة، دون النظر للنتائج.

سابعاً - أفق المستقبل:

هناك ثلاث قضايا لا بد من توكيدها وتثبيتها في التوجه العام للشباب ليتعامل مع مستقبله بشكل ايجابي وفق معطياته ووفق المرحلة العمرية والزمنية والمكانية لهم، هذه القضايا، الأولى: تمكين الشباب من المعرفة والرؤية الموضوعية للواقع الاجتماعي والمجتمعي الذي يعيشه بكل معطياته المختلفة والمتناقضة (أحداث، ظواهر، معتقدات، قيم، عادات، تقاليد، فئات، اختلافات، وغيرها)، وتكون هذه المعرفة والرؤية تشتمل على

الجذر التاريخي والثقافي الذي قام عليه المجتمع واستمر على ذلك في تفاعلات متوازنة وعيش مشترك بين المكونات المجتمعية المختلفة، مضافا إلى ذلك التفاعل مع الثقافات والمنتجات الثقافية للمجتمعات الأخرى بشكل إيجابي وتعامل ندي، بمعنى ليست السقوط في المنتجات الثقافية للمجتمعات على أنها الأفضل والتحقيق من ثقافة المجتمع الأصلية وازدراءها، أو رفض المنتجات الثقافية الأخرى أو عدم تقبلها والتفوق إلى المنتجات الثقافية المحلية، ولكن هو الاطلاع والقدرة على الاختيار والتمييز. إن هذا التمكين الشبابي من فهم الجذر التاريخي والثقافي للمجتمع والواقع المجتمعي يسهل فهم المستقبل وكذلك يساعد على الاستمساك بالمعطيات الثقافية والمجتمعية والمحافظة عليها بل ونقلها بثقة فيها واعتزاز إلى الأجيال القادمة، والعبور نحو المستقبل بأمان كامل، فالمستقبل الرؤية له تتطلب فهما حقيقيا للمعطيات الواقعية والثقة فيها لتكون قاعدة ثابتة لبناء المستقبل استقباله بشكل قوي متفائل.

الثانية: ربط الشباب بتاريخهم

من المعلوم بالضرورة أن الحاضر والمستقبل أساسه الماضي، فالتوجيهات والمعاني والنظم والثقافة بجانبها المادي والمعنوي لم تكون وليدة اللحظة أو فترة زمنية حاضرة، وإنما هي تراكمات ثقافية نقلت عبر الأجيال إلى اللذين يلونهم مع الإضافة الجديدة لها، ومن هذه الحقيقة يمكن القول أن أفق المستقبل للشباب وللأوطان لا يتوقف على منجزاته هوفي اللحظة الحاضرة وإنما الانجاز والتوازن والتهيؤ للانجاز لا يقوم إلا على عمق حضاري تاريخي يُبنى عليها ليستمر في قوة وتوازن.

إن ربط الشباب بتاريخهم لا يعني غلق عقولهم وحجزهم في حقب تاريخية ماضية دون النظر إلى المستقبل والتعامل مع الواقع بشكل إيجابي،

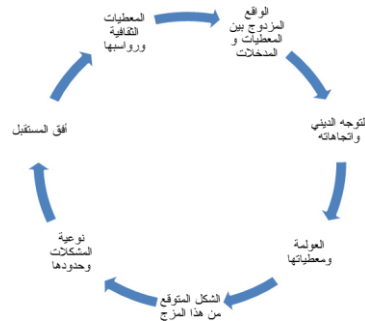
إنما يعني أن تكون المعطيات التاريخية الايجابية هي القاعدة التي ينطلق منها الشاب نحو مستقبله، في تفاعله مع المجتمعات والثقافات الأخرى وأن هذه الأحداث التاريخية الايجابية هي التي تشكل هويته والبوصلة المحددة له في تلك التعاملات

الثالثة: تقوية الصلة بين الشباب والمستقبل، وذلك من خلال التحفيز وزرع الثقة فيه وفي مستقبله والدفع بالشباب نحو المستقبل وخلق الأجواء الايجابية التي تورث الدافعية والإحساس بالمسؤولية وتطلعه نحو العمل والإنتاج من أجل حياة ومستقبل أفضل، وتكوين مجموعة من القيم والمثاليات التي توجه للمستقبل (غيث: ١٩٨٥).

ويجب أن يكون المستقبل جزء من الحاضر وأساسه التاريخ الإيجابي بأحداثه التي تلهم المجتمع والشباب لبناء مستقبل زاهر.

الشكل التالي يبين الخطوات الحقيقية نحو الفهم لقضايا الشباب وبناء مستقبله، فبفهمها وإجراء الدراسات اللازمة لذلك ووضع البرامج المناسبة لها يمكن أن نصل إلى المبتغى.

الشكل يحدد العوامل المؤدية إلى فهم مشكلات الشباب وكيفية التعامل معها



المراجع:

- ١- غيث، محمد عاطف وآخرون (١٩٨٥) "مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية" دار المعرفة الجامعية ط١، القاهرة، مصر.
- ٢- عقل، فاخر (١٩٨٥)، "معجم علم النفس"، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- ٣- كنعان محمد أحمد (٢٠٠٣) "أزمات الشباب أسباب وحلول" دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.
- ٤- جيروم، مانيس، (١٩٩٠) "تحليل المشكلات الاجتماعية"، ترجمة فتحي أبو العينين، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، مصر.
- ٥- الغريب، عبد العزيز وآخرون (١٤٢٩) "الاستشارات الأسرية"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٦- موسي، فؤاد سيد (١٩٨٩) "الخدمة الاجتماعية المدرسية"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
- ٧- جينز، (1991) "الحداثة والهوية الذاتية: النفس والمجتمع في وقت متأخر الحديثة العمر، رتبة الدولة برس، كامبردج. هارفي، D (2003) الشباب في عالم العولمة، تقرير الشباب في العالم، جديد.
- ٨- جلال، شوقي (٢٠٠٥) " الانتخاب الثقافي " المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.

٩- رشوان، حسين (٢٠٠٥) "العلمانية والعولمة" مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

10- Globalisation and the Youth Culture - to engage them or not? Dave Barker, National Director, What 4 Presented at One World or Else! The Hayes, Swanwick, 3 – 5 July, 2002

* * *

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"
- العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"
- العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"
- العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"
- العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"
- العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم - الأجهزة - التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"
- العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"
- العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"
- العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"
- العدد (١٠) : ظاهرة المربيّات الأجنيبيّات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافد"

- العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافد"
- العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافد"
- العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.
- العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.
- العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.
- العدد (١٦): القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.
- العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.
- العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.
- العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.
- العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.
- العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.
- العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.
- العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

- العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات،
يناير ١٩٩٤.
- العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة،
مارس ١٩٩٤.
- العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التنقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني،
يونيو ١٩٩٤.
- العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس
العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام
فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس
والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.
- العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية
القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.
- العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.
- العدد (٣٢): نحول مهنة موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر
١٩٩٦.
- العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات
والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.
- العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.
- العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد
البشرية، يونيو ١٩٩٨.

- العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية بين التنمية والتحديث،
نوفمبر ١٩٩٨.
- العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل
والمشاركة، مايو ١٩٩٩.
- العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ
وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.
- العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر
١٩٩٩.
- العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.
- العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.
- العدد (٤٢): الأطفال مجهولوا الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق
التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات
وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة
اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس
التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول
مجلس التعاون - دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس
التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

- العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.
- العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.
- العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.
- العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.
- العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

- العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م
- العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.
- العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنة)، يوليو ٢٠١١م.
- العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١١م.
- العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.
- العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.
- العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقارنة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

Concept and Rights of Expatriate Temporary- : العدد (٧٢)
Contract Employment in GCC State in Light of
Legislative and Executive Developments, January
2012

- العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٢ م.
- العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٧): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٨): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو ٢٠١٣ م.
- العدد (٧٩): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو ٢٠١٣ م.
- العدد (٨٠): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو ٢٠١٣ م.
- العدد (٨١): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٣ م.
- العدد (٨٢): تفتيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير ٢٠١٤ م.
- العدد (٨٣): آفاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضوء التوصية الدولية رقم (٢٠٢)، فبراير ٢٠١٤ م.

- العدد (٨٤): قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٤م.
- العدد (٨٥): الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠١٤م
- العدد (٨٦): قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، مايو ٢٠١٤م
- العدد (٨٧): التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية، يونيو ٢٠١٤م
- العدد (٨٨): دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون، دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، ٢٠١٤م

* * *

لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها
يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

رقم الإيداع في المكتبة العامة

د.ع. ٢٠١٤/١٩

رقم الناشر الدولي

ISBN 978-99901-30-88-1